الشهيد جمال خاشقجي
@Khashoggiat

جمال الكلمة

أبرز مئة مقالة لجمال خاشقجي

إهداء

إلى كافة أحرار العالم وأصحاب الرأي والكلمة الحرة

والى روح الشهيد الكريمة

جميع الحقوق متاحة بما فيها استخدام أي من المواد التي يتضمنها هذا الكتاب أو استنساخها أو نقلها، كليا أو جزئيا، في أي شكل وبأي وسيلة، سواء بطريقة إلكترونية أو آلية

المقدمة

قُل كلمتك .. وامشِ، بهذه الكلمات سطّر الراحل جمال خاشقجي أروع كلمات التاريخ، وقد قالها قبله أحرار ورحلوا، وقالها هو ومضى شامخًا بين المناضلين، شاهدًا على دولة تكون فيها الكلمة الحرّة جريمة عظمى تستجلب العقاب أين ما كان وكيفما كان .. وليعيد قانون التاريخ الثابت، في أن لا شيء يهزّ عروش الطغاة إلا كلمة حرّة تخاطب العقول، فتدفعهم إلى إسكات صاحبها ليمضي وتبقى كلماته تقرع رؤوس الطغاة حتى تصدع ملكهم الخائر المهزوز.

لقد رحل جمال وترك مثالا للرجال التي لا تساوم على حرّيتها وفكرها واعتقادها، مهما تكن الخسائر، وذاق في سبيل الثبات على كلمته مراحل من الاضطهاد بعد أن كان قادرًا على أن يكون من المقرّبين للحكم الجديد في بلده، فمن الإعتقال إلى ترك البلد وقطع العلاقة مع عائلته ومضايقتها، وأخيرًا حيث المثوى الأخير من خلال اغتياله في مكان ينبغي أن يكون حرمًا آمنا وحتى بعد موته، عن طريق إخفاء جثمانه.

لقد عاش جمال كل ذلك في سبيل رسالة جهد ضحّى وهاجر وهجر لإيصالها لكل الأحرار في منطقته والعالم، وها هي رسالته تصل أرجاء الدنيا وستُخلّد في الأسطر التي ضلّت محفورة في ذاكرة التاريخ تلهم الأجيال من زمان إلى زمان.

لقد لطّخ قاتلوا جمال تاريخ بلد وسجّلوا عارًا سيظل يذكره التاريخ، فمنذ القدم كان للرسول حرمة في السلم والحرب، ومما لا يخفى على أحد أنّ الصحافيين هم رسل العصر الحديث، وفي كل حواضر العالم فما من عار يلحق في تاريخ بلد ومستقبله كالاعتداء على الصحافيين وكبح كلماتهم فكيف بمن قتل رسولا في حرم آمن كالبعثات الدبلوماسية الدولية.

ولا يخفى ونحن في صدد تراجيديا جمال خاشقجي أن نؤشّر إلى الحالة البائسة التي يعيشها الصحافيون في السعودية، التي تتعامل معهم الدولة وكأنّها في القرون الوسطى ومحاكم التفتيش .. ووفاءً لجمال ولدمه الذي هُدر، فإنّه لا عزاء إلا أن يكون يوم مقتله يوم لشهداء الصحافة في هذه البقعة المضطربة في التاريخ.

إنّ الوقوف على تفاصيل الرحيل المفجع لجمال تؤكد إلى أيّ مدى كانت كلماته قاطعة في حمل رسالة الحقيقة التي بين ثنايا حروفها ما يبعث على الحرية والديمقراطية والكرامة الإنسانية، ما يجعلها رسالة خالدة ينبغي أن تسطّر لتلهم أحرار العالم في أي زمان كانوا وفي أي مكان، ووفاءً له ولكفاحه ورحيله فقد جمعنا في هذا الكتاب ١٠٠ مقالة كان كتبها الراحل مخاطبًا عقول الأحرار وهممهم لتحقيق الكرامة الإنسانية في هذه البقعة المظلمة من العالم ولتعود كما كانت مهدًا مشعًا للحضارات ومنبع للرسل.

فوداعًا جمال .. لروحك السلام ولكلماتك الخلد.

حساب الشهيد جمال خاشقجي

٢٠١٨/١٠/٢

@Khashoggiat

لم تكن السعودية دوما قمعية بهذا الشكل ولكن الوضع فيها الآن لم يعد يحتمل

عندما أتكلم عن الخوف والترويع و الاعتقالات والإهانات التي تمارس بحق المفكرين والزعماء الدينيين الذين يجرؤون على البوح بما في صدورهم، ثم أقول لك إنني من المملكة العربية السعودية، فهل يفاجئك ذلك؟ حينما ارتقى ولي العهد الشاب محمد بن سلمان سلم السلطة وعد بإجراء إصلاحات اجتماعية واقتصادية، وتحدث عن جعل بلادنا أكثر انفتاحاً وأكثر تسامحاً، ووعد بمعالجة الإشكالات التي تعيق تقدمنا، مثل الحظر المفروض على قيادة النساء للسيارات.

ولكن، كل ما أراه الآن هو موجة من الاعتقالات، ففي الأسبوع الماضي ألقت السلطات القبض على ما يقرب من ثلاثين شخصا تمهيدا لاعتلاء ولي العهد على العرش. بعض هؤلاء الذين ألقي القبض عليهم هم من أعز أصدقائي، ومن الواضح أن المقصود من هذه الحملة هو التشهير بالمفكرين والزعماء الدينيين الذين يجرؤون على التعبير عن آراء تخالف تلك التي تتبناها القيادة في بلادي.

كان المشهد مثيرا جدا حين اقتحم رجال الأمن البيوت تصاحبهم الكاميرات التي تصور كل شيء، بينما هم منهمكون بمصادرة الأوراق والكتب وأجهزة الكمبيوتر. ثم ما لبث الذين ألقي القبض عليهم أن اتهموا بتلقي الأموال من قطر وبأنهم جزء من مؤامرة كبرى تساندها قطر. عدة أشخاص آخرين، بما فيهم أنا شخصيا، موجودون الآن في المنافي وقد يواجهون الاعتقال إذا ما عادوا إلى وطنهم.

يؤلمني ويحز في نفسي أن أتحدث مع أصدقاء سعوديين آخرين موجودين حاليا في إسطنبول ولندن لا مفر أمامهم سوى البقاء في منافيهم الاختيارية. يوجد منا الآن ما لا يقل عن سبعة - فهل نوشك أن نشكل صلب شتات سعودي؟

نمضي ساعات طويلة على الهاتف، نحاول أن نفهم ماذا وراء هذه الموجة من الاعتقالات التي شملت صديقي رجل الأعمال والناشط الحصيف عبر "تويتر" عصام الزامل، الذي عاد إلى البلاد فقط الثلاثاء

الماضي بعد زيارة إلى الولايات المتحدة كجزء من وفد سعودي رسمي. نعم، هكذا، وبتلك السرعة، يمكن أن تفقد الحظوة لدى أولي الأمر في المملكة العربية السعودية. إنه لأمر صادم، فلم تكن تلك ممارسة معتادة في بلادي.

حصل في عام 2003، ثم تكرر في عام 2010، أن فصلت من وظيفتي كرئيس تحرير لصحيفة الوطن "التقدمية". عملت في تلك الأثناء مستشارا إعلاميا للأمير تركي الفيصل الذي كان يشغل منصب سفير السعودية لدى بريطانيا ثم لدى الولايات المتحدة. وقد يبدو غريبا ومن غير المألوف أن تتعرض للفصل من قبل حكومة تستمر في خدمتها من بعد في الخارج. إلا أن هذه هي فعلاً المفارقة السعودية العجيبة.

في أسوأ الأحوال، تسعى المملكة العربية السعودية إلى تلطيف وجهات النظر المتطرفة لكل من الإصلاحيين الليبراليين ورجال الدين المحافظين، ولذلك نجد أن الاعتقالات تشمل الطيف بأسره.

ولكن، لماذا يسود هذا المناخ من الخوف والترويع بينما يعد زعيم شاب صاعد، يتحلى بالكاريزمية، بإنجاز إصلاحات طالما انتظرناها لتحقيق النمو الاقتصادي في بلادنا وتنويع اقتصادنا؟ بل يحظى ولي العهد بالشعبية، ونالت خطته الإصلاحية دعم وتأييد معظم الأشخاص الثلاثين من رجال دين وكتاب ونجوم مواقع التواصل الاجتماعي الذين ألقي القبض عليهم في منتصف الليل.

قامت المملكة العربية السعودية خلال الشهور الأخيرة بانتهاج عدد من السياسات الجديدة المتطرفة، تتراوح ما بين المعارضة الصارخة للإسلاميين وتشجيع المواطنين على تسمية من يرونه يستحق أن يدرج اسمه في قائمة سوداء تعكف الحكومة على إعدادها، اشتملت على أسماء المجموعة التي ألقي القبض عليها.

طالب عدد من الكتاب الصحفيين المقربين من القيادة السعودية مرارا وتكرارا باجتثاث الإسلاميين. وليس سراً أن ولي العهد يبغض الإخوان المسلمين ويزدريهم. إلا أن من التناقضات العجيبة أن يعرف شخص ما بأنه ناشط في جماعة الإخوان المسلمين. ولطالما شعرت بوجود ما يدعو للسخرية حينما أرى مسؤولا سعوديا يهاجم الإسلاميين بينما المملكة العربية السعودية هي أم جميع مكونات طيف الإسلام السياسي- بل وحتى تصف نفسها بالدولة الإسلامية من حيث المرجعية القانونية العليا (ونحن هنا نتجنب استخدام مصطلح "دستور" لما له من دلالة علمانية وأيضاً لأن المملكة تصرح في العادة بأن دستورها هو القرآن الكريم).

بغض النظر عن المستهدف، ليست المملكة العربية السعودية بحاجة إلى هذا الأمر في هذا الوقت بالذات. فنحن منهمكون حاليا في عملية تحول اقتصادي كبيرة تحظى بدعم عامة الناس، وهو تحول من شأنه أن يحررنا من الاعتماد الكلي على النفط ويعيد الاعتبار لثقافة العمل والإنتاج.

إن ما يجري مؤلم للغاية، فمحمد بن سلمان في أمس الحاجة للاستفادة من مختلف الآراء المشجعة والبناءة التي يمكن أن يقدمها أشخاص مبرزون مثل عصام وغيره من رجال الأعمال والاقتصاديين والمفكرين ورجال الدين، والذين بدلاً من أن يستفاد منهم ألقي القبض عليهم وهم الآن رهن الاعتقال.

أشعر أنا وأصدقائي ممن يتواجدون مثلي في الخارج بالأسى والعجز. فنحن نريد لبلدنا أن يزدهر وأن يرى تحقق رؤية 2030. نحن لا نعارض حكومتنا وكلنا حرص على المملكة العربية السعودية، فهو وطننا الوحيد، لا نعرف سواه ولا نبغي غيره. ومع ذلك، ها نحن نعامل كما لو كنا العدو. لقد رضخت صحيفة الحياة، وهي واحدة من أكثر الصحف العربية اليومية انتشارا، للضغوط التي مارستها عليها حكومة بلادي فمنعتني من الكتابة فيها. وكانت الحكومة قد حظرت علي التغريد عبر "تويتر" عندما حذرت من المبالغة في التحمس لدونالد ترامب حينما كان مرشحا للرئاسة، فبقيت صامتاً لستة شهور، أتدبر في حالة بلادي والخيارات الصعبة المتاحة أمامي. كان الأمر مؤلما لي قبل عدة سنوات عندما ألقي القبض على عدد من أصدقائي. حينها لم أقل شيئا، حرصا مني على ألا أفقد وظيفتي أو حريتي، وانتابني قلق شديد على أسرتي.

أما الآن، فقد اتخذت قرارا مختلفا. لقد تركت بيتي وعائلتي ووظيفتي، وها أنا ذا أرفع صوتي، فأنا إن لم أفعل ذلك فسأخون من غيبوا وراء القضبان في الزنازين. أنا أملك القدرة على الكلام بينما فقدها كثيرون غيري. أود أن تعرفوا أن المملكة العربية السعودية لم تكن دوماً كما هي عليه الآن، وأننا معشر السعوديين نستحق أفضل من ذلك.

أنا سعودي ولكن مختلف

قبل أشهر، انطلقت حملة مقالات تدعو إلى اجتثاث تيار اتفق على تسميته «السرورية»، نعم إلى «اجتثاث»! كانت هذه الحملة الأخيرة في حملات سبقتها تدعو إلى اجتثاث تيارات أخرى، كل هذا نشر في صحفنا المحلية!
وقبل سنوات كانت هناك دعوات إلى اجتثاث الحداثة، بعد مقدمات وكتب ومقالات وخطب منبرية قالت إنها كفر أو مفضية إليه، ومثلها الليبرالية والعلمانية، وكل منهج لا يتفق مع منهج التيار المتشدد الذي ساد يوما وتنمّر.

هنا الخصومة «في دائرة أهل السنّة»، وليست بين سنّة وشيعة، التي أضحت الموضوع المفضل للداعين إلى التعايش، متجاهلين أن ثقافة الاجتثاث تجر بعضها بعضا، ولا تقتصر على صراعات السنّة والشيعة، أو غيرهما من المذاهب، كما نتوقع مباشرة عندما نسمع مصطلح «التعايش المجتمعي»، وإنما ستمتد إلى كل الهويات.

كلنا نحمل أكثر من هوية، من دون هوية الوطن الجامع، ومع انعدام ثقافة التنوع، وتنمّر ثقافة الاجتثاث، سنتعصب لها ونمضي نجتث أو نقصي أو نحتقر كل من يختلف عنا ويحمل مثلنا واحدة من تلك الهويات الصغرى، (المذهب، العرق، المنطقة، المدينة، المحافظة)، بل حتى التوجه والاجتهاد السياسي.
لو استقر الأمر لمن دعا إلى اجتثاث هذا التيار وتصفية ذلك الاتجاه الذي يبغضه، ثم احتفل بالانتصار هو والجمع الذين يوافقونه ويحملون هوية أو أكثر تختلف عن هويته، ولكنهم اجتمعوا مصادفة على كراهية تلك التيارات الإسلامية، فسيكتشفون لاحقا، بعدما قبلوا واستسهلوا مبدأ الاجتثاث والإقصاء، أنهم مختلفون أيضا، ولا بد أن يجتث بعضهم بعضا، فهذه النتيجة الحتمية للسماح لثقافة الاجتثاث والإقصاء.
الحل أن يدفع الإعلام، والمعلم وخطيب المسجد، ومن قبلهم جميعا السياسي القائد، بثقافة التنوع و«حق الناس في الاختلاف»، ولي قصة مع هذه العبارة الرائعة «حق الناس في الاختلاف».

ففي يوم إثنين في ليلة رمضانية قبل سنوات، وتحديدا سنة 1429 (2009)، في عهد الراحل الملك عبدالله، كنت يومها رئيسا لتحرير «الوطن»، أتابع ليلتها بيان مجلس الوزراء، الصادر قبل قليل، استوقفتني عبارة ضُمنت في البيان في غير السياق المعتاد «أن المملكة تسعى دوما إلى ترسيخ قيم الإسلام الأساسية، المتمثلة بالعدل والمساواة والتكافل والتسامح وحق الإنسان في الحياة الكريمة، وفي الحرية المسؤولة». حتى الآن لا جديد، فهو مضمون متفق مع ما عهدناه في السياسة السعودية، ولكن الجملة اللاحقة كانت جديدة تماما: «وحق الناس في الاختلاف في حدود ما أباحته الشريعة، وأنه لا ضرر ولا ضرار». إنها لغة جديدة ومضمون مختلف، ما كنت أتوقع سماعه من عالم أو خطيب مسجد حتى لو أضاف إليه الجملة التحرزية «في حدود ما أباحته الشريعة»، فكيف وهي تأتي من أعلى سلطة في البلاد؟! بالتأكيد ما كان خادم الحرمين يعتمد تصريحا كهذا إلا لينقله إلينا، نناقشه، ونتحاور حوله.

كان الراحل في تلك الفترة يقود عملية إصلاح، يعلم بثقل الجمود السابق، وتحسس القوى المحافظة من الجديد، ولكنه كان رحمه الله، كمعلم يخط على لوحة أمام تلاميذ بعض أفكاره الإصلاحية، مثل استخدامه مصطلح «تمكين المرأة»، ليمهد للمجتمع القبول بها شريكة في العمل، ودعوته إلى «شد الحزام» للتعبير عن مرحلة اقتصادية ليتها طالت، وأن «المملكة جزء من العالم ولا تنسلخ عنه»، لنتفكر في ضرر الانغلاق، ومثلها قوله رحمه الله «لا نستطيع أن نبقى جامدين والعالم من حولنا يتغير»، وجملته الشهيرة التي قالها في حفلة أهالي القصيم: «لا يتناسب مع قواعد الشريعة السمحة ولا مع متطلبات الوحدة الوطنية، أن يقوم البعض، بجهل أو بسوء نية، بتقسيم المواطنين إلى تصنيفات ما أنزل الله بها من سلطان؛ فهذا علماني. وهذا ليبرالي. وهذا منافق. وهذا إسلامي متطرف». عبارات ينثرها على اللوح كي يبني عليها المثقف ويناقشها ويعرضها على العامة، حتى تنساب بسلام إلى المجتمع بكل طبقاته.

بالفهم نفسه، تلقيت عبارة «حق الناس في الاختلاف»، فجعلتها «مانشيت» الصحيفة في اليوم التالي، تحدثت بعدها مع وزير الإعلام وقتذاك الأستاذ إياد مدني، وجرنا الحديث إلى بيان مجلس الوزراء، فعرفت منه أن الجملة ليست عابرة، بل مقصودة.

بعد أيام قليلة من البيان، كان موعد اليوم الوطني، وجرت عادة الصحف على إصدار ملاحق خاصة بذلك اليوم العظيم، كثير منها يقتصر على استعراض الإنجازات والتاريخ معا، ولكن كنت أختار فكرة واحدة أبني عليها كل الملحق، فوجدت في عبارة «حق الناس في الاختلاف» ضالتي، وبسرعة تشاورت مع الزملاء، واتفقنا على شعار

«أنا سعودي ولكن مختلف»، ليكون عنوان ملحقنا لليوم الوطني وشعاره. طلبت من كل كتاب الصحيفة، التي اشتهرت وقتها بقوة صفحات الرأي فيها، الذين كانوا يمثلون كل أطياف المجتمع، كتابة مقالة يعبرون فيها عن هويتهم الصغرى، وكيف تصب في نسيج الهوية الكبرى لتصنعه وتكمل صورته، من دون تعارض ولا تصادم. بدت المهمة سهلة وأنا أراجع ما يصل إلي من مقالات، فكرة التعددية، والتنوع ضمن الهوية السعودية الكبرى، كانت واضحة في ذهن كل من كتب: المتدين، ومن يصنف بالليبرالي، وأبناء شتى المناطق والمذاهب، لم يجد أي منهم غضاضة في الفخر بهويته الصغرى، أو توجهه الفكري والسياسي، مع إيمانه بالوطن السعودي وانتمائه إليه. شارك معنا حتى «السعودي»

الذي لا يحمل هوية سعودية رسمية، ولكنه سعودي الهوية والهوى، إذ نشأ وتعلم فيها، وساهم في ثقافتها وأدبها وفكرها، لم يستطع أن يرى نفسه إلا سعوديا، وأقصد الزميل والصديق محمود تراوري، الذي لم نعرف أنه ليس سعوديا إلا يوم أرسل مقالته، لم يتردد هو في كتابتها ولم نتردد نحن في نشرها.

ظهر الملحق، في صفحته الأولى «مانشيت» عريض: «أنا سعودي... ولكن مختلف»، أخذت في تلقي اتصالات الثناء، من أمراء ووزراء ومثقفين، الجميع أعجبتهم الفكرة، إذ جاءت في وقت حراك، واكتشاف للهويات والاتجاهات، وأيضا مفهوم «الوطن» فكان مريحا لهم أنه على رغم تعددنا إلا أننا جميعا «واحد».

اعتقدت أنني أحسنت صنعا، ودفعت بفكرة الترويج لثقافة التنوع في المجتمع، وحملت فكر الراحل، عندما عمد وزير إعلامه إلى أن يسطر في بيان أعلى سلطة تنفيذية في البلاد جملة: إن المملكة تحفظ «حق الناس في الاختلاف».

بعد أيام، وقعت الواقعة، جاءتني من لجنة الشكاوى الإعلامية في وزارة الثقافة والإعلام، دعوى مرفوعة من هيئة الادعاء والتحقيق، تتهم الصحيفة ورئيس تحريرها وكل من شارك في الكتابة بالملحق أنهم بما فعلوا وكتبوا ونشروا، إنما يهددون الوحدة الوطنية ولحمة الوطن! هل هم جادون؟ سألت، كانت شكوى رسمية، اضطررنا بعدها إلى سلسلة مكاتبات ومرافعات، أتمنى لو تنشر يوما، نحاول أن نؤكد فيها أن ما فعلناه يصب تماما في إثراء الوحدة الوطنية لا تفتيتها. تركت «الوطن» ونحن على وشك أن نخسر القضية، إذ إن اللجنة القضائية مالت إلى رأي هيئة الادعاء والتحقيق.

الشاهد في القصة السابقة، أن بيننا مسؤولين، وربما مثقفين وعلماء دين، لا يزالون يرون أن التنوع غير صحي، وأن المجتمع السليم يجب أن يكون صورة متطابقة في الرأي والمعتقد، وهي نظرية فشلت حتى في أكثر الدول الشمولية عتيا، وما نحن بدولة شمولية.

المهمة لا تزال صعبة، وقبل أن نطالب الكاتب والإعلام والتربوي بنشر هذه الثقافة، يجب أن نؤمن بها، نحميها بنظام، لا نحتفل بها في شتى المناسبات، ثم نفتك بها عندما تعبّر عن نفسها، والأهم ألا يدعو من يزعم أنه مثقف إلى «اجتثاث» الآخر الذي يختلف معه.

بعد أن أحكم ولي العهد السعودي قبضته على وسائل الإعلام في البلاد راح يعصرها بشدة

عندما انتهى المقام بالعديد من كبار ملاك وسائل الإعلام في المملكة العربية السعودية إلى فندق ريتز كارلتون في الرياض بصحبة ما يزيد عن ثلاثمائة من الأمراء وكبار المسؤولين ورجال الأعمال الأثرياء المتهمين بالفساد، افترض كثير من الناس بأن رجل المملكة القوي ولي العهد الأمير محمد بن سلمان كان يسعى للسيطرة على وسائل الإعلام، إلا أن هذه الفرضية كانت أبعد ما يكون عن الحقيقة، وذلك ببساطة لأنه أصلاً مسيطر على كل هذه المنابر الإعلامية.

من بين الذين اعتقلوا في شهر نوفمبر / تشرين الثاني الماضي وليد الإبراهيم، رئيس مجلس إدارة شبكة تلفزيون إم بي سي، أقوى الشبكات التلفزيونية في العالم العربي وأكثرها نفوذاً. أطلق سراحه مؤخراً بعد أن توصل مع الحكومة إلى إبرام صفقة لم يكشف النقاب عن بنودها. تقول التقارير الإعلامية السعودية إنه سيبقى مديراً للشركة ولكن شبكة إم بي سي باتت الآن تحت السيطرة الكاملة لصندوق الاستثمار الحكومي. إضافة إلى وليد الإبراهيم، يملك عدد ممن ألقي القبض عليهم فيما يسمى بالحملة على الفساد مؤسسات إعلامية كبيرة من بين ما يحوزون عليه من ثروات، ومن هؤلاء الوليد بن طلال، الذي عاد الآن إلى مكتبه في شركة المملكة القابضة. يملك الوليد بن طلال شبكة روتانا التلفزيونية، والتي تشكل جزءاً بسيطاً من ثروته الإجمالية التي تقدر بما يقرب من 18 مليار دولار. ومنهم أيضاً صالح كامل مالك شبكة إي آر تي – التي أخذت تتراجع منذ فترة. أما ابنه، الذي اعتقل أيضاً ثم أطلق سراحه فهو رئيس صحيفة عكاظ، وهي يومية سعودية واسعة الانتشار.

هناك من يرى أن هذه الحملة على وسائل الإعلام كانت بمثابة هجوم منسق على حيز ضيق أصلاً للتفكير والتعبير داخل المملكة العربية، بل وفي المنطقة بأسرها. إلا أن ولي العهد محمد بن سلمان كان قد أحكم قبضته على المجال العام قبل وقت طويل من حملته التي طالت بالاعتقال أفراداً من العائلة الحاكمة وبعض كبار رجال الأعمال في نوفمبر / تشرين الثاني الماضي.

وذلك أن محمد بن سلمان وعائلته يملكون مجموعة الأبحاث والتسويق السعودية، والتي تصدر عنها صحيفة الشرق الأوسط واسعة الانتشار على مستوى العالم العربي. وفي العام الماضي بذلت مساعي جادة لدمج المجموعة مع إم بي سي، إلا أن المفاوضات أجهضت بسبب خلاف على التسوية المالية النهائية.

وعلى مدى الشهور الثمانية عشر الماضية، عمد فريق الإعلام التابع لمحمد بن سلمان داخل الديوان الملكي إلى تقريع بل وحتى ترهيب كل من يصدر عنه صوت مخالف. بل لقد أعد سعود القحطاني، رئيس هذه الوحدة، قائمة سوداء وطالب المواطنين السعوديين بإضافة من يرون إليها. ويبدو أن بعض الكتاب من أمثالي، ممن يصدر عنه نقد بناء وبصيغة محترمة، يعتبرون أكثر خطورة من بعض المعارضين السعوديين الأعلى صوتاً،

وخاصة من يقيم منهم في لندن. لقد ألقت الحكومة خلال العام المنصرم القبض على العشرات من المفكرين ورجال الدين ونشطاء مواقع التواصل الاجتماعي، وذلك على الرغم من أن معظمهم من الداعمين لإصلاحات محمد بن سلمان. أما الصحفيون الطيعون فقد أغدقت عليهم العطايا والجوائز المالية ويحظون بالوصول والقبول لدى كبار المسؤولين.

يهيمن محمد بن سلمان بالكامل على مضمون البث الإذاعي والتلفزيوني والرقمي الذي يتم إنتاجه داخل المملكة. وعلى الرغم من أنه مازال بالإمكان الوصول إلى غوغل والفيسبوك وتويتر وغيرها من المواقع، إلا أن الحملة المنظمة لإجبار الجميع على التوافق معه في مشروعه المعروف باسم "رؤية 2030" قضى على كل إمكانية للتنفس داخل المجال العام، الذي كان أصلاً محدوداً ومقيداً.

بإمكانك بطبيعة الأمر أن تقرأ ما هو موجود في مختلف هذه المواقع، ولكن إياك ثم إياك أن تفكر بعمل "شير" أو "إعجاب" لأي شيء لا ينسجم مع الخط الذي تتبناه المجموعة الرسمية التي تفكر للحكومة.

لو أن الحافز من وراء حملة التطهير التي شنت باسم مكافحة الفساد هي إفادة خزينة الحكومة السعودية، فقد أدت عملية القبض على كبار رجال الأعمال ووضع اليد على أموالهم إلى نتائج عكسية،

حيث انهارت قيمة ثروات كل من الوليد بن طلال ووليد الإبراهيم أثناء احتجازهما، وأصبحت قيمة ما تمت مصادرته منهما أقل بكثير مما كانت عليه قبل ذلك.

والآن، وبعد أن غادر "ضيوف" الحكومة وراح ريتز كارلتون يستعد للاحتفال بيوم فالانتاين (عيد الحب)، وهي المرة الأولى التي يحتفل به علانية داخل المملكة العربية السعودية، يتوجب على محمد بن سلمان إيجاد طريقة لاستعادة قيمة هذه الممتلكات المهمة وإعادة الحيوية للاقتصاد. إن تشجيع الحوار المفتوح والنقاش الجماهيري من خلال تخفيف القبضة على وسائل إعلام البلاد، إضافة إلى إطلاق سراح أولئك الذين سجنوا لمجرد التعبير عن آرائهم، من شأن ذلك أن يثبت أنه فعلاً يسعى لإحداث إصلاح حقيقي.

محمد بن سلمان يريد سحق المتطرفين لكنه يعاقب الأبرياء

في الأسبوع الماضي، وأمام جمهور متحمس في مؤتمر للاستثمار، بدأ ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان متجهما، حينما تعهد بأن "يسحق المتطرفين"، وبإعادة "الإسلام المعتدل" إلى المملكة العربية السعودية. لقد توعد قائلا: "سوف ندمرهم، الآن وعلى الفور." وأعلن خلال المؤتمر ذاته عن مشروع طموح لمنطقة حرة بتكلفة 500 مليار دولار، من شأنه أن يحول منطقة بمساحة ماساشوستس إلى مركز للتقنيات العالية المستقبلية.

يعكس ولي العهد ما يشعر به كثير من السعوديين من غضب وإحباط، وهم الذين طالما تشوقوا إلى التخلص من المؤثرات السلبية التي ابتليت بها بلادهم. كنا بانتظار زعيم يدرك أن التطرف، سواء الاقتصادي أو الاجتماعي، ضار بالبلاد. ولعل إمارة دبي، التي بدأت مسيرتها نحو المكانة العالمية المرموقة في 1980، تصلح نموذجا لمعرفة كم خسرت المملكة خلال الأربعين عاما، على الرغم من أنها صاحبة الاقتصاد الأكبر في المنطقة.

أعرف تماما لماذا يحتد الأمير الشاب محمد. فالوهابية السلفية، تلك الحركة الإسلامية الإصلاحية، انتشرت في أرجاء البلاد، وتمكنت من مفاصلها، وتحولت إلى حركة معادية للحداثة وكارهة للأجانب، وبشكل خاص بعد حدثين سياسيين هزّا المملكة في عام 1979؛ كان الأول قيام مجموعة من السلفيين المتطرفين بالاستيلاء على المسجد الحرام في مكة المكرمة، أقدس بقاع الأرض عند المسلمين. أما الحدث الثاني، فكان استيلاء آية الله الخميني على السلطة في إيران.

داخل المملكة العربية السعودية، يمكن للمرء أن يلمس النفوذ الضار لهذه الحركة المتزمتة التي ولدت في القرن الثامن عشر في كل أنحاء البلاد، حيث بإمكان الشرطة الدينية التي ترعاها الدولة التدخل حتى في أخص خصوصيات الناس، وأما مناهج التعليم فديدنها التحذير من الكفر والكافرين، بينما يصدح وعاظ التلفزيون بآرائهم المعارضة لحقوق النساء والأقليات، ويستمر الحظر المفروض على استيراد بعض السلع، مثل لعبة الشطرنج وعرائس باربي.

ما من شك في أن الأمير محمد محق في تعقب المتطرفين، لكنه في الواقع يلاحق الأبرياء، حيث ألقي القبض خلال الشهرين الماضيين على العشرات من المفكرين وعلماء الدين والإعلاميين ورموز مواقع التواصل الاجتماعي داخل السعودية، وأغلبية هؤلاء في أسوأ الأحوال إذا صدر منهم نقد للحكومة فهو من أخف أنواع النقد. أما أصحاب الأفكار المتطرفة، فستجدهم داخل هيئة كبار العلماء.

خذ على سبيل المثال الشيخ صالح الفوزان الذي يكن له الأمير محمد كل الاحترام والتقدير، رغم أنه أعلن عبر التلفزيون أن الشيعة ليسوا مسلمين. وهناك أيضا الشيخ صالح اللحيدان، وهو كذلك يحظى بكثير من التقدير، الذي أصدر فتوى تقول بأن الحاكم المسلم غير ملزم باستشارة الآخرين. لهؤلاء آراء رجعية حول الديمقراطية والتعددية وقيادة المرأة للسيارة، ومع ذلك فهم ينعمون بفضل مرسوم ملكي بالحصانة من النقد أو الدحض.

كيف يمكن لنا أن نصبح أكثر اعتدالا إذا كانت السلطة تتسامح مع مثل هذه الآراء المتطرفة؟ وكيف يمكن لنا كأمة أن نتقدم حينما يتعرض للإقصاء والتهميش كل من يقدم نقدا بناء أو معارضة (في أغلبها من باب الفكاهة والمداعبة)؟

توجد صفحة في حساب تويتر بعنوان @m3takl_en مكرسة للكشف عن الاعتقالات التي تقع داخل المملكة. وتحتوي الصحفة على معلومات عن الأفراد الذين يقع اعتقالهم، وكثيرون منهم مضى عليهم في الاعتقال أسابيع دون أن توجه إليهم تهم أو يعرضون على محكمة. ويمكن للمتصفح أن يجد هناك تفاصيل عن آرائهم ومواقفهم، كلها مستمدة مما هو منشور في اليوتيوب وفي مواقع الإنترنيت.

وهؤلاء جميعا يؤيدون التعددية ويرون التنوع داخل الإسلام، على النقيض تماما مما تراه الوهابية. وتجدهم يدعون إلى الانفتاح، والسماح بالتسلية والترفيه، والسماح للنساء بقيادة السيارات، ويعربون عن تأييدهم لحقوق الأقليات. بل لقد ذهب بعضهم إلى حد المطالبة بوضع نهاية لولاية الرجال على النساء، وهي قضية ما تزال موضع خلاف كبير. باختصار، معظم هؤلاء يحملون أفكارا تؤهلهم لأن يكونوا شركاء للأمير محمد في برنامجه الطموح.

إذن، لماذا ألقي القبض عليهم؟ التفسير الوحيد لذلك هو أنهم أيضا طالبوا بهدوء بالحقوق السياسية. صحيح أن بعضهم مسلمون وهابيون تقليديون، يشتركون في بعض الآراء مع أعضاء هيئة كبار العلماء التي تحميها وترعاها الدولة، إلا أنهم رغم ذلك يختلفون عن أقرانهم في أنهم يعبرون عن معارضتهم لإصلاحات ولي العهد. ورغم أنني شخصيا أختلف معهم، إلا أن من حقهم أن يعبروا عن وجهات نظرهم طالما أنهم لا يحرضون على العنف.

هل بإمكاننا أن ننجح في تقديم صورة مقنعة لمجتمع عصري، مجهز بالروبوتات ومزدحم بالأجانب والسياح، بينما تكمم أفواه السعوديين على بعد أميال من "نيوم"؟ هل هذه فعلا هي السعودية "الحديثة"؟

عندما دشن رؤيته المعروفة باسم "نيوم" للمملكة العربية السعودية المستقبلية، قال ولي العهد: "أنا واحد من عشرين مليونا، أنا لا شيء من دونهم." أما المفكرون الاثنان والسبعون، الذين يحتجزون الآن وراء القضبان دون توجيه أي تهم لهم، والكثيرون غيرهم ممن حظر عليهم السفر، فربما يتساءلون إذا ما باتوا هم وآخرون مثلهم منبوذين داخل بلادهم.

على ابن سلمان إعادة الكرامة للبلاد بإنهاء الحرب المتوحشة في اليمن

على المملكة العربية السعودية أن تواجه الأضرار التي نجمت عن ما يزيد على ثلاثة أعوام من الحرب في اليمن. فلقد تسبب الصراع في تخريب علاقة المملكة بالمجتمع الدولي وأثر على الوضع الأمني الإقليمي وأضر بسمعة المملكة في العالم الإسلامي.

يوجد لدى المملكة العربية السعودية الآن فرصة سانحة لإبقاء إيران خارج اليمن وفي نفس الوقت إنهاء الحرب بشروط تفضيلية فقط لو أنها بدلت دورها من صانع حرب إلى صانع سلام. بإمكان المملكة العربية السعودية استخدام نفوذها ضمن الدوائر الغربية وتمكين المؤسسات والآليات الدولية حتى تنهي الصراع. إلا أن الفرصة المتاحة لحل الصراع توشك أن تتلاشى.

يمكن القول إن محادثات جنيف للسلام برعاية الأمم المتحدة، والتي كان من المقرر أن تبدأ يوم الخميس، قد انهارت في الواقع العملي، وذلك جزئياً بسبب تخوف المتمردين الحوثيين، الذين يسيطرون على العاصمة (وعلى معظم مناطق غرب اليمن) من أن عودتهم ستصطدم بعقبة كؤود بسبب هيمنة المملكة العربية السعودية على المجال الجوي اليمني.

طبعاً، بإمكان السعوديين تزويد خصمهم وكذلك مسؤولي الأمم المتحدة بالدعم الذي يحتاجونه للتنقل – أو ربما بإمكانهم حتى تزويدهم بطائرة سعودية. والأفضل من ذلك أن المملكة بإمكانها الإعلان عن وقف لإطلاق النار والدعوة إلى محادثات سلام في مدينة الطائف السعودية، حيث أجريت من قبل محادثات سلام مع اليمنيين.

ما دفع المملكة العربية السعودية إلى اتخاذ إجراء في اليمن هي مخاوف أمنية بسبب تدخل إيران في ذلك البلد. إلا أن جهود الحرب السعودية لم توفر طبقة إضافية من الحماية الأمنية وإنما زادت بدلاً من ذلك من احتمال تكبدها محلياً بالضحايا والخسائر. تعتمد منظومة الدفاع السعودية على نظام باتريوت الصاروخي المصنع في الولايات المتحدة.

ولقد نجحت المملكة العربية السعودية في صد الصواريخ الحوثية ومنعها من التسبب بإحداث أضرار جسيمة. ومع ذلك، فإن انعدام قدرة السلطات السعودية على منع الصواريخ الحوثية من أن تنطلق بادئ ذي بدء يعتبر بمثابة إنذار محرج من أن قيادة المملكة لم تتمكن من تقييد قدرات خصمها المدعوم إيرانياً.

كل صاروخ تطلقه قوات الحوثي يشكل عبئاً سياسياً ومالياً على المملكة. ليس معلوماً على وجه الدقة كم يكلف كل صاروخ يزود به الإيرانيون الحوثيين، إلا أن بإمكان المرء أن يخمن بأن ثمن مثل ذلك الصاروخ لا يقارن بحال مع تكلفة صاروخ الباتريوت، والتي تصل إلى ثلاثة ملايين دولار.

إن التكاليف غير المتوقعة للصراع الذي تدور رحاه في اليمن تعني أن المملكة العربية السعودية تقترض الأموال بشكل متزايد من الأسواق العالمية دون أن تفصح عن الغرض من هذه الأموال المقترضة. ويقال بأن المملكة رتبت لاقتراض ما مجموعه أحد عشر مليار دولار من البنوك الدولية.

بالإضافة إلى ذلك، لا يمكن بحال تقدير الخسائر السياسية الناجمة عن فقدان الأرواح البريئة. لقد نجم عن خطأ استخباراتي سعودي قصف حافلة كان يشك بأنها تنقل مقاتلين حوثيين، إلا أن الصاروخ ضرب حافلة مدرسة تنقل أطفالاً. ليس بوسع المملكة تحمل أن تتحول المنطقة المحاذية لحدودها الجنوبية إلى منطقة حرب مفتوحة والإبقاء في نفس الوقت على ثقة الأسواق الدولية والاحتفاظ بمستوى من التفوق الأخلاقي.

فالأخطاء والمخاطر الناجمة عن الصراعات طويلة المدى تنال من سمعة المملكة دولياً وتزيد من احتمالات الدخول في مواجهة مع الحلفاء التقليديين. ولا أدل على ذلك من أن وزير الدفاع الأمريكي جيم ماتيس صرح مؤخراً بما يلي: "نحن ندعم حق شريكتنا المملكة العربية السعودية في الدفاع عن النفس." فما كان من وسائل الإعلام السعودية إلا أن نقلت تصريح ماتيس بحماسة شديدة بعد أن حذفت منه الجزء الذي يؤكد فيه أن الدعم الأمريكي "ليس بدون شروط" والذي حث فيه السلطات السعودية على "فعل كل ما هو ممكن بشرياً لتجنب أي خسارة في أرواح الأبرياء."

ينبغي أن تكون تصريحات ماتيس بمثابة تنبيه لولي العهد السعودي محمد بن سلمان بما عليه الأمور في الواقع، وخاصة أن المملكة العربية السعودية تكتسب هويتها من المكانة الإسلامية التي لها، فلا

نحتاج لأن يذكرنا أحد بقيمة الحياة البشرية. وفعلاً، يستحق المسلمون حول العالم أن يكون مهد الإسلام ممثلاً لقيم هذا الدين.

لا تستحق المملكة العربية السعودية أن تقارن بسوريا، والتي لم يتردد زعيمها فيما يبدو في استخدام الأسلحة الكيماوية ضد شعبه. يخشى أن يؤدي استمرار الحرب في اليمن إلى إضفاء درجة من المصداقية على الأصوات التي تقول إن المملكة العربية السعودية تفعل في اليمن ما يفعله الرئيس السوري بشار الأسد وما يفعله الروس والإيرانيون في سوريا.

وحتى في جنوب اليمن الذي يعتبر الآن "محرراً"، ينظم المتظاهرون حالياً حملة من العصيان المدني ويهتفون بشعارات تندد بالتحالف الذي تقوده السعودية، والتي يعتبرونها القوة الفعلية على الأرض بدلاً من حكومة اليمن المنفية.

سوف توفر محادثات السلام فرصة ذهبية للملكة العربية السعودية، ومن المؤكد أن الرياض ستجد دعماً دولياً إذا ما دخلت في وقف لإطلاق النار عندما تبدأ المحادثات. عليها حينها أن تستغل نفوذها الدولي وإشراك المؤسسات الدولية وحلفاءها للضغط مالياً على طهران كي تنسحب من اليمن. وينبغي على ولي عهد السعودية أن يقبل أيضاً بأنه يجب أن يلعب الحوثيون والتجمع اليمني للإصلاح والانفصاليون الجنوبيون دوراً في حكم اليمن في المستقبل. من الطبيعي ألا تتمكن الرياض من الحصول على كل ما تريده وينبغي أن تترك اليمنيين ليحلوا خلافاتهم مع الحوثيين ضمن مؤتمر وطني – بدلاً من سفك الدماء في ساحات الوغى.

كلما طالت هذه الحرب الوحشية في اليمن كلما كان الضرر الناجم عنها دائماً، إذ ينشغل الشعب اليمني في محاربة الفقر والكوليرا وندرة المياه وفي إعادة بناء بلدهم. يتوجب على ولي العهد وضع حد للعنف وإعادة الكرامة لمهد الإسلام.

محمد بن سلمان والإصلاح الذي سيغيّر السعوديين

يقود ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان جملة من الإصلاحات الجذرية التي ستغيّر وجه وعادات المجتمع السعودي، بعضها لن يظهر تأثيره ربما إلا بعد سنوات، خاصة على المستويين الثقافي والحضاري. باختصار، إنه يُخرج السعودية والسعوديين من التزمّت الديني الذي انعكس على الحياة اليومية والمجتمع والفن وينقلهم إلى الدنيا المعاصرة بسعتها ومتعها.

لنضع السياسة جانباً قبل أن يصرخ أحد: "وماذا عن الانفتاح السياسي"؟ هناك إصلاح جذري قلما يُشار إليه بين جملة "الإصلاحات" في الإعلام السعودي، بل إن الأمير نفسه لم يُشر إليه أو يتبناه رغم أنه يمكن أن تكون له آثار عميقة في تغيير المجتمع السعودي أكبر بكثير مما ستفعله السينما وقيادة المرأة للسيارة. إنه "إصلاح سوق العمل"، فثمة حملة هادئة تجري في اتجاهين، لو اكتملت سوف تغيّر وجه السعودية واقتصادها بشكل جذري وعميق.
بدأ هذا الإصلاح بحملة حرب غير مسبوقة على التستر، والتستر في الفهم السعودي هو ضرب من ضروب الفساد الذي اعتاد عليه السعوديون رغم وجود نظام صادر عن مجلس الوزراء يجرّمه ويعاقب مَن يمارسه بالسجن، وتعريفه "هو أن يؤجر السعودي اسمه وجنسيته وما تمنحه إياه هذه الجنسية لأجنبي لا يسمح له النظام بالعمل في التجارة مقابل مبلغ مقطوع من المال".

هذا تعريفي للمفهوم كما ورد في كتاب نشرته عام 2013 وسميته "احتلال السوق السعودي"، وتشددت فيه بوصفي السعوديين الذين يمارسونه بالقوادين، أو الطفيليين، وهم كذلك، إذ تتكلس خبراتهم في خدمة التاجر الأجنبي الذي يكتسب الخبرة والمعرفة في السوق السعودي، بينما يكتفي "الطفيلي" بتقاضي مبلغ مقطوع متفق عليه مقابل خدمات أساسية لا إبداع فيها، مثل تجديد رخصة محل، أو إصدار تأشيرات مغادرة.
واقتصاد التستر محدود النمو، إذ لا يمكن أن يصبح كل السعوديين متسترين، وإنما فقط طبقة منهم. هذه الطبقة تطوّر علاقات فاسدة مع البلديات والداخلية ومكاتب العمل لحماية المتستَّر عليهم حينما

يغشون ويزورون وما أكثر ما يفعلون ذلك، فهم غير منتمين إلى الوطن لا اجتماعياً ولا اقتصادياً، وكل ما يريدونه هو الكسب السريع فقط.

كما يشكل هؤلاء المتسترون "لوبي" يناضل لتعطيل الدولة كلما عنّ لها إطلاق حرب على التستر. إنهم يفعلون هذا اليوم مستخدمين شتى الحجج كالدعوة للرفق بإخواننا المقيمين فيرفعون شعارات الأخوة الإسلامية، إلى الرفق بالمستهلك الذي سترتفع عليه الأسعار إنْ خرج "إخواننا الأجانب" من السوق. لا تصدقوهم فهم أبعد الناس عن خلق الإسلام والحرص على المواطن. إنهم وفق نظام مكافحة التستر الصادر عن مجلس الوزراء، مجرمون يستحقون السجن.

كما أن للتستر دوراً تدميرياً عميقاً للاقتصاد السعودي الوطني، فهو لا يؤدي إلى انتشار البطالة بين السعوديين فقط وإنما إلى قتل ثقافة العمل عندهم وبالتالي يخلق دوامة تلتهم كل الفرص أمام الشباب السعوديين وفي نفس الوقت لا يسمح النظام السعودي بتجنيس هؤلاء الأجانب فيترسخ فيهم الشعور بأنهم عابرون، فلا يستثمرون في السوق الذي ينشطون فيه ولا ينتمون إلى الوطن الذي يعيشون فيه.

وبالتالي، صارت هناك دائرة مغلقة لا يمكن كسرها إلا بقوة الدولة، إذ اعتاد الاقتصاد المحلي على التستر ورتّب أوضاعه وفق قواعده، وكذلك المستهلك السعودي، ذلك أنه يوفر له خدمات وسلعاً رخيصة، فظل ينمو وينمو كنبتة غريبة عن بيئتها، غير منتمية إلى الاقتصاد الوطني، فغاب الإبداع والتطوير عن الاقتصاد السعودي وبقي اقتصاداً خدمياً استهلاكيا، لم تعلن الدولة "الحرب على التستر"، ولكن يبدو أنها في الطريق إلى ذلك، فثمة حملة غير مسبوقة عليه ونشاط يقوده تكتل من أربع وزارات: التجارة، البلدية، الداخلية والعمل، لاستهدافه (وليس استئصاله بعد). حُدّدت قطاعات معيّنة لفرض توطينها مثل تجارة الذهب وقطع غيار وتأجير السيارات، فبات منظر المتاجر المغلقة أو المعروضة للتقبيل (معروضة للبيع في السوق) منتشراً في الأسواق السعودية المتخمة بالمتاجر فوق الحد الطبيعي.
ويعزز ذلك "إصلاح" آخر أمر به الأمير محمد بن سلمان، هو رسوم الوافدين، والذي يشبه "ضريبة الرأس" في الأنظمة الضريبية. السعودية دوماً تتحاشى استخدام مصطلح "ضريبة" ولكن رسم الوافدين يظل ضريبة تُفرض على كل فرد في الأسرة من غير السعوديين وبدأت هذا العام بأربعمئة

ريال وسوف تصل بحلول عام 2020 إلى 800 ريال شهرياً، وفق معادلة مرتبطة بمعدل توظيف السعوديين في المنشأة.

لقد أحدثت هذه الرسوم أثراً كبيراً، فكثيرون من الوافدين يقيمون مع أسرهم وأبنائهم، ما يعني أن يصل ما سيدفعونه إلى أكثر من 20 ألف ريال سنوياً، وهذا ما دفع بعضهم لمغادرة المملكة. لا توجد الآن إحصاءات دقيقة لعدد مَن غادروا ولكن هناك مَن يتوقع أن يغادر نحو مليوني وافد هذا العام، من بين 12 مليون وافد يقيمون في المملكة مشكلين ثلث عدد السكان، ما أدى إلى خلل سكاني خطير وغير طبيعي في بلاد لا تجنس المهاجر، والخلل الأكبر هو أن هؤلاء يشكلون نحو 70 في المئة من القوة العاملة.
رأى البعض في الرسوم "جباية" لتحصيل المال لخزينة الدولة، وذهب البعض الآخر إلى أنه "ظلم" لأسر استقرت في المملكة منذ عشرات السنين، ولكن يمكن أيضاً (وببرود الاقتصادي الحريص على مصلحة الوطن) أن يُنظر إلى الأمر كعملية إصلاح كبرى ستغيّر الاقتصاد السعودي أو بالأحرى تعيده طبيعياً مثل اقتصادات الدول الحقيقية.

أنا من المجموعة الأخيرة، إذ إن الوضع السابق والذي ساد في المملكة منذ الطفرة النفطية الأولى في منتصف سبعينيات القرن الماضي أدى إلى خلل اقتصادي واجتماعي مهدِّد لاستقرار المملكة، فأي دولة يجب أن تُعنى أولاً بتوفير الوظائف والحياة الكريمة لمواطنيها. ومرة أخرى وببرود السياسي، فإن الأجنبي الذي يتظاهر ويحرق إطارات السيارات احتجاجاً على تأخير رواتبه، وقد حصل هذا بالفعل في المملكة، يمكن تسوية أوضاعه ودفع رواتبه ثم ترحيله خارج البلاد، ولكن ماذا لو فعل المواطن ذلك؟ هذه أزمة سياسية نحن في غنى عنها.

هذا هو الإصلاح الحقيقي الذي يجب أن يُلتفت إليه، قبل جلب الاستثمارات العالمية، أو على الأقل ليكن موازياً له. إن إصلاح أساس الاقتصاد السعودي وتوفير الوظائف لمجتمع جله من الشباب وتصل البطالة فيه إلى أرقام عالية مختلف فيها، مع كون 20 في المئة من الشعب مستحقون للضمان الاجتماعي وفق الأرقام الرسمية أي أنهم فقراء، هو البداية للنهضة السعودية الحقيقية التي يجب أن تبدأ من وسط الأحياء الفقيرة.

ولا يجب أن نُخدع بالكريمة الرائعة من الشباب والشابات السعوديين المتعلمين في الخارج والمتحمسين للمدن الجديدة واقتصاديات المعلومات والمعرفة وغير ذلك من المصطلحات الجذابة. لنستثمر في هؤلاء، ولكن لنهتم أكثر بالاقتصاديات البسيطة، اقتصاد 101، والتي بعد إصلاحها واستقرارها، ننطلق منها باطمئنان نحو الأفكار المستقبلية الاستثنائية. إنها مسألة سياسية قبل أن تكون اقتصادية.

أيها الإخوان ما لكم وللسياسة ؟

قد لا يدرك الإخوان المسلمون أنهم انتصروا وحان الوقت لأن يتخلوا عن تنظيمهم الذي بات يؤرق بعض قادة المنطقة. لقد بات "الإسلام السياسي" اختياراً شعبياً لشريحة معتبرة من أي مجتمع مسلم، ولا يحول بينه وبين الحكم أو المشاركة فيه إلا توفر الديمقراطية، بالتالي ليتهم يرفعون شعار "الديمقراطية هي الحل" مثلما رفعوا يوماً شعار "الإسلام هو الحل".

صعب عليهم أن يتخلوا عن الاسم، فذاك مثل أن تقول لشركة كوكاكولا أن تتخلى عن اسمها التجاري الذي يساوي وحده مليارات. ولكن ماذا لو دعوتهم للتخلي عن السياسة؟ لقد أثبتت التجربة أن قادة الإخوان لا يحسنونها، حتى ذهب صديق كان يوماً من الإخوان إلى القول "لو كنت مفتياً يُسمع له لأفتيت بحرمانية ممارسة الإخوان للسياسة". قائل هذه الجملة سياسي سوري يخدم قضية بلاده ولكنّه لم يعد يحتمل ممارسة "شيوخ" الإخوان للسياسة.

ليس وحده، فمثله كُثر وغالبيتهم كانوا إخواناً وتركوا التنظيم، ولكن لم يتخلوا عن الفكرة الإسلامية.
أوافقه في ذلك، ولديّ دليلان على كارثية ممارسة الإخوان للسياسة، ما كلّفهم، بل كلّف الأمة ومسيرتها نحو الديمقراطية والعدالة الكثير.
عندما غزا صدام حسين الكويت عام 1990، انقلبت أحوال العرب والمسلمين رأساً على عقب ومعهم الإخوان بشتى تفرعاتهم العربية والإسلامية. لم تكن أوضاعهم سيئة كما هي اليوم. كانوا يتمتعون بقدر من الحرية وقدر أهم من العلاقات مع حكومات المنطقة أهمها مع السعودية التي كانت حليفاً تاريخياً لهم منذ أيام الراحل الملك فيصل.

كان ينبغي على الإخوان الحفاظ على هذا الحلف مهما كلّف الأمر، ولكنهم تعاملوا مع أزمة غزو الكويت وما تبعها من استعانة السعودية بالقوات الأمريكية تعامل كاتب المقال وليس السياسي! ما الفرق؟
كاتب المقال لا يهتم بنتيجة مقاله. إنه يريد تسجيل موقف. وبالطبع لم يكن مشهد القوات الأمريكية وهي تحتشد على أراضي جزيرة العرب مريحاً. حتى الملك الراحل فهد وإخوته من حوله قبلوه على مضض.
كان على الإخوان أن يغلّبوا السياسة والمصلحة ولكنهم حاولوا إمساك العصا من الوسط، فشجبوا

احتلال الكويت ووقفوا ضد السبيل الوحيد لتحريرها ووقْف صدام من التوسع إلى ما بعدها، وهو الاستعانة بالقوات الأمريكية. ذلك الموقف أدى إلى خسارتهم أهم حليف لهم ولا يزالون يدفعون كلفته حتى الآن.

الخطأ الكارثي الثاني هو أداؤهم بعد وصولهم إلى السلطة في مصر، في أول انتخابات حرة ديمقراطية تشهدها أكبر دولة عربية. مرة أخرى كان عليهم الحفاظ على الديمقراطية هناك مهما كلفهم الأمر، حتى ولو كان الثمن ترك السلطة، وهم الأحق بها وفق قواعد صناديق الاقتراع في ديمقراطية هشة. ولكنهم اتخذوا مرة أخرى موقف "كاتب المقال" المعني بالموقف المبدئي والحق، لا السياسي المدرك للواقع.

النتيجة كانت ضياع الديمقراطية في مصر وضياع الثورة التاريخية التي كان يمكن أن تغيّر قدر العالم العربي كله وليس مصر فقط، الثورة التي جاءت في لحظة نادرة في مسعى لطالما حلمت به مصر وأحرارها منذ عشرات السنين. تكلفة ذلك الموقف باهظة على الإخوان اذ أعادتهم وشبابهم إلى السجن والقمع، مبددين فرصة للدعوة في أجواء حرة كانت لوحدها تستحق الحماية حتى لو لم يكونوا في السلطة، ناهيك عن مقتل آلاف من أنصارهم.

سيصرخ أحدهم الآن: ماذا عن الجيش؟ ماذا عن الانقلاب؟ لماذا لا تحمّله المسؤولية؟ أولئك فعلوا ما يحسنونه، وماذا تحسن غالبية جيوش الجمهوريات العربية غير الانقلاب وقمع الشعب والاستحواذ على السلطة؟ الإخوان هم الذين لم يفعلوا ما كان ينبغي أن يحسنونه وهو حسن التدبير والحفاظ على الثورة والحرية والديمقراطية.

السياسة مهنة لها أهلها المختصون بها، هم الذين يناورون، ويتلاقون مع خصومهم في منتصف الطريق، هم الذين يرون عواقب "المواقف" ومستعدون لتغييرها وفق المصلحة، فلا يكونون كتّاب مقالات وشعراء حماسة وخطباء على المنابر.

لو ترك "شيوخ" الإخوان ودعاتهم السياسة، سيكونون صانعي الملوك. في الديمقراطية، يبحث السياسي عمّن يدعمه، والجميع يعلم قوة الإخوان. حصل ذلك بعد الثورة. اصطف خصومهم أمام بابهم، وحرص سفراء دول تبغضهم على تصدر حفلهم الرمضاني السنوي المعتاد.

لقد حان الوقت لأن يدركوا أنهم انتصروا بعد نضال 90 عاماً. ففي أوائل القرن الماضي، كانت مهمتهم التصدي للتغريب الذي اكتسح العالم الإسلامي بعد سقوط الخلافة والدولة العثمانية. اتفقت النخب التي تصدّرت المشهد وقتذاك على أنّ المشكلة تكمن في مرجعية الإسلام السياسية، وعلينا لننهض أخذ حضارة الغرب بخيرها وشرها، والفصل بين "المسجد" والدولة، ليبقى الإسلام في المساجد ولكن ليُخرج تماماً من السياسة. كمال أتاتورك كان نموذجاً، وتمادى في ذلك في بلاده المولودة من جديد. كان هناك "أتاتيرك" كُثر في عالمنا أرادوا الاقتداء به. تصدى الإخوان في سنيّهم الأولى لذلك ونجحوا، ولكن لم ينتصروا.

في الستينيات، جاءت موجة أعتى قادها عسكر صغار السن والعقل معاً، التفّ حولهم اليسار، فكانت الشيوعية والاشتراكية هي الرائجة. طرح هؤلاء ما هو أدهى: إلغاء الإسلام كمرجعية اجتماعية وليس سياسية فقط. ساد التخفف من الدين اجتماعياً. اليوم كل مَن أراد انتقاد العودة إلى الدين، يبحث عن صورة لطالبات جامعة القاهرة بالجونلات (التنانير) القصيرة، متحسراً: انظر كيف كنا منفتحين مستنيرين، ثم يعقّب بصورة لنفس الجامعة وقد انتشر فيها الحجاب. تحالفوا وقتها مع الراحل الملك السعودي فيصل وانتصروا معاً، وعاد الإسلام قوياً كمرجعية اجتماعية وظلَّ مغيّباً سياسياً.

اتفقت جمهوريات العسكر العربية ذات الواجهة الديمقراطية التقدمية المشوّهة على حظر الإسلام من ممارسة السياسة بزعم "حظر الأحزاب الدينية"، ولكن استمر الإخوان بالدعوة ونشر فكرتهم. انفجرت الثورة وجاءت الديمقراطية كاملة في مصر وتونس، وأُزيل ذلك الحظر غير الديمقراطي على مضض، ليس من قبل العسكر الذين خسروا المعركة مؤقتاً فقط، ولكن حتى من القوى المدنية التي تزعم أنها ليبرالية. شارك الإخوان وغيرهم من القوى الإسلامية في الانتخابات بمصر وتونس (حتى ليبيا) فاكتسحوا. حصدوا ثمار دعوتهم، وتأكد للجميع أنّ ثمة شريحة هائلة في المجتمعات العربية ستعطي دوماً صوتها للإسلاميين. هذه الشريحة لا تزال موجودة ولكن يحول بينها وبين الحكم أو المشاركة فيه بمصر وجود نظام عسكري متفرد بالسلطة، رأينا كيف أدار انتخابات هزلية مؤخراً.

لذلك ليعلن الإخوان، رغم جراحهم وآلامهم، أنهم انتصروا، ثم ليتنحوا عن السياسة، لتسهيل مهمة عودة مصر وبعض العالم العربي إلى ديمقراطية تعددية، فسوف يكون هناك حزب سياسي ما تتجمع حوله أصوات تلك الشريحة الملتزمة بإعطاء صوتها للإسلاميين، شيء ما مثلما تبلور بعد خبرة وممارسة وحكمة في تونس والمغرب وتركيا، حزب واقعي يمارس السياسة لا الخطابة.

تحاشوا السجن ما استطعتم... عن الحرية والسجن والاكتئاب

بعد يومين طويلين أمضيتهما في منتدى أوسلو للحرية، في العاصمة النرويجية، الأسبوع الماضي، في ظل موجة حرّ تفوق سخونة معتقلات العالم الجنوبي الذي أتى منه معظم المناضلين "البؤساء" المشاركين، سألت نفسي وأنا أستمع إلى كلماتهم وقصصهم مع معركة الحرية في توغو، كمبوديا، فيتنام، أذربيجان، اليمن، إيران، ليبيا، ومصر... هل ما أسمعه يعزز إيماني بالحرية أم يدعو إلى الاكتئاب؟

الخلاصة التي انتهيت إليها هي الاحتمال الثاني. المحبط هنا ليس فقط تكرار وتشابه القصص، وكأن الطغاة يستسقون من بئر مسمومة واحدة، وإنما لا مبالاة العالم. الخارجية الأمريكية تصدر كل عام تقريراً عن حقوق الإنسان، وآخر عن حالة الحريات الدينية حول العالم، وقد صدر الأخير الأسبوع الماضي، ولا تقل معلوماته دقة وألماً عما تقوله منظمات حقوق الإنسان المستقلة، ولكنها لم تعد تفعل شيئاً. فقط قليل من العقوبات والعتب. لقد سيّست قضية الحقوق. تتذكر انتهاكات إيران فتوقع عليها أقصى العقوبات وتنسى مصر وزيمبابوي.

ماذا لو فاز بيرني ساندرز، عضو الكونغرس اليساري والحقوقي الذي يشبه بخطابه رئيس تونس السابق والمناضل حالياً المنصف المرزوقي بالانتخابات الرئاسية الأمريكية الأخيرة عوضاً عن دونالد ترامب؟ هل كان سيرفع راية الحقوق؟ أم سيذكّره رئيس السي آي إيه بأن هذا الشعار "سيُضعف حلفاءنا في المنطقة"؟ هل ستتراجع أهمية تحقيق مصالح شركات النفط والأسلحة وتحل محلها أولوية حقوق الإنسان؟ هل يستطيع الطغاة مقاومة يد أمريكا الغليظة؟ لعلهم يستعينون حينها بشعوبهم المغيّبة ويحوّلون كتبتهم إلى مناضلين للوقوف أمام الهجمة الإمبريالية الأمريكية الجديدة. سيناريو يصلح لرواية عالم افتراضي، لا لمقال سياسي أو جلسة بمنتدى أوسلو القادم.

شعرت بالأسى خاصة لليلى يونس، المناضلة الأذربيجانية التي بدت لي أكثر كجدة طيّبة تستحق أن تتقاعد وتمضي وقتاً سعيداً على كنبتها المفضلة ومن حولها أحفادها لتروي لهم حكايات وطرائف في

بيتها بباكو عاصمة بلادها الغنية بالنفط، حيث بات الحكم وراثياً. لا جديد. هكذا هي جمهوريات عالمنا. اكتشفت خلال المنتدى أن توريث الحكم شائع في إفريقيا أيضاً وأمريكا اللاتينية، دون أن ننسى جمهورية كوريا الشمالية التي توارثها أب وحفيد رغم أنها "شيوعية ديمقراطية"!.
غادرت ليلى المسرح بعدما أنهكتها كلمتها المؤثرة. رفعت قبضتها الضعيفة وهتفت بصوت أوهنه المعتقل "ليسقط الدكتاتور. لا تنسوا حقوق الإنسان في أذربيجان". هل سيهتم أحد غير المنظمات الحقوقية؟ لا أعرف لماذا قفزت إلى رأسي صورة الرئيس التركي رجب طيب إردوغان وهو يحتفي بالرئيس الأذري إلهام علييف، قبل أن أفكر بغيره ممن يتعاملون ليل نهار معه ومع بقية طغاة العالم؟ ربما للعلاقة المتداخلة بين البلدين. إنها المصالح التي تجعل إردوغان يهتم بحقوق الإنسان في مصر ويتجاهلها في أذربيجان، نفس المصالح التي تجعل آلافاً، بل ملايين اللاجئين العرب يدعون الله أن يفوز إردوغان بالانتخابات القادمة، وغير معنيين بنحو خمسين ألف تركي معتقل منذ المحاولة الانقلابية الفاشلة قبل أكثر من عام، إذ لن يكون أمامهم ملاذ يلجأون إليه لو خسر أردوغان وحزبه، فمرشحة المعارضة ميرال أكشنار أرعبتهم بتصريحها أنها ستعيد السوريين إلى وطنهم لو فازت بالرئاسة، الوطن الذي يحكمه قاتلهم!.

ذكرت هذه المفارقة بين أذربيجان وأردوغان كي أشرح كيف تقهر المصالح والبراغماتية قضايا حقوق الإنسان بغض النظر عن عدالتها، حقيقة بات يدركها كل مَن أمضى ردحاً في مجال المعارضة والحقوق.

تخلى كثيرون عن توقع النتائج العاجلة، ويعملون على المدى البعيد على طريقة "اغرس شجرة لَمن سيأتي بعدك يستظل بها أو يبني منها قوساً ونشاباً"، فتراجع اهتمامهم بالنضال السياسي وباتوا يقدّمون نشر التعليم، التثقيف الذاتي، القيم الديمقراطية، ثقافة احترام القانون، وبالطبع "المبادئ فوق الدستورية"، وهو مصطلح سمعته لأول مرة في مصر عام 2012، إذ طرحها عدد من القانونيين والليبراليين المتخوفين من نوايا الإسلاميين، وعارضها الإخوان الذين كانوا مؤمنين أكثر بقوة الصندوق. ويبدو الآن أنه حتى أصحاب "المبادئ الدستورية" لم يعودوا مؤمنين بصدق بها، إذ سرعان ما انهاروا ولحقوا بدبابة الانقلاب حيث لا دستور يُحترم ولا صندوق ناهيك عن "مبادئ فوق دستورية".

قبل أن أودّع ليلى يونس، لا بد أن أذكر بعضاً من قصتها. في 2014، فازت أذربيجان باستضافة الألعاب الأوروبية، فاحتجت ليلى على ذلك، و"هزئت" من منح الدول الأوروبية "الحرة" حكومة قمعية

هذا الشرف. في اليوم التالي، اعتُقلت واتهمت بخيانة وطنها وطعنه في الظهر. قدّمت الدولة موقفها على أنه ضد الوطن وليس ضد الحكومة. هي بالتأكيد تعشق وطنها، ولكنها لا تحب الحكومة. مَن يشرح ذلك للزعيم وإعلامه الذي يروّج لمفهوم "أنا الوطن، والوطن أنا"؟ إنها مثالية. عاشت عمرها تقود معهد السلام والديموقراطية الذي يطالب بسيادة القانون ليكون وطنها لأهله، لا لديكتاتور يحكم شعباً خانعاً له مسبّحاً بحمده، قوماً لا يرون وطناً بدون الزعيم.

انتهت ليلى إلى السجن رغم سنها المتقدم، ولحق الشر زوجها عارف أيضاً. انهارت صحتها في المعتقل فأطلق سراحها وزوجها بعد عام ونيف. تعيش الآن لاجئة في هولندا... أكاد أسمع مواطناً يسبّح بحمد زعيمه ليل نهار أو منهزم من الداخل يقول "وماذا استفادت؟". يوماً ما، سيقول أذري بوطن حر، لا يحكمه عليف الابن أو الحفيد، ونحن نتمتع بحريتنا بفضل ليلى يونس..

الفكرة الأخيرة تحرّك التسترون، وتعيد التفاؤل، ولكن مجمل المنتدى مثير للاكتئاب. اكتشفت أنني لست وحدي مَن يعاني من الضيق، كنت دوماً أحسبه بسبب فقدان الوطن، والحنين إليه، ولكني اكتشفت خلال محاضرة لاحقة أن 19 في المئة من الناشطين الحقوقيين يعانون من PTSD أي "حالة اضطراب حاد ما بعد صدمة عنيفة" وأن هناك مؤسسة بحثية معنية بذلك وتحاول تطوير أدوية وبرامج علاجية لهذا المرض الذي يدفع بعضهم للتفكير في الانتحار أو الانعزال التام وحتى المخدرات. السياسي لا يدرك مدى الضرر الذي يقع على "ابن الناس" الكاتب، أو إمام المسجد، الصحافي، المثقف، الاقتصادي عندما يلقي به في السجن دون سبب، لمجرد تخويف بقية الشعب، بل حتى في سجن انفرادي لشهرين أو ثلاثة. سيكون ذلك كابوساً يلاحقه حتى لو لم يتعرض لتعذيب قاس عندما يخرج من السجن.

أخبرني أحد مَن مرّوا بهذه التجربة أنه فكر بالانتحار مرتين. يكون منشغلاً وسط ناس أو في أوتوبيس مواصلات فيداهمه "فلاش باك" ينقله إلى الزنزانة ومشاعر اليأس والوحدة والخوف التي عاشها.

تذكرت زميلة صحافية استقرت الآن في واشنطن ومرّت بتجربة السجن. لا تكاد تخرج من بيتها رغم أنها الآن في أمان. لم أفهم أسبابها لذلك. ربما ظلمتها واعتقدت أنها تبالغ، كانت تقول لي: "لا استطيع أن أفعل شيئاً. أنا لا أزال هناك". أتفهّم حالها الآن أفضل، وزاد أساي عليها، بعدما جلست مع ريك

دوبلن الذي يقود مؤسسة غير ربحية لتوفير علاج لهؤلاء. حدثني عن صعوبات التأقلم التي يعيشونها وسط عدم فهم واقتناع مَن حولهم.

تضاءل ضيقي من "الضيق" الذي أستيقظ به أحياناً، بعدما اخترت الغربة والسلامة بعيداً عن الوطن، بالمقارنة مع ما سمعت عن معاناة غيري ممَّن مرّ بتجربة السجن، ولكن زاد غضبي على أولئك الذين يتشفون من "زملائهم" ومواطنيهم الذين تعثر بهم الحظ وانتهوا مظلومين في سجن كئيب.

أصعب شيء أن تُسجن دون سبب. المثقف ليس مجرماً، لذلك تجده دوماً غير مستعد للسجن. اتصل بي شقيق صديق انتهى إلى السجن في سبتمبر الماضي، بعدما سمح له بزيارته. قال لي: "كسره السجن الانفرادي، لن تعرفه عندما تلتقي به".

لمَ تفعل هذا أيها الزعيم بخيرة أبناء شعبك؟ يوماً ما، ستأمر بإطلاق سراح صديقي ورفقته، سيخرجون أحراراً بأجسادهم، ولكن بعضهم سيبقى هناك في السجن، سيلاحقه ذلك الفراغ الزماني الهائل ما حيي. أشعر بالأنانية عندما أكتب الآن "الحمد لله أنني لم أدخل السجن" وأنا أعلم كيف يعيشون الآن في السجن، وأعرف مقدار الحرمان والألم الذي يعيشه أهلهم، والخوف الذي يجثم على مَن حولهم، الأحرار بأجسادهم والمعتقلون بأرواحهم وتطلعاتهم.

نحن في زمن بات السجن جزءاً من أدوات الحكم والسيطرة على "العامة". لم يعد يحتكم إلى قانون وأنظمة. بات سلاحاً في يد الزعيم وحزبه وجيشه وطبقته الحاكمة. لذلك أتمنى أن تتوقف الحركات الإسلامية خاصة عن تمجيد السجن وتجربته. لا تنشدوا بعد الآن قصيدة سيد قطب "أخي أنت حر وراء القيود" في جلساتكم السرية المغلقة، هذا إذا كنتم تجرؤون على عقدها حتى الآن. ابحثوا عن صيغة ما للمعارضة لا تودي إلى السجون والمواجهة. أعلم أن هذا من السهل قوله، ومن الصعب فعله، فالسجن في عالمنا ليس إجراء عقابياً أو احترازياً دوماً. إنه جزء من التفاوض السياسي وأدوات الضغط، ومهارات التحكم في العامة.

إن أي حركة سياسية تتساهل في قرارات تودي بشبابها إلى السجن هي حركة غير مسؤولة وكذلك معارضو الخارج الذي يحرّضون مَن في الداخل على الغضب والتحرك ومناكفة الحاكم. لذلك أقول دوماً للشباب في بلدي: لا تستمعوا لهم وتحاشوا السجن ما استطعتم، كل ما ستحصلون عليه هو كلمة في منتدى أوسلو للحرية، وقدر كبير من الاكتئاب .

دكان العلمانية

العلمانية ليست دكانا يدخله أحدنا، يقلب بضاعته، ينتقي منها شيئا أو اثنين يعجبانه ويترك البقية، ولكن البعض يفهمها هكذا، ففجأة انهالت على الصحف السعودية مقالات في فضائل العلمانية، ويريد أصحابها أن يزجوا بها إلى داخل نظام طبيعته وتركيبته لا تتفق معها، بل إن قليلا منها يمكن أن يفسد المزاج ويفقد الدولة أهم مقوماتها وركائزها في الحكم.

المملكة العربية السعودية «دولة إسلامية» في نظامها الأساسي للحكم، الذي يعادل الدستور عند غيرها، وفي تاريخها وأسباب وظروف نشأتها، وأقصى ما تستطيع فعله للحفاظ على كيانها هو أن تجتهد في فقه الإسلام الذي تمضي عليه، أما أن تستبدل «أيديولوجيا» التأسيس والاستمرار والبقاء ببعض من العلمانية فهذه مخاطرة، والغريب أن هذه الدعوة صدرت من أروقة أعطتها أهمية، وأثارت حيرة متلقيها.

أعتقد أن سبب هجمة المقالات هذه هو مقالة المستشار في الديوان الملكي صديق الصحفيين الأستاذ سعود القحطاني، المنشورة في صحيفة «الرياض» الأسبوع قبل الماضي، ومعها التصريح الشهير للسفير الإماراتي في واشنطن الواسع النفوذ يوسف العتيبة، الذي قال في مقابلة تلفزيونية وفي معرض شرحه الخلاف مع دولة قطر، إن بلاده والسعودية تريدان مستقبلا علمانيا للشرق الأوسط بينما تريده قطر إسلاميا متطرفا، ولكني أحسب أن كتّاب المقالات استعجلوا فهم مقالة القحطاني وتصريح العتيبة، فالأول لم يذكر مصطلح العلمانية مطلقا، وإنما حام حول حاجة شرعية الدولة السعودية الحقيقية الممثلة «بقوة السلطة الحاكمة، ولتلبيتها حاجات المواطن، وإنجازاتها الملموسة والمشاهدة على أرض الواقع، إلى شرعية أيديولوجية غير تلك التي كانت أحيانا سببا للضعف وتكالب الأعداء والتفتت والتفكك في نهاية المطاف» بحسب قوله.

ذكرني الأستاذ القحطاني بمقالة قديمة كتبتها قبل عقدين، بحثت عنها فلم أجدها، ولكن وجدت إشارة إليها في مقالة نشرها الكاتب الأمريكي المعروف لورنس رايت في مجلة «النيويوركر» عام 2004، تحدثت فيها عما سميته «السعودية الحقيقية وتلك الافتراضية»، وعنيت به الفرق بين الأيديولوجيا والتطبيق، إذ يعيش البعض افتراضا في النظرية بينما الواقع مختلف، مثل تحريم صحون استقبال الفضائيات والقروض «الربوية»، بينما نحن أكثر المستهلكين والمنتجين في عالم الفضائيات (كانت هذه

أمّ القضايا وقتها)، وكذلك يقوم نظام المملكة البنكي على القروض بالفائدة بينما النظرية تحرم ذلك.
هنا أختلف قليلا مع الأستاذ القحطاني، إذ دعوت إلى ضرورة الجمع بين «السعودتين» أو «الشرعيتين» كما سماهما بالاجتهاد في إطار الأيديولوجيا ذاتها، وسنتفق بالقول إن المشكلة ليست في الإسلام، فلنسمّ الأشياء بأسمائها عوضا من استخدام مصطلح «الأيديولوجيا» الفضفاض، وإنما في «أي إسلام»؟ فأتفق معه أن الإسلام الذي كان بحسب قوله «سببا في أزمات كثيرة تعرضت لها البلاد»، هو ذلك الإسلام المتشدد، الرافض العصرنة ومفهوم الوطنية والدولة الحديثة ذات الحدود الجغرافية المحددة والأنظمة المستحدثة المسايرة للعالم والعولمة، وقد اصطدمت الدولة مبكرا بذلك التشدد في عهد الملك المؤسس في ما اتفق على تسميته «فتنة الإخوان» عام 1929، وتجدد الصدام مرات بعده في «حركة جهيمان» عام 1980، وإرهاب «القاعدة» بعد 2003.
باختصار، في الإسلام من السماحة والمرونة والعصرنة والقدرة على التجديد ما يغني عن البحث عن «أيديولوجيا» أخرى، كما أن الشرعية الحقيقية التي تمثلها الأسرة الحاكمة والوطنية السعودية تحتاجان دائماً إلى أيديولوجيا يقبلها الشعب وتحدد العلاقة بينه وبين الحاكم، والزج بمفهوم العلمانية وبخاصة في السعودية سيربك تلك العلاقة المريحة والتي يستفيد منها الطرفان، إذ إن السمع والطاعة أساسهما «إسلامي»، ذلك أن الحاكم هو «ولي أمر المسلمين»، وهو أيضاً «الإمام»، وهي مزايا لن توفرها العلمانية، بل تنقضها تماماً، فهي لمن يعرفها تقوم أساساً على الفصل بين الدين والحكم.
كما أن تصريح السفير العتيبة ما كان له أن يكون إيذاناً بالحديث عن فضائل العلمانية في دول الخليج، ناهيك عن السعودية، فهو لم يقصد علمانية دول الخليج ولا السعودية، وإنما علمانية تلك الجمهوريات العربية البائسة المضطربة، التي اتخذت ابتداء العلمانية أساسا للحكم، حتى وهي تُحكم من أنظمة مستبدة، باسم حزب البعث وزعمائه «الأواحد» صدام حسين أو حافظ الأسد، وباسم الملكية الدستورية في مصر، وبعدها حكم عبدالناصر واتحاده الاشتراكي، لم تكن حكومات ديموقراطية، وإن اتخذت منها ديكورا ومظهرا، فالعلمانية تقول بذلك. وبعد ثورات الربيع العربي وصعود الإسلام السياسي تجدد الجدل حول هوية الدولة، هل تبقى علمانية أم ستصبح إسلامية، فالسفير يتحدث بعيدا من الخليج العربي، فلمَ الزج بالعلمانية في عالم خليجي تقليدي يحكم بالدين أو بعرف قبلي مشيخي صمد منذ زمن التأسيس؟

ليكن الحديث عن «أي إسلام نريد؟» وعن التحديث، بل حتى التحول التدريجي لدولة المؤسسات، وليس العلمانية. أما إن كان ولا بد، فهي أيضا فكرة جيدة، فيها مخاطرة، ولكن هناك كثر متحمسون لها، شرط أن تؤخذ كلها أو تُترك كلها، فهي مرة أخرى ليست دكانا تشتري منه شيئا أو اثنين ثم تمضي الحياة اللندنية.

المصلحون في السعودية يواجهون الآن خياراً مريعا

من المريع أن ترى رموز إصلاح يبلغون من العمر 60 و70عاماً يوصمون بأنَّهم «خونة» على الصفحات الأولى للصحف السعودية.
أُلقي القبض الأسبوع الماضي في السعودية على رجال ونساء ناصروا الحريات الاجتماعية ذاتها – بما في ذلك حق النساء في القيادة– التي يؤيدها الآن ولي العهد محمد بن سلمان. وصدمت حملة القمع هذه حتى أقوى المدافعين عن الحكومة.

إنَّ هذه الاعتقالات توضح المأزق الذي يواجه جميع السعوديين. فنحن مطالبون بالتخلي عن أي أمل في الحرية السياسة، وأن نلزم الصمت حيال الاعتقالات وحظر السفر الذي لا يطال المنتقدين فحسب، وإنما عائلاتهم أيضاً. ويُنتَظر منا أن نصفق بقوة للإصلاحات الاجتماعية، وأن نكيل الثناء على ولي العهد، بينما نتجنب أي إشارة إلى السعوديين الرواد الذين تجرؤوا على تناول هذه القضايا منذ عقود..
إنَّ الرسالة واضحة للجميع: أي نشاط من أي نوع ينبغي أن يكون في إطار الحكومة، ولن يُسمَح بأي صوت مستقل أو رأي معارض. ينبغي للجميع الالتزام بالخط الرسمي.

هل ثمة طريق آخر لنا؟ هل يتعين علينا الاختيار بين دور السينما وحقوقنا كمواطنين للتحدث بحرية، سواء دعماً لتصرفات حكومتنا أو انتقاداً لها؟ هل ينبغي أن يكون تعبيرنا مقصوراً على الإشارات المتحمسة لقرارات زعيمنا، ورؤيته للمستقبل، في مقابل الحق في الحياة والسفر بحرية لأنفسنا وزوجاتنا، وأزواجنا وأطفالنا أيضاً؟ قِيل لي إنَّ عليّ أن أقبل، ممتناً، بالإصلاحات الاجتماعية التي لطالما ناديتُ بها، بينما ألتزم الصمت في موضوعاتٍ أخرى، تتراوح بين المستنقع اليمني، والإصلاحات الاقتصادية المُنفَّذة على عجل، وحصار قطر، والنقاشات حول تحالفٍ مع إسرائيل لمواجهة إيران، وسجن عشرات من المفكرين ورجال الدين السعوديين العام الماضي.

هذا هو الخيار الذي أستيقظ عليه كل صباح منذ شهر يونيو/حزيران الماضي، عندما غادرتُ السعودية للمرة الأخيرة بعد أن أسكتتني الحكومة لستة أشهر.

تدفع السعودية باليمن ثمن خيانتها للربيع العربي

نشرت صحيفة "واشنطن بوست" مقالا للصحافي السعودي الذي يقيم في الولايات المتحدة جمال خاشقجي، حول الثمن الذي دفعته السعودية لخيانتها الربيع العربي، ويعلق فيه على مقتل الرئيس اليمني السابق علي عبدالله صالح على يد حلفائه السابقين، المتمردين الحوثيين.

ويقول الكاتب في مقاله، الذي ترجمته "عربي21"، إن "موت الرجل القوي في اليمن علي عبدالله صالح يكشف عن الثمن الذي تدفعه السعودية لخيانتها الربيع العربي في اليمن عام 2011".

ويشير خاشقجي إلى أن "الرئيس اليمني السابق قتل يوم الاثنين على يد الحوثيين، الذين كانوا حلفاءه بالأمس، وكان صالح قائدا عربيا مراوغا وفاسدا، وكان يمكن الإطاحة به في أثناء الربيع العربي، فبعد مراقبة (الأعداء/ الأصدقاء) يتساقطون في مصر وليبيا وتونس، اتخذ الملك السعودي الراحل عبدالله موقفا متشددا ضد أي تحرك مماثل في الجزيرة العربية، وفي حالة اليمن تحركت الرياض بطريقة وقائية: فلخوفها من الفوضى على حدودها الجنوبية قامت القيادة السعودية بهندسة عملية تغيير القيادة، وقام مجلس التعاون الخليجي، الذي يسيطر عليه السعوديون، بإعداد مسودة اتفاق تسليم السلطة مقابل حصول صالح على حصانة من المحاكمة، ولهذا ظل لاعبا سياسيا رئيسيا في اليمن، على الرغم من كونه فاسدا وقتل أبناء شعبه".

ويلفت الكاتب إلى أنه "في عام 2012 انتخب نائب صالح، عبد ربه منصور هادي، رئيسا، وكان من المفترض أن يقود حكومة انتقالية تقود البلاد إلى أول انتخابات برلمانية حرة، وكان بإمكان الملك عبدالله والملك سلمان العمل مع إدارة الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما لضمان الجدول الزمني للتغيير، الذي وضعته المبادرة الخليجية، وهي التي دعمتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي".

ويعلق خاشقجي قائلا إن "الملك عبدالله لم يفعل هذا الأمر، ولهذا فإن أحلام الانتخابات الحرة تأخرت مرة تلو الأخرى، وفي النهاية ثبت هذا (الربيع العربي) والتغيير من القمة للقاعدة أنه خطأ استراتيجي للرياض، الذي فاقمته بلادي في الحرب التي مر عليها ثلاث سنوات".

وينوه الكاتب إلى أن "تحالف صالح مع الحوثيين، الذين تدعمهم إيران، والذين تراهم السعودية تهديدا استراتيجيا، دمر علاقته مع الرياض، وأصبح صالح إلى جانب جيشه وأسلحته العامل الرئيسي في الحرب بين التحالف الذي تقوده السعودية والحوثيين منذ آذار/ مارس 2015، ولكن الجميع كانوا يعرفون أن تحالف صالح- الحوثيين لم يكن سوى زواج مصلحة، فقد كان ديكتاتورا، أما الحوثيون فهم أيديولوجيون يريدون فرض رؤيتهم المتطرفة، ولم يهتم أي منهما بالقيم الجوهرية للربيع العربي- تمثيل، محاسبة الحكام، وفي النهاية كان (الطلاق) محتوما، ورأى كل منهما أن هناك فرصة للتخلص من الآخر".

ويقول خاشقجي: "أعرف صالح جيدا، فقد قابلته عدة مرات، حيث كان سياسيا مكيافيليا محترفا، ويعرف أنواع المناورات السياسية كلها، ففي فترته في الحكم انتقل من قتال الحوثيين للتحالف معهم ضد حلفائه السعوديين، وكان فن الحفاظ عن النفس هو مصدر قوته، وكان ضعفه في أنه لم يكن قادرا على الحكم الرشيد، فعندما ترك السلطة عام 2012، وبعدما جرح وقتل العشرات من المحتجين اليمنيين خرجوا مطالبين بالإطاحة به، كانت نسبة الأمية ولا تزال الأعلى في المنطقة، ومثل غزة يعاني اليمن من مشكلة توفر المياه النقية، التي سبقت الحملة التي تقودها السعودية منذ آذار/ مارس 2015، ومع ذلك فقد حصل على حصانة كاملة، واحتفظ بثروة مذهلة، التي قدرها تقرير للأمم المتحدة بحوالي 60 مليار دولار، وقد أسهم هذا الظلم في تقويض عملية التحول الهشة التي تبعت".

ويضيف الكاتب: "في يوم الجمعة كانت هناك شائعات عن صفقة سرية بين صالح والرياض، يرفض من خلالها التدخل الإيراني في اليمن، واحتفل الإعلام السعودي بنصره الأولي على الحوثيين، لكن الأخبار يوم الأحد عن مقتل صالح أدت إلى قتل الحماسة السعودية، ويسيطر الحوثيون الآن على صنعاء، ومعظمهم من شمال اليمن، الذي يعيش فيه غالبية السكان، الذين يعانون من الجوع والكوليرا، بالإضافة إلى انهيار كامل للبنى التحتية الأساسية".

ويتساءل خاشقجي: "ماذا بعد؟ المأساة هي أن موت صالح أرسل إشارة للسعودية، وهي أن سياستها في اليمن بحاجة إلى إصلاح، وهي إشارة من المتوقع ألا تلتفت إليها الرياض، وقد يحاول ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان إصلاح العلاقات مع نجل صالح، الذي يقيم الآن في أبو ظبي، وفي

عام 2015، وقبل أيام من بدء الحرب، حاولا المصالحة لكنهما فشلا، وهناك الآن غضب من الطرفين، نافذ وعميق، ويحتاج إلى طريقة علاج طبي تقليدية، وضخ ملايين الدولارات لرأب الصدع، وقد يحاول أحمد قيادة قوات والده، والتحالف مع القوات المؤيدة للسعودية في عدن، فالمعركة على صنعاء ستظل، قائمة وسيقوم اليمنيون لا السعوديون بمحاولة استعادتها من خلال معارك ومواجهات متواصلة".

ويختم خاشقجي مقاله بالقول: "إن خيار تصعيد الحرب مثير لشهية من في الرياض، الذين يريدون هزيمة كاسحة للحوثيين وإخراجهم من اللعبة السياسية بشكل كامل، لكنه سيكون خيارا مكلفا ليس على المملكة فقط، ولكن على الشعب اليمني الذي يعاني بشدة، وهذا النزاع رهيب، وهو نتيجة لمنع الشعب اليمني من تحقيق رغبته في الحرية، والآن وقد أصبح الحوثيون قوة مهمة، ولا يتمسكون بقيم الربيع العربي من ناحية التشارك في السلطة، فإن العالم يراقب اليمن، فعلى السعودية ألا توقف الحرب فقط، بل يجب الضغط على الإيرانيين ليوقفوا الدعم للحوثيين، وعلى الطرفين القبول بصيغة يمنية للتشارك في السلطة، وربما سمح سقوط الطاغية صالح بتحقيق السلام في اليمن".

هل لدينا «حالة داعشية» في السعودية ؟

أحب الحياة كأي مسلم معتدل. في بداية شهر رمضان، اصطحبت أسرتي إلى مقهى حلويات تركي بمدينة جدة بعد صلاة العشاء. أمسية رمضانية معتادة، حوار أسري، وكثير من السعرات الحرارية والشاي التركي.

في اليوم التالي تسلّمت التغريدة الآتية على حسابي في «تويتر»: «شايفك أمس في مطعم (...)، أنصار الدولة في كل مكان، انتبه على نفسك». هل هذا تهديد أم نصيحة؟ أم أن صاحبها يريد أن يقول لي «نحن هنا»؟ دخلت على حساب «أبو عابد الموحد» مرسل التغريدة، وجدته «داعشياً» ملتزماً منذ أشهر، وليس عابر سبيل يمازحني. نشط بحرفية في توزيع إصداراتها وأخبارها، والدعوة لها، لا يدخل في مناكفات وتبادل سباب وتهديد ووعيد مع شعب «تويتر»، مثلما يفعل كثير من أنصار هذا التيار المتطرف، ما جعلني أعتقد أنه ليس هاوياً أو مشجعاً وإنما هو «عضو عامل ملتزم.

بحثت عنه في «ذاكرة المكان» الذي لا علاقة له بـ «داعش» ونظرتها الى الحياة والناس، إلا في غياب الموسيقى المعتادة في مطاعم العالم كله، ولكنها تغيب عن مطاعمنا في رمضان وغير رمضان، بحسب التوجيهات المحلية التي ترى فيها رجساً من عمل الشيطان. عن يسار طاولتنا كان قسم العائلات، ولا أذكر أحداً هناك لديه صفات «داعشية». عن اليمين قسم العزّاب، شبان عاديون يتحدثون عن كأس العالم بحماسة، أحدهم لفت انتباهي أنه أشعل سيجارة ما يخالف النظام الذي أمرت به بلدية جدة منذ أشهر، وعندما احتججت على ذلك، قال لي النادل إن صاحب المطعم حصل على استثناء من البلدية. سألت عمّن يكون المالك، فكان الاسم «متنفذاً» بما فيه الكفاية. نموذج صغير لحال الفوضى التي تعيشها أمتنا التي تغذي «داعش» وأمثالها.

بالطبع لم يكن هناك شاب ملثم، يرتدي السواد، ولكن المؤكد أن «أبو عباد الموحد» كان هناك، واحد منا، فتغريدته تؤكد ذلك. إنه شعور غريب أن تعلم أن هناك شاباً، يؤمن بأفكار الدولة الإسلامية التكفيرية الثورية الغاضبة، ينافح عنها، ويروّج لها يجلس على بعد أمتار منك، ينظر إليك، هل كان يدعو لنا بالهداية أم كان يردد «جئناكم بالذبح»؟ كلتا الحالتين تستطيع أن تجدها لديهم، الرحمة والدعوة إن اتفقنا معهم، والذبح إن خالفناهم.

هل لدينا في السعودية حالة «داعشية» أخطر مما لدى غيرنا؟ أعتقد أنه سؤال يمكن التحقق منه في شكل علمي على طريقة المعايير الاقتصادية، مثل «معدل دخل الفرد» أو «نسبة الوفيات بين المواليد»، وهي معايير ذات دلالة على تحسن الأوضاع أو سوئها في البلد المعني، فماذا لو اجتمع باحثون وحاولوا الوصول إلى رقم «نسبة الداعشيين إلى عدد السكان». نحتاج إلى شفافية من وزارة الداخلية، التي لها حساباتها الأمنية المبررة، ولكن حتى ذلك الوقت سنظل رهائن للأرقام التي تتطوع بها مراكز البحث الغربية مثل «سوفان غروب» التي أصدرت تقريراً منتصف العام الحالي تقدر فيه عدد السعوديين في سورية بـ 3 آلاف، ولكن يسبقهم بقليل التونسيون مثلاً، فإن صحّ ذلك فهذا يعني أن وضعنا «الداعشي» أفضل من تونس بالنسبة إلى عدد السكان، كما يستطيع المحلل أن يبرئ المناهج التعليمية السعودية فيقول إن التعليم في تونس أكثر عصرنة من التعليم السعودي وانفتاحاً، وأقلّ حصصاً في الدين، ولكنه صدّر «داعشيين» أكثر من التعليم السعودي.

ما سبق ليس بالكلام العلمي بالتأكيد، فالأرقام ليست دقيقة، ولكني متأكد أن الداخلية السعودية لديها أرقام دقيقة بإحصاء عدد السعوديين المشتبه أنهم انتهوا مقاتلين في صفوف «داعش»، من قواعد بيانات السفر ثم الغياب غير المبرر، أو من معلومات استخباراتية أمنية، هذا غير إحصاءات تحليلية بالسن والمناطق والتعليم. كل تلك معلومات مفيدة لتقدير الحالة «الداعشية» التي نعيشها.

الأصعب هو تقدير الحالة «الداعشية المتعاطفة»، وهي التي يمكن أن تحدد خريطة وقوة الخلايا النائمة، مثل صاحبي في مطعم (...) «أبو عابد الموحد»، الذي قد يكون قيادياً محلياً معنياً بالتجنيد، أو مجرد شاب مكلّف بالإعلام، وهذه لا يمكن تقديرها إلا من خلال معلومات استخباراتية لا يملكها الإعلام، ولكن ثمة نافذة هائلة تطل على عالم «داعش» والتطرف هي «الإعلام الاجتماعي»، وجولة فيه تكشف أن هناك شعبية محترمة لهم، ويستطيع الباحث المتخصص أن يتعقب مصادر تلك المعرّفات لرسم خريطة لوجودها الجغرافي. هذا ما فعله المحلل ناعوم بنشتوك في موقع Vocativ المتخصص بكتابة التقارير الصحافية من عمق الإنترنت كما يصف نفسه، فلاحظ أن معظم التغريدات المؤيدة لـ «داعش» تأتي من المملكة، بل إن أشهر هاشتاق لتأييد «داعش»

#حملة_مليار_مسلم_لنصرة_دولة_الإسلام انطلق من معرّف في السعودية، بعدها جاءت 95 في المئة من التغريدات من هناك في البداية، قبل أن يتحول إلى هاشتاق عالمي دار حول العالم، فأخذ أنصار «داعش» يشاركون فيه بصور تشير إلى بلدانهم للدلالة على حجم تأييد هذه الجماعة المتطرفة.

في المقابل هناك رفض هائل لـ «داعش» والجماعات المتطرفة من عموم السعوديين، تجلّى بوضوح بعد العملية الإرهابية ضد مركز الوديعة الحدودي جنوب المملكة، ثم مدينة شرورة التي تبعد عنه بنحو 60 كيلومتراً، التي استشهد فيها عدد من رجال الأمن، من إرهابيين مرّوا على برنامج المناصحة الشهير، فكانوا ممن «أصروا واستكبروا استكباراً»، عملية أغضبت السعوديين بشدة، وذكرتهم بخطر «القاعدة» و «داعش»، وأزالت بعض الغشاوة التي أصابت البعض بعد انتصارات الأخيرة على الحكومة العراقية التي يراها السعوديون طائفية ومقربة من إيران، ولكن هذا التعاطف يجب ألا يعمينا كسعوديين عن حقيقة أن وجود 3 آلاف إلى 4 آلاف مقاتل سعودي في صف «داعش» اليوم بحسب أكثر من تقدير استخباراتي مثير جداً للقلق، هؤلاء غير المتعاطفين غير المرئيين. هذه الحقيقة تستدعي النظر أسفل كل حجر، وتقليب كل احتمال لتفسير هذا التعاطف.

حتى ذلك الحين، فإنني في انتظار أن أسمع رأي «أبو عابد الموحد» عن سبب تعاطفه مع «داعش» إذا قرأ هذه المقالة، ذلك أنني عمدت إلى أن أتابع حسابه في «تويتر» لفتح نافذة تواصل مباشر معه، إن فعل، سأشرك القراء في ما سأسمع منه .

هل العرب جاهزون للديمقراطية وهل النموذج الأمريكي سيئ ؟

خلال افتتاح منتدى أوسلو للحرية نهاية الشهر الماضي، أثيرت قضيتان جدليتان حول الحرية، أولهما قول البعض إن ثمة مجتمعات غير جاهزة للديمقراطية! والثانية: هل أمريكا دولة حرة ولماذا لا ينتقدها الناشطون في قضايا الحرية مثلما ينتقدون غيرها؟.
ثمة علاقة بيننا نحن العرب وبين هاتين المسألتين، فالحرية والديمقراطية فقدتا قدراً من شعبيتهما بعدما نجحت الثورات المضادة في تحويل ثورات الربيع العربي الى حروب أهلية وقتل وموت ودمار. بيننا مثقفون سلطويون مستفيدون، وآخرون منهزمون يقولون إن الديمقراطية غير مناسبة لنا! وذهب بعضهم للقول إن العقل العربي أصلاً غير جاهز لها.

ويمضي الليبرالي منهم إلى الحديث عن التراث الإسلامي وافتقار تاريخنا إلى تجارب ديمقراطية لتبرير قوله، أما السلفي الحكومي منهم فلديه مادة هائلة من أقوال فقهاء تحرّم الديمقراطية وتعتبرها تعدياً على حق الله في التشريع، نفس الاستشهادات التي تستخدمها القاعدة وداعش. ولكن كليهما يقف على طرفي نقيض ومستعد لقتل الآخر. وبالطبع، المدنيون هم الضحايا ومعهم أفكار الحرية والعدالة والمشاركة والعيش الكريم.
أما مسألة أمريكا وانتهاكها للحرية فهي قميص عثمان، يرفعه أعداء الحرية في العالم العربي، ومعه ذلك القول المزعوم لرئيس الوزراء البريطاني الأسبق ديفيد كاميرون: "عندما تتعرض بلادي للخطر، لتذهب حقوق الإنسان إلى الجحيم"، وهو قول كُذّب عشرة آلاف مرة ولكن لا يزال السلطويون العرب يستخدمونه بدون حياء لتبرير الجرائم التي يرتكبها كل يوم طغاتهم المفضلون.

في كلمته الافتتاحية، عرج مؤسس المنتدى ثور هالفورسن على سؤال "هل الديمقراطية غير مناسبة لبعض الشعوب؟"، وهو سؤال يستحق أن يوصف بالأحمق. في رده على ذلك، استخدم هالفورسن حقائق جلية لشعوب انقسمت بين نظام دكتاتوري وأخرى تعيش ديمقراطية مزدهرة، أبرزها جنوب وشمال كوريا. فالشعب الكوري واحد بثقافة واحدة وكان أيضاً شعباً واحداً حتى قبيل سبعة عقود.

بالطبع ثمة فارق هائل بين الديمقراطية في كوريا الجنوبية التي أضحت أساس الحكم، ومدى تغلغل ثقافة الاستبداد في الشمال حيث يقف الشعب على جنبات الطريق ينوح ويلطم بينما جثمان الدكتاتور يمر أمامه، ولا يتردد في اليوم التالي من التصفيق والتهليل لابنه الذي يتسلم الحكم من بعده في جمهورية تسمي نفسها "ديمقراطية شعبية".

إنها قوة الحزب الواحد وإعلامه وبندقيته. الصين نموذج آخر. لا يوجد فرق ثقافي بين تايوان الديمقراطية وبين الصين الأم التي يحكمها بصرامة حزب واحد، بل إن كثيرين من أبناء تايوان قدموا من الوطن الأم فراراً من الشيوعيين بعد انتصارهم هناك. مَن استقر في تايوان اعتمد الديمقراطية كنظام حكم فتمرس عليها، مثل الكوريين الجنوبيين، ولم تكن ديمقراطيتهم الوليدة كاملة، ولكنها اليوم بعد عقود صارت ديمقراطية فعالة.
الشاهد هنا أن العرب قادرون على إجادة الديمقراطية، شرط أن يمارسوها ويقبلوا بنتائجها. فعدم القبول بنتيجة الانتخابات هو ما أسقط التجربة الديمقراطية في مصر وليبيا. الديمقراطية هي أن تقبل بالنتيجة حتى لو أفضت إلى فوز رئيس تبغضه مثل الرئيس المصري المنقلب عليه محمد مرسي والأمريكي دونالد ترامب
ترامب بات محل سخرية ونقد من قبل قطاع كبير من شعبه، ويتمنى ملايين الأمريكيين لو يسقطونه. ولكن هناك ملايين آخرين ودستوراً ومؤسسات تمنع "الخروج" عليه بالقوة.

انتبهت للتو إلى المعنى الحقيقي لذلك المفهوم السلفي العتيق "تحريم الخروج على ولي الأمر منعاً للفتنة". إن كمال هذا الشرط المنطقي ينطبق أكثر على الحاكم المنتخب مثل دونالد ترامب، خاصة أن الدولة الأمريكية الديمقراطية وفرت أدوات "شرعية" لإسقاط الرئيس وهي الانتخابات القادمة بانتخاب غيره. ولَمن لا يطيق صبراً، وفّر الدستور الأمريكي سلسلة إجراءات دستورية يمكن من خلالها "خلع" الرئيس، وهي مسألة مطروحة بقوة هذه الأيام في أروقة الحكم الأمريكي.

هذه الحقائق الأمريكية تنقلني إلى الموضوع الجدلي التالي الذي أثير في جلسة افتتاح منتدى الحرية في دورته العاشرة، وذلك عندما سأل أحد الحضور عمّا إذا كان المنتدى يرى أن الولايات المتحدة لا تزال ضمن خريطة الدول الحرة؟

وضوح الرؤية جيد، وهو المنطق الذي استخدمه دون مجاملة رئيس المنتدى ثور هالفورسن، وهو موصوف بأنه مدافع عن الديمقراطية والحرية ومنتقد لأي انتقاص لها يأتي من اليسار أو اليمين، إذ رد بدون مجاملة أن الولايات المتحدة بلد حر "فطالما أنه تجري فيها انتخابات حرة ويحكم فيها القانون، ويتمتع مواطنوها بحرية التعبير والصحافة فهي بلد حر".

السائل لم يقتنع وأخذ يعدد بعض التجاوزات على الحرية التي تحصل في أمريكا، وأحسب أن أكثر من قارئ سيوافقه ويضيف مستشهداً بتأثير الشركات الكبرى والمال السياسي، ولوبيات الضغط، وسينتهى إلى العنصرية ضد السود وإبادة الهنود الحمر!

لذلك أعجبني رد المعارض الروسي جيري كاسباروف. نعم، هو بطل الشطرنج العالمي الذي كان على المنصة كرئيس لمنظمة حقوق إنسان ويبدو أنه شريك أساسي في منتدى أوسلو. قفز بحماسة وغضب مشيراً إلى أن جزءاً من جسده، لا يمكن ذكره في المقال، "كما لو أصابه حريق" وأضاف: "أنت تهرب من الحقيقة التي نريد أن نوضحها هنا وهي الحرية، هناك تجاوزات في الدول الديمقراطية ولكن يمكن إصلاحها، الشعب الأمريكي يستطيع تغيير ممثليه في انتخابات نوفمبر القادمة (ينتخب نصف أعضاء مجلس الشيوخ والنواب وقتها) ولكنني لا أستطيع أن أغيّر (الرئيس الروسي فلاديمير) بوتين".
علاقتنا بالجدل حول مدى مصداقية الحرية في أمريكا وتحول بعضنا إلى نوام تشومسكي في المجالس والمقاهي، ينطبق عليه المثل الشعبي "فقير ويتشرط" فنحن لا ننعم بديمقراطية ولا حرية وننشغل بنبش صور التقصير في أمريكا! الكلمة الأخيرة هي أن العرب جاهزون للديمقراطية حتى لو كانت "سيئة"، مثل الأمريكية منها، والحق أنها ليست سيئة بل هي الأفضل، فمنذ تأسيس الولايات المتحدة قبل أكثر من 200 عام لم تتعطل الانتخابات فيها مطلقاً بل جرت بانتظام كل عامين، العرب بحاجة إلى شيء كهذا كي يخرجوا من قعر زجاجة لبثوا فيها ألف عام وأكثر.

ما الذي يمكن أن تتعلمه السعودية من كوريا الجنوبية بشأن مكافحة الفساد

في خضم زوبعة العناوين الصحفية الرئيسية التي تتحدث عن ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان وعن حملته الفاقعة ضد الفساد، قد ينسى المرء أنه قبل ما لا يزيد عن أسبوع من ذلك، كان الأمير يحتفي بكبار الشخصيات من قطاعات الصناعة والتكنولوجيا والمال في العالم في مؤتمر للاستثمار دشن فيه مشروع نيوم، المدينة المستقبلية التي ينوي إقامتها على ساحل البحر الأحمر. وكما كتب ديف إيغرز في "هولوغرام للملك" (والهولوغرام هو الصورة ثلاثية الأبعاد)، الذي يصف فيه بائعا أمريكيا يسافر إلى المملكة العربية السعودية لزيارة تحفة واعدة شبيهة بها، "كان هناك أناس في العالم، ما العالم وما فيه من بشر بالنسبة لهم سوى كائنات وجدت ليمارس عليها السحر."

إلا أن السحر بطل وانقشعت آثاره عندما وقع اعتقال العشرات من أفراد العائلة الملكية الحاكمة وكبار المسؤولين الحاليين والسابقين داخل فندق ريتز كارلتون بتهمة الفساد. تم فيما بعد إطلاق سراح البعض منهم بعدما أشيع أنهم دفعوا المليارات فيما يبدو - وبشكل متزايد - أنه عملية نفض وانقلاب على الأمر الواقع بدلا من أن يكون إجراء قانونيا لإحقاق الحق وإقامة للعدل. وانتشرت مؤخرا شائعات بأن الدولة تنوي وضع عدد من الشركات الخاصة تحت الحراسة، في عهدة صندوق الاستثمارات العامة التابع للحكومة، معمقة بذلك التداخل ما بين قطاع الأعمال والحكومة، الأمر الذي سيحول دون أن يتمكن الاقتصاد السعودي من تحقيق الإنجازات الكامنة منه بشكل كامل. وكانت أسهم المملكة القابضة، وهي الشركة الرئيسية التي يملكها الأمير الوليد بن طلال، قد فقدت ما يزيد عن واحد وعشرين بالمائة من قيمتها (2.8 مليار دولار) بعد إلقاء القبض عليه. مثل هذه الأساليب التي تنتهجا الأذرع، ينجم عنها ردع المستثمرين الأجانب الذين يتساءلون "إذا كانت الحكومة لديها الاستعداد للانقضاض على مثل هؤلاء المشاهير من المواطنين السعوديين، فماذا عساها تفعل بنا؟".

كصحفي سعودي بدأ ممارسة المهنة مباشرة بعد الطفرة النفطية في سبعينيات القرن الماضي، كنت بنفسي شاهدا على النمو والتمدد الهائل في قطاع الأعمال السعودي والدور المحوري الذي أداه رواد هذه المؤسسات في تشييد الاقتصاد السعودي الحديث. كان ارتباطهم بالحكومة السعودية لا يكاد

ينفصم، فهي التي يسرت لهم سبل الوصول إلى رأس المال ووفرت لهم غير ذلك من أشكال الدعم الشرعي، الذي عزز من أوضاعهم وسرع من نمو أعمالهم. إلا أن هذا النمو السريع كانت له تداعيات، بما في ذلك استشراء الفساد الذي لم تسلم منه ناحية من نواحي المجتمع، بما في ذلك بعض من أفراد العائلة الملكية الحاكمة، آل سعود. والآن، وبينما تستهدف حملة محاربة الفساد – التي تشوبها الأخطاء الفادحة – أفراد العائلة الملكية الحاكمة وأشهر القيادات في قطاع رجال الأعمال، يفوت الكثيرين تقدير ما قام به رواد الأعمال هؤلاء وبشكل خاص دورهم في تنمية وتنويع الاقتصاد، بما وفر فرص العمل للملايين من الشباب السعودي.

ليست المملكة العربية السعودية بدعا من الأمم في وجود مثل هذه العلاقة الوثيقة بين رجال الأعمال والمسؤولين في الحكومة؛ فقد كشف السقوط المذهل للرئيسة بارك غيون هاي العام الماضي عن منظومة مشابهة في كوريا الجنوبية. فبعد انتهاء الحرب الكورية، جذب والدها والرئيس السابق بارك تشون هي رجال الأعمال والرأسماليين عبر منحهم قروضا زهيدة، وامتيازات حصرية للمساهمة في بناء الوطن، ولكنه في المقابل أصبح شريكا لهم فيما كانوا يجنونه من أرباح. تمخضت هذه الاستراتيجية عن بروز قطاع تجاري ضخم مملوك لعائلات (تشيبولز)، أصبح بعضها فيما بعد من الأسماء التجارية الكبيرة مثل سامسونغ وهايونداي. وكانت هذه المؤسسات هي التي أعادت بناء كوريا الجنوبية وصنعت منها ماردا صناعيا على مستوى العالم.

إلا أن كوريا تعاملت مع الفساد بشكل مختلف تماما، فقد جرت وقائع محاكمة الرئيسة بشكل علني وانتهت بصدور حكم قضائي بحقها، وفي تلك الأثناء ظلت المؤسسات التجارية ذات العلاقة تتمتع بوجود عازل وقاها عواقب الإطاحة بالرئيسة بارك وحكومتها، فظلت تمارس عملياتها التجارية اليومية وتجني أرباحها دونما إعاقة أو ضرر. بل بلغ الأمر بعد الإطاحة بالرئيسة بارك أن أصدر المراقب الأعلى على النشاطات المالية في كوريا الجنوبية بيانا صرح فيه بأن مغادرة بارك لن تؤثر على استقرار السوق.

ما يحدث في المملكة العربية السعودية هو العكس تماما. ولقد قال لي أحد رجال الأعمال العرب: "تقف المملكة العربية السعودية على مفترق طرق. فمن أجل أن تنجح رؤية 2030 فإن الشفافية والعدالة والفرص المتكافئة – كما يسميها محمد بن سلمان – شروط أساسية. إلا أن إجراءات مكافحة الفساد

على مدى العام الماضي، وتحديدا من الرابع من تشرين الثاني/نوفمبر فما بعد، خلقت حالة من انعدام اليقين وانعدام الوضوح... فلكي تنتعش التجارة داخل المملكة وترد إليها الاستثمارات لابد من الالتزام بسيادة القانون وبالشفافية. كما أن من المهم تذكر أن معظم التجار في المملكة العربية السعودية كونوا ثرواتهم من خلال علاقاتهم ما بين فينة وأخرى بمن هم في السلطة. لربما كان حريا بمحمد بن سلمان من باب الحصافة أن يعرض على جميع التجار دون استثناء أو تمييز صفقة لمرة واحدة – على سبيل المثال – لتسوية أوضاعهم ودفع الضرائب المستحقة على أموالهم".

بدلا من الإجراء المتسرع الذي تمخض عن تشكيل "لجنة عليا" لمعالجة الفساد، كان بالإمكان تنفيذ الحملة بشفافية وتطبيق عادل للقانون على جميع المواطنين السعوديين بغض النظر عن الانتماء العائلي أو الواسطة (بما تعنيه من امتيازات وعلاقات). لو حصل ذلك لكان تحولا جذريا ودراماتيكيا بعيدا عما كان معهودا منذ وقت طويل.

فليأخذ ولي العهد الأمير محمد بن سلمان من الأمراء ما يريد، فهم لا يضيفون شيئا إلى الاقتصاد الوطني، بل يشكل هؤلاء الأمراء عبئا ماليا وأخلاقيا على الدولة. ومع ذلك، فإن من الأهمية بمكان أن يميز بين الثروة التي حصل عليها أصحابها من خلال ممارسة تجارية مشروعة والثروة التي تنتشر في أوصال العائلة الملكية الحاكمة. لقد ترتبت عن اقتحام العائلة الملكية الحاكمة لقطاع التجارة والأعمال نتائج كارثية على عامة الناس وعلى الاقتصاد في البلاد، حيث حصل الأمراء ووكلاؤهم على منح تقدر بملايين الأمتار المربعة من الأراضي،

مما رفع أسعار المساكن فباتت فوق طاقة الفقراء من الناس. كما حصلوا على تراخيص لحفر الآبار لاستخراج المياه لري حقول من القمح لا مبرر لوجودها إلا بيع ناتجها بأسعار مدعومة، وبذلك دمروا مخزون المياه وحرموا الأجيال القادمة من خيرها. لقد ساهمت العائلة الملكية الحاكمة في إيجاد طبقة فاسدة من رجال الأعمال الذين لا دور لهم سوى تشكيل واجهة يلبون من خلفها أطماعهم، وكانت النتيجة تلطيخ سمعة مجتمع رجال الأعمال بأسره.

إذا أراد محمد بن سلمان معالجة قضية الفساد بشكل صحيح، فإن عليه أن يحافظ على عنصرين لا يستغني عنهما الاقتصاد السعودي: الثقة بالدولة ودور الشركات الوطنية. إذا ما فقد رجل الأعمال الثقة بالدولة فلن يستمر في الاستثمار،

بل سيعمد بديلا عن ذلك إلى الانتقال برأسماله وخبرته إلى مكان آخر. وثانيا، ينبغي على محمد بن سلمان أن يعتبر شركات المقاولات الضخمة والوكالات التجارية ثروة وطنية؛ فلقد اكتسبت هذه المؤسسات خبرة هائلة وحازت سمعة حسنة على المستويين الدولي والمحلي، ولديها ذاكرة مؤسساتية لا تعوض.

ينبغي تشريع قوانين جديدة تضع يدها على الفساد وتمنع تكراره، وبشكل خاص قوانين تبقي أعضاء العائلة الملكية الحاكمة بعيدين عن عالم التجارة والأعمال، ما لم يوافقوا قبل الدخول إليه على التخلي عن ألقابهم ومخصصاتهم والأهم من ذلك مناصبهم الحكومية. ما من شك في أن مكافحة الفساد عملية بالغة التعقيد، إلا أنه من المهم جدا أن تكون جميع أعمال محمد بن سلمان شفافة، من أجل مصلحة ومستقبل المملكة العربية السعودية.

سنوات سوريا العجاف المقبلة

قراءة عناوين الصحف غير كافية، فجملة «بشار الأسد انتصر» التي يعمد بعض المحررين إلى تصدير مقالة أو حوار بها غير دقيقة، انتصاره يقتصر فقط على حقيقة أنه لا يزال في الحكم ولم يلقَ المصير الذي يستحقه، بوصفه رئيسا شرّد نصف شعبه. السبب الآخر لهذا العنوان الصحفي هو أن الثورة السورية تمر بأصعب أيامها منذ اندلاعها قبل ستة أعوام، فحلفاؤها مختصمون، والدول الغربية باتت تقدم «الحرب على المتشددين» على الحرية وحقوق الإنسان.

الأزمة السورية ستلاحقنا سنوات طويلة مقبلة، فبعدما كانت ثورة على ديكتاتور تروم الحرية والعدالة الاجتماعية، تعقدت وأضحت أزمة إقليمية. وحدة سوريا الجغرافية والعرقية والسياسية باتت محل نظر وتقليب احتمالات، واستقلالها ربما يحتاج إلى ثورة أو حرب أخرى، بل أضحت جزءا حتى من صراعات دولية، تمتد بعيدا حتى أوكرانيا.

إنهاء الحرب في سوريا ممكن، ولكن إعادة سوريا إلى ما قبل 2011 حتى بصيغة حكم آل الأسد الاستبدادي مستحيلة، فنظام بشار الأسد لم يعد يملك غير 70 ألف مقاتل بالكاد يحمون مفاصل حكمه في ما هو تحت يده، يعينه على ذلك أكثر من 85 ألف مرتزق شيعي تدفع طهران رواتبهم. نظام الدفاع الجوي السوري بات جزءا من نظام الدفاع الجوي الروسي، ما يعني أنه لن تستطيع طائرة «عربية سورية» الإقلاع من دون إذن الروس، وما يعني أيضا أن القوات التابعة لبشار، وكذلك الإيرانيون و «حزب الله»، هم تحت رحمة الروس، ولا يستطيعون التحرك على الأرض من دون العودة إلى جنرال روسي ما في قاعدة حميميم! أي انتصار هذا؟ ولكنه أفضل من لا شيء لبشار وحلفائه الإيرانيين، فهو معني بالبقاء وأسرته وأقليته في الحكم، وقد ضمن ذلك حتى الآن. الإيراني يراهن على المستقبل وينتشر في مفاصل الدولة السورية (أو ما تبقى منها) أمنيا واقتصاديا وتعليميا، مثلما فعل في العراق، حتى يجعل اقتلاعه منها صعبا، وإذا نجح في ذلك، وخصمه الأمريكي بجواره، في العراق، فحظه بالنجاح أوفر، وحليفه الروسي بجواره في سوريا، ثم يفرك يديه بسعادة وهو يرى خصومه الذين

يفترض أن يرفضوا وجوده على سواحل البحر الأبيض وهلاله الممتد شمالهم وجنوبهم مختصمين متنافرين.

الثورة السورية بشتى أشكالها ليست أحسن حالا، ولا تملك غير أن تراهن على المستقبل هي أيضا، فهي لا تزال على أرضها موجودة، حتى في «سوريا المفيدة» التي اختصها بشار لنفسه بمنزلة «فكرة»، وأنصار يعملون تحت الأرض ويقاومون مخابراته، حولت افتقارها إلى الزعيم الواحد إلى ميزة تواجه بها الضغوط الإقليمية، فلا أحد يستطيع أن يوجهها إلى غير ما تريد، فهي مبعثرة في ائتلاف وطني موجود في اسطنبول، وهيئة عليا للمفاوضات في الرياض، وهيئة تنسيق وفصائل في الداخل، وكلها متداخلة في بعضها بصورة أو أخرى، بما في ذلك مجموعتا القاهرة وموسكو، اللتان تسعى الرياض إلى تمثيلهما في الهيئة العليا للمفاوضات، باجتماع قد يعقد الأسبوع المقبل هناك، مع حماسة روسية وأممية لذلك سموها «توحيد المعارضة»، وهم يرونها مساعي لإيجاد مقعد للمعارض الموالي للرئيس بشار (قدري جميل) الشهير برجل موسكو، تفعل ذلك ببراغماتية مثيرة للإعجاب فتتعامل مع الجميع وكل المتناقضات، بما في ذلك القاهرة التي فجأة استجد اهتمامها بالثورة فتواصلت معها على رغم موقفها السلبي منها المنحاز إلى النظام.

من الواضح أن المعارضة، ومعها الدول الإقليمية، تستعد لمرحلة «تجميد الصراع» وليس حسمه. خطورة ذلك أنه صعب إن لم يكن مستحيلا، ولا يعني غير حال تشبه أفغانستان قبيل 11 أيلول (سبتمبر) 2001، ولكن في منطقة أخطر وفي قلب الشرق الأوسط، كما أن ذلك يصب في مصلحة إيران التي ستجهز سوريا لنفسها ولمشروعها الطائفي التوسعي على نار هادئة.

خلال فترة تجميد الصراع سيندلع في الغالب صراع بين الشعب السوري والفصائل المعتدلة والمتطرفين، لسبب بسيط، هو أن الشعوب لا تختار التطرف. «داعش» أمره انتهى، وسيخرج من المسرح بنهاية العام، ولكن بالطبع لن يموت فكره المغالي في التطرف، فهو لم يولد يوم دخل الرقة أو الموصل، وإنما هي فكرة تكفيرية متطرفة عمرها عقود، تعيش في السر وتحت الأرض وفي السجون وتنتشر للعلن في زمن الفوضى، نسختها المخففة «النصرة» أو «القاعدة» لا تزال تجد موطئ قدم في

إدلب وغيرها، ولكن بدأ ضيق الشعب بها وتحديها. قبل أيام، شهدت المدينة تظاهرات شعبية أنشدت فيها أهازيج وطنية على أنغام الموسيقى وبألحان إحدى أغاني السيدة فيروز.

هذا فسق وفجور بعرف «النصرة»، ولكنها لم تعترض تلك الاحتفالية! تختلف «النصرة» عن «داعش» بأن ثمة حاضنة شعبية لها، فالمال الوفير الذي جرى يوما بيدها، مكّنها من تقديم خدمات يتذكرها المواطن البائس الذي نسيه الجميع، ولكنها بدأت تخسر شعبيا، وهناك ضغوط عليها لحلّ نفسها. بعد جدل، اقتُرح حل وسط، أن تحلّ الفصائل نفسها كافة، وتنقل إدارة المناطق المحررة إلى إدارة محلية مدنية، اقتراح دعمته تركيا، ولكن ستعارضه بشدة إيران والنظام. الفكرة لا تزال محل تداول، وفي الغالب لن تنجح، فلا أحد يتذكر أن قيادات «القاعدة» اتخذت قرارا استراتيجيا صحيحا، وحينها ستقع لا محالة حرب تصفية بينها وبين الفصائل الأخرى، وتصبح موضوعا لعناوين الصحف فترة، ريثما تنضج أزمة أخرى تحل محلها، فسوريا مزدحمة بشتى الفرقاء والأحزاب والفصائل ومعهم شتى الأزمات.

وما لم يعد العالم إلى أصل المشكلة ومنطق «يجب أن يرحل بشار سلما أو حربا»، وهذا لم يعد واردا الآن، لننتظر خلال العقد المقبل مزيدا من الأحداث الصغيرة في سوريا، الكفيلة بإخراج دولة عربية أخرى من الحياة.

لا تخافوا ترامب... ولكن استعدوا له

كتب الزميل عبدالرحمن الراشد في عموده الشهير، بعد فوز الرئيس باراك أوباما قبل ثمانية أعوام «لا تفرطوا في التفاؤل»، رداً على المحتفين بوصول رئيس مثقف إلى رئاسة أميركا، متعلم ويقرأ الكثير من الكتب، ويعرف عالماً جيداً، ومهتم بالديموقراطية وحقوق الإنسان، ويشبهنا.

الخميس الماضي كتب «لا تخافوا ترامب»، رداً على المنزعجين من وصول دونالد ترامب إلى سدة الحكم هناك، ذلك بأنه على العكس من أوباما الذي تفاءلنا به، لا يعرف عالمنا ولا يحب الكتب، ولم يعرف الفرق بين الفلسطينيين والأكراد إلا متأخراً، وبالطبع هو غير مهتم بالديموقراطية وحقوق الإنسان، وبالطبع لا يشبهنا.

الأستاذ الراشد معه حق في الحالتين، فأوباما لم ينصر القضايا العربية، ولم يهتم حقيقة بحقوق الإنسان، ودعا العرب في جامعة القاهرة -وكنت ممن حضروا محاضرته الشهيرة آنذاك- إلى الحرية والديموقراطية، وعندما ثاروا في ربيعهم العربي (ولا فضل له في ذلك) لم يحمِ ثوراتهم الوليدة، وإنما ترك ثورات مضادة تفتك بها، وإيران تتغول عليها، فتنهار دولها وتدمر مدنها التاريخية وحواضرها، وهو يكتفي بالشجب والاستنكار!

بالطبع لن يشن دونالد ترامب حرباً علينا كي نخافه، وإن هدد بأنه سيدمر المدن التي يحتمي بها «داعش» ويقصفها طولاً وعرضاً، ولن يبالي بأن يستهدف عائلات الإرهابيين. وتعريفه للإرهابيين واسع جداً بشكل يدعو للقلق، وهو لو طبق سياسة حمقاء كهذه سيولد جيلاً من الإرهابيين. كما أنه لن يرسل لنا فاتورة في مقابل ما يزعمه من حماية، ولن يطرد المسلمين من أميركا، وقد «يلم» لسانه الحاد عن السعودية ودول الخليج بعدما أصبح رئيساً، ولكنه أيضاً سيفعل مثلما فعل أوباما، ما أدى إلى توتر العلاقة بينه وبين السعودية. «لا شيء» في سورية، ولا شيء حيال التغول الإيراني في عالمنا، هذا إذا لم يصطف في الجانب الآخر، فما صدر عنه من تصريحات قليلة حيال سورية تجعله أقرب إلى الموقف الروسي، ويعني ذلك الاستمرار في تدمير علاقات سعودية- أميركية عمرها أكثر من 60 عاماً، بدأها أوباما ببروده، وقد يكمل عليها ترامب باندفاعه ورعونته!

نريد أن نصدق أن «الرئيس» ترامب غير المرشح ترامب، وأن أميركا دولة مؤسسات، ولن يستطيع ترامب أو غيره دفع أميركا إلى سياسات غير متوقعة، وكل ذلك غير صحيح.

الرئيس ترامب هو المرشح ترامب، فتصريحاته الجانحة هي آراؤه حتى قبل 20 عاماً، وقبل أن يفكر في الترشح للرئاسة الأميركية، ليست تكتيكاً انتخابياً، وإنما هذا هو دونالد ترامب، يميني متطرف شعبوي، ويرى دول الخليج العربي مجرد آبار نفط! الرئاسة ستكسو أفكاره المتطرفة ببعض من الديبلوماسية، ولكن إن حككت قشرتها كثيراً فسيظهر لك دونالد ترامب الحقيقي، لذلك يجب التعامل معه بحذر.

الخطأ الثاني الذي يردده البعض، أنه رئيس «جمهوري» متسق مع الخطاب الجمهوري، وبالتالي يمكن أن يكون صديقاً للسعودية، كما كان معظم الرؤساء القادمين من ذلك الحزب، ولكنه ليس بالرئيس الجمهوري التقليدي، بل إن الجمهوريين لا يزالون في حال صدمة، ويتفكرون كيف يتعاملون معه وقد أصبح القيصر، من دون أن ينهار ما تبقى من قيم الحزب التقليدية.
الخطأ الثالث، أن أميركا دولة مؤسسات، ولا يستطيع الرئيس أياً كان أن يجنح بسياستها. لهؤلاء أذكّرهم بما فعل جورج بوش الابن بغزوه العراق، إذ استخدم دولة المؤسسات لتمرير قراره الغاضب، بما في ذلك تزوير الحقائق، وحصل الغزو، ولا يهمنا ما خسرته أميركا من تريليونات بسبب قراره الخاطئ. الذي يهمنا أننا خسرنا العراق كما نعرفه، ربما إلى الأبد، وجرى تقديمه على طبق من ذهب لإيران، والتي أطلقت من هناك -ولا تزال- مشروعها التوسعي الطائفي، والذي لا نزال نقاومه بعد أن وصل بعيداً إلى «شامنا ويمننا». حصل كل ذلك بسبب قرار رجل واحد أحاطت به مجموعة من المحافظين الجدد، بأجندة تخصهم. إذاً، لا يقولنّ أحد إن الرئيس الأميركي محدود الصلاحيات وتحكمه دولة مؤسسات، والمقارنة بين جورج بوش الابن ودونالد ترامب تقول إن الأول أكثر اعتدالاً وانضباطاً من الثاني، على رغم أنه كان يوماً موضع تندر عند الحديث عن السياسة الأميركية.

حتى الآن، القليل المتاح من المعلومات عن سياسة ترامب الشرق أوسطية لا يبشر بخير، وكذلك نوع المستشارين الذين من حوله والشخصيات المرشحة لوزارة خارجيته، مثل زعيم الغالبية السابق في الكونغرس نيوت غينغريتش وهو مسيحي متعصب لن يرى في الشرق الأوسط غير الأقليات المسيحية

البائسة، أو جون بولتون ممثل أميركا في الأمم المتحدة زمن جورج بوش الابن، والذي يمكن وصفه بثقة بأنه ليكودي متعصب، حينها سنفتقد جون كيري بشدة.

ولكن طالما أن صفة الرجل التي تقلق العالم لا تزال «عدم اليقين» بسياسته وخططه، بالتالي يمكن توقع أن تتغير مواقفه عندما ينتقل من عالم تصريحاته الانتخابية، والتي لا تختلف كثيراً عما يطرح من آراء انطباعية مستعجلة على مائدة عشاء، إلى عالم السياسة المنضبطة بموقعه بصفته رئيساً، والمحكمة بمن حوله من مستشارين. فعلى سبيل المثال، تجده في سورية معجباً بسياسة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين هناك، ويقول إنه سيحارب «داعش» والإرهابيين أولاً، ولا نعرف، وربما هو لا يعرف من يقصد بالإرهابيين، فإن اتبع تفسير بوتين فأعان الله الثورة السورية. ويضيف أنه يفضّل لو يبقى بشار الأسد حتى لا يأتي من هو أسوأ منه، معتمداً على تحليل مبسط، أن كل من جاء بعد صدام حسين ومعمر القذافي في العراق وليبيا كان أسوأ منهما. في الوقت ذاته هو ضد إيران و«حزب الله»، فهل سيدرك أن الانتصار لبشار وبوتين هو انتصار لخصومه إيران و "حزب الله ؟".

ما سبق نموذج لآرائه، التي من الواضح أنها بحاجة إلى إعادة ضبط، وهنا قد تتوافر فرصة للسعودية، بحكم أنها قوة أساسية في المنطقة لا يستطيع ترامب إلا أن ينظر إليها عندما يحين وقت اهتمامه بالمنطقة، والذي لا نعرف متى، فهو أيضاً سيستمر في السياسة الأميركية الانعزالية. انشغالاته الداخلية كثيرة جداً، وهي ما أوصلته إلى الحكم، يحتاج إلى معجزة كي يحقق وعده لملايين الأميركيين بأنه سيعيد إليهم الوظائف التي ذهبت إلى الصين والهند، ولكن أحداث الشرق الأوسط المتفجرة لا بد من أن تلفت انتباهه، فهي من مهددات أمنه القومي، حينها قد ينظر إلى بوتين يطلب منه الحل، أو يوكل له (من الباطن) تنفيذ سياسة مشتركة بين البلدين. حينها ستقع الكارثة.

هذا السيناريو الأسوأ، أما الأحسن أن يستمع لنصيحة أن من الضروري اللجوء إلى القوة السنّية المحلية، فهي الوحيدة القادرة على هزيمة «داعش» وإعادة الاستقرار، حينها لا بد من أن ينظر إلى السعودية، والأفضل ألا تكون وحدها، وإنما تكتلاً من القوى الفعالة في المنطقة، وكلمة السر هنا هي «الفعالة»، أي الدول التي لها حضور «إيجابي» في أزمات المنطقة، لذلك من الأفضل للمملكة أن تستعيد زمام المبادرة وروح «عاصفة الحزم»، بأن تحضر بقوة في أزمات المنطقة مع شركاء في عملية

إطفاء حرائق من الموصل حتى طرابلس الغرب، حينها لن يملك ترامب المندفع إلا أن يتعامل باحترام مع المملكة ذات النفوذ في المنطقة.

السعودية تريد دوماً علاقات جيدة مع أميركا، ولكن المشكلة أن علاقتها معها تستحيل أن تقتصر على الثنائية فقط، كالتجارة والخدمات والتعليم وشراء الأسلحة وبيع النفط، قلما اختلف البلدان في هذه الأصعدة، إنما هي قضايا السياسة الخارجية. سابقاً كانت القضية الفلسطينية أهم أسباب الخلاف، اليوم توجد ثلاث قضايا أخرى، قانون «جاستا» وسورية واليمن، وكلها أسباب محتملة للخلاف مع ترامب أو الاتفاق معه.

لذلك يجب أن تكون المملكة أمامه في المنطقة، تحذره، ولكن لا تهابه وتنكمش خشية الصدام به. لا تندفع إليه، وإنما تمارس دورها في المنطقة مع حلفائها، بل حتى تتوسع فيه، حينها سيعرف الرئيس ترامب أن المملكة ليست مجرد " آبار نفط ".
الأفضل أن تضع الرياض شروط التعامل مع ترامب أولاً قبل أن يفعل هو ذلك.

أخيراً تستطيع السعوديات القيادة.. لكن على ولي العهد فعل المزيد

يستحق ولي العهد، الأمير محمد بن سلمان، الثناء على إنهاء هذه المسألة على النحو الصحيح. وبينما كان الزعماء السابقون مترددين في تناول هذه القضية،

واجهها ولي العهد مباشرةً وفعل الصواب للسعودية. في الوقت ذاته، آمل أنَّه لن ينسى الأفعال الشجاعة لكل سعودي عمل بجدٍ بشكلٍ فردي من أجل الحرية والتحديث.

ينبغي لولي العهد إطلاق سراح الهذلول، وعزيزة اليوسف، وإيمان النفجان، والنساء الأخريات الشجاعات اللاتي دافعن عن حق النساء في القيادة. وينبغي أن يسمح لهن أخيراً بأن يشهدن نتائج دموعهن وكدحهن.

أَمَسُّ ما يحتاجه العالم العربي هو حرية التعبير

رسالة من كارِن عطية محررة قسم الآراء العالمية: تلقيتُ مقال الرأي هذا من مترجم ومساعد جمال في اليوم الذي تلا الإبلاغ عن فقدانه في إسطنبول. صحيفة الـ"بوست" كانت قد قررت تأجيل نشره لأننا أملنا أن يعود جمال إلينا كي نستطيع نحن الاثنان تحريره سويًا. الآن عليّ أن أتقبل أن ذلك لن يحصل. هذه هي آخر مقالاته التي سأحررها للـ"واشنطن بوست". يجسّد هذا العمود تمامًا التزامه وشغفه بالحرية في العالم العربي. حرية ضحّى بحياته في سبيلها. وسأكون ممتنةً دومًا أنّه اختار الـ"بوست" ليكون آخر بيت صحفي له قبل عام ومنحَنا الفرصة للعمل معًا.

لقد كنتُ أبحث على الإنترنت مؤخرًا للنظر في مؤشر حرية الصحافة لعام 2018 الذي نشرته مؤسسة "فريدوم هاوس" وتوصلتُ لإدراك خطير. هنالك دولة واحدة فقط في العالم العربي نالت تصنيف "حرّة". تلك الدولة هي تونس. تليها الأردن والمغرب والكويت في المرتبة الثانية بتصنيف "حرّة جزئيًا". تُصنَّف بقية الدول في العالم العربي على أنها "غير حرّة".

ونتيجة لذلك، فإن العرب الذين يعيشون داخل هذه البلدان إما غير مطَّلعين أو مضلَّلين. فهم لا يستطيعون معالجة المسائل التي تؤثر على المنطقة وحياتهم اليومية على نحو كافٍ، ناهيك عن مناقشتها علنًا. يهيمن سرد تديره الدولة على النفسيّة العامة وبينما لا يصدقه الكثيرون، إلا أن أغلبية كبيرة من السكان تقع ضحية لهذه الرواية الزائفة. للأسف، من غير المحتمل أن يتغير هذا الوضع.

لقد كان العالم العربي مفعمًا بالأمل خلال ربيع عام 2011. كان الصحفيون والأكاديميون وعامة السكان يفيضون بتوقعات لمجتمع عربي مُشرِق وحر في بلدانهم. كانوا يتوقعون التحرر من هيمنة حكوماتهم والتدخلات المستمرة والرقابة على المعلومات. سرعان ما أُحبِطت هذه التوقعات وهذه المجتمعات إما عادت إلى أوضاعها السابقة أو واجهت ظروفًا أكثر قسوة من ذي قبل.

وكتب صديقي العزيز الكاتب السعودي البارز صالح الشيحي أحد أشهر الأعمدة المكتوبة في الصحافة السعودية. مع الأسف، إنه الآن يقضي عقوبة سجن غير مبررة لمدة 5 سنوات بسبب تعليقات مزعومة تعارضت مع الخط العام للحكومة السعودية. لم يعد استيلاء الحكومة المصرية على صحيفة "المصري اليوم" يُغضِب الزملاء أو يثير ردة فعل منهم. هذه الإجراءات لم تعد تحمل عواقب رد فعل عنيف من المجتمع الدولي. بدلا من ذلك، قد تؤدي هذه الإجراءات إلى إدانة يتبعها صمت سريع.

ونتيجة لذلك، فقد مُنِحت الحكومات العربية حرية مواصلة إسكات الإعلام بمعدل متزايد. كان هناك زمن اعتقد فيه الصحفيون أنّ الإنترنت سيحرر المعلومات من الرقابة والسيطرة المرتبطَين بوسائل الإعلام المطبوعة. لكن هذه الحكومات التي يعتمد بقاؤها الفعليّ على السيطرة على المعلومات أعاقت الإنترنت بشدة. كما اعتقلوا المراسلين المحليين وحظروا الإعلانات للإضرار بعائدات وسائل إعلام معينة.

هنالك عدد قليل من الواحات التي لا تزال تجسد روح الربيع العربي. تواصل حكومة قطر دعم التغطية الإخبارية الدولية مقارنةً مع تمويل دول الجوار تجذير سيطرة النظام العربي القديم على المعلومات. في حين أنّ المنافذ الإعلامية في تونس والكويت حرّة، إلا أنّها تركز على القضايا المحلية وليس على القضايا التي يواجهها العالم العربي الكبير. وهم يترددون في توفير منصة للصحفيين من السعودية ومصر واليمن. حتى لبنان، جوهرة التاج العربي عندما يتعلق الأمر بالصحافة الحرّة، سقط ضحية استقطاب ونفوذ حزب الله الموالي لإيران.

يواجه العالم العربي نسخته الخاصة من الستار الحديدي التي لا تفرضها جهات خارجية ولكن من خلال القوى المحلية المتنافسة على السلطة. خلال الحرب الباردة، لعبت "إذاعة أوروبا الحرّة" التي نمت على مر السنين إلى مؤسسة حاسمة دورًا هامًا في تعزيز وإدامة الأمل في الحرية. العرب بحاجة إلى شيء مماثل. في عام 1967، وافقت صحيفتا "نيويورك تايمز" و"واشنطن بوست" على نشر صحيفة عالمية مشتركة، وهي صحيفة "إنترناشيونال هيرالد تريبيون" التي أصبحت بمثابة منصة للأصوات العالمية.

لقد اتخذَت مطبوعتي "واشنطن بوست" مبادرة لترجمة العديد من المقالات الخاصة بي ونشرها باللغة العربية وأنا ممتن لذلك. يحتاج العرب إلى القراءة بلغتهم الخاصة حتى يتمكنوا من فهم ومناقشة مختلف جوانب ومضاعفات الديمقراطية في أمريكا والغرب. إذا قرأ أحد المصريين مقالا يكشف التكلفة الفعلية لمشروع بناء في واشنطن، فسيستطيع فهم الآثار المترتبة على مشاريع مماثلة في مجتمعه بشكل أفضل. العالم العربي بحاجة ماسّة إلى نسخة حديثة من هذه المبادرة حتى يتمكن المواطنون من الاطلاع على الأحداث العالمية. وما هو أهم من ذلك، نحن بحاجة إلى توفير منصة للأصوات العربية. نحن نعاني من الفقر وسوء الإدارة وسوء التعليم. إنّ إنشاء منتدى دولي مستقل ومعزول عن تأثير الحكومات القومية التي تنشر الكراهية من خلال الدعاية سيمكِّن الناس العاديون في العالم العربي من معالجة المشاكل البنيوية التي تواجهها مجتمعاتهم.

فرصة السعودية وتركيا لتصحيح التاريخ

عام من اليوم، رئيس الوزراء المصري الجديد يصل دمشق لحضور جلسة تاريخية يقر فيها المجلس التأسيسي السوري دستور البلاد الجديد، استجابة لدعوة من رئيس المجلس الانتقالي الموقت الذي يستقبله في المطار، ومعه رئيس الجمهورية الليبية الذي كسر البروتوكول واختار البقاء في صالة كبار الزوار ريثما يصل الضيف المصري بعدما سبقه بالوصول إلى العاصمة السورية.

أجواء احتفالية في دمشق، مع لمسة من الحزن، آثار المعارك لا تزال ظاهرة على بعض المباني، أخبار اليوم السارة لم تغيّب الموضوع الأساس الذي بات يشغل السوريين، المفقودين. أرقام مخيفة. التلفزيون السوري بات نقطة جمع المعلومات والصور والشهادات التي يقلبها أهاليهم بحثاً عن مصير أحبائهم.

مرت تسعة أشهر على سقوط النظام بعد مجازر واقتتال عنيف في بعض المدن بعدما كادت سورية أن تدخل في حرب أهلية حقيقية إثر تمرد وحدات من الجيش. حالة العنف التي انتشرت دفعت قوى إقليمية بدعم دولي إلى التدخل، ما سرّع وتيرة التمرد في صفوف الجيش والأمن، فعجل بسقوط النظام الذي لم يبقَ حوله سوى أبناء «الطائفة»، والذين قاتلوا بشراسة في العاصمة وبعض المدن الساحلية. في الوقت الذي انهار النظام بسرعة في المدن الأخرى، بخاصة الحدودية والتي دخلتها قوات «حماية المدنيين» من دول مجاورة وسط ترحيب شعبي.

حرص الأتراك الذين قادوا التحالف على الخروج بسرعة، بل إنهم غابوا عن اجتماع اليوم واقتصر تمثيلهم على وزير الخارجية حتى لا يثيروا أي قلق إقليمي إذ زاد الحديث طوال العام عن الأطماع التركية في المنطقة بعدما أدى «الربيع العربي» إلى حالة فراغ كبير.
هدف اجتماع اليوم والذي تحضره مصر وتونس وليبيا وسورية واليمن هو الاتفاق على تحالف اقتصادي، ربما مشروع لسوق عربية مشتركة بين اقتصادات هذه الدول المتقاربة والتي تشترك في مسمى دول «الربيع العربي».

الأردن حائر، يرى نفسه ضمن نسيجه الطبيعي مع هذه الدول، بخاصة سورية ولبنان، لكنه اطمأن أكثر بعد أن شجعته الرياض على المضي قدماً في المشروع الجديد، مؤكداً لها أن ذلك لن يؤثر على موقعه ضمن مجلس التعاون لدول الخليج العربي.
حسناً، يجب أن أتوقف هنا، فليس هذا هو السيناريو الوحيد الممكن في عالم عربي متغير، هناك احتمالات عدة لحال العالم العربي بعد عام، ليس كلها جيداً نسبياً، فهل نحن مستعدون لها؟

قد يبقى النظام السوري عاماً آخر، ولكن سيكون منهكاً كالقط الجريح. العقوبات الاقتصادية زادت من معاناة الشعب الذي لا يزال غاضباً يتحرك في تظاهرات يعقبها مزيد من القمع، الأمن والجيش متوتران، مشدودان إلى أقصى حد فوق كل الأراضي السورية، بعض أجهزته توحّشت وباتت تغير على الأهالي كأنها قوة احتلال... بل هي قوة احتلال.

علاقات دمشق متوترة إلى أقصى حد مع أنقرة وعمّان والرياض، والجميع قلق من احتمال حرب إقليمية، إيران و «حزب الله» غير بعيدين عنها.
في مصر تجددت التظاهرات، وتوترت العلاقة بين الجيش والشارع والأحزاب السياسية بعدما أجل المجلس العسكري موعد الانتخابات إلى أجل غير مسمى بسبب الوضع الأمني... احتمالات سيئة لا يتمناها أحد، ولكن ربما هناك من يتمناها!

زاد الطين بلة توتر الوضع داخل الأراضي المحتلة، الضفة وغزة، إذ اندلعت انتفاضة جديدة، اهتدت إلى سلمية النضال متأثرة بحركات النضال التي سادت وانتصرت في دول «الربيع العربي». خرج الفلسطينيون يصرخون سلمية... سلمية، في وجه جنود الاحتلال. لا رصاص ولا حجارة، وإنما مجرد صدور شجاعة، غير أن الإسرائيليين واجهوهم بالعنف، عدد القتلى الفلسطينيين يزداد كل يوم والتظاهرات مستمرة، بل امتدت إلى فلسطينيي 1948 ما أجج الغضب في الشارع العربي من الخليج إلى المحيط.

هل يمكن لأي قوة إقليمية في المنطقة أن تضبط إيقاع الأحداث وتوجهها للأفضل أو للأقل خسارة وتكلفة؟ من يستطيع القيام بهذا الدور؟ لا بد أن تكون قوة مستقرة وقادرة. نظرة سريعة على خريطة المنطقة ستكشف لنا أن الدول المرشحة لذلك هي المملكة العربية السعودية ودول الخليج وتركيا فهي

قادرة ومستقرة. إيران انحازت تماماً إلى النظام السوري وباتت تهدد وتتوعد، ولا فائدة من التواصل معها. الولايات المتحدة فقدت صدقيتها في الشارع العربي بسبب موقفها من الاستقلال الفلسطيني.

نرجع سريعاً إلى اليوم، الدول المرشحة لضبط إيقاع الربيع العربي لا تزال مترددة. دول الخليج صاحبة المبادرة الوحيدة لحل الأزمة اليمنية لم تُلزم الرئيس علي عبدالله صالح ببنودها، يقدم ما يشاء منها ويؤخر ما يشاء، فأربك الجميع. وتركيا لا تزال تهدد وتتوعد النظام السوري، ولكن، متوقفة أمام الخطوة الحاسمة الصعبة. صورة غير مشجعة للقوة الوحيدة المستقرة في المنطقة.

فإذا ما عجزت عن ضبط اليمن وسورية في ساحتهم الخلفية، فكيف للسعودية والخليج وتركيا أن تضبط إيقاع عالم عربي متغير ممتد من الخليج حتى المغرب؟

هناك قاعدة مزعجة «إذا كان من المحتمل لأمر أن ينتهي إلى النتيجة السيئة غير المرغوبة، فإنه في الغالب سينتهي إليها». هذا بالطبع إذا ما جلس المعنيون يراقبون «الربيع العربي» من غير تدخل منهم وهو يتحول إلى خريف عاصف بارد.
بالتالي، لا بد من أن تتحول هذه «المجموعة المستقرة القادرة» إلى الفعل الإيجابي، والتحرك والتفكر ووضع خطط استباقية تشمل المنطقة كافة.
تنفيذ المبادرة الخليجية في اليمن لا بد من أن يتم، وضمان تحول مصر وليبيا وتونس نحو الديموقراطية ضروري، والتوصل إلى مصالحة في البحرين بين مكوني المجتمع هناك ونزع الفتيل الإيراني منها أساسي لاستقرار الخليج، ودعم الثورة السورية والتخلص من النظام الطائفي الأحادي هناك سيريح المنطقة وجيران سورية المباشرين، وإسرائيل ليست منهم.
كل هذا مهم لظهور شرق أوسط سعيد ومفيد للسعودية وتركيا صاحبتي أكبر اقتصاد في المنطقة، وظهورهما كقوة إسلامية مع مصر يستطيع أن يكسر الاستعلاء الإسرائيلي - الأميركي في عالمنا، ويحجم إيران ويعيدها إلى مكانها الطبيعي، ما يمكن أن يمهد لحصول تحول داخلها يلغي طموحاتها العقيمة التي تتنافى مع التاريخ والجغرافيا السياسية ويحولها إلى جار طيب.

أحلام كبيرة... لا، إنه مشروع يمكن للقادرين تحقيقه فيستفيدون وشعوبهم من فرصة تاريخية لن يجود الزمن بمثلها مرة أخرى.

السعودية دمرت اليمن.. ولكن درس 1965 يمكن أن يساعد في إصلاح الخراب

عندما اندلعت حرب السعودية في اليمن في مارس 2015 كانت تحظى بتأييد شعبي سعودي واسع. كنت ممن أيدها لأنني كمواطن سعودي شعرت بالقلق من سياسة إيران الطائفية التوسعية، والتي امتد نفوذها على كامل الشمال السعودي، في ما بات يعرف بالهلال الشيعي الممتد من إيران إلى البحر المتوسط. وصار بإمكان إيران اليوم مد طريق بري من طهران حتى بيروت مرورا بالعراق وسوريا ولبنان. يشكل هذا القوس من الهيمنة تهديداً حقيقياً للملكة العربية السعودية.

كما دعمت بقوة الحرب ضد الحوثيين لأني رأيتهم نقيض الربيع العربي الذي عارضته حكومتي بشدة بينما كنت من أنصاره. اكتسح الحوثيون كل اليمن خلال الشهور التي سبقت الحملة التي تقودها السعودية، حيث رفضوا ترتيبات المشاركة في السلطة التي كان من المفروض أن تنقل اليمن نحو الديمقراطية بعد عقود من الدكتاتورية. وبحلول شهر مارس/ آذار 2015 أجبر المتمردون الحوثيون الرئيس اليمني الشرعي وحكومته على مغادرة البلاد.

ولكني بت أيضا أشعر بالقلق بشكل متزايد لأن حكومة بلادي عجزت عن وقف التقدم الإيراني برغم الإنفاق الهائل على الحرب التي أنهكت الميزانية السعودية، حيث تقدر التكلفة اليومية لها بما يقرب من 200 مليون دولار. لقد فقدت السعودية من احتياطاتها المالية نحو الثلث وانخفضت إلى ما يقرب من 400 مليار دولار. وبات الطلب شديداً على أنظمة صواريخ باتريوت الأمريكية الصنع، والتي تبلغ تكلفة كل واحد منها في المعدل ما يقرب من ثلاثة ملايين دولار، حيث صرنا في أمس الحاجة إليها لحماية البنى التحتية الحيوية، بما في ذلك محطات التحلية على ساحل البحر الأحمر.

وعدا عن العواقب الاقتصادية، تواجه المملكة العربية السعودية تداعيات سياسية أشد سوءاً. حيث يقف اليمن اليوم على شفا كارثة إنسانية هائلة لدرجة أنه يواجه أخطر مجاعة في العالم منذ القحط الكبير الذي ضرب أفريقيا في تسعينيات القرن الماضي. وبحسب ما يقوله برنامج الغذاء العالمي، سيعاني جراء ذلك ما يقرب من سبعة عشر مليون يمني (من أصل ثمانية وعشرين مليون نسمة). قال المستشار السابق في وكالة المخابرات الأمريكية بروس ريدل في مداخلة له قدمها مؤخراً في معهد بروكنغز: "بدأ

الأمر على شكل عاصفة الحزم، والشيء الوحيد الحازم اليوم هو أننا نشهد في اليمن أسوأ كارثة إنسانية".

تتحمل المملكة العربية السعودية أكثر من غيرها المسؤولية عن الوضع البائس في اليمن، الذي نجم عنه تشويه صورة بلادي وتآكل مصداقيتنا. وحتى أكثر المدافعين عن المصالح الأمنية السعودية لا يملك إلا أن يعتصر ألماً لصور الأطفال الذين تفتك بهم المجاعة يومياً، ويقف مذهولاً أمام المشهد الذي نبدو فيه للعالم كما لو أننا نتعمد تدمير أفقر بلد في العالم العربي وأكثر الشعوب أمية.

أعلنت المملكة العربية السعودية أنها سترفع الحصار المفروض على ميناء الحديدة حتى تتمكن المساعدات التي ترسلها الأمم المتحدة من الدخول. ولكن في نهاية المطاف، لا سبيل للخروج من هذا المأزق سوى وقف الحرب في اليمن. ولقد حاولت الأمم المتحدة مراراً وتكراراً ولكنها فشلت. ولا يملك أحد سوى المملكة العربية السعودية إعادة الأطراف المعنية إلى طاولة المفاوضات والدخول في محادثات للسلام. وذلك بالضبط هو ما فعلته في عام 1965 لإنهاء الحرب الأهلية في اليمن، وبإمكانها اليوم أن تعيد الكرة من جديد – وذلك من خلال الانتقال من مشارك فعلي في الحرب إلى ضامن للسلام. فعلى الرغم من الانحياز إلى جانب على جانب في الحرب الأهلية اليمنية الأولى، إلا أن الملك فيصل تمكن من الانسحاب، ثم قاد مفاوضات السلام، التي تكللت بوقف الحرب. والذي فعله فيصل هو أنه دعا جميع الأطراف إلى قصره في الطائف حيث جلس المشاركون في الاجتماع ورسموا معاً خارطة طريق نحو السلام.

في الصراع الذي تدور رحاه الآن، يتوجب على ولي العهد ووزير الدفاع محمد بن سلمان أن يرى في الماضي سابقة تحتذى، وأن يسعى بنفس الطريقة إلى إحلال السلام من خلال التقدم ببادرة عظيمة – تشتمل على وقف التمويل وكل أشكال الدعم للحرب. وفي نفس الوقت، يحتاج المجتمع الدولي لأن يضغط على الحوثيين – وعلى إيران – للقبول بتسوية عادلة يتم التوصل إليها من خلال التفاوض، ينجم عنها اعتراف المملكة العربية السعودية بالحوثيين كفصيل يمني شرعي على أن يعترف الحوثيون بشرعة الفصائل اليمنية الأخرى، ويقبل الجميع بمبدأ المشاركة في السلطة وبالإجراءات التي تضمن وحدة اليمن وتماسكه.

حينها سوف تكون لمحمد بن سلمان اليد العليا، وسينفضح أمر إيران والحوثيين إن هم رفضوا الدخول في عملية تفاوض شامل لإنهاء الحرب المروعة. وسوف يكسب محمد بن سلمان المصداقية التي يحتاجها للتفاوض على وقف لإطلاق النار ثم على بنود السلام. ويمكن بعد ذلك للمملكة العربية السعودية من خلال تيسير التوصل إلى اتفاق سلام وريادة عملية الاستثمار وإعادة الإعمار في اليمن أن تنهض بهذه الدولة الفاشلة وأن تعزز وضع المملكة الريادي في المنطقة وفي العالم.

ولكن حتى يتمكن من إنجاز ذلك، ويفلح كما أفلح من قبل الملك فيصل في عام 1965، فإنه يتوجب على محمد بن سلمان أن يوقف حملته التي يشنها ضد الإسلام السياسي وأن يتخلى عن تشدده الواضح في رفض المبادئ الديمقراطية الأساسية مثل حرية التعبير – داخل المملكة وداخل اليمن على حد سواء.

في وقت مبكر من هذا الشهر، بادر محمد بن سلمان باتخاذ خطوة جريئة حينما اجتمع بقيادات حزب الإصلاح اليمني، والذي يعتبر فرعاً لجماعة الإخوان المسلمين، التي تصنف ظلماً وعسفاً من قبل المملكة العربية السعودية، وبما لا يخدم مصالحها الاستراتيجية، كمنظمة إرهابية. ينبغي أن تشعر المملكة العربية السعودية بالأمان إلى جانب يمن تدير شؤونه حكومة ممثلة للجميع يشارك فيها أنصارها وخصومها على حد سواء. وذلك بالضبط هو ما أنجزته المملكة العربية السعودية في عام 1965، وهي قادرة على إنجازه تارة أخرى.

ما الذي يمكن أن يتعلمه ولي العهد السعودي من الملكة إليزابيث الثانية ؟

يحب ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان التحدث عن إصلاحاته كما لو كانت نوعاً من العلاج بالصدمة. لقد تعهد بتطليق المتطرفين الإسلاميين، معلنثقباً على الملأ "سوف ندمرهم"، وكان قد أعلن حربه على الفساد، والتي شملت سجن عدد من الأمراء في فندق ريتز كارلتون الرياض، من خلال وسائل التواصل الاجتماعي. وصار ذلك بمثابة عض على الأنامل بالنسبة للمواطنين السعوديين، بل وحتى بالنسبة للآلاف من أفراد العائلة الملكية الحاكمة ولكبار الأثرياء في قطاع التجارة والأعمال من غير الأمراء.

ثم ما لبث اعتقال أحد عشر أميراً آخر الشهر الماضي أن أضاف بعداً جديداً لهذا المسلسل الدرامي: إعادة الهيكلة المحتملة للعائلة الملكية السعودية.

هناك حديث عن أن محمد بن سلمان قد يقدم على نزع التعيينات الملكية من أفراد العائلة الذين لا يرتبطون مباشرة بالملك عبد العزيز، مثل أولئك الذين ينتسبون إلى فرع سعود الكبير داخل العائلة الملكية. لو صح ذلك فإنه سيمثل أول إعادة هيكلة غير مسبوقة للعائلة الملكية. رغم ما تعنيه كلمة "الكبير" إلا أن الأفراد الذين ينتمون إلى هذا الفرع هم الأقارب الأدنى مرتبة، إذ ينحدرون من سلالة سعود الكبير، زعيم الفرع الذي يعرف باسم "عرايف" – وهي كلمة بدوية تستخدم لوصف الإبل التي يفقدها أصحابها في الغزو ثم يستعيدونها من بعد. فهذه الإبل، التي يشك في ولائها، كانت قد تحالفت مع خصوم السعوديين العتاة، آل الرشيد، في القرن التاسع عشر في محاولة لإسقاط الدولة السعودية الثانية – والتي كانت فصولها أشبه بفصول رواية شكسبيرية مسطرة بالغدر والخيانة والدماء، والتي لن تجد شيئاً من تفاصيل صراعاتها في مناهج التعليم المدرسية داخل السعودية.

هدف محمد بن سلمان واضح، فهو يريد أن يحد من تمدد العائلة الملكية وأن يحجمها هي وتوابعها لتقليص التنافس والنزاع في أوساطها. فمنذ وفاة الملك عبد العزيز في عام 1953، ورثت المملكة العربية السعودية كيانات سلالية سمحت بنشأة ونمو وتكاثر مراكز النفوذ المستقلة.

وهذا بدوره أدى إلى شهية مفتوحة على الإثراء وأطلق العنان للطمع الذي زاد من سعاره غياب المساءلة والمحاسبة. فقد احتكر الأمراء ملكية الأراضي والمشاريع التجارية في كل أنحاء المملكة، هذا رغم أنهم كانوا فوق ذلك كله يتلقون مرتبات شهرية ويحصلون على منح سخية.

لم يكن عجباً أن أدى هذا الثراء الملكي إلى توليد مشاعر الغيظ والحنق لدى عامة الناس في البلاد. يذكر في هذا السياق أن واحدة من الأساطير الموهومة عن المملكة أن كافة مواطنيها يرفلون في الثراء. والواقع أن معظمهم ليسوا كذلك. بل إن دخل الفرد في المملكة طبقاً لبيانات البنك الدولي الصادرة في عام 2016 كان أدنى من دخل الفرد في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ومعظم دول الخليج الأخرى. وكان الملك سلمان قبل أيام قليلة من شن حملة الاعتقالات في الشهر الماضي قد أمر جميع أفراد العائلة الملكية بدفع فواتير المياه والكهرباء والهاتف. وبالنظر إلى نمط الحياة المترف الذي يعيشه أفراد العائلة السعودية، حيث يملك كثيرون منهم أكثر من قصر، فإن القيمة الإجمالية للفواتير المترتبة على الخدمات المقدمة لهم في هذا القطاعات تكاد تصل إلى مستويات خيالية.

ولذلك، حينما قام أفراد من عائلة سعود الكبير بالتظاهر، حسبما زُعم، للاحتجاج ضد إجبارهم على دفع فواتير هذه الخدمات المحلية الاعتيادية، أشاد كثير من الناس باعتقالهم. فرغم أنهم ليسوا من ذرية مؤسس البلاد الملك عبد العزيز إلا أنهم حظوا بالكثير من الامتيازات التي تقدمها لهم الهيئات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص. أحد أفراد المجموعة التي شاركت في الاحتجاج فصل مباشرة من موقعه في الاتحاد الرياضي السعودي ومن المحتمل أن يقدم شخص آخر من نفس المجموعة إلى المحاكمة بتهمة الخيانة.

إذا ما أراد ولي العهد الشاب تعلم دروس في إدارة شؤون أفراد العائلة والسيطرة على النزاعات التي تنشب داخلها، فلربما استفاد من النموذج الذي قدمته الملكة إليزابيث الثانية والتي سيزورها في شهر مارس في طريقه إلى واشنطن. فقد رشد آل ويندسور لقب "صاحب السمو الملكي" واقتصروه على مجموعة صغيرة من أقرب أقارب الملكة، ولو أن آل سعود طبقوا نفس المعايير والأحكام التي تطبقها أنجح عائلة ملكية في العالم على وضعهم هم لكان أفراد فرع سعود الكبير وكثيرون غيرهم خارج الدائرة الملكية منذ أجيال مضت ولما أثقلوا كاهل العائلة بما يتلقونه من رواتب ومنح طوال ذلك الوقت.

كما أن آل ويندسور يقدرون مزايا السن والخبرة. فشخصيات مثل الراحلة الملكة الأم وكذلك الملكة إليزابيث الثانية نفسها، تنافس في الحياة العامة على الشهرة والأضواء الشخصيات الفتية والناشئة مثل وليام وكاثرين وهاري وميغان. إذا كان محمد بن سلمان ينوي فعلاً تقليص حجم آل سعود ويقضي على التنافسات والنزاعات التي تشبه "لعبة العروش" داخلها فهو يسير في الاتجاه الصحيح، ولكن عليه في نفس الوقت ألا ينسى قيمة الشخصيات الكبيرة والحكيمة من الجيل السابق لجيله مثل

المخضرم الأمير تركي الفيصل ذي التجربة الواسعة والحنكة الدبلوماسية المشهودة. فلعله لو استعان بخبراته المتراكمة أن يجد مخرجاً من الأزمة اليمنية ويضع حداً للمأساة التي نجمت عنها.

وأعظم درس يمكن أن يتعلمه آل سعود من آل ويندسور هو الاستماع إلى الناس، فما يمس الجميع ينبغي أن يوافق عليه الجميع. ولا أدل على ذلك من أن الملكة إليزابيث الثانية عززت من موقعها في عدة مناسبات حينما أحنت رأسها في وجه الانتقادات الشعبية، وبشكل خاص بعد وفاة الأميرة ديانا في عام 1997. اكتسبت إليزابيث لقب "الكبيرة" بسبب تواضعها للناس، وهي تفاخر بأنها تتربع على عرش مجتمع حرية الفكر والتعبير فيه مصانة ومضمونة.

بالتأكيد ليس هكذا هو الحال في المملكة العربية السعودية. فرغم أن إلقاء القبض على الأمراء الأحد عشر بدا خبراً سعيداً – إذ أنها المرة الأولى في التاريخ المعاصر التي يعامل فيها أفراد من العائلة الملكية كما يعامل عامة الناس، إلا أن تساؤلاً يفرض نفسه حول ما آلت إليه أوضاع العشرات من المفكرين وعلماء الدين والصحفيين الذين لم يحظوا باهتمام دولي مكافئ ومازالوا ينتظرون المثول أمام القضاء في المملكة العربية السعودية منذ شهر سبتمبر/أيلول الماضي، وبعضهم يحتجز منذ ذلك الوقت في حبس انفرادي بينما تبحث الدولة دون جدوى عن تهمة تلصقها بهم وتحاكمهم عليها.

وهؤلاء لم يفعلوا ما فعله الأمراء الأحد عشر، فهم لم يتظاهروا أمام قصر الحاكم، ولم يرفعوا أصواتهم مطالبين باللقاء مع الملك، ولم يقاوموا حينما تدخلت الشرطة محاولة تفريقهم، بل لم يشاركوا في أي اجتماع ولا في أي مظاهرة، وكان احتجاجهم الوحيد متمثلاً فيما لديهم من أفكار لا أكثر.

ما من شك في أن سعي محمد بن سلمان لتحجيم آل سعود وحملهم على درجة نسبية من التواضع أمر مرحب به. ولكن ربما ينبغي عليه أن يتعلم من العائلة الملكية البريطانية، التي اكتسبت قدراً لا يستهان به من المكانة والاحترام والنجاح، كيف يسعى بنفسه إلى التخلق بشيء من التواضع. إذا ما تمكن محمد بن سلمان من الاستماع إلى منتقديه والاعتراف بأنهم هم أيضاً يحبون بلادهم، فسيكون بإمكانه بالفعل تمكين سلطانه.

المملكة العربية السعودية الجديدة.. السلطة المطلقة في قبضة ولي العهد

انطلق ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان يسعى لإصلاح بلده، إلا أنه من أجل تحقيق أهدافه بات يقمع كل أشكال النقد. ليس هذا هو الطريق الصحيح قبل يومين من إلقاء القبض عليه في مطلع نوفمبر، أرسل إلى الأمير الوليد بن طلال برسالة نصية طويلة يؤنبني فيها على مقالات نشرت لي في صحيفتي الواشنطن بوست والفايننشال تايمز، حيث تجرأت في تلك المقالات على انتقاد ولي العهد الأمير محمد بن سلمان على ما أمر به من اعتقالات.

معروف أن الوليد بن طلال، الملياردير ومالك الفنادق، هو ابن شقيق العاهل السعودي الملك سلمان وكان رئيسي في العمل عندما كنت مدير قناة العرب الإخبارية، التي كان يمولها. بعد ثلاثة أعوام من الإعداد والتطوير، انطلق بثنا من المنامة، عاصمة البحرين، في فبراير / شباط 2015 – إلا أننا لم نمكث على الهواء سوى 11 ساعة قبل أن توقفنا حكومة البحرين وتمنعنا من البث.
فلماذا حصل ذلك؟ محتمل أن ذلك حصل لأننا منحنا نفس الوقت لناشط وسياسي شيعي بحريني كذلك الذي منحناه للحكومة السنية في البحرين.

تقلص التواصل كثيرا بيني وبين الوليد خلال العام الذي سبق اعتقاله، ولم يفاجئني ذلك كثيرا. خلال تلك الفترة منعت من الكتابة في صحيفة الوطن السعودية اليومية، ثم وضعت على القائمة السوداء من قبل صحيفة الحياة ذات الانتشار الواسع في العالم العربي، وذلك أنها هي الأخرى تعود ملكيتها إلى المملكة العربية السعودية. وقيل لي بأن أتوقف عن استخدام تويتر بعد أن تكررت انتقاداتي لقرار الحكومة باحتضان رئيس الولايات المتحدة دونالد ترامب.

ولقد سئلت مرارا وتكرارا: "من الذي قال لك أن تتوقف؟" والجواب هو "مسؤولون في الحكومة ومن يواليهم." لقد كانت رسالتهم واضحة، ويعرفها جيدا من منا سبق له وأن تجاوز الخط من قبل، وكانت تقول: "إما أن تتوقف وترتدع أو تواجه العواقب، حيث سيحظر عليك السفر بادئ ذي بدء، ثم ستوضع تحت الإقامة المنزلية الجبرية، وربما بعدها ينتهي بك المطاف في زنزانة داخل السجن."

بعد عقود عشتها وأنا أتجاوز ذلك الخط، تعلمت من تجربتي أنه لم تعد توجد مسافة الآن بين موقف الحكومة الرسمي وبين ما يسمح لنا نحن معشر المواطنين بالتصريح به.
كنا في الماضي نتمتع بهامش أكبر بكثير – ما كنت لأصف ذلك بأنه كان حرية في التعبير، ولكنه في نفس الوقت لم يكن أمرا بطاعة عمياء مطلقة. وفي بعض الأحيان لم تكن القيادة السياسية هي التي لديها مشكلة فيما نكتبه أو نقوله وإنما العلماء، أي القيادة الدينية، التي كانت أكثر تحسسا.

لقد تم تحذيري أما الآن، فالحكومة هي التي لم تعد تتسامح مع أي شكل من أشكال النقد، سواء كانت من باب السخرية السياسية من النمط الذي كان يمارسه جميل فارس، رجل الأعمال المسجون حاليا، أو كانت مطالبات بالديمقراطية وإتاحة مجال أكبر من التسامح، كتلك التي كانت تصدر عن الزعيم الديني سلمان العودة الذي اعتقل في شهر سبتمبر / أيلول.

منذ أن نصب محمد بن سلمان وليا للعهد، والإجراءات العقابية والانتقامية سريعة ومفاجئة. ولذلك، عندما حذرت ارتدعت، وبالصمت التزمت، إلا أنني لم أفقد حاسة السمع – وما فتئت منذ ذلك الوقت أزداد قلقا على قلق.
نأي الوليد بنفسه عني لم يزعجني. ما كان لرسالته التي بعث بها إلي قبل ثمانية وأربعين ساعة من اعتقاله بالضبط أن تكون أكثر تأييدا لمحمد بن سلمان، حيث شجعني فيها على مساندة ولي العهد في مشروعه قائلا: "يجري الآن بناء الدولة السعودية الرابعة بقيادة أخي الأمير محمد بن سلمان، وبلادنا بحاجة إلى ذوي العقول النيرة من أمثالك. يجب عليك أن تعود وتشترك معنا في البناء."

إلا أنه ألقي القبض عليه قبل تتاح لي فرصة الرد على رسالته، واعتقل معه في نفس الوجبة عشرة من الأمراء وعشرات المسؤولين بتهم الفساد والرشوة وغسيل الأموال. تصدرت أخبار الاعتقالات العناوين الرئيسية، ولكنها لم تكن بأي حال الوحيدة.

فخلال الشهور الثلاثة الأخيرة سجن ما يزيد عن سبعين من رموز الفكر ورجال الأعمال ورجال الدين بتهم قصد منها بشكل واضح إسكات كل أشكال النقد. معظم هؤلاء لا يعرفهم الناس خارج المملكة العربية السعودية، على عكس المجموعة التي اعتقلت في فندق ريتز كارلتون في الرياض.

معظمهم ليسوا متطرفين، وكثيرون منهم يؤيدون الإصلاحات بما في ذلك السماح للنساء بقيادة السيارات.

نظم مسؤول كبير في الديوان الملكي اسمه سعود القحطاني حملة عبر الإنترنيت بهدف إعداد قائمة سوداء بأسماء مثل هؤلاء الأشخاص. وبينما طالب السعوديين بإدانة بعضهم البعض أطلق باسم حملته هاشتاغ عبر تويتر، إنه مشروع حقير، لا يختلف عما كان يفعله البوليس السري، المعروف باسم ستاسي، في ألمانيا الشرقية. وبالفعل، لم تعد تسمع سوى أصوات الذين يؤيدون محمد بن سلمان ويشيدون بسياساته، لأنه ما من أحد يجرؤ على التفوه بغير ذلك علانية.

السلطة المطلقة، ما يجري في الرياض اليوم هو تغير شامل كان يمكن في حقيقة الأمر أن يفرز نظاما حكم أكثر عدلا. إلا أن ذلك ليس ما يحدث، على الأقل ليس بعد.
ما لدينا بدلا من ذلك هو زعيم أعلى متمثل في شخص محمد بن سلمان رغم أنه لم يصبح بعد رئيس الدولة، ولكنه تمكن من خلال موجات الاعتقال المتلاحقة من أن يجمع لنفسه مقاليد سلطة مطلقة، مدنية وعسكرية.
اتصل بي صديق قبل بضعة أسابيع وسألني لماذا أنا شديد الانتقاد لمحمد بن سلمان رغم ما لديه من رؤية وحاجة البلاد الماسة إلى التغيير. فسألته لماذا لم يعد بإمكاننا أن نعبر عما يجول في خاطرنا كما كنا نفعل من قبل.

وقال لي سعودي تعلم في الغرب، وهو الآن جزء من هيكل السلطة الذي أقامه محمد بن سلمان، علينا أن نغض الطرف عن الاعتقالات باعتبارها عرض جانبي لا مفر منه لغاية أسمى وهي الإصلاح والرفاه.
حقا؟ هل فعلا يتوجب علي أن أشاهد أصدقائي وهم يعتقلون الواحد تلو الآخر لا لجريمة ارتكبوها سوى أنهم يعبرون عما في نفوسهم؟ هل يتوجب علي أن أعلن بأن كافة إجراءات الحكومة جيدة ونبيلة؟
أي قرن هذا الذي نعيش فيه؟ هل هو القرن الحادي والعشرون أم القرن السابع عشر؟
في عام 2011، وبعد أن أضرم البائع التونسي المتجول محمد بوعزيزي النار في نفسه، نهض مئات الملايين من العرب. صحيح أنهم كانوا يطالبون بالوظائف، ولكنه طالبوا أيضا بأن تسمع أصواتهم، وبأن لا يطلب منهم أن يلتزموا الصمت.

قد تكون الوظائف بلا صوت هي النموذج الذي يفضله الزعيم الصيني زي جين بينغ. أما أنا، ومعي معظم العرب، فإننا نفضل نموذج أنجيلا ميركل. أسمع الشباب وهم يعبرون عن قلقهم الشديد إزاء الطريقة التي يتصرف بها محمد بن سلمان.

يقولون إنهم يريدون رؤية التغيير ولكنهم يريدون أن يكونوا جزءا من عملية تحقيقه، ولذلك من المهم جدا بالنسبة لهم أن يؤخذوا بعين الاعتبار وأن يكون لهم صوت مسموع.

المحسوبية السعودية

لم تشهد بلادي مثل هذا المستوى من جنون الإبداع الارتياب منذ عام 1979. فمحمد بن سلمان لا يسعى فقط لأن يخلف والده، بل يحاول أن يقدم نفسه للناس كما لو كان كفؤا للملك عبد العزيز آل سعود، مؤسس البلاد وملكها الأول. بل يذهب بعض مؤيديه إلى إضفاء صفة "المؤسس الثاني" على محمد بن سلمان.
عندما يدخل إلى قاعة مؤتمر أو غرفة اجتماعات، تراه دائما يمشي منفردا والكل من خلفه يلحقون به، ولا يظهر في الصور إلا مع والده الملك سلمان الذي يبلغ من العمر واحدا وثمانين عاما، والذي بدون دعم منه ما كان محمد بن سلمان ليقدر على الاستمرار في مشاريعه الجريئة، والتي قد يصفها البعض بالخطيرة.

على الرغم من أن محمد بن سلمان انقلب على البروتوكول الملكي، إلا أنه حافظ على بعض من العناصر الأساسية لمنظومة المحسوبية في البلاد كما هي. حينما نصب وليا للعهد في شهر يونيو/ حزيران، وأزاح بذلك ابن عمه محمد بن نايف من ولاية العهد، بادر إلى تعيين ما يزيد عن أربعين شابا من أفراد العائلة السعودية الحاكمة في مواقع مختلفة.

وقبل ذلك، حينما كان نائبا لولي العهد، كان قد عين ثلاثين شخصا. وهدف محمد بن سلمان من ذلك هو أن يكون المعينون ممثلين لكافة فروع العائلة.

وهؤلاء الناس هم من يشكلون بطانته، ولكنهم ليسوا شركاءه، ولربما يشعرون بالرهبة الشديدة تجاهه، مما يجعلهم يجتنبون كل ما من شأنه أن يسخطه أو يزعجه. فإذا ما تصرفوا، أو اعتبر أنهم يتصرفون، كحلفاء موالين له ولاء تاما فقد يجنوا بذلك تحسنا في أوضاعهم وارتقاء إلى ما هو أعلى من المناصب. يمكن اعتبار هؤلاء الأمراء الشباب علامة أخرى على التغيير، حيث أنهم هم الذين يمسكون اليوم بكثير من مقاليد الأمور ومفاصل النفوذ التي كانت من قبل حكرا على الأعضاء الأكبر سنا داخل العائلة.

إلا أن السلطة المطلقة ليست سواء السبيل، مهما كان الحاكم حاذقا، ومهما كان مخلصا في الإصلاح، ومهما بلغت حاجة البلاد إلى الإنقاذ. لكم عانينا نحن العرب من الحكام الذين يبدون مخلصين وطنيا ولكنهم ما يلبثون أن يتحولوا إلى طغاة، فجل معاناتنا ومآزقنا وهزائمنا وحروبنا الأهلية إنما بدأت بسبب هؤلاء الزعماء.

لربما كانت حملة مكافحة الفساد قيد التنفيذ، ولكنها أشبه ما تكون بمن يقطع واحدا من رؤوس الميدوسة لينبت مكانه رأس آخر. أود أن أرى حربا حقيقية على الفساد، لا حربا انتقائية – لا ينجم عنها سوى هز ثقة المستثمرين وتحطيم الاقتصاد.

وأريد أن أرى حدا للتطرف، ولكنني لا أحب أن أرى المتدينين المتشددين يستبدلون بالفاشيين الذين يمجدون فضائل "الزعيم العظيم" بينما يدوسون بلا هوادة كل من يخالفهم.

أريد أن أرى بلادي تجابه إيران وتوقف توسعها الطائفي في سوريا وفي اليمن وفي لبنان، ولكن دون المجازفة بإشعال نار حرب مفتوحة قد تنتهي بدمار البلدين معا.

أريد أن أرى المملكة العربية السعودية حازمة حاسمة وذات نفوذ في المنطقة، ولكن دون التنمر على أي من الدول الصغيرة.
نحتاج لأن نحتضن روح الربيع العربي بدلا من أن نخوض قتالا ضده.

تكرار الأخطاء في أفغانستان يفضي الى النتائج ذاتها

من الجنون تكرار الفعل نفسه (في أفغانستان) مرات عدة وتوقع نتائج مختلفة»، هذه مقولة شهيرة للعالم الفيزيائي ألبرت آينشتاين، وقد أضفت إليها (في أفغانستان)، وللأسف لا تزال الولايات المتحدة تكرر الأفعال نفسها هناك، ولكن هذه المرة يتوقع الرئيس الأميركي دونالد ترامب نتائج مختلفة كما وعد شعبه الأسبوع الماضي وهو يعلن عن سياسته «المختلفة» لإنهاء أطول الحروب الأميركية.

ولكن بالعودة إلى خطابه وخطته، فلا جديد، فالتورط الأميركي في أفغانستان مستمر، سيرسل مزيداً من القوات، وهنا خطأ أميركاً يتكرر، قال إنه سيركز على محاربة الجماعات الإرهابية، وكأن من سبقه لم يفعل ذلك، حتى قوله إنهم لم يعودوا مهتمين بإعادة بناء الدول ليس بجديد، فسلفه باراك أوباما قال شيئاً كهذا في 2011، ولكن ترامب يضع الجملة نفسها في سياق مختلف، وهو مبدأ أعلنه في حملته الانتخابية بأنه غير معني بنشر الديموقراطية، وترك زعماء البلاد، التي تورطت بتدخلات أميركية شتى، يحكمون بلدانهم كيفما شاؤوا، طالما أنهم سيعيدون لها الاستقرار ويمنعون الإرهابيين من استهداف بلاده.

الخطأ المتكرر الأول، هو إرسال مزيد من القوات، ما يعني وجوداً أميركياً عسكرياً في بلاد الأفغان، وأي دارس لتاريخ تلك البلاد، يدرك أن شعبها لا يحب الغزاة الأجانب، والوجود الأميركي المباشر فيها هو أهم سبب لبقاء «طالبان» وقوتها، ومنه تستمد قدرتها على تجنيد أتباع جدد على رغم خسارتهم الحكم قبل 16 عاماً.

في كلمته التي أعلن فيها استراتيجيته الجديدة في أفغانستان، قال: «حدسي كان الانسحاب، وفي العادة أستجيب لحدسي» وليته فعل، ولكنه أضاف أنه بعدما درس الوضع مع جنرالاته من «الزوايا كافة» انتهى إلى أن الانسحاب سيؤدي إلى فراغ يستفيد منه الإرهابيون. لعل تجربة الانسحاب الأميركي من العراق وصعود «داعش» بعده، وإن لم يكن هو السبب الرئيسي لذلك، قضى على تلك

الفكرة الوجيهة التي توافقت مع «حدس» الرئيس، وخصوصاً أنه يحب الظهور كزعيم قوي وليس «كرئيس ضعيف» كما يحلو له وصف الرئيس السابق باراك أوباما.

لا شك في أن الانسحاب سيضعضع الحكومة الأفغانية المنتخبة، وقد تصبح كابول نفسها مهددة، وتندلع حرب أهلية أخرى شرسة، ولكن من الخطأ اعتبار أن «طالبان» بتلك القوة وكأنها الممثل للشعب الأفغاني، فحكومة كابول، حتى لو بدت أنها «عميلة» للأميركيين، فإنها ممثلة لجزء كبير من الأفغان يرفضون «طالبان» لأسباب سياسية أو حتى عرقية، كما أنها ستصبح أكثر جاذبية وصدقية، إذ ستنفي عنها صفة «العميلة».

قد تستمر الحرب أشهراً أو سنة، وعلى رغم قسوة الجملة فلنتذكر أن ثلاثة أجيال أفغانية نشأت وتنقلت من حرب إلى حرب. لتكن هذه آخر الحروب الأفغانية، في النهاية لن يستطيع أي طرف أن ينتصر، سيعودون إلى طاولة ما للمفاوضات، يسميها الأفغان «لويا جيرغا»، قد تساهم باكستان ودول إسلامية أخرى في عقدها، وهنا يأتي الخطأ الأميركي الثاني، التخلي عن إعادة بناء الدول.
الولايات المتحدة تتحمل مسؤولية الحرب الحالية، وأنفقت فيها نحو تريليون دولار، فلا بأس بمئات الملايين الأخرى لإغراء الأفغان المتفاوضين للاتفاق والسلام.
هناك دور مهم لها، وهو منع التدخلات الخارجية السلبية، فالحل لأفغانستان هو الحل نفسه لليمن وسورية وليبيا، والمختصر في جملة «التشارك في السلطة.

لقد فقدت هذه الجمهوريات البائسة مفهوم «الشرعية الدستورية»، التي وفرها ملك كظاهر شاه في أفغانستان، والذي على رغم ضعفه إلا أنه كان يتمتع بشرعية جيدة، انقلب عليه ابن عمه عام 1973 وأعلن أفغانستان جمهورية فتآكل بعض من الشرعية. بعد خمسة أعوام وقع انقلاب آخر، فتآكل مزيد من الشرعية، وصل الشيوعيون إلى الحكم وثارت أقاليم البلاد واحداً تلو آخر، ومعها تسقط كتل هائلة من الشرعية.

غزا السوفيات أفغانستان، فلم تبقَ هناك أي شرعية، ظهرت شرعيات عدة، أحزاب، وجماعات مقاتلة، وزعماء قبائل أو عرقيات، بمرور السنين، ترسَّخت شرعيتهم التي جزأت البلاد، وعندما ترك الروس

أفغانستان، وسقطت بعده الحكومة الشيوعية، لم تستطع هذه «الشرعيات» المتعددة الاتفاق على آلية للتشارك في السلطة، فاقتتلوا وما زالوا يفعلون.

هنا يأتي الدور الأميركي الذي يريد ترامب التخلي عنه بسياسة «التخلي عن إعادة بناء الدول»، فهذه دول فاشلة، ولا توجد قوى إقليمية قادرة على إعادة بنائها وحدها، هذا إذا اتفقت تلك القوى في ما بينها، فكثيراً ما تتدخل متعاندة فتزيد الطين بلة، فتكون الحاجة ماسة إلى تدخل دولي تحت مظلة الأمم المتحدة، والتي لا تستطيع العمل من دون تأييد ودور أميركي.

إعادة بناء الدول تصب تماماً في الحرب على الإرهاب، فالدول الفاشلة أرض خصبة للإرهابيين، لتدريبهم وتجنيدهم.

في كلمته، حمّل ترامب أسلافه مسؤولية توالد عشرات التنظيمات الإرهابية في أفغانستان بعدما كانت تستضيف واحداً هو «القاعدة» قبيل حرب 2001، وحيث إنه يكرر الفعل نفسه، فلا بد أن نتوقع مزيداً من هذه التنظيمات وعلى رأسها «طالبان»، التي تتوعد كعادتها بأن أفغانستان ستكون مقبرة للغزاة، وليته يعيد النظر في الخطة ويتوسع في السطر اليتيم الذي لمح فيه إلى أن من الممكن أن يكون لهم دور أو مشاركة في الحكم، ولكن هذا يحتاج إلى سياسة غير السابقة، التي ما فتئ ينتقدها... ولكنه يكررها.

دليل السعودي الحائر إلى عالم الفن والترفيه

كتاب "الرجل الصنم" هو من مستلزمات إعداد الشاب عندما يلتزم إسلامياً، حتى تتكون شخصيته ونمطية تفكيره فيستحق موقعه في "الحركة الإسلامية". سيصله هذا الكتاب إما هدية من معلمه أو من صديق أو حتى سيُطلب منه قراءته وإعداد ملخص عنه يعرضه في جلسة "الأسرة" القادمة، والأسرة هنا هي رفقة من زملاء الحركة يُصبحون له أهلاً وخلاناً مدى العمر، أو طوال فترة التزامه بالحركة. إنه عالم العمل الإسلامي الحركي.

"الرجل الصنم" هنا هو مصطفى كمال أتاتورك، النموذج العلماني للشرق العربي، والذي كان الإسلاميون في ستينيات القرن الماضي وما بعدها يخشون أن يكون المصير الذي ينتظر بلادهم. لذلك كان الاهتمام بالكتاب المنسوب إلى ضابط في الجيش التركي، رافق الباشا في حرب الاستقلال وسجل بعد ذلك روايته سراً، ذلك أن القانون التركي لا يزال يجرّم الإساءة إلى "أتاتورك".

لم يرَ المؤلف في "أبو الأتراك" بطلاً يحرر بلاده من الغزاة بل رجلاً كارهاً للدين، متغرّباً حتى الاستلاب، شهوانياً ونرجسياً. لم أختلف كثيراً مع المؤلف، فقد كان قوى الحجة وهو يعزز آراءه الحادة بشهادات موثقة. ولكن على غير ما يرمي، أثارت رواية مرورهم ليلاً، بجوار قرية يونانية كان صوت الموسيقى يأتيهم عالياً منها، تساؤلات في نفسي. فقد قارن أتاتورك بين فرح هؤلاء وتمتعهم بالحياة وسكون قرية تركية لا تبعد عن الأخيرة كثيراً.

استوقفتني هذه الرواية كسعودي، إذ إن مقارنة أتاتورك ستبقى صحيحة لو استُبدلت القرية التركية وقتذاك بقرية سعودية، خاصة في تلك المرحلة في بلادي، منتصف الثمانينيات، حين ازداد منع "متع الحياة" عن السعوديين، مع سماح الدولة للمؤسسة الدينية بفرض وصايتها الصارمة على المجتمع، فاحتكرت الفتوى وحرّمت قائمة لا تنتهي مما يفعله السعوديون يومياً، وتعدّى الأمر ذلك إلى تمكين هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهي الذراع الميداني لهيئة كبار العلماء، لفرض تلك الفتاوي بالقوة والتهديد على المجتمع.

ما عشته وكتبت عنه خلال تلك الفترة يجعلني أرحّب بالانفتاح الجاري اليوم في السعودية والذي تقوده الدولة في مجالي الفن والترفيه، وأراه استعادة المجتمع لطبيعته وحريته في الاختيار.

صحيح أن هذا الانفتاح لم يأتِ "تطوراً" من داخل المجتمع وإنما بعملية قيصرية، ولكن لا يوجد حل آخر بعدما رفض علماء السعودية استيعاب التغيير والمواءمة بين الدين والعصرنة مثلما فعل علماء الإخوان الذين لا تحبهم الدولة عندنا، رغم أن عملية المواءمة في السعودية كانت أسهل، إذ لم يكن فيها يوماً مثل شارع "محمد علي" القاهري الشهير للهو والسهر والسينما والرقص والشرب والذي أضحى نموذجاً يُحتذى به في كل عاصمة عربية وهي "تتحدث"، ولكن كان هناك قدر من "اللهو المباح" في الأعراس، واحتفالات الأحياء والمناسبات المغلقة، وهذا القليل جرى منعه والتضييق عليه. حتى الأناشيد الإسلامية التي كانت "موضة" تلك المرحلة تعرّضت لفتاوي التحريم والتضييق
أتاتورك معه حق. لدينا مشكلة كمسلمين مع اللهو والترفيه. وقد حاول علماء الحركة الإسلامية معالجة هذه المسألة كالشيخ يوسف القرضاوي في كتابه الشهير "الحلال والحرام في الإسلام"، وكتابه "فتاوى معاصرة". وتقدم الراحل حسن الترابي على القرضاوي في إباحة المزيد من أوجه الترفيه والفن في كتابه المثير للجدل "حوار الدين والفن"، بل شجع ممارسة شتى الفنون من خلال موقعه القيادي في السودان، ما أغضب كثيرين من المتزمتين.

القرضاوي والترابي وغيرهما كانوا يقودون مسعى للمؤامة بين الإسلام والمعاصرة، فأقروا بضرورة معالجة دينية عصرية لحاجة المجتمع إلى الفن والترفيه، والذي أضحى صناعة هائلة خرجت من قصور الخلفاء والأمراء إلى العامة بفضل تقنيات الاتصال. السلطان عادة لا يحتاج إلى فتوى، ولكن عامة الناس بحاجة إليها. في نفس الوقت، تمسك علماء السعودية بالفتاوي المتشددة التي تميل إلى التحريم، بل حتى واجهوا أفكار "العصرانيين"، كما سمّوا القرضاوي والترابي وأمثالهما، بالرفض والإنكار والمنع.

الفرق بين المجموعتين أن "العصرانيين" كانوا ينظُرون باتجاه مجتمع يتغيّر بحكم واقع سماح الدول العربية الحديثة بممارسة الفن وتشجعيها له ورغبة هذا المجتمع في الاستمتاع به، وكانوا في نفس

الوقت يقدّمون مشروعاً إسلامياً بديلاً للحكم ينافس تلك الأنظمة التي استقرت بعد الحرب العالمية الأولى وفق قيم غربية، فعملوا على المواءمة بين مشروعهم وبين الفن والترفيه.

أما في السعودية، فكان العلماء ينظرون إلى "الدولة" وليس المجتمع، فكانوا في مرحلة ما قبل 1979، الفترة التي شهدت محاولات للنهضة في مجال الفن والترفيه قادها شباب نهضويون متأثرون بالانفتاح في مصر والشام، يسارعون إلى الدولة، يشكون ويطالبون بالمنع، وكانت تستجيب لهم أحياناً، وتتجاهلهم أحياناً أخرى، ولكنهم لم يحاولوا أبداً أن يدفعوا بطروحات توائم بين الإسلام والفن، بل حتى منعوا قبل عقود "كتب الإخوان" المتسامحة مثل "الحلال والحرام في الإسلام" للقرضاوي، قبل "هوجة" منع الكتب التي تسود السعودية هذه الأيام. وقام الشيخ صالح الفوزان، عضو هيئة كبار العلماء، والذي زاره قبل أيام سمو ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان في بيته واحتفى به، بتأليف كتاب للرد عليه و"تفنيد" ما ورد فيه من "أخطاء"، حسب قوله.

لعل هذا التشدد، هو ما دفع "الدولة" إلى تنحية صلاحياتهم وكتبهم وفتاويهم المتزمتة جانباً، والمضي في توفير "اختيار" الترفيه للمجتمع. لربما لو فعلوا مثل الترابي والقرضاوي وحاولوا المواءمة بين الإسلام والعصر، لاستمعت لهم الدولة وطورت معهم ترفيهاً لا يتصادم مع الدين.
لقد تأخر الوقت، فالشباب غالبية المجتمع، والثورة المعلوماتية باتت تمكن الشاب السعودي من مشاهدة الحلقة الأحدث من "بريزون بريك" في نفس الوقت الذي يراه الأمريكي في لوس أنجلس.
أضيق بتعليقات البعض حول أن ما يجري "إفساد" للمملكة، خاصة عندما تأتي من غير السعوديين ممّن يتمتعون بحقهم في "الاختيار". هذا الحق هو حق طبيعي لأي مجتمع ولا يُستثني منه السعودي.
وفي نفس الوقت لا أتوقع أن تذهب المملكة، وهي المؤسسة على فكرة أنها "دولة إسلامية" والتي تحتضن الحرمين، إلى الحد الذي انتهت إليه معظم البلاد الإسلامية في توفير اختيارات الترفيه والفن.
القضية التي يجب أن تهمنا كسعوديين الآن، هي شفافية الإنفاق الجاري على صناعة الترفيه، إذ لا يجوز أن تتوقف الدولة عن دعم السلع الأساسية بينما تدعم الترفيه، فالمجتمع (لنقل بعضه) لا يحتاج إلى مَن يُقنعه بالترفيه، إنه متلهف عليه، وعادة تدعم الدول الثقافة لا الترفيه. لننتظر ونرى. ربما هي مرحلة ريثما تستقر صناعة الترفيه، ثم تترك للقطاع الخاص دون مزيد من الهدر، ولنتذكر أن التمتع بالحياة يستلزم أيضاً الاستقرار والعدل.

ما الذي يمكن أن تتعلمه السعودية من فيلم الأميركيBlack Panther

سوف يعرض هذا الأربعاء فيلم ديزني الضخم Black Panther في دور العرض السينمائية السعودية، ليُنهي رسمياً حظراً على دور العرض استمر في المملكة لعقودٍ من الزمان. قد يبدو هذا أمراً غريباً بالنسبة للأميركيين الذي تربوا على ارتياد السينما وتناول الذرة المحمصة أثناء المشاهدة، لكنَّها لكثيرٍ من السعوديين خطوة كبيرة نحو تطبيع الأوضاع. فقد ألقى رجال الدين المتشددون لفترةٍ طويلة خُطباً تقول إنَّ السينما يمكن أن تتسبب في انهيار جميع القيم الأخلاقية. وعندما قرر ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان إنهاء هذا الحظر، فقد أوقف أيضاً فعلياً رجال الدين من تكرار مثل هذه الحماقات. ومن خلال اتخاذ زمام المبادرة لإنهاء الحظر، أثبت أنَّ الحكومة لها الكلمة الأخيرة عندما يتعلق الأمر باتخاذ قرار حول ما هو جائز وما هو غير جائز، وتلك هي بعض الأشياء التي يجب أن نتركها لخيارات المواطنين، وليس لرجال الدين.

في نهاية الفيلم، اختار ملك واكاندا الشاب استخدام قوى بلاده لمشاركة العالم من أجل الصالح العام. فهل يستخدم ولي العهد الأمير محمد بن سلمان الذي ربما يصبح قريباً ملك السعودية نفوذه لإرساء السلام في العالم من حوله؟

ثورة... كالسورية في جبال اليمن

يمرّ اليمن بحالة غير مسبوقة منذ انقلاب الحوثيين وصالح، والمقاومة التي أعقبته، فقد دخل الخميس الماضي بهدنة وافق عليها الحوثيون، والتحالف الذي تقوده السعودية، الذي تدخّل في اليمن بموجب طلب رسمي من الحكومة الشرعية، ولكن الحكومة هذه المرة ليست شريكاً في الهدنة، ولم تُسْتَشَرْ فيها، ولا ترى نفسها ملزمة بها كما صرّح بذلك وزير خارجيتها عبدالملك المخلافي، بل حتى صعّدت عسكرياً، خصوصاً في جبهة تعز، التي أثارت الحيرة في تأخر الحسم فيها، على رغم أنها البوابة الطبيعية لصنعاء، فحققت انتصارات غير مسبوقة، مع وعد بانتصارات مماثلة في جبهة نهم المطلة على العاصمة من جهة الشمال، فما الذي يجرى؟ وهل تستطيع الحكومة الشرعية المقاومة منفردة من دون دعم التحالف الملتزم بوقف إطلاق النار بشرط التزام الحوثيين به؟ أم أن هدنة الخميس كغيرها من الهدن السابقة التي سرعان ما انهارت؟ على رغم أنها تميزت بأن وزير الخارجية الأميركي جون كيري، والراحل قريباً، قام من أجلها بآخر زيارة له للمنطقة، وضغط من أجلها، وأتى بالحوثيين من صنعاء إلى مسقط للتوقيع عليها، لعله يكتب في مذكراته أنه «أعاد السلام لليمن».

بدأت تداعيات هدنة الخميس قبل ذلك بأسبوعين، عندما أعلن المبعوث الأممي إسماعيل ولد الشيخ خريطة طريق، تفضي إلى خروج الرئيس اليمني عبدربه منصور هادي، ونائبه اللواء علي محسن من المشهد السياسي، مقابل قبول الحوثيين وصالح، الفريق الانقلابي، بالانسحاب من صنعاء، وتشكيل حكومة وطنية يشاركون فيها بالثلثين مقابل الثلث لما تبقى من الشرعية، هذا إن تبقى منها شيء، خريطة طريق صادمة ولكن الجميع وافق عليها، باستثناء أصحاب القضية، اليمنيين.

التقيت حينها، وبعد إعلان الخريطة بيومين قادة الشرعية اليمنية الثلاثة، الرئيس ونائبه اللواء علي محسن، ورئيس الوزراء أحمد عبيد بن دغر، كلاً على حدة، وجدتهم غاضبين، قلقين، ولكن مزاجهم «مقاوم»، ورافضين تماماً لخريطة ولد الشيخ.

أتوقع أنني لو التقيتهم الآن، فسأجدهم أكثر غضباً، بعد إعلان الهدنة، وقبلها خطة كيري التي لم يستشاروا فيها، وخرج بحلٍّ لا يتفق مع المنطق، ولا مع المرجعيات الأممية المتفق عليها، ولن يعيد السلام لليمن، وإنما سيولِّد مزيداً من الحروب فيها. كما قال لي الرئيس هادي، وفصَّله رئيس الوزراء ابن دغر، إذ قال: «لكل يمني سبب لرفض حكم الحوثيين»، ثم توقف قائلاً: «لاحظ أني قلت حكم الحوثيين وليس الحوثيين الذين هم فصيل يمني ومن حقهم الشراكة معنا في الوطن، ولكننا نرفض حكمهم وهيمنتهم، الوطني اليمني المؤمن بالجمهورية يرفضهم، لأنهم يمثلون الحكم السلالي (مصطلح يمني المقصود منه هيمنة وتفضيل الهاشميين في الحكم والوظائف)، والإصلاحي يرفضهم لأنهم يمثلون مشروعاً طائفياً مذهبياً يتعارض مع مشروعه، والشافعي لأنهم متعصبون لمذهبهم، وأبناء المناطق الأخرى لأنهم جاؤوا باستعلاء مناطقي، وهكذا، إنهم مشروع مقسّم لليمن، لم نرد يوماً أن يقسّم اليمن طائفياً ولا مناطقياً، ولكنهم برعونة ضخوا هذه المفاهيم في بلادنا»، ثم استرسل: «لذلك أي حلّ يقوم على أن تكون لهم الكلمة الفاصلة سيُرْفض، وسيُفتح بابٌ للمقاومة خارج الشرعية، ما يعني حروباً صغيرة لا تنتهي.

الفكرة نفسها سمعتها من الرئيس هادي: «الشرعية وقيادتها للمقاومة وتمثيلها لليمن هي التي تمنع اليمني أن يستقل بقراره، الجميع الآن في صف الحكومة، ولكن إن انهارت هذه الشرعية بسبب خريطة ولد الشيخ، ستخرج حكومة لا يقبل بها كثير من اليمنيين، هل تتوقع أن أهالي تعز سيقبلون بسلام تحت حكم صالح والحوثيين؟ أما الجنوب». وسكت كأنه يقول مستحيل أن يقبل بحكومة يشارك فيها الحوثي والرئيس اليمني علي عبدالله صالح، الذي يمثل لهم عودة حكم الشمال، كما أن الجنوبي اليمني يبحر حالياً بعيداً في أكثر من اتجاه، بل حتى متفرقاً عن فكرة الدولة الواحدة، ما سيفتح الباب لتفتت أكبر من مجرد استعادة «الشطر الجنوبي» استقلاله، إلى تفككه بالكامل.

ثمة شيء مهم وغير مطمئن حتى للسعودية سيحدث في اليمن، فولد الشيخ لا يهرول عبثاً. يبدو أنه مدعوم، هو وخريطته، يقول إنها حصلت على دعم الرباعية المعنية بالأزمة، السعودية والإمارات والولايات المتحدة وبريطانيا، ولكن الجميع يعرف أنها خريطة كيري، المنتمي لسياسة ومرحلة رئيسه باراك أوباما «الغامضة والبغيضة»، والذي يتهم بأنه ساهم بمواقفه الضعيفة بتسليم سورية للإيرانيين والروس، وبالتالي لا ينبغي الوثوق به أيضاً في اليمن.

أتمنى ألا يكون هناك خلاف، أو اختلاف في وجهات النظر بين «الحكومة اليمنية الشرعية» والتحالف، ولكن ما سمعته من الرئيس هادي يشي بأن هناك وجهات نظر مختلفة حيال التعامل العسكري. نائب الرئيس علي محسن، المعني بقيادة العمليات في جبهة مأرب، يتقدم هناك بصعوبة، ويَعِدُ بتقدم كبير في منطقة نهم المطلة على العاصمة. مصدر طلب عدم ذكر اسمه، ذكر أن مساعيه لإغراء قيادات في الجيش من رفاق سلاحه القدامى تعرّضت لانتكاسة كبرى في الغارة الخاطئة التي استهدفت سرادق العزاء بصنعاء الشهر الماضي، وكان هذا سبباً لغضب شديد من قيادة التحالف التي أوقفت عدداً من العسكريين، والتحقيق لا يزال جارياً بسرية تامة، على رغم ذلك اللواء علي محسن لا يزال متفائلاً، بأنه «قريباً» سيحصل اختراق يغيّر موازين القوى في صنعاء. ربما لا يملك إلا أن يتفاءل، ويحاول أن يسابق الوقت والضغط الدولي وولد الشيخ.

الرئيس هادي يرى ضرورة تعزيز جبهة تعز، قال: «في تاريخ اليمن حربان تركيتان (في العهد العثماني)، لم يهاجم الأتراك صنعاء مباشرة، وإنما في كل مرة، كانوا يحتلون تعز والحديدة، وحينها تأتي لهم صنعاء طائعة مختارة.

وتبقى تعز، التي استعصت على الحوثيين واستعصى عليها انتصار كامل، أحد أسرار الحرب اليمنية الحالية. يروي اللواء علي محسن: «ضاعت علينا فرصة بعد تحرير عدن (في تموز - يوليو 2015) وتقدم قوات التحالف نحو تعز، ارتفعت معنويات سكانها والمقاومة، حتى محافظة إب تحررت، وطرد أهلها الحوثيين وقوات صالح، ولكن جاءتهم الأخبار بتوقف التقدم عند خط التسعين (الخط الفاصل بين اليمنين قبل الوحدة)، فانهارت المعنويات، واستعاد الحوثي وصالح زمام الأمور واستعادوا المناطق المحررة، وتراجعت المقاومة إلى داخل المدينة»، ثم يسكت ويبتسم، كأنه يقول: أكمل أنت باقي القصة. قصص كثيرة، وتبادل لوم بين أطراف عدة في أسباب عدم تحرير تعز، والتي تبدو أنها الطريق المعبّد الطبيعي نحو صنعاء، كما أنها المدينة الثانية في الحجم باليمن، والتي يمكن أن تكون حاضنة للحكومة الشرعية بعيداً عن ضغوط عدن وطموحات الفرقاء الجنوبيين، الذين عادوا وانقسموا بين «زمرة» و «طغمة»، وارثين حرب الرفاق الطاحنة، قيادات الحزب الاشتراكي التي اصطرعت طوال شهر كامل حتى الموت، أوائل 1986.

لعل الانتصارات التي تحققت في تعز الأربعاء الماضي، بعدما توحدت كل الفصائل المقاوِمة فيها بدعم من التحالف في إطار الجيش الوطني، تحاشياً للانقسامات الحزبية التي سادت المرحلة السابقة، تشير إلى تعامل جديد في جبهتها، فإن استمرت وتيرتها، خصوصاً أن الحكومة الشرعية أعلنت أنها غير معنية بوقف إطلاق النار، فقد يكون ذلك مغيّراً لقواعد اللعبة، ويقلب الطاولة على كيري وولد الشيخ.

بدا لمن التقيت بهم يومها في الرياض أن السعوديين موافقون على خطة ولد الشيخ، وتجدد هذا الاعتقاد بإعلان كيري من مسقط الثلثاء الماضي، قبول التحالف والحوثيين بوقف للعمليات العسكرية.

كانوا في حيرة، إذ إن «عاصفة الحزم» لم تؤتِ ثمرها بعد، وبالتالي اتخذوا موقفهم الصارم برفض الخريطة «خدمة للشرعية ولمصلحة السعودية»، فهادي يقول: «نحن في اليمن لسنا هدف إيران، نحن توطئة لهدفها، بعدما يستقرون هناك ومن خلال عملائهم الذين سيكونون الحكومة الشرعية المعترف بها أممياً لا قدر الله، سيقفزون على هدفهم الكبير وهو السعودية». طوال حديثي معه لم يُخْفِ الرئيس نقمته على الإيرانيين الذين يحمّلهم وزر ما يحصل في بلاده، نافياً أن يكون سبب موقفه حرصه على السلطة: «كل ما أريده هو تسليم اليمن موحداً آمناً من النفوذ الإيراني، وأضمن مستقبله بنظام الأقاليم الستة الذي هو النجاة، والذي يرضي الجميع حتى الحوثيين، أنا لا أريد السلطة، أنا متقدم بالسن، ولا أريد غير سلامة اليمن، كل اليمن». بدا حديثه مقنعاً وهو يتناول مجموعة من الأدوية أتى بها أحد مساعديه خلال لقائنا.

مشروع الأقاليم الستة مقنع جداً، هكذا يبدو، ومعه كل تفاصيل اتفاق اليمنيين على انتخابات ودستور جديد، ولكن المشكلة من يقنع الحوثيين الذين يحملون مشروعاً مذهبياً متكاملاً مختلفاً عما يريد غالب الشعب، ومستعد لفرضه عليهم بالقوة؟ هل يمكن استمرار الحرب الجوية التي باتت مكلفة، ليس مادياً فقط، وإنما تعرّض الرياض لضغوط دولية وهجمات إعلامية، مع تقدم عسكري بطيء من قبل الجيش الوطني اليمني؟ بينما تنهار البنية التحتية في كل اليمن، ويتفكك حتى في مناطقه المحررة أمام رغبات المغامرين وتطلع بعض المحافظات للاستقلال، وظهور ميليشيات مشكّلة فقط من أبناء كل منطقة، ما يعزز الروح التشطيرية وفرص الحروب الصغيرة التي حذّر منها الرئيس.

هل الخطة هي تجميد الوضع اليمني بالتسويف في تطبيق خطة كيري، أو خريطة ولد الشيخ، فلا فرق بينهما، حتى تستبان نوايا الإدارة الأميركية الجديدة، أم أنه الحسم العسكري ودخول صنعاء، دخول المنتصرين، والذي عاد التفاؤل به بعد انتصارات تعز الأخيرة؟ إذ لا يعقل أن تقبل السعودية بوضع متميز للحوثيين في اليمن يمكّنهم من عقد اتفاقيات تهدد أمنها مع خصمها الإيراني اللدود.

خرجت من قصر المؤتمرات بالرياض، وكلمات رئيس الوزراء ابن دغر ترنُّ في رأسي: «لو تخلَّى عنا العالم فلن نقبل بالحوثيين، لكل يمني سبب في رفضهم وحربهم، ستكون هناك مقاومة لهم من دون شرعية، ستكون فوضى»، بالطبع لا أحد يريد تلك الفوضى، ولا ثورة كالثورة السورية في جبال اليمن، حتى لو كانت مستحقة، وكذلك لا تريد السعودية إيران في جبال اليمن، وهذه قاعدة أساسية يؤسس عليها أي تحليل لمستقبل اليمن.

رؤية مواطن 2030.. أخيراً المشاركة في القرار المحلي

< هذه مقالتي الأخيرة في سلسلة «رؤية مواطن 2030»، عمدت ألا أشطح فيها بمطالب مبالغ بها، إنما بديهيات نفتقدها. أصلها موجود، ولكن لم تكتمل وتزدهر، وكلها تصب في ذلك المصطلح الجميل الذي ضخ لنا في الرؤية الرسمية «جودة الحياة.

كثير من القراء سألوا، عن الديموقراطية والمشاركة الشعبية؟

دعوكم منهما فهما ليستا بين أوليات المواطن، ولكن المشاركة في القرار المحلي مفيدة جداً لضمان نجاح «رؤية 2030» والمواطن متحمس لذلك، فازدهار الأعمال التطوعية، والإقبال عليها، خصوصاً من الشباب يشير إلى أن المواطن يريد المشاركة في «السياسة المحلية»، يتمنى لو يكون صاحب قرار في مسألة الشجرة التي تزرع أو تقطع أمام بيته، وفي الاهتمام بحديقة ومسجد الحي.

قلبت وثيقة الرؤية أبحث فيها عن «المشاركة الشعبية» ولكني لم أجدها، وهو ما أتمنى أن تتضمنه بشكل أو بآخر، فهي السبيل لتحقيق الرغبة المشتركة في تحقيق «وطن طموح، مواطن مسؤول» وهذه الجملة وردت في ختام روية 2030 الرسمية، فلكي يكون المواطن مسؤولاً على المرافق العامة كما يلح دوماً كبار المسؤولين والإعلام، لا بد أن يشارك المواطن في التخطيط وصناعة هذه المرافق حتى يشعر أنها ملكه، لا أن يفاجأ بها، فإن كانت حسنة شكر، وإن كانت سيئة تذمر وشكا في مجلسه وبين أهله وأصدقائه، وأيضاً على شبكات التواصل الاجتماعي التي باتت صوت من لا صوت له، ثم تنتهي شكواه وتذوي كأنها لم تكن.

ثمة هدف آخر رائع في الرؤية الرسمية «الوصول إلى مليون متطوع في القطاع غير الربحي سنوياً في مقابل 11 ألفاً الآن». هنا، أدرك الفريق الاستراتيجي الذي صاغها أهمية العمل التطوعي فجعله هدفاً، وبالتالي لا بد أنه يدرك أيضاً أهمية المشاركة المحلية من خلال تفعيل المجالس البلدية التي جرت انتخاباتها هذا العام وسط اهتمام كبير، ولكنها لا تزال مجالس من دون «أسنان»، إذ لا تستطيع مشاركة أصغر رئيس بلدية في قراراته ولا معارضته أو مراقبته،

ولنترك المحاسبة لأجهزة الدولة وفق نظام «حوكمة العمل الحكومي» و«برنامج قياس الأداء» اللذين وعدت بهما الرؤية وتميزت به عن كل خطط التنمية السابقة، واستخدمت المصطلحين الأساسيين في بناء الحكم الراشد وهما «المساءلة والشفافية.

فقرية صغيرة بالمملكة تفتقر للقدرات المالية، تستطيع لو توافر لأهلها قدر من المشاركة أن تتحول إلى بيئة حياة تنافس حتى المدن الاقتصادية التي تستمتع بدعم مالي واهتمام وتخطيط عال المستوى من الدولة، وخلال سنوات، وبعد الممارسة والخطأ والصواب، سيكتسب أهلها مهارات في الإدارة أفضل من رئيس بلدية يأتيهم من أفضل معهد للإدارة العامة في البلاد، أو حتى من جامعة أميركية مرموقة، فقليل من المشاركة، يصنع الفرق.

رؤية مواطن «2030».. الوظيفة

< احترت في ما إذا كان ينبغي أن تسبق الوظيفة السكن! فمن دونها لا يتوافر الدخل الذي يمكن للمواطن أن يحصل به على السكن ولا التعليم الجيد أو العلاج المفترض وبقية ما في القائمة من مطالب. ولكن من الممكن أن يتحصل المواطن على سكن قبل الوظيفة، وذلك من خلال مشاريع الإسكان الخيري المتعددة، التي تقوم بها جهات حكومية أو أفراد، ولكن هذا ليس بالحل الجيد لبناء اقتصاد إنتاجي، وإن كان مقبولاً أو حتى لازماً في مجتمع متراحم، ولكن يجب أن تسعى الدولة لعدم التوسع به، أو أن يكون على الأقل قاعدة تحفز من قنع به للخروج من دائرته الضيقة إلى دائرة الكسب الفسيحة.

والأفضل ربط السكن بالوظيفة دوماً، بمعنى تشجيع المواطن على أن يسعى للعمل؛ لكي يحصل على السكن والعلاج والتعليم والترفيه إلى آخر القائمة.

كما أن الوظيفة متداخلة مع التعليم والعلاج، فكلما ارتفع منسوب الاثنين، ارتفع معهما منسوب الدخل وجودة الوظيفة، ولكن قبل لوم المواطن على أنه عاطل أو لا يسعى لوظيفة أفضل، ولا يتمتع بالتدريب الكافي ولا التعليم المناسب (وكليهما من مسؤوليات الدولة توفيرهما وإصلاحهما)، فإن على الدولة أولاً: إصلاح بيئة العمل بتحرير السوق من سيطرة العمالة الوافدة، التي لم تعد تستأثر فيه بالوظائف، بل أصبحت تمتلك السوق واحتكرت الخبرة والمعرفة بمفاتيحها ومغاليقها. عندما تتحرر السوق سيقتحمها المواطن بعلة حاجته وحاجة المجتمع إلى عمله، وهو ما سيخفف على الدولة عبء الرعاية والضمان الاجتماعي، ولعل لهذا السبب تحولت وزارة الشؤون الاجتماعية إلى وزارة التنمية الاجتماعية.

المواطن لا يهمه كيف تعالج الدولة هذا الخلل في السوق، كل الذي يهمه أن يحصل على وظيفة مناسبة، ومع زيادة تعداد السكان، وتحديداً الشباب منهم، واتساع رقعة التعليم بغض النظر عن جودته، فإن كل خريج جامعي يؤمن بأن له الحق في وظيفة، وسيغضب إن لم يحصل عليها،

ولن يقتنع بقول قطاع الأعمال أنه غير كفء، أو الحكومة بقولها بمحدودية وظائفها، إنه يرى في تلك الشهادة رخصته أو «حقه» للحصول على وظيفة، لذلك لا بد من توليد وظائف جديدة باستمرار، ولكن معها تحسين جودة التعليم حتى تستعيد «الشهادة» هيبتها، والأهم من ذلك إحياء ثقافة العمل، التي قضي عليها استشراء حالة الإدمان على العمالة الأجنبية غير المؤهلة والمستعدة دوماً للقيام بأي أعمال وتحت أي ظرف ولا يهمها طول ساعات العمل، ولا بيئته ولا «جودة الحياة»، فهي «عابرة»، تسعى لجمع المال فقط، حتى تعود إلى وطنها وتستمتع بالحياة هناك.

هذه العمالة شوهت بيئة العمل للمواطن، وخلقت ظروفاً لا تناسبه، وما نزال مختلفين في ذلك، فحال الإدمان عليها جعلت قطاع الأعمال والموظفين يؤمنون بأن لا فكاك منهم، ولا سبيل للإنتاج وزيادته بدونهم، إنها أكبر تحدٍ يواجه خطة «التحول» و«الرؤية»، ولا يملك تغيير قواعد اللعبة وبيئة العمل غير الدولة باتخاذ قرارات صارمة وصادمة، فهي التي ترى الصورة الكلية لواقع السوق والاقتصاد، بينما لو تركت المسألة لقطاع الأعمال لاختاروا مصلحتهم التي يرونها، لا مصلحة المجموع.

الدولة وحدها التي ترى وتعرف إحصاءات تفاصيل المصلحة الكلية للوطن والشعب، في كل أشكالها الاقتصادية والأمنية والاجتماعية المعقدة والمتداخلة.

رؤية مواطن 2030.. «أشجار» مزيد من الأشجار

هنا يتداخل مطلبان في واحد، أطالب بمزيد من الأشجار في مدننا، والحفاظ على ما هو قائم منها ورعايته والاهتمام به، بل حتى إصدار تشريع يصعّب قطعها إلا بالعودة إلى أهل الحي.
فقطع الأشجار من أسهل الإجراءات والأفعال التي يبدأ بها مهندسو البلدية والمرور وهم يعيدون تخطيط الشوارع، وما أكثر ما يعيدون هدم وتخطيط وإعادة رسم وتغيير مسارات لشوارع استقرت أزماناً! كأنها هوايتهم المفضلة عندما يريدون أن يظهروا بمظهر المشغول والمطور للمدن، وكأن من سبقهم أخطأ في رسم هذا الرصيف، وغرس تلك الأشجار!.

في شمال جدة شارع أنيق، كان كذلك، اسمه شارع حمد الجاسر، المؤرخ واللغوي الراحل، يمتد لكيلومتر أو نحو ذلك وسط حي الروضة، والذي كان هو الآخر حياً أنيقاً. وسط الجزيرة الفاصلة بين المسارين غرست أشجار ذات فروع وأوراق خضراء كثيفة، ولو غرس مثلها على جانبي الشارع لأصبح أجمل شارع في جدة، ولكن زحفت المتاجر على جانبيه، وعُدل نظام البناء، فازدادت العمائر دوراً أو أكثر، فازدحم الحي واختنق الشارع، ولم يتفتق ذهن مخططي الأمانة عن حلول تعالج فوضى المواقف السيارات العشوائية، ولا وقف رخص المتاجر والمطاعم والمقاهي، لتخفيف الزحام، إنما قطع تلك الأشجار الجميلة النادرة في صحراء أحيائنا المكتظة، فجأة، ومن دون مشاورة أحد، ولا حتى باستئذان مجلس بلدي منزوع الصلاحيات، لا يملك حق منعهم لو أراد ذلك، فقاموا بمذبحة مروعة في حق تلك الأشجار المسكينة!.

اليوم ينتصب مكانها فاصل أسمنتي قبيح مرتفع لنحو المتر، اختفت الأشجار وخضرتها وظلها، وبقي الزحام والمواقف والمتاجر والمباني العشوائية!.

نحن المواطنين أيضاً نقص الأشجار لأتفه الأسباب، أغربها أنها تسهل السطو على المنازل، وأدناها أن أوراقها الجافة تملأ حوش البيت، بالتالي نحتاج جميعاً إلى ثقافة تشجع زرع الأشجار والحفاظ عليها، ونظام يجرّم الاعتداء عليها، واعتبارها ملكية عامة.

لدينا سببان للمطالبة بالمزيد من الأشجار، غير أنها جزء أساس من «جودة الحياة» التي نتوق لها، أولهما الطقس الحار، الذي يحتاج إلى أشجار تخفف من غلوائه، ليوفر الظل، ولعلها أيضاً تبعث لنا نسمات حانية. لا زلت أتذكر رائحة أشجار الفاغية (الحناء) على جنبات طريق قباء، إذ كنت أسير إلى المسجد مع والدي - رحمه الله - مشياً على الأقدام، إنه شعور لذيذ كفيل بتعديل مزاج أي مواطن.

السبب الثاني، أن لدينا كميات وفيرة من المياه المستخدمة، التي تُمكن إعادة تدويرها وتكريرها لتصلح مياه ري لأشجار زينة غير مثمرة، يذهب معظمها هدراً في البحر لتلوثه.

لو استمعنا لمسؤولي البلدية لخرجوا علينا بألف سبب وسبب لتفنيد اقتراح كهذا، فالأرصفة التي ستزرع بها الأشجار غير موجودة، إذ احتلتها السيارات، ومياه الري غير متوافرة، إذ تحتاج إلى شبكة منفصلة تحمل المياه المكررة، وهذا وذاك يحتاج إلى مخصصات مالية غير متوافرة، لذلك قلت في أول مقالة إن تحقيق هذه المطالب يحتاج إلى رؤية شاملة متكاملة، بعلاقة سببية، فالتشجير يحتاج إلى منظومة أرصفة وشوارع مثالية، وذاك له علاقة بكود البناء ومواقف السيارات، وقبلهم جميعاً تفعيل ثقافة المشاركة والمواطنة، وكل ذلك سبق الحديث فيه في سلسلة مقالاتي هذه المعنونة بـ "رؤية مواطن 2030".

رؤية مواطن «2030».. الأمان الصحي

بعد التعليم، يأتي العلاج أو الأمان الصحي على رأس قائمة رؤية مواطن 2030، نظرياً، العلاج مجاني في بلادنا، ولكن الواقع يقول غير ذلك، وإلا لماذا المستشفيات الخاصة في كل مكان؟ ولماذا «التأمين الطبي» من أهم المزايا التي يحرص عليها المواطن ويسأل عنها في الشركة التي ترغب في توظيفه؟ الأرقام تقول إن معظم المواطنين يتعالجون في المستشفيات الحكومية، ولكنهم أيضاً لا يشكون من شيء قدر شكواهم من وزارة الصحة، والتي سميت «محرقة الوزراء.

المواطن ليس خبيراً كي يقدم اقتراحات لمشكلات وزارة الصحة، هو يريد فقط من يعالجه عندما يمرض، ويفضل لو كان لديه تأمين طبي يمكنه من اختيار من يحب من أطباء وما يطمئن إليه من مشافٍ، يتذكر بإعجاب نظام التأمين الطبي الذي جربه عندما كان يدرس في كندا أو بريطانيا، أو سمع عنه من ابنه أو ابنة أخيه، ولكنه غير معجب بالنظام السائد في الولايات المتحدة والذي ما كان أن يكون مقبولاً وممكناً لولا الغطاء التأميني الذي وفرته له الملحقية التعليمية هناك.

لا تعنيه التفاصيل، ولن تقنعه وزارة المالية عندما تخبره بحجم البلايين التي تنفقها الدولة على المستشفيات القائمة أو المشاريع القادمة، إنه مهتم بما يحصل عليه الآن، وهو ليس أنانياً عندما يقول: «من حقي كمواطن أن أتمتع بعلاج مجاني مهما كانت كلفته»، وزارة الصحة تحتاج أن ترتب أمرها، وأولوياتها، المواطن يهمه ألا ينتظر أسابيع لعلاج أسنانه، ولا أشهراً لإجراء جراحة، ويتمنى لو تختفي مظاهر «المتجر» عندما يضطر لمستشفى خاص، فقبل إجراء أشعة عليه أن يدفع، يطلب الطبيب تحليلاً، فيعود «للكاشير» ويدفع، يحمل النسخ الزرقاء والزهرية، ويتركها بيد «موظفة الاستقبال» فتدبسها مع جملة من الأوراق وتطلب منه الانتظار، وهكذا لا يخرج من المستشفى إلا وقد أمضى وقتاً مع «الكاشير»، أكثر مما أمضى مع طبيبه.

يتابع باهتمام النقاش الجاري في الإعلام حول أفضل السبل لتطوير الخدمات الصحية، ومشغول أكثر بتوفيرها، بين قائل بضرورة تعميم التأمين الصحي على كل المواطنين وليس على موظفي القطاع

الخاص فقط، وذاك الذي يتحدث عن ضرورة تثقيف المواطن ومراجعة «مركز الحي الصحي» أولاً، وفتح ملف فيه، ويتابع تغيير خطط الوزارة بتغير الوزراء، وتهمه أخبار معاقبة المستشفيات التي ضبطت تشغل طبيباً بشهادة مزورة، ويلاحق أخبار لجنة العقوبات الطبية وأخطاء الأطباء، وكذلك أخبار نقص الأطباء والممرضين السعوديين، ويتعجب من قولهم إن الوزارة رفضت توظيفهم، على رغم حاجتها وحملهم للشهادات اللازمة!.

ولكنها في النهاية تفاصيل لا يملك فيها قراراً، كل الذي يريده ألا يضطر للاتصال بابن ابن عمه، وكيل الوزارة، والذي يخشى ألا يتذكره، ويطلبه «واسطة» ليجد سريراً لوالدته في المستشفى المرموق، لأن مستشفى المدينة العام اعترف أنه لا يستطيع أن يجري لها الجراحة اللازمة، ذلك أن قائمة طويلة تنتظرها أو لأن الطبيب المختص قدّم استقالته وغادر البلاد.

رؤية مواطن 2030.. رصيف نمشي عليه

بعد السكن والتعليم الجيد والأمان الوظيفي، والتي تتصدر قائمة «رؤية مواطن 2030»، وهي مطالب ثلاث لن يختلف مواطنون عليها، هل يعقل أن يكون رابعها «رصيفاً نمشي عليه؟.

قد يبدو مطلباً مترفاً في البداية، أو لا يستحق أن يتصدر القائمة، ناهيك عن أن يكون فيها، ولكنه أساس لمقياس جودة الحياة، والتمتع بها، ومقياس مهم لمدى نجاح البلديات والمجالس المحلية في القيام بتلك المهمة الغائبة والمسماة «تخطيط المدن»، فكل من جرب الاستمتاع بجولة على الأقدام مع أبنائه في مدينة أوروبية أو في «جيه بي ار» دبي القريبة منا، يعرف ما أتحدث عنه، وأيضاً كل من حاول أن يمضي على قدميه في مدننا فيجد نفسه وسط الشارع تارة وبين السيارات تارة أخرى، ويتعثر بحفرة أو رصيف مكسر، ثم ينقطع، ثم يعود أضيق وقد احتلته سيارات لا تترك مساحة للسير عليه، يخرج بنتيجة أن الرصيف لدينا مجرد «نظرية مفترضة»، ولكنه عند التطبيق شيء آخر.

لا بد أن لدى البلديات «كوداً» أو نظاماً للأرصفة، ولكن تاه بين عدم الالتزام به، والاستثناءات، أما أكثر ما يقضي على الأرصفة فهي السيارات التي تحتلها كمواقف، بما في ذلك الرصيف أمام منزلي، فلا أبرئ نفسي، ولكنني مضطر لذلك مثل غيري، على رغم أن هناك نظاماً لمواقف السيارات لدى البلديات يفترض أن يلتزم به كل من يحصل على رخصة بناء.

لا بد أن يكون للأرصفة مكان في رؤية المواطن السعودي 2030، تأتي تحت بند تحسين «جودة الحياة»، فلو وضعت البلديات خطة تتفق مع معاييرها غير الملتزم بها، لتحسين وضع الأرصفة في الأحياء السكنية والتجارية ستختلف منظومة المدينة السعودية، ومعها جودة حياة السعودي، ذلك أن تحسين الأرصفة لا بد أن يؤدي إلى التزام بمعايير مواقف السيارات، والتشجير، وجعل بيئة الحياة متكاملة، فالرصيف شريان يربط الحي ببعضه، ويمتد اثر إصلاحه إلى داخل الحي، وسكن المواطن.

كيف يمكن تحقيق ذلك؟ إنها مهمة صعبة ولا شك، خصوصاً بعدما استشرت الفوضى وتشوهت الأحياء. لست مهندساً في تخطيط المدن لأقدم حلاً، ما أنا إلا مواطن وهذه مطالبي، ولكن هناك مئات ممن

درسوا تخطيط المدن، وتبوؤوا مواقع قيادية بالأمانات والبلديات وعليهم إيجاد الحلول. صحيح أن إصلاح ما فسد وتراكم بمرور السنوات أصعب من التأسيس الصحيح في الأحياء الجديدة، وهو ما لا يحصل للأسف حتى فيها، ولكن لا بد من حل، ولو بفرض أنظمة قاسية مكلفة، تُغضب بعضنا؛ إغلاق المتاجر مثلاً، أو تحويل شقق الدور الأرضية إلى مواقف، أو تحرير مساحة من «حوش» الفيلا أو المبنى للمواقف. كلها حلول صعبة ومعقدة، المهم وفّروا للمواطن رصيفاً مشجراً مظللاً يمضي عليه سعيداً هو وابنه وزوجته لزيارة أهل، أو للصلاة في المسجد المجاور، أو حتى لمجرد التريّض، ألا نشكو من السمنة؟ ها هو موضوع إصلاح الأرصفة امتد حتى وصل لصحة المواطن السعودي.

رؤية مواطن 2030.. 500 ملعب كرة قدم

< مطلب اليوم أتوقع أن يجد رواجاً شعبياً، وبخاصة من الشباب، وهو موجود ضمن «الرؤية» الرسمية بالصيغة الآتية: «إنشاء أندية الهواة والأندية الاجتماعية والثقافية»، وجعل لها برنامجاً سمي «داعم».

المواطن يريد شيئاً كهذا ومستعد أن يكون «داعماً» لمثل هذا المشروع الطموح، بل سيقبل حتى ما دون النادي، أتمنى على الدولة توفير مجرد قطعة أرض معتبرة تكفي لإنشاء ملعب كرة قدم في كل حي، إذ سيحدث فرقاً كبيراً، وسيكون جيداً لو أسهمت الدولة أيضاً في تجهيز الملعب، ولكن حتى لو لم تفعل واكتفت بتوفير بضعة عشر ألف متر مربع من الأرض فسيكون إنجازاً عظيماً وخبراً مفرحاً لكل سكان الحي، فالأرض هي الأعلى كلفة في المشروع المرجو، نظراً إلى ارتفاع أسعارها الجنوني وغير المبرر، بعد ذلك، سيتكفل أهل الحي بتجهيز الملعب وتطوير الموقع وإضافة شتى الخدمات إليه، ليكون نواة للهدف الذي تعد به «الرؤية»، وهيئة الترفيه، لتأسيس نوادٍ للهواة.

اختنقت الأحياء بالمدن السعودية، بسبب عدم التزام مخططي الأراضي بقواعد تخطيط الأراضي الخام، والاستيلاء على المواقع المخصصة للخدمات والحدائق، بل حتى المساجد، ثم بسبب الاحتكار باتت أسعار الأراضي مرتفعة جداً، وهو ما يجعل من غير المنطقي ترك أرض «ثمينة» لمجرد شباب يلعبون عليها كرة القدم، هذا منطق الرأسمالي صاحب الأرض،

ولكن لا يجوز أن يكون هذا منطق الدولة الحريصة على مواطنيها، وبخاصة الشباب منهم، لذلك يجب أن تتدخل. فتشجيع الرياضة أحد أهدافها، وهي أيضاً باب من أبواب الترفيه الذي تعد به في «الرؤية»، وقبل ذلك كله هو الأمر الطبيعي في أي حي، والمواطن يحتاج إلى تلك المساحة الحرة، التي تصلح ملعب كرة قدم، أو ساحة لاحتفالات العيد، أو حتى احتفالات أهل الحي، يستطيعون بعمل تطوعي إضافة أنشطة أخرى، مثل مضمار هرولة، أو ملعب كرة سلة، وربما يخططون لمسرح ثقافي وغنائي في الأعياد أو المناسبات الوطنية.

أتذكر مسرح حي التاجوري بالمدينة المنورة قبل عقود، إذ يتشارك السكان بالمال والعمل، فيقيمون مسرحاً فوق براميل الماء (بالطبع يملؤونها ماء لتثبيتها) ثم تفرش عليها عوارض خشبية لتكون أرضاً للمسرح، وفي ثاني أيام العيد تُعرض عليها مسرحيات تاريخية وشعر وخطب، ويستعدون لها طوال الشهر، وتليها حفلة غنائية ساهرة.

نحتاج إلى 50 ملعباً على الأقل لكرة القدم، ومثلها في الرياض والدمام، ومن دون هذا الرقم في بقية المدن، ليكن الهدف تخصيص إنشاء 500 ملعب في نهاية 2017، فهذا ممكن، ليست إستادات رياضية لترصد لها بلايين، كل ما نحتاج إليه، بصفتنا مواطنين، قطعة أرض بصك محكم، يمتلكه وقف الـ500 ملعب، وسيجهزها المواطن من جيبه وتبرعات أهل الحي، وسيكلف المشروع مئات الملايين فقط قيمة للأرض، ربما بليون ريال أو أكثر، وربما دون ذلك بكثير، فلعل في حوزة الدولة أراضٍ تستطيع تخصيصها لهذا المشروع من دون كلفة تذكر، ولكن ستبقى تلك الأموال أقل بكثير مما خصص للنهوض بالرياضة خلال السنوات الماضية من دون عائد مرضٍ.

أما هذه الملايين المباركة، فإنني أضمن أنها كفيلة بتغيير مستقبل الرياضة بعد 10 سنوات بالمملكة. وفروا الملاعب، واتركوا الشباب يلعبون، ولجنة من أهالي الحي يخططون ويشرفون، وستحصد المملكة نتائج رائعة في ثالث دورة أولمبية بعد صدور أمر الـ500 ملعب.

رؤية مواطن 2030.. الحرب على التستر والمتسترين

من حق المواطن على دولته أن توفر له الوظائف، لا لغيره، ولكن معظم الوظائف الجديدة التي تولد نتيجة لتوسع الاقتصاد السعودي تذهب للأجانب، وهذا غير صحيح ولا صحي سياسياً واقتصادياً، النسبة المتداولة في وزارة العمل هي ان 85 في المئة من الوظائف يحتلها الآن أجانب، ولا يوجد سبب يطمئننا بأن هذا المقياس سيتغير بالنسبة للوظائف الجديدة المستحدثة.

الأجنبي ليس موظفاً يمكن استبداله، بل بات مالكاً للعمل، ضليعاً بأسراره، متحكماً بمفاصله من الكاشير إلى التوزيع والتخزين والتسويق والخدمات، باختصار استحوذ على أهم عناصر العمل، وهي الخبرة والمعرفة بالسوق المحلية، وظروفها وطبائع المستهلكين، والتي لا يجوز إلا أن تكون وطنية، إنه الشيء الطبيعي لمن هو في السوق، يكسب المال ويخسره، ولكنه يكسب معه الخبرة والمعرفة ومعهما الفرصة لاستعادة ما خسر وتصويب أخطائه.

كمواطن، أؤمن بأن لدي حقوقاً، لذلك أرفض مقولة البيروقراطي والمسؤول وصاحب رأس المال، إنني لا أبذل الجهد، ولا أصبر على الوظيفة ولا أعمل ساعات طويلة مثل الأجنبي، ذلك أنني مواطن ولا استطيع أن أتنافس مع من هو بالسوق قبلي وأضحى به خبيراً، لا تُلْقِ بي في سوق باتت أجنبية عليّ وهي في وطني، لن أنام خلف الثلاجة على أرض المتجر، فلدي بيت وزوجة، ولن آتي بابني ذي الأعوام العشرة يعمل معي 18 ساعة في اليوم، ذلك أن ابني يذهب للمدرسة، ولا تطلب مني أيها المسؤول أو صاحب رأس المال أن اعمل 18 ساعة في اليوم ذلك أنني مواطن لديه التزامات اجتماعية، ويعجبني أن أدعو أصدقائي ونتابع معاً فريقنا المفضل في الدوري السعودي، هكذا هو المواطن الفرنسي والنروجي والتركي، وأريد أن أكون مثله.

إن تحرير سوق التجزئة والخدمات، وتغيير نظام شركات التشغيل والصيانة لكي يعمل كل سعودي وسعودية، وأن يكون خفض البطالة إلى ما دون اثنين أو ثلاثة في المئة هو الشيء الطبيعي الذي يجب

أن نسعى إليه، حكومة ومواطنين، فمجتمع واقتصاد أكثر من ثلثه وافدون و85 في المئة من نسبة القوى العاملة، خطأ كبير، ولا نحتاج خبيراً استراتيجياً لقول ذلك،

بل لو عزمت الدولة أمرها، وحررت السوق، فستوفر على نفسها بليونات مما ترصده للضمان الاجتماعي، ففي قطاع البقالات التي تنتشر في كل ركن من أركان أحياء المدن السعودية، منجم ذهب، يستطيع مئات الآلاف من المواطنين ممن يعتمدون على مساعدات حكومية والمواطنات تشغيلها والتكسب منها والصرف على بيوتهم، بل والترقي فيها إلى دخل أوفر ومشاريع أكبر.

الحرب على التستر يجب أن تكون رغبة مشتركة بين المواطن والحكومة، فكليهما سيستفيد، هذا إذا كانت نظرتنا «دفترية» بحتة، أما إذا اتسعت النظرة لرؤية عمل المواطن كحق له فالوطن كله حينها سيستفيد ويتوازن اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً.

هناك طبقة من المواطنين السعوديين يرفضون ذلك، وبشراسة، هم المتسترون، ولكنهم مجرد نسبة مئوية بسيطة وإن كانوا أعلى صوتاً من معظمنا نحن عامة المواطنين وذلك بحكم تنفذهم وثرائهم، ولكن تقديم مصلحة الوطن والمجموع مقدماً على مصلحة أقلية خاصة عندما تكون «مجرمة» بحكم النظام، إذ ننسى أحياناً أن التستر جريمة تذهب بصاحبها إلى السجن بحسب نظام ملزم صدر عن مجلس الوزراء.

رؤية مواطن 2030.. البحث عن موقف سيارة

تلحق فوضى مواقف السيارات بفوضى الأرصفة بالمدينة السعودية، والتي عرضتها بمقالة أمس كأحد مطالب المواطن الباحث عن حياة أفضل، فلا يمكن إصلاح الثانية من دون معالجة الأولى، فهذه تفضي إلى تلك، ولكلتيهما علاقة بفوضى السكن والمتاجر، إذ انهارت منظومة رخص البناء التي تلزم صاحبها بتوفير موقف سيارة أو أكثر لكل شقة، ومواقف لكذا متر مربع لكل متجر، فـ«الفيلا» التي التزم صاحبها بارتداد معين كي تستوعب سيارتين على الأقل، تحولت إلى عمارة بها ما لا يقل عن ست شقق، فلم تعد هناك مساحة لـ12 سيارة لسكانها، «زاد الطين بلة» أن سمحت البلدية بتحويل شقق الدور الأرضي إلى متاجر ومطاعم، وعمارة مجاورة إلى مكاتب، فاختنقت الأحياء الداخلية بالسيارات الواقفة على جانبي الشارع.

الشيء نفسه يحصل في الشوارع التجارية فضاقت سعتها بعدما احتلتها السيارات التي تقف عامودياً وأفقياً وكيفما تيسر وعلى جنب! لا أحد يلزم أحداً بشيء اسمه «نظام مواقف السيارات»، أزمة تشوه المدينة وحركة السير، فتضيع فائدة مئات الملايين التي أنفقت على بناء الكباري والأنفاق، إذ تنزل من جسر شيد لتخفيف زحمة السير، فتجد نفسك في عنق زجاجة لأن عند مخرجه ورش ومتاجر اجتمعت فيه عشرات السيارات، اضطر أصحابها إلى «الدبل باركنج»، فيختصم الناس في عنق الزجاجة ذاك، فتتحول المسارات الأربعة على الكوبري السريع إلى مسار واحد ضيق في مخرجه فتتوقف السيارات على الكوبري، فتضيع فائدته، وجدوى الملايين التي أنفقت لتشييده.

ثمة محاولة خجولة لإعادة الاعتبار لنظام مواقف السيارات، تنفذها الآن أمانة مدينة جدة بحي عريق من أحياء عروس البحر، تحول بفعل الإهمال والتحولات الديموغرافية إلى ما يشبه العشوائيات، شرعت الأمانة بتطبيق نظام للمواقف، يشمل غرامات وسحب سيارات، ما أثار غضب السكان، ولكن أمام إصرار الأمانة استسلموا للأمر الواقع.

يجب أن تتوسع هذه التجربة الرائدة ولا تنهار أمام حملة انتقادات واتهام أنها مجرد عملية «جباية»، سيتعود عليها الناس وتصبح جزءاً من طبيعة الأشياء، السعودي يحترم نظام مواقف السيارات عندما يسافر للخارج، وسيفعل ذلك في وطنه، ولكن لا بد من توفير بيئة مدنية عمرانية متسقة لذلك.
إجراءات حازمة كهذه ستؤدي إلى إجبار عشرات المتاجر على الرحيل إلى أسواق تجارية توفر مواقف لزبائنهم، ملاك تلك العقارات سيشكون، ولكن سيجدون حلاً، سيرحل السكان عن العمارات الشاهقة التي لا توفّر مواقف سيارات إلى أخرى توفّرها، ما الضير في ذلك؟

لن تتعطل الحياة وتهجر تلك العمائر، سيتذمر أصحابها في البداية، ويبحثون عمن يتوسط لهم في الأمانة، بل سيذهبون شاكين لأمير المنطقة، ثم إذا ما أصرت الدولة على إصلاحاتها، ستنفرج بفضل مهارة الرأسمالي وحنكته، وببعض من التخطيط من مهندس بارع بالبلدية عن حلول رائعة ترضي من غضب، وتحسن بيئة الحياة للجميع، هكذا سنة الحياة، إذا ما سمحت بالفوضى فستحكمك، وإن منعتها ستحكمها.

إذا أردنا أن تكون مدننا متطورة مثل المدن الأوروبية والأميركية فلا بد أن نتصرف مثلهم، وأن نلتزم بالقوانين التي تجعلنا نهاجر إليها كل صيف بما في ذلك كبار المسؤولين ورؤساء البلديات. كلهم يعرفون أن العقار الذي اشتروه في لندن وباريس، يتضمن تحديد موقف سيارة له، ولو أراد موقفاً آخر فسيدفع ثمنه، فلم لا نطبق أنظمتهم ونحسّن مدننا فنعجب بها مثلما نعجب بمدنهم عندما نزورها صيفاً وشتاءً؟

رؤية مواطن 2030 .. الفصل بين السكني والتجاري

< هنا لن أذهب بعيداً إلى مدن أوروبية أو أميركية كي أطالب بقاعدة يعرفها طالب مبتدئ في التخطيط العمراني، وهو «الفصل بين السكني والتجاري» في مدننا، وإنما قريباً، إلى الكويت، إذ تفرض بلديتها نظاماً صارماً جعل الحي السكني فيها الأفضل خليجياً.

استضافني صديق هناك، كان الجو يومها ربيعياً فجلسنا بديوانية خارج منزله، المساحة رحبة بما فيه الكفاية أن ضمت ثلاثة كراسي شريط، كما نسمي نحن الكهول تلك الكراسي المرتفعة التي تكفي ثلاثة أشخاص، التفت مثل حرف (يو)، وبينما كانت استكانات الشاي لا تتوقف عنا، كان جيرانه يمرون أمامنا، يحيونه، حياك الله أبو سالم، يرحب بهم، يدعوهم للانضمام إلينا، بعضهم يفعل وآخر يعتذر، فهو إما يتريّض أو متواعد مع جار آخر، نظرت «يمنة ويسرة»، حي سكني 100 في المئة، يستحيل أن تسمح البلدية لمالك منزل بأن يحول دوره الأول إلى بقالة أو مغسلة، بل لا يستطيع أن يؤجرها لشركة، الاستثناء الوحيد هو «رياض الأطفال»، وقد أخبرني أبوسالم أن ذلك كان بعد نقاش في المجلس البلدي للتسهيل على المرأة العاملة التي تفضل هي وزوجها أن تترك اطفالهما في روضة قريبة داخل الحي، ما عدا ذلك مستحيل.

نحن نفعل كل ما سبق، أحصل على استثناء فأحول بيتي إلى مقهى، على رغم أن هناك نظاماً بلدياً يعطي الحق للجيران برفض ذلك، ولكنه إما أننا لا نهتم، أو لا نعرف عن هذا الحق أو صاحب المقهى لديه واسطة قوية، المقهى الأول يصبح قاعدة يستخدمها الجار فيحصل على استثناء بفتح مطعم، بعد أشهر، يحيط بمنزلك مقهى ومطعم وبقالة وصيدلية ومغسلة ملابس، ربما في الفيلا المجاورة معمل لخلط المعسلات.

لدينا أيضاً مبدأ «الشارع التجاري» من هناك تنتشر أحزمة من المحال التجارية المتكررة، غالبها يعمل بالتستر، سماها المهندس عبدالحميد الذياب والمهتم بالتطوير العمراني والحاصل على ماجستير في

نفس الحقل «الأحزمة التجارية الناسفة» بمقالة رائعة، حري بكل مسؤول وأمين بلدية أن يطلع عليها، ويقصد أنها تنسف كل خطط التطوير العمراني فتشوه الأحياء والمدن وتشتت نسقها «شذر مذر».

في مقالته يكشف الذياب أن «نصيب الفرد من المساحات التجارية المبنية في الرياض هو حوالى 11.8 متر مربع ولا يشمل ذلك الاستخدام الحكومي، ولا الصناعي أو المدارس، بينما المعدل لقطاع التجزئة لكل شخص في لوس أنجليس ـ كاليفورنيا وهي مدينة سياحية 3.2 متر مربع، وفي فينيكس ـ أريزونا وهي مدينة مشابهة لأجواء الرياض 4 أمتار مربعة فقط!» أي أن في الرياض متاجر أكثر من المدينتين الأميركيتين بأربعة أضعاف، قد يبدو ذلك غريباً، إذ نتذكر تلك الأسواق الواسعة وحولها مواقف السيارات الهائلة أيضاً هناك، ولكن من الواضح وبحسب الإحصاءات أن حولنا من المطاعم والحلاقين والصيدليات والبقالات ومحال السباكة والكهرباء والمعسلات والمغاسل والمخابز وبيع الجوالات، بل حتى ورش النجارة ولف المواتير، هل نسيت شيئاً؟ أكثر مما يحيط بالأميركي في مدينة هائلة مثل لوس أنجليس.

هذه المحال لم تعد تكفيها الشوارع التجارية، فأخذت تتسلل حتى داخل أحيائنا بسياسة الاستثناء و«حق الجار»، حتى أضحت هناك بقالة لكل مواطن! من الواضح أن هذا تشويه كبير للمدينة والحي، لذلك أطالب بإضافة «الفصل بين السكني والتجاري» إلى رؤية مواطن 2030. كيف؟ لا بد أن لدى وزارة البلديات نظاماً كفيلاً بتدبير ذلك، ولكنه يحتاج فقط إلى تفعيل، ولكني اقترح أيضاً عليهم مسألة تبدو غير ذات علاقة، ولكنها تفضي إلى الهدف نفسه وهو «الحرب على التستر».

«2030» رؤية مواطن سعودي

استمعنا إلى ما تريده الحكومة لنا، وهي تعلن بالتفصيل خطة التحول الوطني 2020 و «رؤية 2030»، ولكن ما الذي يريده المواطن؟.

يريد بالطبع كل ما تعد به الحكومة في «الخطة» و «الرؤية»، ولكن من المفيد الاستماع إليه أيضاً. لذلك سأتطوع وأعد قائمة لما أعتقد بأنها مطالب المواطن السعودي، التي ستختلف بالطبع من مواطن إلى آخر، ولكن هذه قائمتي ويمكن لغيري أن يضيف ويحذف منها ما يشاء، وعمدت، وأنا أضع وأشرح «قائمتي»، أن استدعي مراحل سابقة من حياتي.

اقتربت من الستين وأشعر بالقناعة لما بين يديّ، ولكنني أتذكر أياماً صعبة مررت بها وأنا أسعى وأسرتي الصغيرة في طلب «جودة الحياة»، لذلك أستطيع القول إن «قائمتي» نتيجة تجربة عميقة في الحياة بصفتي مواطناً سعودياً.

هذه «قائمتي» رتبتها وفق أوليات، وتبعاً لقاعدة «تسلسل العلل الفاعلة»، ولن أستطرد في شرحها حتى لا يتفلت مني القارئ، فهي فكرة فلسفية تثير الملل، ولكنها تقوم على أن ثمة عللاً فاعلة تؤثر في غيرها.

ومثلما يمكن تطبيقها في الفلسفة والاستدلال، يمكن تطبيقها في الاقتصاد والسياسة، فمثلاً من دون «الاستقرار السياسي» لن يكون هناك داعٍ لهذا المقال، لذلك لم أضعه ضمن القائمة، لأنه مسألة مفروغ منها، فلو فقد الأمن والاستقرار ستفقد معهما أي مطالب أخرى، ويصبح السعي والجهد مبذولين فقط من أجلهما، ويمكن الشرح في نقاش عن الأهم، السكن أم الوظيفة أم التعليم، فكل يفضي إلى الآخر، ويؤثر فيه، لذلك قلت إنها قائمتي واجتهادي، معظمها أساسي ومتفق عليه، مثل السكن والوظيفة والتعليم والعلاج والترفيه، والبعض الآخر قد يستغربه القارئ، ولكن عندما يقرأ أسبابي لتضمينها القائمة سيدرك أهميتها، وبخاصة أنها ترد تحت تحقيق «جودة الحياة»، وهو مصطلح رائع دخل ضمن «رؤية 2030» ويستحق الاهتمام والتنظير والتفعيل، مثل توافر الأرصفة في شوارعنا وأحيائنا، مواقف السيارات، وملاعب كرة القدم والحدائق، والفصل بين السكني والتجاري، وأخيراً الحرب على التستر وتحرير السوق.

وفي الأخير طالبت بأمرين فيهما قدر من السياسة، وهما الحق في المعلومة، والمشاركة في السياسة المحلية.
لم أضع خططاً لتحقيق ذلك، فأنا أتحدث، كمجرد مواطن يطالب، وعلى الدولة تحقيق ذلك بما تملك من خبرة وخبراء، ولأنها وحدها خلف مقود حافلتنا الوطنية، فهي المناط بها تحقيق ذلك والإشراف عليه ومراقبة التنفيذ ومحاسبة المقصر ومكافأة الناجح، ولكن من حق المواطن عليها أن تستمع إليه وهو يطالب أو يبدي ملاحظات ومقترحات، وأن تشركه في صناعة القرار في ما يخص حياته مباشرة، وهذا البند الأخير في القائمة.

السكن أولاً

إنه المطلب الأساس، فبتوافر سقف فوق رأس المواطن يتعزز انتماؤه، ويتحول إلى منتج مبدع، يطلق لنفسه التواقة آفاقاً غير محدودة في الكسب، وتأسيس أسرة، ويهتم بتعليم أبنائه بعدما اطمأن واستقر، وفي كل ذلك إضافة حقيقية ومستدامة للناتج القومي.

ألزمت الدولة نفسها بتوفير سكن لكل مواطن، سابقاً في صورة المنح المباشرة لأرض ثم قرض، والآن بالكاد تستطيع أن توفر القرض واختفت الأرض إلا للقليل السعيد، على رغم أنها الأكثر توافراً، فهي مجرد تراب من حولنا، ولكنها أصبحت الأغلى وتفوق قيمة البناء، وبالتالي تشكلت أزمة معقدة في العرض، وعلاجها هو الشغل الشاغل لوزارة الإسكان، على رغم توافر العناصر الثلاثة لصناعة تطوير عقاري مزدهرة، أولها: الطلب ممثلاً في المواطن، ثانيها: التمويل ممثلاً في البنوك ذات الوفرة المالية الهائلة مع قلة فرص الاستثمار، وآخرها: خلطة الأرض والمطور والمقاول، الذين يمكن أن يوفروا العرض، وعلى الوزارة أن تحل هذه المعادلة الصعبة عندنا، السهلة في الدول بجوارنا!

لا يعني المواطن كيف ستحل الوزارة هذه المعضلة، كل ما يهمّه وما حري بالدولة أن تفعله هو أن تعطيه الدفعة الكافية لكي يرتقي درجة في ما يسميه الاقتصاديون «سلم العقار»، ومن ثم يرتقي هذا السلم بقدر نجاحه في الحياة والكسب، فيشتري شقة صغيرة بقرض حكومي ميسر أو بما تيسر له من

مدخرات أو إرث، فمع زيادة أسرته ورزقه، يبيعها ويشتري بثمنها، زائد ربحه منها إن ربح، ما هو أكبر منها، ويستمر في ذلك حتى يستقر في بيت أحلامه، وحوله أسرته التي كبرت، يتحلّقون حوله كل جمعة، في بيت كافٍ أن يسكن معه ابن أو ابنة، اضطرهما ظرف أن يعودا الى بيت الأسرة، في شكل دائم أو موقت.

ولكن هذه الدورة تتطلب أموراً ثلاثة، هي: وفرة العرض، فيتوافر بالمدينة معروض متنوع من الشقق والفلل مناسبة لمن معه نصف مليون أو عشرة. الثاني: سهولة إجراءات البيع والشراء ونقل قيمة ما تبقى له من قرض بنكي من عقار إلى آخر من دون خسارة وتكسّب مجحف من الجهة المقرضة، وكلا الأمرين رهن بالإجراءات التي تعد بها وزارة الإسكان، لعلاج الخلل القائم بين مثلث التنمية العقارية المشار إليه آنفاً، ويتألف من المواطن المشتري، ومطور العقار، والممول حكومة كان أم بنكاً.

الشرط الثالث، هو: الوظيفة والدخل، وهذان تتداخل فيهما مسؤولية المواطن والحكومة، فالأول مطالب بأن يسعى ويحافظ على وظيفته أو تجارته، فيكسب ما يكفي لتسديد قسط العقار الشهري، ومسؤولية الحكومة، توليد الوظائف.

ولي عهد السعودية يتصرف كما لو كان بوتين

أحدثت وجبة الاعتقالات الملكية التي جرت ليلة السبت موجات صادمة هزت الأوساط السياسية الدولية. جاءت الاعتقالات، بما في ذلك اعتقال رئيسي السابق في العمل الأمير الوليد بن طلال، بعد ساعات قليلة من إجراء تغييرات في عدد من المناصب الوزارية المهمة وكذلك في زعامة وهيكل الحرس الوطني السعودي الذي طالما حظي بقدر وافر من التقدير والاحترام.

طالما اعتبر أفراد العائلة السعودية الحاكمة أنفسهم "الحزب"، فكانوا يشتركون في السلطة ويحكمون بالتوافق فيما بينهم من خلال ترتيب معين تنقصه الشفافية. الذي تجلى بشكل لا لبس فيه بعد "ليلة السكاكين الطويلة" مساء السبت أن ولي العهد محمد بن سلمان عازم على إنهاء ذلك الترتيب وتركيز كافة السلطات والصلاحيات في موقعه كولي للعهد.

تأتي حملة التطهير هذه بعد أجواء ساد فيها التعصب وانعدام التسامح حتى مع أدنى نقد يوجه لإصلاحات محمد بن سلمان، الأمر الذي أفضى إلى اعتقال ما لا يقل عن سبعين شخصاً، من المؤسف أن اعتقالهم حظي بمستوى أقل بكثير من الاهتمام. كثيرون منا، ممن يتواجدون الآن خارج المملكة العربية السعودية، لن يعودوا إلى ديارهم خشية أن ينالهم نفس المصير. ومع ذلك، يتم استهداف عائلاتنا بدلاً منا.

كل هذا يجعلني أشعر أنني بت في مأزق شديد. فأنا ممن يتصدرون المطالبة بحملة حقيقية لاجتثاث الفساد المستشري والذي يكاد يأتي على موارد الدولة السعودية، المالية منها والبشرية على حد سواء. من المؤكد أن معدلات البطالة عندنا ستنخفض بشكل كبير لو أن المليارات التي تهدر على شكل عمولات ورشاوى ومشاريع إثراء شخصية تلبس عباءة مشاريع الأشغال العامة أنفقت بدلاً من ذلك على تطوير وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة وفي التدريب المهني وفي إصلاح التعليم بما يتناسب مع متطلبات القرن الحادي والعشرين.

يختلف الفساد في المملكة العربية السعودية كثيراً عن الفساد في معظم البلدان الأخرى، حيث أنه لا يقتصر على دفع "الرشوة" مقابل الحصول على عقد، أو تقديم هدية ثمينة لفرد في عائلة مسؤول حكومي أو أمير، أو استخدام طائرة نفاثة خاصة لسفر العائلة في إجازة ثم تحميل الحكومة تكاليف ذلك.

ما يحصل في السعودية هو أن كبار المسؤولين والأمراء يصبحون من أصحاب المليارات لأن العقود تضخم قيمتها بشكل متعمد أو تكون في أسوأ الأحوال عقوداً لمشاريع وهمية لا وجود لها. في عام 2004 نشر لورنس رايت مقالاً في صحيفة نيويورك تايمز بعنوان "مملكة الصمت"، تحدث فيه عن مشروع ضخم للمجاري في جدة اتضح أنه مجرد أغطية على السطح في كافة شوارع وطرقات المدينة دون وجود شبكة أنابيب حقيقية في الأسفل. بإمكاني الآن أن أقول، وكنت حينها رئيس التحرير في صحيفة كبرى، إننا كنا جميعاً نعلم بذلك ولكننا لم ننبس ببنت شفة ولم نكتب كلمة واحدة.

والمثال الآخر هو إنشاء مطار في الموقع الغلط فقط خدمة للأمراء الذين كانوا يملكون الأرض. وكان هؤلاء قد حصلوا على الأرض مجاناً من الحكومة ثم تلقوا تعويضاً خيالياً مقابل التنازل عنها لمشروع المطار. في مقابلة له مع بلومبيرغ العام الماضي، كشف محمد بن سلمان عن أنه "كان يوجد تقريباً ما بين 80 إلى 100 مليار دولار من الإنفاق غير الفعال كل عام، أي ما يعادل ربع الميزانية السعودية الإجمالية" خلال فترة الطفرة النفطية من 2010 إلى 2014.

ربما كانت عبارة "الإنفاق غير الفعال" لطيفة أكثر من اللازم عند الحديث عن الفساد في المملكة العربية السعودية. ولكن، نعم، أنا كمواطن سعودي، أتوق لرؤية نهاية لهذا البلاء.

لطالما تساءلت لماذا يحتكر أفراد العائلة الملكية الحاكمة ملكية الأرض في المملكة العربية السعودية لدرجة أن أقل من 40% من السعوديين فقط لديهم القدرة على امتلاك سكن. (تزيد النسبة في الولايات المتحدة على 60 بالمائة). لم نعد بلداً ثرياً، والسبب في ذلك هو سوء الإدارة الذي منيت به ثروتنا النفطية الهائلة. مخزوننا النفطي مورد معرض للنضوب، ومع ذلك فقد هدرنا الكثير ولفترة طويلة من الزمن. يذكرني أفراد العائلة الملكية الحاكمة بحكاية إيسوب حول الزوجين اللذين قتلا الوزة التي تضع لهما البيض الذهبي.

فهل ولي العهد البالغ من العمر 32 عاماً أشبه بميخائيل غورباتشوف أم فلاديمير بوتين الروسيين فيما يقوم به من إجراءات؟ هل وضع قدميه فعلاً على طريق إصلاح المنظومة بأسرها؟ أم أنه ينقض فقط على بعض الشخصيات المعروفة حتى يركز السلطة في يديه؟

في هذه اللحظة، بإمكاني القول إن محمد بن سلمان يتصرف مثل بوتين، إذ يفرض نمطاً من العدالة شديد الانتقائية. فالتنكيل بمن تصدر عنهم حتى أبسط عبارات النقد – والمطالبة بأن يكون ولاء الناس له مطلقاً، تشكل تحديات خطيرة في مواجهة رغبة ولي العهد في أن ينظر إليه على أنه زعيم عصري مستنير.

من المعروف أن محمد بن سلمان اشترى قارباً بمبلغ 500 مليون دولار أمريكي. وثمة شائعات يتناقلها الناس في أنحاء المملكة حول مظاهر أخرى من البذخ. بمعنى آخر، ليس معهوداً عنه كقائد أنه فوق المعيار الذي حدده لبقية أفراد العائلة ولسائر أفراد الشعب.

والخلاصة هي أنني بينما أشيد بالحملة الحكومية لإنهاء الفساد إلا أنني أطالب وسائل الإعلام السعودية بتبني دور فعال في المطالبة بتحقيقات نزيهة وشفافة في حالات الفساد التي يتم التعامل معها. نستحق نحن السعوديون أكثر من مجرد احتجاز بعض أفراد العائلة الحاكمة والمسؤولين الحكوميين في فندق ريتز كارلتون. ينبغي أن يكون لنا حق الحديث حول هذه التغييرات المهمة والمؤثرة – والتغييرات الأخرى الكثيرة التي تتطلبها رؤية ولي العهد للبلاد.
لم نعد مملكة الصمت.

نقص العمالة بين السعودية وأمريكا

في أسبوع واحد، نشر موقع "بيزنس إنسايدر" مقالين عن "نقص العمالة" لخبيرين اقتصاديين، أوّلهما قدّمه كخبر سيئ والثاني وصفه بالخبر الجيد. الأول كان يتحدث عن السعودية والثاني عن الولايات المتحدة. فهل هناك تناقض؟.

بالطبع لا، فالاقتصاد السعودي المعتمد على عمالة أجنبية يختلف جذرياً عن مثيله الأمريكي المعتمد دوماً على عمالة وطنية. لذلك اختلف الخبيران حيال مسألة واحدة. ولكني سأجادل بأن ما هو جيد للأمريكيين جيد للسعوديين، فأقول إن نقص العمالة في السعودية هو أيضاً خبر جيد.

يعرض التقرير الأول اتساع "هجرة الوافدين" من السعودية، ما أدى إلى "نقص العمالة" في السوق وانعكس سلباً على قطاع الأعمال، وقد تلقفه أكثر من طرف إعلامي (في ظل التخندق الحاصل في المنطقة) كمؤشر على فشل خطة الإصلاح الاقتصادي التي يقودها ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان.

ولكن هناك رؤية أخرى تقول إن هذه الهجرة يمكن أن تكون بداية الإصلاح الحقيقي للاقتصاد السعودي إذا كانت ضمن خطة وطنية لإعادة ثقافة العمل والإنتاج إلى المجتمع السعودي. أنا ممَّن يقولون بذلك منذ زمن طويل، وكتبت صراحة أن الاقتصاد الوطني لن يستقيم ما لم يتحرر من حالة الإدمان على العمالة الأجنبية التي تسيطر على ثلثي سوق العمل والوظائف، في أكبر اقتصاد في المنطقة.

تحدث التقرير الذي كتبه أمبروز كيري، المدير في مؤسسة أليكو لأبحاث الاقتصاد اللندنية، عن معاناة قطاع الأعمال السعودي من هجرة بلغت 800 ألف وافد، رحلوا منذ أواخر 2016، فبات الأمر يضغط على الدولة لتخفف من إجراءات السعودة حتى لا تضطر شركات عدة للخروج من السوق، خصوصاً

مع حالة "فقدان الثقة" في السوق، والتي أعقبت حملة مكافحة الفساد وهجرة رؤوس الأموال وانخفاض الإنفاق الحكومي وتراجع الاستثمارات الأجنبية بشكل حاد.

كل ما سبق هي تحديات حقيقية لعملية الإصلاح، ويمكن النظر إلى وجاهة الجدل حول الضرر الذي سيلحق بالاقتصاد المحلي من جراء "هجرة الوافدين" إذا نظرنا إلى المملكة العربية السعودية كشركة تبحث عن الربح. أما إذا نظرنا إليها كدولة معنية بمواطنيها واقتصادها الكلي على المدى البعيد فإن "هجرة الوافدين" خبر طيب وبداية لإصلاح حقيقي. المملكة ليست "شركة" وإنما "دولة"، والدولة معنية باستمرارها وأمنها، والقضية سياسية أيضاً، وليست مجرد مسألة تحقيق "أرباح".

مع سيطرة الأجانب على ثلثي سوق العمل السعودي، سيستحيل على الأمير محمد بن سلمان بناء طبقة عاملة سعودية منتجة تجد طريقها إلى مشاريعه العملاقة الطموحة، بل قد يكون الأفضل تأجيل تلك المشاريع العملاقة حتى يعود السوق السعودي إلى طبيعته كسوق وطني ويعود المواطن إلى ثقافة العمل.

السوق السعودي، كما هو اليوم، هو سوق عملاق ابتداءً، وقبل "نيوم" و"مشروع البحر الأحمر"، ولا يحتاج غير استعادته مجدداً كسوق وطني بإعادة المواطن إليه عاملاً ومالكاً وهذا غير قائم حالياً.

يجب أن نمتلك الشجاعة ونعترف بذلك، وأن لا ننزعج من تقرير "بيزنس إنسايدر" عن المولات التي تغلق والمتاجر التي تُهجَر. لنتذكر أننا توسعنا بهذه المتاجر فوق حاجة السوق. لا بأس بانكماش تصحيحي.

في نفس الموقع قصة أخرى عن "نقص العمالة" في أمريكا، ولكن كاتبها يصف ذلك بأنه "خبر عظيم للعمال" الأمريكيين بالطبع. فكيف يكون "نقص العمالة" في أمريكا خبر جيد، ونقصهم في السعودية فشل اقتصادي؟
السبب أن الاقتصاد الأمريكي لا يعتمد على العمالة الوافدة، ولكن يمكن تطبيق نظرية جوش بارو، كبير المحررين في الموقع وصاحب المقالة الثانية، على السوق السعودي واكتشاف فوائد نقص العمالة، شرط أن تكون هناك خطة وطنية للصبر على آثار "نقص العمالة الوافدة" في السوق السعودي.

فوائد "نقص العمالة" يرى بارو أن لنقص العمالة فوائد جمة سيستفيد منها العمال أولها "رفع الأجور"، فمع نقص العمالة سيضطر صاحب العمل لإغراء المترددين من دخول السوق بدفع أجور عالية لهم، والسعودي هنا لا يختلف عن الأمريكي (الفلوس تغيّر النفوس)، وكما يقول بارو إن الناس يعملون من أجل المعيشة. وهذا حال كثير من السعوديين العاطلين عن العمل، فإن توفّرت لهم مغريات سيدخلون سوق العمل بغض النظر عن طبيعة العمل، رغم أن كثيرين قالوا في التقرير الأول إن السعوديين يعزفون عن الأعمال "المتواضعة" التي تَوافَق المجتمع على أنها للأجانب.

تثبت نظرة سريعة لواقع السوق السعودي خلال العقد الأخير عدم صحة ذلك. نعم، هناك كثيرون لا يزالون يعيشون عقدة "العيب"، ولكن في مقابلهم هناك عشرات الآف من الشباب والشابات الذين تجاوزوها وباتوا يعملون في شتى قطاعات الخدمات والتجزئة. ونجاح هؤلاء سيشجع أولئك المستسلمين لثقافة "العيب" ونظرة المجتمع.

نحتاج فقط إلى الصبر حتى يتحرر المجتمع من تلك القيود. لنتذكر أن آباءنا كانوا يعلمون في كل القطاعات، وثقافة العيب مستجدّة وترسخت خلال العقود الثلاثة التي سلّمت فيها السعودية، مجتمعاً وحكومة، السوق للأجانب.

إن دخول الشباب إلى أول درجات السلّم الوظيفي سيكون بحد ذاته إنجازاً، فمن هناك سينطلقون إلى ما هو أعلى وأعلى خاصة إذا كانت هناك مؤسسات تتابعهم وتشجعهم خلال سنوات التحوّل.

الفائدة الثانية هي "التدريب"، إذ لاحظ بارو أن كثيرين من أصحاب العمل في أمريكا يتحاشون رفع الأجور بتوفير التدريب، ونفس الشيء يمكن أن يحصل في المملكة، خاصة مع توفر برامج تحفيزية للدولة لتعويض رب العمل. وحتى إذا لم تتوفر المحفزات، فإن صاحب العمل سيستمر في توفيق مصلحته مع مصلحة السوق والعمالة الوطنية إذا ما أدرك أن الدولة لن تتنازل وتعطيه التأشيرات التي يريدها، حتى يصل الجميع إلى حالة "متوافقة" ترضي الجميع.

الفائدة الثالثة هي "تخفيض اشتراطات التوظيف"، إذ لاحظ بارو أن كثيرين من مدراء الموارد البشرية يتخلون عن الاشتراطات المثالية التي وضعوها في ظل ارتفاع البطالة، كالخبرة والشهادة الجامعية، وباتوا يقبلون بخريجي الثانوية. نفس الشيء أتوقع أن يحصل في المملكة، فطالما أن صاحب العمل

يستطيع أن يستقدم عمالة أجنبية مؤهلة وذات خبرة وبشهادات جامعية، سيكرر فكرة أن السعودي يفتقد إلى الخبرة والمعرفة اللازمة للوظيفة. ولكن بعدما ييأس من التفات الدولة إلى رغباته "الأنانية" هذه، سوف يقبل بالسعودي الأقل تأهيلاً ويعمل على تدريبه، والاستثمار فيه.

المفارقة الظريفة أن بارو يستخدم مصطلح "الأنانية" لوصف منطق صاحب العمل وهو نفس المنطق الذي يجب أن تعتمده الحكومة السعودية وهي تسمع احتجاجات وشكاوي رجال الأعمال. فهو يصف طرح الأسئلة حول ما إذا كان على الحكومة الأمريكية توفير مزيد من تأشيرات العمالة المؤقتة أو رفع نسبة الفائدة لوقف نمو الاقتصاد بأنها أسئلة خاطئة ومتأثرة "بالنفوذ المبالغ فيه لأصحاب الأعمال في العملية السياسية".
أستطيع أن أستخدم نفس الجملة لانتقاد نفوذ رجال الأعمال السعوديين وضغطهم على القرار السياسي في المملكة.

لذلك، فإن "نقص العمالة" الوافدة في المملكة خبر جيد للاقتصاد الوطني السعودي، مثلما هو خبر جيد لمثيله الأمريكي، نحتاج فقط للصبر، وأن تركز الدولة على إصلاح أساس الاقتصاد السعودي ليكون سوقاً وطنياً يعمل به سعوديون. هكذا الحال في كل دول العالم وليس في كل ما سبق ذكره عنصرية أو تمييز وإنما طرح اقتصادي صرف.

تحميل عام 79 المسؤولية عما تعانيه السعودية.. ولي العهد يمتطي عجلة تحريف التاريخ

في مقابلة مع البرنامج الإخباري "ستون دقيقة" قال ولي عهد السعودية الأمير محمد بن سلمان متحدثاً عن المملكة العربية السعودية ما قبل عام 1979: "كنا نعيش حياة طبيعية مثلنا مثل باقي بلدان الخليج. كانت النساء يقدن السيارات، وكانت هناك دور للسنيما في السعودية، وكانت النساء يعملن في كل مكان. كنا بشراً اعتياديين نتطور مثلنا مثل بلدان العالم الأخرى إلى أن وقعت أحداث عام 1979."

كنت في سبعينيات القرن الماضي فتى في سن المراهقة، نشأت في المدينة المنورة، في المملكة العربية السعودية. ما أذكره عن تلك السنين التي سبقت الكارثتين اللتين وقعتا في عام 1979 – حصار المسجد الحرام في مكة المكرمة والثورة الإيرانية – يختلف تماماً عما يحكيه ولي العهد محمد بن سلمان البالغ من العمر اثنين وثلاثين عاماً في حديثه الموجه للجمهور الغربي. لم يكن النساء يقدن السيارات، ولم أر امرأة تقود سيارة إلى أن زرت شقيقتي وزوجها في مدينة تيمب بولاية أريزونا عام 1976.

أما دور السينما التي كانت لدينا فلم تكن سوى مقرات مؤقتة أشبه بالسينمات التي يدخلها الناس بسياراتهم في أمريكا، ولكنها كانت أبسط من ذلك بكثير.

كان الفيلم يعرض على جدار كبير، وكان المرء يدفع ما بين خمسة إلى عشرة ريالات (أي ما يعادل ما بين دولار ونصف ودولارين) للمنظمين، الذين تناط بهم مهمة إنذار الجمهور إذا ما اقترب من المكان أفراد الشرطة الدينية. وفي إحدى المرات كسر صديق لي ساقه حينما قفز من فوق جدار أثناء هربه سعياً للإفلات من قبضة هؤلاء الشرطة. في سبعينيات القرن العشرين، كانت الأماكن الوحيدة في شبه جزيرة العرب التي كان النساء يعملن فيها خارج البيت أو خارج المدرسة هي الكويت والبحرين.

لم يكن أول حكم نال من حقوق النساء السعوديات ناجماً عن حملة مارستها السلطات الدينية الوهابية أو بسبب إصدار فتوى ما. يذكر كثير من السعوديين الحكاية المحزنة للأميرة السعودية البالغة من العمر تسعة عشر عاماً التي حاولت الهرب من البلاد مع عشيق لها.

انتهت القصة بإعدامهما جميعاً، وقد سطرت تلك المأساة في فيلم وثائقي درامي بريطاني عام 1980 بعنوان "موت أميرة". جاء رد الحكومة على محاولة الأميرة الفرار سريعاً وحاسماً، وتمثل في التشدد في عزل النساء، وحظر السفر على أي امرأة دون الحصول على موافقة من ولي أمرها الذكر.

وفي عام 1980، أرسل وزير الصناعة والكهرباء غازي القصيبي رسالة كتبها بخط يده إلى الملك خالد يحذر من عواقب الإجراءات التقييدية التي فرضت على ظهور صور النساء في الصحافة المطبوعة وفي وسائل الإعلام المرئية، وطلب من الملك إعادة النظر في تلك السياسات قائلاً: "حتى لا نصبح نموذجاً للتشدد والتخلف أمام العالم بأسره." إلا أنه تم تجاهل رسالته تماماً.

يرغب محمد بن سلمان في تقديم سردية جديدة لتاريخ بلادي المعاصر، وهي سردية تعفي الحكومة من المسؤولية عن تواطؤها في تبنى المذهب الوهابي المتشدد، الأمر الذي يناقض حقيقة ما وقع. على الرغم من أن محمد بن سلمان محق في تحرير المملكة العربية السعودية من قبضة القوى الدينية المحافظة والمتعصبة، إلا أنه مخطئ في مسعاه للدفع بنوع آخر من التطرف، والذي لئن بدا أكثر ليبرالية وأكثر قبولاً لدى الغرب، إلا أنه لا يقل تشدداً في رفضه لكل مخالف أو معارض.

لقد رحبت المملكة العربية السعودية في خمسينيات وستينيات القرن الماضي بالمصريين الذين لاذوا بالفرار من مصر خشية أن يعتقلهم رئيسها جمال عبد الناصر عقاباً لهم على معتقداتهم. كان عدد كبير من هؤلاء من منتسبي جماعة الإخوان المسلمين. وقد جلبوا معهم إلى المملكة مقاربات جديدة نحو الفكر الإسلامي والشريعة الإسلامية رحب بها كثير منا بما في ذلك قادتنا وزعماؤنا.

وكان الملك فيصل، الذي اغتيل في عام 1975، قد أقام أول مدارس حكومية للبنات في ستينيات القرن الماضي، وهي الخطوة التي عارضها بشدة منتسبو المؤسسة الدينية. وكان يرى ضمن سعيه الحثيث

لإعداد البلاد للدخول إلى القرن الحادي والعشرين بأن جماعة الإخوان المسلمين يمكن أن تشكل ثقلاً موازناً لرجال الدين التابعين للمدرسة الوهابية.

وضع الملك فيصل ثقته في الشيخ الموقر مناع القطان لكي يحدث النظام القضائي السعودي. وما لبثت أن بدأت عجلة الإصلاحات، التي كانت مستحيلة حتى ذلك الوقت، بفضل ما كان يتمتع به أعضاء جماعة الإخوان المسلمين من علم ودراية، بما في ذلك في مجال قوانين العمل، وتدريس اللغة الإنجليزية ومادة الكيمياء، والتشكيل الجزئي للائحة القوانين.
والآن تعمل وسائل الإعلام السعودية بتشجيع من الحكومة على شيطنة الشيخ القطان بحجة أنه كان عضواً في جماعة الإخوان المسلمين. فما الذي طرأ حتى يصبح الإخوان مكروهين لهذه الدرجة؟

لا يجرؤ الناس في السعودية الآن على النطق، وشهدت البلاد وضع قائمة سوداء بأسماء كل من تجرأوا ورفعوا أصواتهم، وسجن المثقفين والشخصيات الدينية التي صدر عنها ولو القدر البسيط من النقد، وأخيراً حملة مزعومة لمحاربة الفساد شملت العديد من كبار الأمراء ورجال أعمال.

ورأينا كيف أن الليبراليين الذين كانوا يوماً مستهدفين من قبل متشددي الوهابية بالرقابة والحظر قاموا الآن بقلب الطاولة عليهم، فهم الآن من يقوم بحظر كل ما يبدو في نظرهم متشدداً، مثل منع تداول مختلف الكتب في معرض الكتاب الدولي الشهر الماضي.

قد تراود المرء نفسه على الإشادة بهذا التحول مائة وثمانين درجة، ولكن ألا يجدر بنا أن نطمح في رؤية سوق للأفكار يفتح في بلادنا؟

أتفق مع محمد بن سلمان في وجوب أن تعود البلاد إلى مناخ ما قبل عام 1979 حينما كانت الحكومة تفرض قيوداً على التقاليد الوهابية المتشددة.

ينبغي أن ينعم النساء اليوم بنفس حقوق الرجال. وينبغي أن يتمكن جميع المواطنين من التعبير عما يجول في خواطرهم دون خوف على أنفسهم من السجن. أما استبدال أساليب التشدد القديمة بطرق قمع جديدة فليس الجواب بحال.

تحيا تونس

غداً (الأحد)، تحتفل البقية المتبقية المؤمنة بالربيع العربي بيوم من أيامها التاريخية المصيرية المباركة، إنها الانتخابات التونسية التي بنجاحها تحصل تونس على شهادة النجاة من نفسها «الأمّارة بالسوء»، التي وسوست لها غير مرة أن الديموقراطية فتنة، والعهد القديم بعجره وبجره هو الاستقرار، ومن أعداء الربيع العربي المرعوبين من سنن التغيير، الذين ما فتئوا يحفرون لها الكمائن لتتعثر، بل الأفضل لهم أن تنتكس تماماً وتعود سيرتها الأولى منتظمة في عهود الاستبداد المملوكي العربي الذي استقر بيننا ألف عام ونيف حتى حسبنا أنه الأصل وأنه قدر الله وحكمته علينا، فانفجرت مسيرة التغيير علينا أجمعين من بلد مجهول لغالب العرب وسط تونس في كانون الأول (ديسمبر) 2010، فأصبح ذلك التاريخ ولادة جديدة لنا ومن سيدي بوزيد محجاً للمؤمنين بتلك اللحظة التاريخية ومقاصدها.

نجاح الربيع العربي في تونس يؤكد أن ما حصل فيها قبل أربعة أعوام لم يكن حدثاً عارضاً وإنما حتمية تاريخية لا بد أن تنتصر لمن فَقُهَ علم التاريخ وسننه، من المؤمنين أنه السبيل الوحيد لإنقاذ العرب من مصيرهم المحتوم إذا ما بقيت اختياراتهم قاصرة على «داعش» أو الاستبداد.

ما يحصل بجوار تونس، في ليبيا، ثم مصر فاليمن، وما هو أدهى وأمر في العراق وسورية، يؤكد أن المسار التونسي هو الصحيح، حيث الاحتكام للديموقراطية وأدواتها، ومن أبى فمصير بلاده الفتنة وانقسام المجتمع والاستقطاب وبث الكراهية بين أهل البلد الواحد، بل حتى الحرب والهلاك.
سيتابع كثيرون غداً صور التوانسة وهم يدلون بأصواتهم بكل حرية. سيبعث ذلك في من انتكس ربيعه أملاً وحسرة، ممن حمل آمالاً عراضاً في ذلك العام الراحل 2011 ببلد ينعم بسلام وحرية وعدالة ومساواة وإخاء، فانتهى معتقلاً، أو مطارداً، أو لاجئاً، أو حتى مقاتلاً يَقتل ويُقتَل، ومثلما كانت تونس شعلة ألهمته، فهي اليوم أمل له.

نجاح الربيع العربي هناك، لا يعني بالضرورة فوز «المستضعفين» الذين اعتقلهم أو شردهم نظام بن علي، كالإسلاميين أو اليساريين أو النقابيين الصادقين، ليس بالضرورة أن يفوز هؤلاء وإن كانوا الأجدر

والأحق فهم من ناضلوا من أجل تلك اللحظة التاريخية، بل حتى لو فاز بها حزب «نداء تونس» وزعيمه الباجي قائد السبسي الذي لا ينتمي بسنّه المتقدم وهيئته وتاريخه وحديثه وتصريحاته وعلاقاته لزمن الربيع العربي، وإنما للعهد الذي أطاح به الربيع، لو فاز سيكون زعيم «النهضة» راشد الغنوشي أو الرئيس «الثوري» المنصف المرزوقي أول من يهنئه، ففوزه ديموقراطياً نجاح لتونس، وإيذان بتداول سلمي للسلطة، ولكن هذا إذا التزم بقواعد الربيع العربي وشروطه، وأولها «الديموقراطية الليبرالية» بشكلها وروحها، فلا يحول انتصاره وحزبه إلى إلغاء للآخر، أو ينكل به، ثم يتلاعب بأدوات الانتخاب لضمان أن يبقى هو وحزبه في السلطة، مثلما فعل بن علي ومَن قبلَه ومَن هم على شاكلته.

وهنا يحضرني تعريف جديد صغته متطوعاً لتحديد من «المتطرف» ومن «المعتدل» في عالمنا العربي. «من يقبل الديموقراطية الليبرالية وأدواتها من انتخاب وحرية رأي وتعبير، ويقبل بنتائجها ويلتزم بتداول سلمي للسلطة، ويحترم حقوق الخاسر فهو معتدل، ومن يرفض كل ما سبق أو بعضه فهو متطرف»، لو استخدمنا هذا التعريف في سورية أو ليبيا، نستطيع حينها أن نحدد الجهة التي تستحق الدعم والتعاون معها، والجهات التي يمكن إعلانها متطرفة فتُنبذ ويُضغط عليها حتى تستجيب وتُغير منهجها، ذلك أن الجهة التي ترفض الديموقراطية، ما هي إلا مشروع استبداد، مثل تنظيم «الدولة الإسلامية» و «جبهة النصرة»، بل حتى «الجبهة الإسلامية» التي ينظر إليها أنها معتدلة وتلقت مساعدات من كثير من دول المنطقة قد لا تتفق مع التعريف السابق، ذلك أنها تحت ضغوط التيارات السلفية الرافضة للديموقراطية، تحاشت في دستورها الإشارة إليها كمنهج لبناء سورية الجديدة. من دون الديموقراطية ومقتضياتها، فإن مصير بلد كسورية أو ليبيا هو الاقتتال إلى أن تتغلب فئة على الأخرى، فنعود في القرن الواحد والعشرين لفقه «المتغلب» الذي اضطر له الفقهاء ولم يختاروه.

سيهتف التونسيون غداً «نموت نموت ويحيا الوطن» ذلك الشطر المعبّر من نشيدهم الوطني، وهم يحتفلون بالحرية وإنجازهم الوطني، ولكن الموت عندهم استثناء، هو التضحية التي دفعها عشرات قلائل منهم منذ شرارة الربيع العربي التي أطلقوها في كانون الأول 2010، أما عند غيرهم ممن وصلتهم شرارة ربيعهم، أصبح الموت هو القاعدة، موت بالمئات، بالآلاف، بعشرات الآلاف، بمئات الآلاف، حتى تعب الموت عندهم من الموت، الفضل في ذلك يعود بعد الله إلى ديموقراطية صادقة احتكموا إليها، تحيا تونس.

الولايات المتحدة مخطئة بشأن الإخوان المسلمين.. والعالم العربي يعاني بسبب ذلك

خلال فترة الرئيس أوباما كانت الإدارة الأمريكية غير مطمئنة للإخوان المسلمين الذين جاءوا إلى السلطة في مصر بعد أول انتخابات حرة تشهدها البلاد في تاريخها. ورغم دعمه المعلن للديمقراطية والتغيير في العالم العربي فيما بعد الربيع العربي، لم يتخذ الرئيس باراك أوباما آنذاك موقفاً قوياً لرفض الانقلاب ضد الرئيس محمد مرسي. وكما نعلم، أدى الانقلاب إلى عودة العسكر إلى السلطة في أكبر بلد عربي – وجلبوا معهم الطغيان والقمع والفساد وسوء الإدارة.

تلك هي الخلاصة التي يصل إليها دافيد دي كيركباتريك في كتابه الممتاز "في أيدي الجنود"، والذي صدر هذا الشهر. يقدم كيركباتريك، الذي كان يشغل منصب مدير مكتب صحيفة نيويورك تايمز في القاهرة، عرضاً محزناً للانقلاب العسكري في مصر في عام 2013 والذي أدى إلى تبديد فرصة تاريخية لإصلاح العالم العربي بأسره والسماح بتغيير تاريخي لربما حرر المنطقة كلها من ألف سنة من الطغيان.

إن نفور الولايات المتحدة من الإخوان المسلمين، وهو أوضح في الإدارة الحالية للرئيس ترامب، هو لب المشكلة وسبب المأزق الذي يعيشه العالم العربي بأسره. وذلك أن القضاء على الإخوان المسلمين بمثابة إبطال للديمقراطية وضمانة بأن العرب سيستمرون في العيش تحت أنظمة سلطوية فاسدة. وبالمقابل، يعني ذلك استمرار الأسباب التي تؤدي إلى الثورة والتطرف وتدفق اللاجئين – وكلها تؤثر على الأمن في أوروبا وفي بقية العالم. لقد غير الإرهاب وأزمة اللاجئين المزاج السياسي في الغرب وعزز من مكانة اليمين المتطرف هناك.

لا يمكن للإصلاح السياسي ولا للديمقراطية أن يتحققا في أي بلد عربي دون القبول بحقيقة أن الإسلام السياسي جزء لا يتجزأ منه. فقطاع مهم من المواطنين في أي بلد عربي سيعطون أصواتهم لأحزاب الإسلام السياسي إذا ما سمح لأي شكل من أشكال الديمقراطية بالتواجد. ويبدو جلياً أن السبيل الوحيد لمنع الإسلام السياسي من لعب دور في السياسة العربية يتمثل في إلغاء الديمقراطية، الأمر الذي سيحرم المواطنين من حقهم الأساسي في اختيار ممثليهم السياسيين.
يشرح شفيق الغبرا، أستاذ العلوم السياسية في جامعة الكويت، المشكلة على النحو التالي: "إن الحرب التي تشنها الأنظمة العربية على الإخوان المسلمين لا تستهدف الحركة وحدها، وإنما تستهدف أولئك الذين يمارسون السياسة،

وأولئك الذين يطالبون بالحرية والمحاسبة، وكل من يتمتعون بقاعدة شعبية في المجتمع." وبنظرة سريعة إلى الانحطاط السياسي الذي حصل في مصر منذ عودة العسكر إلى السلطة يمكن للمرء أن يتحقق من صحة ما ذهب إليه الغبرا. لقد قمع نظام الرئيس عبد الفتاح السيسي الإسلاميين واعتقل ما يقرب من ستين ألفاً منهم. وها هو الآن يمد ذراعه الباطشة لتنال من الشخصيات العلمانية والعسكرية، وحتى أولئك الذين دعموا انقلابه. لقد ماتت الحياة السياسية تماماً في مصر اليوم.

إن من الخطأ الإسهاب في الحديث عن الإسلام السياسي وعن التيار المحافظ وعن قضايا الهوية حينما يكون الخيار بين أن يكون المجتمع حراً متسامحاً مع كافة الآراء ووجهات النظر وبين أن يُحكم بنظام مستبد ظالم، وخمسة أعوام من حكم السيسي في مصر توضح هذه النقطة بجلاء تام.

تبذل جهود هنا في واشنطن، بتشجيع من بعض الدول العربية التي لا تدعم الحرية والديمقراطية، لإقناع الكونغرس بتصنيف جماعة الإخوان المسلمين منظمة إرهابية. فيما لو حصل ذلك، فإن التصنيف سيضعف الخطوات الهشة باتجاه الديمقراطية والإصلاح السياسي التي تعرضت للكبت والتقييد في العالم العربي. كما سينجم عن ذلك دفع البلدان العربية التي حققت تقدماً في إيجاد بيئة متسامحة وفتحت باب المشاركة السياسية أمام مختلف مكونات المجتمع، بما في ذلك الإسلاميين، إلى التراجع إلى الوراء.

يشارك الإسلاميون اليوم في برلمانات عدد من البلدان العربية مثل الكويت والأردن والبحرين وتونس والمغرب، الأمر الذي أدى إلى نشوء الديمقراطية الإسلامية، مثل حركة النهضة في تونس، وكذلك إلى نضج عملية التحول الديمقراطي في غير ذلك من البلدان.

لقد أدى انقلاب مصر إلى فقدان فرصة ثمينة كانت متاحة أمام مصر وأمام العالم العربي بأسره. فلو أن العملية الديمقراطية استمرت لتم إنضاج الممارسات السياسية لجماعة الإخوان المسلمين ولصارت أكثر انفتاحاً وإقبالاً على غيرها، ولأصبح التداول السلمي على السلطة واقعاً وسابقة تحتذى.

لا تكف إدارة ترامب عن القول إنها تريد إصلاح أخطاء أوباما. لو صح ذلك، لكان يتوجب عليها أن تضيف إلى قائمة هذه الأخطاء سوء التعامل مع الديمقراطية العربية. لقد أخطأ أوباما حينما ضيع فرصة ثمينة كانت كفيلة بتغيير مجرى التاريخ في العالم العربي وأخطأ حينما خضع للضغوط التي توالت عليه من المملكة العربية السعودية ومن دولة الإمارات العربية المتحدة وكذلك من بعض أعضاء إدارته.

كل هؤلاء فاتهم رؤية الصورة كاملة واستولت عليهم مشاعر الكراهية وعدم التسامح تجاه أي شكل من أشكال الإسلام السياسي. إنها الكراهية التي حطمت اختيار العرب للديمقراطية وللحكم الرشيد.

خواطر حول حرية العرب من أوسلو النرويجية

في العاصمة النرويجية، حضرت منتدى أوسلو للحرية، منتدى يودي بك إلى السجن إن كنت قادماً من عالمنا، وعائداً إليه، فهو يحتفي بالمعارضة والاحتجاجات والحريات وحقوق الإنسان. هنا يصفقون للمعارض، ويقفون له احتراماً وتضامناً، كلما كانت قصته أكثر إيلاماً وأبلغ وقعاً.

هنا يصفّقون لنفس المعارض الذي يريد الحاكم في عالمنا أن نراه خائناً وعميلاً للغرب، الغرب الذي يقف على بابه كل الحكام العرب ويبتغون رضاه ويتجملون صدقاً وكذباً من أجله. يحق للحكام كل شيء ولكن لا يجوز لمواطن يريد ممارسة حريته أن يفعل مثلهم ويلقي كلمة هناك يعرض فيها "وجهة نظره"، مجرد "وجهة نظر"!.

جلّ مَن حضروا المنتدى جاءوا من شتى سجون العالم، وعاشوا تجربة السجن الأليمة وكأنها قدر محتوم لكل صاحب رأي مؤمن بالحرية. ليتهم يعقدون ورشة عمل في دورة قادمة للمنتدى يقارنون فيها بين سجون أوطانهم، أيها الأسوأ، وأيها الأفضل؟.

هل هناك سجن سياسي جيّد؟ السياسي في عرف الحاكم خائن، والخائن لا يستحق الحياة، فلمَ يحصل على معاملة جيدة؟ وإن حصل على ذلك، فهذا تكرّم من الحاكم يُشكَر عليه!

تذكرت حديث الصديق علي الشهابي، مؤسس "أرابيا فاونديشن" في واشنطن، والموكلة إليه مهمة تلميع صورة بلادي هناك. شاركته في برنامج تلفزيوني، وسأله المقدم: ماذا سيحل بجمال لو عاد إلى الوطن؟ بكل اطمئنان رد ممتدحاً السجون ببلادنا قائلاً إنها "رحيمة وأفضل من غيرها في الشرق الأوسط".

علي مثقف مطلع وسمع بالتأكيد غير مرة بحقوق الإنسان، فهو قد نشأ هنا في النرويج التي تفتخر برعاية هذا المنتدى سنوياً منذ عشرة أعوام. هذا العام، افتتحت المنتدى وزيرة الخارجية وتحدث فيه

أكثر من مسؤول. هم يرون، وقد ارتقوا إلى موقع متقدم في سلم الحريات والحقوق الإنسانية، أن لديهم مهمة عالمية بنشر هذه الرحمة في دولنا البائسة. جزاهم الله خيراً.

أما صديقي علي، فهو يقوم بوظيفته، كفاني الله شر سجوننا الرحيمة.
حضرت المنتدى، كصحافي، وليس كناشط، إذ أريد أن أحافظ على هويتي الأولى التي أفخر بها، "صحافي" ينقل ما يرى ويعبّر بمقالاته عما يعتقد به، ولا أعيب على الناشطين نشاطهم، فهذا حقهم ولولا غاندي ومانديلا ومن قبلهم أصحاب كل رسالة لما تحررت أمم ولا عقول. من أجمل ما سمعت يوماً أن دعوة رسول الله صلى الله عليه وسلم، في أصلها، دعوة حرية واختيار.

في هذا الزمن الغلط، لا يتردد مثقف عربي في امتداح السجون، أو نشر مقال ضد الربيع العربي، ويحرق آخر كل تاريخه وكتبه الممنوعة فيقول: "نحن غير جاهزين للديمقراطية والحريات". بات هذا الخطاب مهيمناً "بقوة السلطان" في عالمنا.

هنا في أروقة المؤتمر في أوسلو، ستسمع أفكاراً باتت غريبة على مسامعنا، مثاليات حول الحرية والنضال والحقوق، ستثير سخرية عربي هُزم فبات حكومياً يسبّح بحمد السلطان، وعندما يسمع مواطناً يخطب من على مسرح "دت نورسكي" عن حال الحرية في بلده ويرفع صوته مطالباً بحقوقه، سيراه حالماً ومزايداً، سيصرخ فيه "عاملّي مانديلا! هل تعتقد أن الحرية ستطعمك؟ أنت تريد الفوضى!".

ولكن مشاعر الحرية وآمالها حاضرة فينا، يخفيها ويدفنها القمع والخوف وتظهر مع أول تباشير الحرية والانعتاق من الاستبداد. هل تذكرون كيف كان المصري والسوري واليمني في بداية ثوراتهم السلمية، المصري خصوصاً لأنه عاش حصة طيبة من الحرية امتدت لنحو عامين كاملين؟ لم يحتج المصري إلى مَن يشرح له الحرية ويدرّبه عليها. لقد حضرت فيه بسرعة ذلك أنها فطرة الإنسان.

أذكر أنني أمضيت أسبوعاً في مصر عقب انتصار الثورة. كنت يومها أعيش قصة حب وزاوج جديدين، لم يعمّر كلاهما وانقضيا مثل ربيع الديمقراطية المصرية قصير الأجل. وقتها كانت مصر تعيش هي الأخرى قصة حبها مع الحرية والتي لم تعمّر طويلاً. الحب والحرية يحتاجان استعداداً وبذلاً وعطاءً

يحمونهما من تداعيات لحظة انتهاء "النشوة" وإدراك الحقائق المجردة الجافة. ولكنها كانت أسعد الأوقات لكلينا. كان الناس غير الناس الآن في القاهرة. كانوا يتعاملون مع الحرية وكأنهم استعادوها من جديد وحرروها من محتل اغتصبها لألف عام.

زرت مكتبة الشروق في الدقي. في الطابق الثاني كان أستاذ العلوم السياسية في جامعة القاهرة المعتز بالله عبد الفتاح يحاضر عن الديمقراطية والانتخابات. تحلق من حوله شباب وشابات امتلأ بهم المكان. جلسوا على الأرض وانسابوا على الدرج يستمعون إليه بإعجاب واهتمام. لعلّ بعضهم كان يفكّر كيف سيخطط لانتخابات ينافس فيها. لم يكن يحلم. كان ذلك في متناول يده يومها.

اليوم تفرّق هؤلاء الشباب بين معتقل ومهاجر ومحبط وربما قتيل لم يحتفِ به أحد ويضمه إلى قائمة شهداء مثل شهداء ثورة يناير الذين كانوا يومها ملء السمع والبصر، يتذكرهم المصري بفخر، بعد أن ضحوا بشجاعة من أجل أن ينعم غيرهم بحريته.

حتى معتز تغيّر. أعجبني حديثه ليلتها فبحثت عن مقالاته فوجدته مفكراً سياسياً حراً. طلبت منه أن يشرّفني ويقدم كتابي "ربيع العرب زمن الإخوان" والذي نشرته قبيل انقلاب 2013. ولكنه انهار لاحقاً، وتخلى عن كل القيم التي كان يؤمن بها وأضحى يبرر للانقلاب. ليس وحده، فكثيرون مثله ممن آمنوا بالربيع العربي تخلوا عنه عندما رأوا حكوماتهم تسفر عن وجهها الحقيقي الرافض له. رأوا أين الريح ماضية فآثروا السلامة والكسب ومضوا خلفها. حتى الصمت لم يستطيعوه.

بعضهم مسح تغريداته متمنياً ألا يتذكرها أحد. البعض الآخر كان وقحاً (أو صادقاً على الأقل مع نفسه) وقال إنه غيّر موقفه بعدما تبين له أن "الربيع العربي أمر دبر بليل". هؤلاء هم أيضاً ضحايا، يستحقون محاضرة يوماً ما في منتدى أوسلو للحرية عنوانها "لماذا ينهار البعض ويخون قضيته؟"، تناقش إذا ما كانوا يشعرون بألم وخجل؟ وهل تهكمهم وهجومهم على الحرية وأشخاصها جزء من العلاج الذي يخلصهم من مشاعر الندم والنكوص؟ هل هو المال والخوف من الإقصاء؟ نحتاج أن نفهمهم، فهم أيضاً ضحايا.

كيف يعود الخليج إلى روح «الفريج»؟

هل من المناسب اليوم أن نتحدث عن رؤية خليجية مشتركة لإعادة روح «الفريج»، وبالتالي السعادة والأصالة للمدينة الخليجية بعدما دهمتها العصرنة، فتفرق أبناؤها واختلت تركيبتها السكانية؟ نعم، فهذا أفضل من الحديث حول خلافات صنعت خارج الخليج من غير خليجيين، وانتهت بتقسيم الخليجيين.

كل دول الخليج ومدنها، مرّت بفضل النفط ونعمته ونقمته، بتغيرات جذرية. التحول من «الديرة» إلى المدينة الهائلة المترامية الأطراف، ولا تزال التحولات مستمرة، فما من مدينة خليجية إلا و «الكرينات» الهائلة تلوح من بعد في سمائها، وكلها تريد التسابق في العمران. أمامهم نموذج دبي، والجميع يريد أن يكون دبي.

ولكن، لا يمكن أن تكون في الخليج إلا دبي واحدة، مثلما أنه ليس في الساحل الشرقي من الولايات المتحدة غير منهاتن واحدة تخدم كل أميركا. هنيئاً لهم في دبي ذلك النجاح، ولنعتبر أن نجاحهم نجاحنا، ولنقل لكل من يحاول أن يبني دبي أخرى في خليجنا الصغير «سبقك بها عكاشة»، وحديثي هنا ليس سياسياً، إنما هو اقتصادي.

وبينما يشكو البعض من تعثر مجلس التعاون الخليجي، والوحدة غير المكتملة، لا ينتبه إلى أن مقداراً هائلاً من الوحدة تحقق ونعيشه، هو الوحدة الجمركية، وحرية التنقل، وتوحيد جملة من الأنظمة والتشريعات الاقتصادية التي خلقت بيئة عمل خليجية اقتصادية واحدة لقطاع الأعمال.

كان من الأفضل لو نسّقت دول مجلس التعاون في نهضتها بعيد تأسيس المجلس، ولكن هذا لم يحصل، لأن هذا من طبيعة «الرأسمالية» الحرة، ولأننا لا نزال حكومات مستقلة «ونختلف أحياناً وبشدة»، ولكن حان الوقت لأن يعلي الجميع مسائل البيئة وسعادة المواطن، وقد يكون الأفضل أن تكون هذه حركة شعبية ينادي بها المثقفون والكُتاب والمهتمون بالشأن العام. إنها مسألة غير سياسية، يجب أن يطرح أحدهم السؤال: إلى متى تستمر مدننا في التوسع ومطاراتنا في استقبال آلاف من العمالة الوافدة؟

حان الوقت لأن نطالب بالحق في «الحياة السعيدة» واستعادة روح «الفريج» بالخليجي، و «الحارة» بالسعودي، وذلك بإعادة تخطيط مدننا واقتصادنا. نبدأ بوقف التوسّع المبالغ فيه في مدننا، فمدينة مثل الرياض تضاعفت مساحتها مرات عدة خلال عقدين فقط من الزمن ولا تزال تتسع. ليتوقف ذلك، بعده نبدأ في العودة إلى وسط المدينة، حيث الخدمات والجيرة الطيبة. سيتساءل أحدهم: ماذا سيحصل لأحياء الأطراف والمخططات الجديدة؟ لنترك الاقتصاد والعرض والطلب تتحكم في أمرها وتحدد مصيرها. تقلّص المدن سيحصل بتعمير أراضيها البيضاء داخلها حباً أو كرهاً، التي تشكل نصف الرياض وأقل من ذلك بقليل في جدة وفق الإحصاءات الرسمية، فالأصل أنه لا يجوز احتكار الأرض، ولكننا نحتاج مفتياً يقول بذلك، ورجل دولة يفرض نظاماً ورسوماً، ثم نعيد تخطيط المدن. نقضي على سرطان المحال التجارية الذي انتشر في شراييننا، لنعيد الاعتبار لمادة «تخطيط المدن 101» التي درسها في جامعات أميركية المهندسون الذين أصبحوا رؤساء بلديات، ثم نسوها بسرعة فور حصولهم على وظيفة رئيس بلدية، أو الاسم المطور الذي اخترناه لهم «معالي الأمين»، وكل ما ذكرت موجود في كل مدن الخليج، باستثناء عُمان التي لا تزال مدنها تتسع بمقدار مع المحافظة على الهوية المحلية.

في البحرين حيث استقررت فيها أوائل 2013 بحكم عملي مديراً لقناة «العرب» الإخبارية، عادة جيدة، هي المجالس الرمضانية، فلكل عائلة مجلس كبير تستقبل فيه ضيوفها في ليالٍ محددة طوال الشهر الكريم، فيمضون وقتهم بعد صلاة التراويح، إما في المجلس أو يزورون مجلس غيرهم.

في مجلس رمضاني هناك، سمعت حديثاً بين رئيس الوزراء الشيخ خليفة بن سلمان ومواطن بحريني عن «أيام زمان» في أحياء البحرين القديمة. كان الحوار حول من بقي في «فريج العمامرة» الذي نشأ فيه محاور رئيس الوزراء، ومن انتقل، وما حصل في تلك الأيام. كان في الحديث مقدار هائل من الاشتياق الرومانسي لتلك الأيام والأماكن القديمة، وهي حال أراها تتكرر حيثما جلست مع رجالات ذلك الزمن القديم في المملكة أو الكويت، فلماذا هذا الاشتياق لتلك الأحياء القديمة ونحن من ضقنا بها وتخلينا عنها؟ ضقنا من أزقتها الضيقة، وأسقفها العالية، وأبوابها الخشبية، بعدما صدقنا أن الحداثة والتطور يكمنان في المباني الإسمنتية الحديثة، وفي الأحياء ذات الطرق الفسيحة، من دون شجر أو ظل، معاندين بذلك طبيعة بلادنا الحارّة. هجرنا مدننا القديمة حيث مبانيها تحن لبعضها بعضاً فتنشر

ظلالاً في الطرقات، ونسمات باردة تنعش النفس، وسدرة خضراء شامخة وسط الحي يجلس تحتها بائع الثلج والمرطبات، بل إننا في بعض مدننا السعودية، أزلناها من دون رحمة أو اعتبار لتاريخ أو ذكرى جميلة، وما بقي تركناه لعمالة وافدة لا تعرف أيام عزها وابتسامتها.

حوار رئيس الوزراء البحريني والمواطن فيه الجواب عن سؤال «لماذا نحنُّ إلى أحيائنا القديمة بعد أن هجرناها طوعاً؟». إنه افتقادنا علاقة جميلة لا تعوضها أجمل المباني وأوسع الطرق. إنها «الجيرة» أن تخرج من بيتك نحو المسجد أو السوق، تلتقي بجارك الذي تعرفه وتعرف والده وعشيرته. هذه المشاعر وأشخاصها كانوا محور حديث رئيس الوزراء والمواطن. إنه ليس حب «الفريج»، إنما حب من سكن «الفريج».

نحن في المدينة المنورة ومكة المكرمة لم تبقَ لنا أحياء قديمة، زحفت عليها عمارة الحرمين فانتشرنا في أطراف المدينتين المقدستين في أحياء لا تمت للقديم بصلة، شيء مشوّه اسمه مسكن يصله ماء وكهرباء. أهالي العاصمة وبقية المدن تركوا أحياءها القديمة بأيديهم لا بيد عمرو، بل إنهم عاشوا هجرة متتالية، كانت هجرتهم الأولى خارج السور نحو أحياء جديدة بنيت في الستينات، ثم تركوها نحو أحياء أحدث، والآن يتركونها نحو أحياء أحدث وأبعد من المدينة القديمة وروحها، وكلما نزحوا من حي حلّت محلهم عمالة وافدة غريبة عليه، فيفقد شخصيته وتاريخه، وتضيع بينهم ذكريات الحب والموت والحياة.

حتى الآن، نجت البحرين من هذا «التطور» الكاسح، فلا يزال كثير من عائلاتها يسكن في أحياء الستينات والسبعينات، وقليل منهم لا يزال يسكن في أحيائها الأقدم مثل المحرق، وأحسنت بلديتها صنعاً بمحاولة إحيائها من جديد بتطويرها وتجميلها لجذب المطاعم والمقاهي إليها، ناهيك عما تفعله وزيرة ثقافة البحرين الشيخة مي الخليفة بتحويل مبانيها التاريخية إلى معالم حضارية، لعلها تنقذها من احتلال العمالة الوافدة أو لتصبح مخزن بضائع.

لقد حان الوقت لندعو رؤساء البلديات، خصوصاً أولئك الذين درسوا تخطيط المدن والتطوير الحضري في جامعات أميركية لفتح كتبهم التي علاها الغبار، والتخطيط لإعادة المواطنين إلى أحيائهم القديمة وليست بقديمة، بتحسين الخدمات فيها وفرض قواعد التخطيط السليم (الذي درسوه في أميركا)، والذي يحدد المناطق التجارية وتلك السكنية. نريد العودة إلى «فريج العمامرة»، ولكن من دون ورشة إصلاح سيارات عن يمين منزلنا القديم، ومعمل لصنع «الطرشي البلدي» عن يسار

«الإخوان»... كلاكيت عاشر مرة!

في منتصف كانون الأول (ديسمبر) 1992 زارني في مكتبي في صحيفة «الحياة» في جدة القيادي بحركة الإخوان المسلمين في الصومال محمد علي إبراهيم، كان لديه بيان يرغب في نشره تحذّر فيه الجماعة من التدخل الأميركي المزمع في بلاده الممزقة، كانت الصومال توشك وقتها أن تكمل عامها الثاني وهي في حرب أهلية طاحنة، لم تدمّر البلد فقط بل أدت أيضاً إلى مجاعة أهلكت أكثر من 300 ألف مواطن من دون أن يلوح أي أمل في الأفق بأن يهتدي أمراء الحرب هناك ويجلسوا على طاولة مفاوضات عوضاً عن التقارع بالسلاح.

توافق ذلك مع رغبة الرئيس الأميركي الأسبق جورج بوش (الأب) في تنظيف سمعة الولايات المتحدة بعد حرب تحرير الكويت التي انتصر فيها مع حلفائه الخليجيين ولكنها أغضبت بقية الشعوب العربية والإسلامية، بدا الصومال مهمة سهلة، فلو أعاد الأمن له ورتب أوضاعه وهو في طريقه عائداً مع جيشه المظفر لكان دليلاً على أن الأميركيين يتحركون لنوازع إنسانية وليس نفطية كما قيل في أسباب حملة الخليج الأولى، ولكن نظرية المؤامرة طاغية والثقة في الولايات المتحدة منعدمة، وبالتالي لم يكن القيادي الإخواني الصومالي متحمساً للحملة الأميركية وهو في الحقيقة لم يخيّب ظن أي مراقب، فهذه حال الإخوان وسوء تقديراتهم السياسية التي تجلت قبل ذلك بعامين في بدايات بناء التحالف الدولي لطرد صدام حسين من الكويت، فكان موقفهم متشككاً يخدم صدام أكثر من حلفائهم التقليديين في السعودية والخليج، فكانت تلك لحظة مفرقية، كسرت جرة كانت عامرة بينهم ولا يزالون يدفعون ثمن خسارتها.

قلت للسيد إبراهيم، لِمَ تقفون ضد التدخل الأميركي في بلادكم وهي كما ترى ممزقة ولا أمل بأن تستطيعوا وحدكم الخروج من هذا الاحتراب؟ استعرض معي نظريات المؤامرة السائدة وقتذاك، أن الأميركيين قادمون لمحاصرة المد الإسلامي في السودان (كانت ثورة الإنقاذ في سنواتها الأولى وقد بدأت الضغوط عليها بعدما ارتكبت خطيئة الانحياز لصدام حسين) أو أنهم آتون طمعاً في اليورانيوم الصومالي وليس حباً في الشعب البائس هناك.

قلت له أما السودان فما لكم وما لهم، اتركوهم يرتبوا أحوالهم وينقوا شوكهم بيدهم، ابدأوا بنفسكم، هذه فرصة، وأنتم كإخوان ضعفاء ولكنكم متعلمون، تعاونوا مع الأميركيين في وقف الحرب الأهلية وتشكيل حكومة وطنية ثم شاركوا فيها لبناء صومال جديد، واسترسلت معه حول مؤتمر للمانحين يمكن أن يعقد بعد ذلك فتنهال المساعدات ويخرج الصومال أفضل حالاً، قطع علي تفاؤلي بحدة الصومالي عندما يغضب «قلت لك هل تحسب أنهم آتون طمعاً في خضر عيوننا، إنهم طامعون في اليورانيوم».

أجبته ببرود «وحينها سيتوقف العمل في المفاعل النووي الصومالي!»، لم يعجبه ردي وقال إنني أسخر منه، وحمل البيان وكاد أن يغادر المكتب، ولكني هدأت خاطره وأرسلت البيان إلى الصحيفة حيث نشر مختصراً في صفحة داخلية. وأعترف بأنني لم أكن دقيقاً، إذ اخترت منه ومن الحديث مع السيد إبراهيم عبارات توحي بأنهم مستعدون للتعاون مع القوات الأميركية، بالطبع عتب علي في اليوم التالي، ولكننا لم نغيّر التاريخ، فلا هم تعاونوا، ولا الأميركيين نجحوا، وإنما انسحبوا بعد ستة أشهر إثر اكتشافهم أن لا شيء يجيده الصوماليون أفضل من الحرب والموت، ولا يزال الصومال حتى اليوم وبعد 20 عاماً يعاني من حرب أهلية قبيحة تحولت من اقتتال قبلي إلى إرهاب وتطرف تقوده «القاعدة».

استحضرت هذه القصة وبين يدي تصريح لفضيلة الشيخ يوسف القرضاوي، الذي حان الوقت أن يحافظ على هيبته كفقيه بترك السياسة، يرفض فيه أن تحارب الولايات المتحدة تنظيم "الدولة الإسلامية"، قائلاً: «أنا أختلف مع داعش تماماً في الفكر والوسيلة، لكني لا أقبل أبداً أن تكون من تحاربهم أميركا». وبرر موقفه بأن أميركا «لا تحركها قيم الإسلام بل مصالحها وإن سفكت الدماء».

إنه نفس موقف القيادي الصومالي الذي التقيته بمكتبي قبل 20 عاماً ولا أعرف أين انتهى، كما لم ينفرد بهذا الرأي الشيخ القرضاوي، وإنما شاركه فيه إخوان الأردن، ومصر، والأغرب حتى إخوان سورية الذين هم وبلادهم في أمسّ الحاجة للتدخل الخارجي لإسقاط نظام الأسد، الذي كال عليهم وعلى عموم الشعب السوري أصناف العذاب، أعلنوا بخطابيتهم المعهودة رفضهم التدخل الأجنبي في بلادهم، مفضلين أن يُرفع الحظر عن توريد السلاح للثوار السوريين القادرين على إسقاط النظام وحدهم!

إخوان الأردن أضافوا هاجساً آخر في بيانهم الذي لا يقل بلاغة وحماسة عن سابقيهم، فقالوا إن التدخل «محاولة لتقسيم جديد لمنطقة الشرق الأوسط وقتل أهلها». كما لو أن الشرق الأوسط لا يقسّم

الآن بيد أهله الذين يقتلون بعضهم بعضاً أيضاً. أما بيان إخوان مصر فهو الأكثر تشريقاً وتغريباً، فلمّح إلى مؤامرة كبرى تحاك من خلف الحرب على «داعش»، مستشهداً بصراع وقع بين مالطي ومصري اتخذته بريطانيا ذريعة لاحتلال مصر، ثم عرج على أن الغرب رفع شعار مكافحة الإرهاب «ذريعة للعدوان على العالم الإسلامي وتمزيقه واحتلال بلدانه»، ومن هناك إلى ظلم أميركا للهنود الحمر، واستخدامها القنبلة الذرية ضد اليابان، إلى آخر هذا الخطاب المعتاد الذي يصلح مقالة لصحافي ناشئ متحمس وليس لحزب سياسي وصل يوماً إلى السلطة وتعامل مع الولايات المتحدة طولاً وعرضاً وفوق الطاولة وأسفلها.

هذا النمط من التفكير والتحليل السياسي يوقع «الإخوان» في عثرات مكلفة، ولكنهم يعودون إليه المرة تلو الأخرى وكأنما لم يتعلموا من الدرس السابق، فلماذا؟ إنه خطاب «مواقف» تبحث عن تصفيق أو صرخات «الله أكبر»، وليس سياسة تتطلب أفعالاً على الأرض، هل لأن قيادات الإخوان تخرج من محاضن تربوية في الغالب، مشغولة بالوعظ والمثاليات؟ أم إنه التقدم في السن بعد عمر أمضوه خارج السياسة الحقيقية، فلم يكتسبوا مهارات السياسة ومكائدها ولا حتى فقه تغليب المصالح.

تخبط «الإخوان» في مسألة التحالف الدولي ضد «داعش»، نموذج بسيط لأزمتهم السياسية، بالمقارنة بخطئهم الكارثي في مصر، ولكنّ كليهما وغيرهما من الأخطاء تستوجب ثورة من داخلهم، تقصي قياداتهم الهرمة وتستبدلها بشباب أكثر وعياً، أو الأفضل من ذلك، أن يقتصر دور الجماعة على الدعوة والوعظ والإرشاد، ويتركوا السياسة لمن يجيدها.

السعودية تواجه «خيارات صعبة» ثم «خيارات أصعب»

سبقت وزيرة الخارجية الأميركية السابقة زميلها وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل إلى اختيار «خيارات صعبة» عنواناً لمذكراتها، فيما لو فكر أن يؤلف كتاباً يؤرخ فيه أحداث المرحلة من وجهة نظر سعودية، ليس وحده، فالجميع يواجه «خيارات صعبة»، والمشكلة أنه مع كثرة هذه الخيارات، وصعوبتها، ينتهي الجميع إلى حالة «لا قرار» بينما تستمر الأحداث تتداعى، وتتعقد أكثر، بل إن السيئ يصبح أكثر سوءاً، والمنهار ينهار أكثر، وقوى «خارج الدولة» تختار وتقرر وتمضي قدماً في ما تريد، بينما يقلّب الساسة الذين يمثلون الأنظمة القائمة خياراتهم الصعبة إلى ما لا نهاية.

نظرياً، من مصلحة السعودية وإيران وبقية دول المنطقة، أن تتّحد جميعاً لمواجهة «الدولة الإسلامية - داعش» تؤازرها في ذلك الولايات المتحدة والمجتمع الدولي، ولكنها فعلياً، مصالحها متباينة، وأولوياتها متعارضة، والثقة بينها مفقودة، وبالتالي فهي جميعاً أمام «خيارات صعبة» ستعطلها وتؤخر قرارها، عندما تجتمع على طاولة واحدة، وتبدأ في رسم الخطط للقضاء على «داعش».

السعودية وإيران، وعلى رغم الخصام القديم بينهما، متفقتان على أن «داعش» يهدد أمنهما القومي، ولكن بينما تريد السعودية القضاء على «داعش» فإنها لا تريد أن تستفيد إيران من ذلك، فـ «داعش» نجح في كسر منظومة «الهلال الشيعي» الممتد من طهران حتى بيروت، مروراً بالعراق وسورية، بل إن ايران أصبحت عاجزة عن تموين حليفها في دمشق بالأسلحة والنفط براً عبر الأراضي العراقية بعدما سلخ «داعش» معظم العراق الأوسط لمصلحة «دولته الإسلامية»، وضمته (أو العكس فلا فرق هنا) إلى مقابله في الجانب السوري، محافظتي دير الزور والرقة التي يسيطر على معظمهما، وبالتالي سيطر على كل المعابر بين البلدين، بالتالي يمكن القول إن «داعش» كسر حرفياً «الهلال الشيعي»، الذي يعبّر عن طموحات إيران التوسعية.

كما أن السعودية لا تريد لإيران بعد الانتصار على «داعش» أن تعود الى سيرتها الأولى في العراق، أي الهيمنة الكاملة وتغليب أحزابها الطائفية، لا الشيعية فقط، فهي تختار من الشيعة من يواليها ويشاركها أحلامها الأصولية. لقد كان صعباً على إيران تقبّل ذلك بعدما ازدادت عليها الضغوط للتخلي

عن رجلها القوي رئيس الوزراء السابق نوري المالكي، على رغم إغراء العرض الدولي والسعودي معاً بدعم حكومة العراق في مواجهة «داعش» شرط التخلي عن المالكي وتشكيل حكومة وحدة وطنية عراقية يرضى عنها السنّة والأكراد،

قبلت ايران بعد مماطلة وبصعوبة الشرط الأول، ولكنها غير قادرة على ابتلاع الثاني، فلم ينجح حتى الآن خليفة المالكي مرشح حزب «الدعوة» الأصولي هو الآخر، صديق إيران، حيدر العبادي في تشكيل حكومة الوحدة الوطنية المطلوبة، بسبب رفض مطالب السنّة وإصرار حلفائه على السيطرة على الأجهزة الأمنية. تستطيع إيران أن تغيّر كل ذلك، ولكن التخلّص من العادات القديمة صعب جداً، خصوصاً عندما تختلط بأوهام أصولية.

وبينما من الصعب على السعودية التدخل المباشر في الحرب على «داعش» في العراق، حتى لو كان ذلك في إطار تحالف دولي، فإن ذلك سهل على إيران، فهي موجودة أصلاً في الأجهزة الأمنية العراقية تسليحاً وتدريباً ومخابراتياً، بل ومشاركة مباشرة بقواتها الخاصة وإن نفت ذلك، فهي قلقة من أن تنقل معركتها مع «داعش» إلى داخل إيران، وهي مسألة وقت وستحصل، فإرهاب «داعش» يهدد إيران بقدر ما يهدد المملكة، ما يعني أن ثمة حاجة لتبادل المعلومات الأمنية بين البلدين، ولكنهما يحتاجان إلى تعزيز الثقة ببعضهما.

إن كان ما سبق «خيارات صعبة» للسعودية، فإن الموقف من النظام السوري «خيارات أصعب»، فثمة إشارات تقول إن هناك توجهين يتنازعان العقل السياسي السعودي، أولهما الاستمرار برفض النظام وإعادة تأهيله لأسباب أخلاقية عبّر عنها الملك عبدالله في كلمته التاريخية للشعب السوري (وليس النظام) في آب (أغسطس) 2011 بعد 5 أشهر من اندلاع الثورة السلمية السورية، والصبر والصمت السعوديين حيال بشار الأسد ونظامه، ولكنه ما استطاع احتمال صور القتل اليومي فأعلن مسؤولية المملكة التاريخية تجاه الشعب السوري، وحدد السياسة السعودية تجاه سورية «بوقف آلة القتل وإجراء إصلاحات حقيقية» وهو ما لم يحصل حتى الآن، وبالتالي لا يوجد أي مبرر أن تغيّر المملكة نظرتها تجاه بشار، يعزز من ذلك رأي استراتيجيين سعوديين أنه حتى لو تجاوزت المملكة التزامها الأخلاقي وأوقفت دعم المعارضة المسلحة بالكامل فإن بشار سيعجز عن السيطرة على كامل سورية وإعادة الاستقرار إليها، ما يعني استمرار الحرب الأهلية التي تغذي «داعش».

التوجّه الثاني يعبّر عنه حليف المملكة الجديد القديم، مصر التي ترى وجوب وقف دعم المعارضة المسلحة وإعادة تأهيل بشار لمواجهة التطرف في المنطقة، وهو رأي له آذان صاغية في المملكة، ولكنه يصطدم بالالتزام الأخلاقي السعودي الذي أعلنه العاهل السعودي في الكلمة المشار إليها والتحليل السابق الذكر.
الولايات المتحدة وفرنسا وهما حليفتان أيضاً للمملكة، أعلنتا بوضوح أن لا مجال لإعادة تأهيل بشار وأنه فقد شرعيته، وأي إجراءات ضد «داعش» سيرتب لها من دون أن يستفيد منها بشار ونظامه.

التدخل المباشر في الحرب على «داعش»، بمشاركة جوية، وحرب أرضية «أصعب، أصعب الاختيارات»، فالمملكة قاومت إغراء التدخل المباشر في سورية على أمل أن تستطيع المعارضة إسقاط النظام، أو يكرر المجتمع الدولي ما فعله في ليبيا، ولكن استقرار «داعش» بـ «دولة» على تماس بطول حدود المملكة الشمالية مع وجود سعودي يتنامى في أركان «دولته» يستدعي ردَّ فعل سعودياً مختلفاً هذه المرة. ولكن المصالح المتناقضة وعدم الثقة بين دول المنطقة تجعل الإقدام على تحرك كهذا مستحيلاً اليوم، وهو ما يسعى لعلاجه أو مناقشته على الأقل وزير الخارجية الأميركي جون كيري الذي طلب منه التوجه إلى الشرق الأوسط «لبناء تحالف ضد تنظيم الدولة الإسلامية».

أتوقع أن المملكة لن تتهور وتتخذ قراراً من بين «الاختيارات الصعبة» المعروضة عليها، فهي معنية أولاً بحماية الجبهة الداخلية التي باتت مهددة بعدما نشطت «القاعدة» أو «داعش» (لا فرق) فيها نتيجة انتصارات الأخيرة في العراق وسورية، ثم إنها في سعة من أمرها حتى تتشكل حكومة الوحدة الوطنية العراقية، ثم يعقد مؤتمر باريس لدعم العراق، ثم يصل كيري لمناقشة بناء التحالف ضد «داعش».
الخلاصة: مشروع القضاء على «داعش» لا يزال في بدايته، والمهم الآن حماية الجبهة الداخلية، فأمامنا سنوات عدة عنوانها «الحرب الكبرى على الإرهاب».

لماذا ستفشل المفاوضات السعودية - الإيرانية المقبلة؟

ربما يصل الرئيس الإيراني الأسبق هاشمي رفسنجاني نفسه إلى جدة، وليس فقط وزير الخارجية محمد ظريف الذي دعاه نظيره السعودي وللمرة الأولى إلى زيارة الرياض، ويلتقي بخادم الحرمين الشريفين، ويجددا حديث الصداقة والود الذي كسرا به الجليد في التسعينات بين المملكة وإيران، فترتفع المعنويات، وتتفاءل سوق النفط، مؤملاً بأن الشرق الأوسط يمضي أخيراً إلى انفراجة حقيقية بين الخصمين، زعيمي العالم السني ونظيره الشيعي، ولكن ستفشل المفاوضات حتماً، وسنعود إلى حربنا الباردة أو ما هو أسوأ من ذلك، فور ما يطرح الملف السوري، إلا إذا تغير موقف طهران، وباتت مستعدة للتعاون مع الرياض والعالم، لبناء سورية جديدة بعيدة من بشار الأسد.

قلت جملة كهذه في لقاء جمعني بعاصمة أوروبية مع باحثين من دول عدة، بينهم سياسيون إيرانيون، أحدهم مستشار مقرّب للخارجية الإيرانية الحالية، والآخر مستشار سابق لرفسنجاني، والذي عاد إليه بعض من نفوذه القديم في دوائر الحكم بوصول صديقه روحاني إلى الرئاسة، وتردد أنه الذي يقود مساعي فتح أبواب الحوار بين الرياض وطهران مجدداً، ويرسل وعوداً بألا تلتفتوا أيها السعوديون إلى تصريحات غلاتنا الذين يتحدثون عن حدود إيران التي تنتهي في شرق البحر المتوسط، بل تعالوا نجتمع وسنتفق في النهاية.

فعقّب على قولي «مستشار الخارجية» قائلاً بأن بلاده تريد السلام والتعاون في المنطقة، وتحديداً مع السعودية، ولكن على الأخيرة أن «تتغير» هي الأخرى وتقبل بالأمر الواقع والتحولات التي حصلت في ميزان القوى في سورية.

جملته الأخيرة تختصر حقيقة الخلاف السعودي - الإيراني، فالسعودية ترى أن سورية ساحة المعركة الأساسية مع إيران، حيث تجرأت فيها، واقتحمت العمق الاستراتيجي السعودي. الساحات الأخرى محسومة مسبقاً، كالبحرين التي حسمت فيها الرياض المعركة قبل أن تبدأ، وكذلك اليمن التي وعلى رغم الوقاحة الإيرانية بتدخلها هناك ودعمها للحوثيين، والذي أضر أكثر بالشعب اليمني الباحث عن استقرار، لا ترقى إلى السيطرة الكاملة على النظام مثلما حصل في سورية، التي تحول نظامها إلى

مجرد تابع لطهران التي تقاتل بالنيابة عنه وتحميه، ولو انتصر واستتب له الأمر فسيكبل هو وبلده «قلب العروبة النابض» باتفاقات تجعله ولبنان والعراق تابعين تماماً للولي الفقيه، ونظامه في طهران.

السعودية لن تقبل أبداً بسيناريو كارثي أسود كهذا، مضاد للتاريخ ومصالحها الاستراتيجية معاً، ولا بما تعتقده إيران أمراً واقعاً تحقق في سورية، فهي لا ترى أن بشار انتصر، ولا أن المعركة حسمت، بل إنها لا تملك أصلاً وقف أو تعديل مسار الثورة السورية لأنها لم تصنعها. هي مجرد صديق من حسن حظه أنه يقف في سورية في الجانب الصحيح من التاريخ. إنه تاريخ الشرق العربي القديم، الذي تفاوض على تشكيله الملك المؤسس للسعودية عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود مع الإنكليز الذين كانوا يمثلون تقريباً -باستثناء اليمن- كل جيران المملكة الحاليين. لم يحصل عبدالعزيز يومها على كل ما يريد، مثل حدود مباشرة مع سورية التي كانت دوماً امتداداً للجزيرة العربية، إذ إصر الإنكليز يومها في اتفاق حداء أو «حدة»، على أن تكون هناك حدود مشتركة بين العراق والأردن الهاشميين وقتها والناشئين، ما أدى إلى حرمان الجزيرة الأم من حدود مباشرة مع امتدادها السوري. لا يعني هذا أن السعودية ربما تسعى إلى تعديل في حدود «سايكس بيكو»، مستغلة حال السيولة التي تمر بها المنطقة، فبقاء حدود «سايكس بيكو» على سوئها يظل الاختيار الأسلم للمنطقة، ولكن شعوب دول «سايكس بيكو» هي التي تصنع مشرقاً عربياً جديداً، وهي تنساب قهراً عبر الحدود بحثاً عن بقية من سلام، وبالتأكيد لا تريد السعودية ولا الأردن ولا حتى تركيا موطئ قدم لإيران في هذا المشرق الجديد.

بدأت تركيا في استخدام بعض من قوتها غير الناعمة في الشمال السوري، وتحديداً في الساحل، الذي قالت إيران إنه نهاية حدودها غرباً، وذلك بتدخلها شبه الصريح مع معركة «كسب»، وربما حان الوقت لأن تمارس السعودية بعضاً من قوتها غير الناعمة هي الأخرى جنوباً، لمنع مشروع إيران في اقتطاع الوسط السوري لمصلحة دولة علوية تابعة لها.

في هذه الأثناء وخلال تلك العمليات، سيكون مقبولاً «تفاوض ما» مع الإيرانيين مع قدر من الابتسامات وتبادل القبل، وحتى «حب الخشوم وتقبيل الرؤوس»، فالإيرانيون لديهم أفكار إيجابية، ولكنهم يفاوضون بطريقة الإسرائيليين، الذين يصادرون بالبند الأخير كل ما تنازلوا عنه في البنود السابقة،

هذا ما وجدته في ورقة البنود الـ10 التي عرضها علينا الباحث الإيراني المعروف بصداقته مع رفسنجاني، وهي كالتالي مع تعليقات عليها وضعتها بين قوسين:

1- الحفاظ على وحدة سورية وسلامة أراضيها. (لن تختلف السعودية معهم في ذلك).
2- الحفاظ على مؤسسات الدولة السورية، بما في ذلك الجيش والخدمة المدنية. (هذه تفاصيل تفضّل السعودية أن تتركها للسوريين أنفسهم، فهم الذين اكتووا من هذا الجيش واحتربوا معه).
3- إشراك جميع الأطراف السورية المهمة في العملية السياسية.
4- البحث عن حلول وسط مشتركة.
5- القبول بحق الغالبية في الحكم، مع حماية حقوق الأقليات. (يبدو هذا البند وكأنه تنازل إيراني، واعتراف بخطأ تسلط الأقلية العلوية على غالبية الشعب السوري، ولكن ثمة رائحة «عراقية» هنا، تجعل من حق «الغالبية» الشيعية في الحكم حقاً مقدساً لا يتغير، طالما أن دول المنطقة اعترفت بحق الغالبية السنية في سورية. تفكير طائفي نحن في غنى عنه، والأفضل التزام الجميع بمبدأ الديموقراطية والانتخابات للخروج من تشريع الطائفية.

6 - رفض أن تكون سورية ملاذاً آمناً للإرهاب، ووقف تسليح وتمويل الإرهابيين، ومحاربة «القاعدة» والمتطرفين إقليمياً وعالمياً. (هنا مساحة واسعة للتعاون، ولكنها تحتاج إلى صدق وشفافية وتبادل للمعلومات، وليس تسجيل مواقف. فـ «القاعدة» الذي وصل إلى سورية ويقاتل هناك من دون دعوة من أحد، إرهاب. وكذلك «حزب الله» و «كتائب أبوالفضل العباس»، فهم إرهاب أيضاً، وإن تلقّوا دعوة من النظام وتشجيعاً من طهران)

7- تعزيز الاعتدال. (لن يختلف على هذا أحد)
8- أن يكون للأسد دور في إجراءات بناء الثقة، بما في ذلك التوقف عن إنكار حصول فظائع. (هنا يبدأ «العك» الإيراني، فالأسد هو المشكلة، وليس طرفاً يصطلح مع بقية الشعب السوري. يجب أن يعترف الإيراني بأن ما يحصل في سورية ليس صراعاً بين سورية الشرقية وسورية الغربية، ولا صراعاً بين سُنة وعلويين، وإنما ثورة شعب يريد تغيير النظام، وأول هذا النظام هو رأسه، أي بشار الأسد، ولا يعطيه شرعية أنه يستعرض أنصاره ومحازبيه وطائفته، فحتى الشاه كان له أنصار)

9- أن يكون للأسد دور في المرحلة الانتقالية. (مزيد من العك الإيراني الذي يلغي كل التنازلات الجيدة قبله، فهذا البند يتعارض مع قرار مجلس الأمن الداعي لمفاوضات جنيف الثانية، ثم الأهم من ذلك موقف الشعب السوري الذي سيرفض ذلك بشدة، وبالتالي سيستمر النزاع، بينما الهدف من المفاوضات السعودية - الإيرانية المفترضة تقديم حلول قابلة للتطبيق لوقف النزاع).

10- توفير حصانة قانونية للأسد وكبار المسؤولين العلويين، مع حفظ حقهم في تشكيل حزب سياسي جديد. (هنا سيعلن رسمياً عن فشل المفاوضات، ذلك أن المندوب السوري الذي أصرت السعودية أن يشارك مراقباً، خرج من القاعة غاضباً ويتمتم بكلام حمصي غير مفهوم .

ثمة أفكار إيرانية أخرى شبه رسمية، ولكنها مثل سابقتها، تبدأ بفكرة جيدة، مثل الدعوة إلى وقف إطلاق النار، تتبعها بفكرة سيئة، كالقول: «إجراء انتخابات حرة ونزيهة يشارك فيها بشار الأسد»!
بسبب هذا المنطق المتذاكي الإيراني الذي قلت إنه يذكّر بأسلوب الإسرائيليين في التفاوض ويقدم كلاماً حول السلام والتعاون، ويحتفظ بالأرض والماء والهواء، ثم يطلب من الفلسطيني القبول بذلك، أجزم بأن الحوار السعودي - الإيراني المقبل سيفشل، فلا الإيرانيون تخلوا عن بشار ونظامه، ولا السعوديون تخلوا عن السوريين ورغبتهم في الحرية. والمسافة هائلة بين الموقفين.

ايهما أخطر علينا في الخليج، العطش أم الهيمنة الإيرانية؟

«أيهما أخطر علينا في الخليج، العطش أم الهيمنة الإيرانية؟». لا أحد يحب هذا النوع من الأسئلة الافتراضية، خصوصاً عندما يكونون نخبة من المسؤولين والسياسيين والباحثين الذين أمضيت معهم يومين في البحرين نبحث في مهددات «الأمن الوطني والأمن الإقليمي لدول الخليج» بدعوة من مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة.

تصدرت إيران بالطبع قائمة المهددات هي وأطماعها التوسعية ورغبتها في الهيمنة والتدخل، تلاها، وهذا مهدد جديد، «الانقسام غير المسبوق» بين دول الخليج، وفق توصيف الأمير تركي الفيصل في كلمته الافتتاحية، هذا الانقسام الذي يكاد أن يضيع أعظم مكتسباتنا وهو مجلس التعاون الذي على رغم تقصيره وفّر بنية تحتية عبر اتفاقات، ليس سياسية فقط بل حتى عسكرية، في سعيه الى «الأمن الجماعي» الذي يحتاج كي يقترب من الكمال خطة محكمة متوافقة من مستحدثات الحروب الدفاعية، لتشكيل منظومة ردع فعّالة خلال أقل من 24 ساعة في حال تعرض واحدة أو أكثر من دول المجلس للخطر، وقد فصلها في المؤتمر أمير آخر هو نايف بن أحمد بن عبدالعزيز الباحث في الاستراتيجيات والأمن.

المهدد الثالث هو «الانكفاء الأميركي» أو عدم الثقة بالأميركيين الذين يفترض أن يكونوا حلفاء كل دول الخليج بعدما وقّع الجميع معهم عشرات الاتفاقات الأمنية والدفاعية، ولكن على رغم ذلك ثمة شعور واسع بين المجتمعين أنهم أحد المهددات، وإن انفرد باحث عماني بتفنيد ذلك مستعرضاً المرات التي التزمت فيها الولايات المتحدة بالدفاع عن دول الخليج.

ربما كان التداخل في مفهوم الأمن بين الدولة والنظام سبباً لتوسيع مفهوم «المهددات» التي طاولت حتى الإصلاح وتطلعات الشعوب إلى الحريات والمشاركة السياسية، فجعلها رئيس قسم العلوم السياسية في جامعة الإمارات الدكتور محمد بن هويدن ضمن القائمة «لأنها تهدد طبيعة نظامنا الخليجي المحافظ»، وهو طرح استفز حتى مواطنه أستاذ العلوم السياسية الباحث الجاد الدكتور

عبدالخالق عبدالله، الذي عقّب عليه بأن الإصلاح لا يمكن أن يكون مهدداً، بل هو المانع الحقيقي لمهددات أمن دول الخليج.

وسط كل هذه المهددات السياسية والأمنية، حاول وزير المياه والكهرباء السعودي الدكتور عبدالله الحصين في كلمته أن يلفت انتباه الباحثين إلى أن «الأمن المائي لدول الخليج العربية يعدُّ من أكبر الأخطار والتحديات بالنسبة إلى دول المجلس، كونه يشكل تحدياً داخلياً»، مستعرضاً بعد ذلك وبالأرقام حالة هدر هائلة لأشح وأثمن الموارد في بلادنا الصحراوية، جعلت المواطن الخليجي يسجل أرقاماً قياسية كأكبر مستهلك للماء أكثر من الألماني أو الكندي اللذين يسبحان فوق بحيرات وفيرة من المياه الحلوة.

باحث آخر هو الدكتور عبدالعزيز الطرباق وصف تعاملنا مع الماء بأنه «انتحار بطيء»، الجيد أنه مدير «الاستراتيجية الموحّدة للمياه في دول مجلس التعاون، ما يعني أن دول الخليج اهتمت رسمياً ومؤسساتياً بمنع هذا «الانتحار البطيء». ولكن كان من الواضح أن لا وزير المياه في أكبر دولة خليجية ولا مدير الاستراتيجية الموحدة يملكان من الأسنان ما يستطيعان به فرض تشريعات تحدُّ مما وصف بأنه هدر «يهدد بحدوث فقر مائي في بلدان المجلس» وفق وصف الوزير. ما يعني أن يأتي يوم نموت فيه عطشاً أو نرحل، مثل ما فعلت قبائل العرب غير مرة كلما أصاب الجزيرة العربية جدب أو قحط، شمالاً إلى الشام والعراق مثلما فعلت قبائل شمر وعنزة، أو إلى شمال أفريقيا حيث استقر بنو سليم وبنو هلال، والرشايدة إلى السودان، أما صعيد مصر فجمع فخوذاً من معظم قبائل الجزيرة التي ارتحلت إليه.

ولكننا في القرن الـ21، ولم يعد مقبولاً ولا مسموحاً أن نجمع رحالنا ونهاجر عبر الحدود، كما أنه ليس من المنطقي أن نترك النفط الثمين خلفنا والذي يبدو أن عمره أطول من عمر مياهنا الجوفية التي تشكّل مخزونها خلال آلاف الأعوام فاستنفدناها بحماقة خلال عقدين أو ثلاثة بعد طفرة النفط التي أصابتنا بخيرها وشرها في منتصف السبعينات من القرن الماضي (كان ذلك قبل 35 عاماً فقط)، ولا نزال نفعل بزراعة العلف والشعير اللذين حلا محل القمح الذي احتجنا عقدين لكي نعترف بأن زراعته في الصحراء

خطأ استراتيجي وليست أمناً استراتيجياً، ونحتاج الآن أن نعترف بخطر التوسع في زراعة الشعير ومثله مزارع الألبان الهائلة.

المفارقة أن جل جهود الترشيد تتوجه نحو الاستهلاك المنزلي الذي يرى الوزير الحصين أنه لن تنعدل حاله إلا أن يدفع المواطن الكلفة الحقيقية للمياه، ومعه حق في ذلك، ولكنه أيضاً أشار في كلمته إلى أن الزراعة هي من يستهلك 80 في المئة من الماء، وأي ماء؟ إنها المياه الجوفية أو ما تبقى منها، التي كانت أحق بالتحلية، فكلفة تحليتها أقلّ بكثير من تحلية مياه البحر، وكأن الوزير في كلمته يرد على كل من يشكك في معلوماته فيقول إن المياه الجوفية مالحة ولا تصلح للشرب.

بعد كلمته التي دقّ بها نواقيس الخطر، عدنا إلى مناقشة الخطر الإيراني، والإسلام السياسي، والانكفاء الأميركي، وتوجه الوزير إلى شرق المملكة ليفتتح محطة لتحلية المياه في رأس الخير هي الأكبر عالمياً في الإنتاج وأكثرها كلفة، لتنضم إلى 17 محطة على ضفتي الخليج والبحر الأحمر، مع بضع عشرة محطة أخرى لبقية دول الخليج وصفت مرة بأنها «بط على بحيرة»، تعبيراً عن انكشافها الأمني في حال حصول حرب مدمرة في المنطقة.

لعل البعد الأمني في أهمية المحافظة على الماء في الصحراء يتجلى أكثر لو أعدت صياغة السؤال الذي افتتحت به المقالة «ماذا لو استهدفت إيران الراغبة في الهيمنة على المنطقة (أو غيرها) محطات تحلية المياه لو حصلت لا قدر الله مواجهة عسكرية معها، في الوقت الذي نهدر فيه مياهنا الجوفية التي يفترض أن تكون مخزوننا الاستراتيجي؟».

التأمين الطبي والسعودية والحزب الجمهوري

قبل أعوام وخلال عشاء عمل في العاصمة الأميركية واشنطن، سألت سيناتوراً من الحزب الجمهوري عما يميز حزبه عن غريمه، الحزب الديموقراطي؟ فردّ عليّ وهو يتصنع الحكمة: «ثلاثة أشياء، حكومة صغيرة، ضرائب أقل، والقيم العائلية». عقبت على قوله: «إذاً، نحن في السعودية ثلثا جمهوريين، فللقيم العائلية اعتبار كبير عند اتخاذ قراراتنا، أما الضرائب فنحن لا نؤمن بها على الإطلاق، ولكن لدينا مشكلة مع حجم الحكومة، فحكومتنا كبيرة ومتشعبة وتعمل بروح أنها مسؤولة عن توفير كل الخدمات للمواطن، تعليمية وصحية، بل حتى توفير السكن، والمواطن يبادلها الشعور نفسه، ويؤمن بأن كل ما سبق هو مسؤولية الحكومة، بل يعتب عليها أنها لا توزع عليه بعضاً من دخل الدولة النفطي بين آونة وأخرى على أساس أننا شركاء فيه.

تذكرت حديث السيناتور في اليوم التالي عندما مررت بجوار إدارة الصحة الأميركية، في جادة الاستقلال الشهيرة بالعاصمة الأميركية واشنطن، إنه مبنى ضخم ولكن لا يقارن بالمجمع الهائل الذي تتوزع عليه عشرات الإدارات التابعة لوزارة الصحة السعودية على طريق الملك عبدالعزيز بالعاصمة الرياض، الذي يمكن أن تتوه فيه «إدارة» الصحة الأميركية، فما السبب في ذلك؟

إنه ليس بذخاً أو هدراً من الوزارة السعودية وإنما لأنها تقوم ببناء ثم إدارة، ثم تشغيل وتمويل وتزويد مئات المستشفيات والمراكز الصحية من حبة الأسبرين إلى أطباء القلب والأعصاب، ثم عليها المراقبة وتقويم الأداء والمحاسبة، وبالتالي وجب أن تكون لكل مهمة مما سبق إدارة ومدير ونائب مدير وموظفون، ثم تكون هناك إدارة مركزية تقوم بالإشراف عليهم أجمعين، ما يبرر أن تصبح الوزارة هذا الأخطبوط البيروقراطي المتشعب الذي على رغم كل المال والجهد يعجز عن إرضاء المواطن، بل يثير نقمته إذا ما حصل خطأ أو تقصير، وهذا الغضب من حق المواطن حتى لو وصل إلى الوزير نفسه.

بينما إدارة الصحة الأميركية، التي تشرف على صحة نحو 300 مليون أميركي، لا تضم غير أقسام معنية بالسياسة العليا الفيديرالية والتشريع والتخطيط، فهي لا تملك مستشفيات ولا مراكز صحية،

تاركة هذا المجال بالكامل لقطاع الأعمال والشركات الكبرى، في حالة متطرفة حتى بالمقارنة مع دول غربية أخرى مثل جارتها الكندية وفرنسا وبريطانيا، حيث تدير الدول مستشفيات ومؤسسات طبية أولية،
ما جعل الخدمات الطبية في الولايات المتحدة تتعرض للنقد الشديد، حتى أصبحت أهم قضية انتخابية شغلت الرئيس باراك أوباما، فقدم برنامجاً للتأمين الطبي يريده أن يكون في متناول معظم المواطنين، ولكنه لا يزال مثيراً للجدل ما بين مؤيد ومعارض.

الخبر الجيد أن وزارة الصحة السعودية تتجه نحو نموذج «التأمين الطبي الاجتماعي» لتوفر الرعاية الطبية اللازمة لكل المواطنين بما في ذلك المتقاعدون، وفي الوقت نفسه يخفف عن الوزارة مسؤولية الإدارة المباشرة لمئات المستشفيات والمراكز الصحية بحسب ما أعلن المتحدث باسمها الدكتور خالد مرغلاني الإثنين الماضي، الذي قال إنها رفعت إلى مجلس الوزراء دراسة مفصلة ومقارنة بأفضل أنواع التأمين الصحي للمواطنين، وهو نظام يختلف عن التأمين الطبي التجاري السائد حالياً.

وبغض النظر عن طبيعة النظام الذي يمكن أن تعتمده الدولة، الذي كما أخبرني مصدر مطلع في الوزارة أنه أقرب إلى النظام الاجتماعي المجرّب في كندا وفرنسا، وهو خليط بين الرعاية الطبية الحكومية والقطاع الخاص، وليس النظام الأميركي ذو الطابع التجاري الذي يميز بين الغني والفقير، فإن تطبيق النظام سيؤدي بالتأكيد إلى تقليص تدريجي لمهمات الوزارة المركزية، ويعطي المستشفيات الحكومية مزيداً من الاستقلالية.
هذا التوجه يجب أن يُشجع ليس في السعودية بل في كل العالم العربي، فالتجربة أثبتت أن الأداء الحكومي حتى وإن سلم من الفساد فإنه لا يسلم من البيروقراطية والبطء الناتج من المركزية الشديدة.

وزارة التربية والتعليم في المملكة تنوء بمسؤولياتها الهائلة عن نحو نصف مليون معلم ومعلمة وآلاف المدارس ومستودع مركزي للكتب المدرسية والأثاث ولوازم التعليم وإدارة مشتريات هائلة، ما يشغلها عن مهمتها الأولى وهي تطوير المناهج وسبل التعليم ورفع مستوى المعلمين. إنها المعركة بين الأولويات، «المنتجات» المتمثلة في الطلاب حيث الإبداع والفكر، أو «الهاردوير» الصلب، ولكن الضروري لإخراج المنتجات الصحيحة.

وزارة الإسكان التي وفّر لها ملك البلاد كل الإمكانات المادية قبل 3 أعوام لتوفير نصف مليون وحدة سكنية يحتاجها المواطنون، اختارت لكي تنجزها أن تصبح المقاول والمطوّر والممول والموزع، بل هي من يختار لون السيراميك ومساحة المطبخ، عوضاً عن أن تكون المشرّع والمخطط والمحفز، وبالتالي عجزت حتى الآن عن إنجاز وحدة سكنية واحدة من مجموع النصف مليون وحدة المطلوبة، إنها تعمل بجهد ولكنها تاهت في دروب «الحكومة المركزية الكبيرة.

لا نحتاج آينشتاين ليقول لنا إن «فعل الشيء نفسه مرتين بالأسلوب نفسه والخطوات نفسها لن يعطي نتائج مختلفة»، لذلك يجب أن نجرب أسلوباً جديداً وحلاً مختلفاً، وهذا ما فعلته وزارة الصحة السعودية عندما أمضت مع خبراء دوليين عاماً كاملاً، وعقدت 22 ورشة عمل تدرس نظام الرعاية الصحية في 13 بلداً يتمتع أبناؤها برعاية صحية أفضل، ثم رفعت أفكارها الجديدة والمختلفة عما كانت تفعله طوال العقود السابقة إلى مجلس الوزراء، وهو ما ينبغي أن تفعله الوزارات الخدمية الأخرى حتى يرضى المواطن، فالسعادة تكمن في الحرص على القيم العائلية، وألا ندفع ضرائب، وتتحقق بحكومة صغيرة فعّالة. إنها نظرية صحيحة ومجربة، حتى لو قال ذلك سيناتور أميركي من الحزب الجمهوري.

هل تحتاج السعودية إلى علاقات مع إسرائيل؟

بالطبع لا تحتاج السعودية إلى علاقات ولا إلى تطبيع مع إسرائيل، لكن ما وجاهة السؤال؟ ولماذا يطرح الآن بقوة، في وقت تراجع الاهتمام بالقضية الفلسطينية، وبالتالي يفترض تراجع الاهتمام بسؤال العلاقة مع إسرائيل، وأضحت أوليات السعودية تدور حول مسألتين مصيريتين لها، هما «الإصلاح الاقتصادي» ومواجهة «التهديد الأمني» المتمثّل بالتمدد الإيراني وحال انهيار الدول حولها، وليس لإسرائيل دور مباشر ولا ينبغي أن تكون شريكاً في هذين الأمرين.

السبب في طرح السؤال، أن لواءً سعودياً متقاعداً «تطوع» بزيارة إسرائيل، تلت ذلك سلسلة مقالات نشرت في صحيفة سعودية كبرى تنظر إلى فوائد التطبيع والعلاقة معها. بالتالي، اهتمت صحف العالم ومراكز البحث بتقليب السؤال، وذهب بعضها إلى انفراجة آتية في العلاقة بين البلدين، وسرّب آخر إشاعات عن لقاءات، لم تتم، بين مسؤولين سعوديين كبار وإسرائيليين.

لنفترض جدلاً أن السعودية وضعت جانباً رمزيتها الإسلامية ووضعها بوصفها حامياً للحرمين الشريفين، وكذلك تاريخها ومواقفها السابقة والمشدِّدة على عودة الحقوق الفلسطينية والعربية، والرفض الصارم لأي لقاءات أو حتى مجاملات مع جهات إسرائيلية رسمية، بما في ذلك على مستوى السفارات، فكان السعوديون، كما صرح أكثر من ديبلوماسي إسرائيلي، العرب الوحيدين الذين يمتنعون عن أية علاقات أو مجاملات مع الإسرائيليين.

لو وضعت الرياض ذلك كله جانباً وأخذت برأي اللواء المتقاعد، والزميلة سهام القحطاني التي كتبت خمس مقالات في صحيفة «الجزيرة»، تناقش فيها التطبيع، وانتهت في آخرها إلى أنه سيكون «مصدر خلاص للجميع»! ومضى مسؤول سعودي رسمي كبير واجتمع بنظير له في إسرائيل أو دولة عربية، وما أكثر المتحمسين لاستضافة اجتماع كهذا، فما الذي ستستفيده المملكة، وما الذي ستعرضه عليها إسرائيل في المقابل؟

الرياض حالياً مشغولة بأمرين، كما سبق القول، هما الإصلاح الاقتصادي والتهديدات الأمنية، وفي المقابل أتوقع أن أحدهم سيقول: إن إسرائيل ستقدم في المقابل دعماً للرياض في هذين الأمرين، ومعهما استخدام نفوذها «المفترض» الممتد من موسكو إلى واشنطن، وأخيراً تقدم تنازلات للفلسطينيين لكي تكون «الكريما» التي تجمّل كعكة التطبيع.

في مسألة الإصلاح الاقتصادي، ليس هناك ما تستطيع إسرائيل تقديمه. كل ما تحتاج إليه المملكة من مصالح وخبرات وأسواق يتوافر ما هو أفضل منه بعيداً من إسرائيل، حتى لو افترضنا أنه ضاقت علينا كل البدائل واحتجنا إلى شراء جهاز إسرائيلي متطور لمشروع سعودي استراتيجي، فثمة ألف طرف ثالث مستعد لشرائه وإعادة تصديره إلينا، وبالتالي نحذف مسألة الإصلاح الاقتصادي، فيتبقى «التهديد الأمني» الذي يدندن حوله دعاة التطبيع السعوديون، والحق أنهم قلائل، لكن كون أن مقالاتهم تنشر في صحف شبه رسمية، ولعله من باب الانفتاح الإعلامي، أعطاهم اهتماماً لا يستحقونه.

هنا لا كثير تستطيع أن تفعله إسرائيل لنا، بل ستكون عبئاً، ونحن نجمع من حولنا تحالفات إسلامية وعربية، حتى الدول التي طبّعت مع إسرائيل، كمصر وتركيا والأردن، وأخرى فتحت مع إسرائيل علاقات ومكاتب، فعلت ذلك في صورة ثنائية ولمصالح متبادلة، ولم تدخل مع الإسرائيليين بصفة حليف ضد طرف ثالث، بخاصة لو كان مسلماً، مثل إيران.

أسوأ شيء تفعله الرياض في معركة علاقاتها العامة حول العالم الإسلامي، أن تظهر بمظهر المتحالف مع «الكيان الصهيوني» ضد إيران، بل ستكون هذه الهدية التي ينتظرونها في طهران، لذلك حبذا لو يتوقف الزملاء السعوديون عن تصويب الرصاص إلى أقدامهم وأقدامنا، فما فينا يكفينا.

لو وضع هذا جانباً، فما الذي تستطيع إسرائيل تقديمه في اليمن أو في سورية لنصرة السعودية؟ هل ستقف مع «الجماعات الإسلامية السلفية» التي تشكل قوام المعارضة هناك، بينما تعلم أنها نسخة قريبة من خصمها الرئيس في الأراضي المحتلة «حماس»، فتوفر لهم أسلحة مضادة للطيران مثلاً؟ ثم، هل لديها ما تقدمه لهم أو يسمح لها بتقديمه أكثر مما تقدّمه السعودية وتركيا وقطر؟

الشيء نفسه في اليمن، بل إن السعودية، وهي تقود التحالف، لا تحتاج فعلاً إلى مزيد مساعدة، وهي تستطيع حسم المعركة عسكرياً لولا حسابات سياسية معقدة وحرص على أرواح المدنيين اليمنين، فلا تزال تسعى مع المجتمع الدولي الى حل سلمي ما، لكنها قادرة وحدها متى أرادت على حسم المعركة، إذا فشلت المحاولة الأخيرة التي طرحها وزير الخارجية الأميركي جون كيري في زيارته الأخيرة لجدة، وفي كلا الاحتمالين لا توجد حاجة إلى إسرائيل.

هناك معلومات استخبارية، وهذه للحق ميزة يتمتع بها الإسرائيليون، لكن لا يعقل أن تكون لدى الإسرائيلي معلومات استخبارية في اليمن لا تعرفها السعودية وتستحق المغامرة بثمن باهظ، كالتطبيع معها، ولا في سورية حيث للمملكة والأردن وتركيا وقطر مصادر استخبارية هائلة، وحتى لو افترض وجود معلومات مهمة جداً فثمة «دائرة» دولية للتشارك في المعلومات الاستخبارية تضم الولايات المتحدة والدول الأوروبية، والمملكة وحلفاؤها موجودون في تلك الدائرة.

يبقى «النفوذ الإسرائيلي» المتوهم، والذي يمكن المملكة أن تستفيد منه لدعم قضاياها وفق زعم «التطبيعيين»، وهذا نفوذ متوهم ومبالغ فيه، ويشاركني في هذا الرأي دانيال ليفي، مدير «ميدل إيست بروجكت»، وهي هيئة بحث معنية مثله بالصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، إذ يقول: «هناك شعور قوي ليس بين العرب فقط، بل يمكن أن تجده حتى في الصين، بأن ثمة نفوذاً لإسرائيل كبيراً في دوائر القرار في عواصم مثل واشنطن ولندن، إنها مسألة مبالغ فيها كثيراً، وليس من الحكمة الاعتماد عليها خارج مصالح إسرائيل المباشرة فقط».

هي تدافع وتنافح عن مصالحها فقط، وأحياناً عندما نتفق معها في مسألة فهو اتفاق عرضي وليس مبدئياً، فعندما جندت ساسة العالم خلفها لمحاصرة المشروع النووي الإسرائيلي كانت معنية بأمنها الاستراتيجي وليس بأمن المنطقة، فها هي إيران على الحدود مع إسرائيل ولم تهتم بذلك إلا إذا تجاوزت إيران و»حزب الله» خطوطهما الحمراء المتعلّقة بأمنها فقط، مثل نقل أسلحة معينة إلى لبنان، فتسارع الطائرات الإسرائيلية إلى تدميرها وحاملها، أما أن يستخدموها ضد السوريين فلا يعنيها هذا من قريب أو بعيد.

بالتأكيد، لا تحتاج الرياض إلى «نفوذ إسرائيلي» لتسويق مصالحها في واشنطن أو في إحدى العواصم الأوروبية، إذ أثبتت التجارب منذ صفقة الـ«أواكس» في الثمانينات، أن لديها النفوذ الكافي لحلحلة عقدها بنفسها، كلما تعطلت صفقة سلاح، أو احتاجت إلى صوت في مجلس الأمن.

لكن، في مسايرة لأصوات التطبيع، لنفترض أن إسرائيل تستطيع أن تخدم أهداف المملكة في سورية مثلاً، فتحرك لوبياتها المتنفذة في واشنطن أو موسكو، فتقنع الرئيس الأميركي أوباما بالتدخل لحماية الشعب السوري، وتقنع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بالانسحاب رحمة بالشعب، فهل هي ابتداء تتفق مع المملكة على الأهداف نفسها؟ هل يهم إسرائيل خروج بشار ونظامه، الذي تعايشت معه نصف قرن،

لتحل مكانه حكومة سورية منتخبة يهيمن عليها إسلاميون وشعب لا يحتمل علاقة مع المحتل، يضغط عليها في كل انتخابات حرة؟ بالتأكيد لا، وجولة على ما تنشره مراكز البحث الإسرائيلية، وفلتات ألسنة السياسيين هناك، تشي بحجم قلقهم من سورية من دون بشار الأسد.

تبقى الذريعة الأخيرة لدى التطبيعيين، أن علاقة مع إسرائيل ستفضي بالضرورة إلى «تحسين أوضاع الفلسطينيين» بعدما اختفت جملة «إعادة كامل حقوق الشعب الفلسطيني»، فتكسب المملكة هذا الفضل العظيم، وفق زعمهم!

لقد ضاقت المساحة، لذلك أحيلهم إلى مقالة دانيال ليفي، نشرها أول الشهر في صحيفة «هآرتس» الإسرائيلية، وأشرت إليه سابقاً، عنوانها اختصر مضمونها: «نتانياهو يريد سلاماً من دون الفلسطينيين». من الواضح أن ليفي، وهو إسرائيلي بريطاني، أكثر واقعية من التطبيعيين السعوديين.

من مع من في اليمن؟

كلما طالت الأزمات تعقدت أكثر، وتداخلت المواقف، وتبدلت التحالفات، وزادت الشكوك بين الفرقاء، وازدادت النيات غموضا وخفية. هذا ما يحصل في اليمن وسوريا اليوم.

الآن، تقوم تركيا بعملية عسكرية في الشمال السوري، تدعم «الجيش السوري الحر» ضد «داعش».

حتى الآن الصورة واضحة، ولكن الأكراد أكثر من احتج وهدد وتوعد الأتراك، وتحديدا «قوات الحماية الكردية»، فنددوا بها، وأيدهم في ذلك إخوانهم الأكراد الأتراك الممثلون في البرلمان بأنقرة، ولكن إخوانهم أكراد العراق سكتوا عن العملية في تأييد ضمني لها، إذ كان زعيمهم في العاصمة التركية قبلها بيوم، وليس سرا أن أكراد العراق غير متحمسين لأكراد تركيا وحزبهم الرئيسي «العمال»، الذي يعد إرهابيا هناك، ولكن كل المحللين اعتقدوا أن هبّة الأكراد السوريين وتحقيقهم انتصارات عسكرية وتنمّرهم على جيرانهم العرب بغرب الفرات، وبدعم من الولايات المتحدة، ما هي إلا خطة، إما لتقسيم سوريا، وإما نواة لكردستان الكبرى التي تمتد فوق أربع دول، هي إيران والعراق وتركيا وسوريا، ولكن مرة أخرى كرد العراق غير متحمسين لمشاريع كرد سوريا ومعادون لكرد تركيا، ويخافون من إيران، فلا يدعمون كردها.

في 15 آب (أغسطس) الماضي، أعلن الأتراك أنهم توصلوا إلى اتفاق مع الأمريكيين، يقضي بانسحاب الأكراد السوريين من غرب الفرات، ولكن واشنطن تجاهلت هذا الإعلان، ففي تلك الفترة كان الأكراد يحققون انتصارات ضد «داعش» في مدينة منبج الواقعة غرب الفرات. فجأة اختصم الأكراد مع النظام السوري ومليشياته، فقام طيرانه بقصفهم، على رغم أنه استخدمهم يوما ما ضد «الجيش الحر» والثوار السوريين، وقوامهم الغالبية العربية السنية التي تريد تغيير النظام وإقامة سوريا جديدة أفضل تمثيلا لواقعها الحقيقي. بدا ذلك كأنه تحالف أقليات؛ علويون يتحالفون مع أكراد، ففتحوا لهم مخازن السلاح، فتمدد الأكراد ومعهم «داعش» من دون اتفاق بينهم، على حساب الثوار، وأخرجوهم من كامل الجزيرة السورية، بل تمدد «داعش» حتى بلغ مشارف حلب.

لعل الأكراد اعتقدوا أن الساعة ساعتهم، فضربوا باتفاقهم مع النظام عرض الحائط، فبطشوا به في مدينة الحسكة، وتدخل الروس، الذين دعوا الفريقين إلى اجتماع في قاعدتهم الجوية بالساحل السوري، وفرض شروط سلام مهينة للنظام لوقف إطلاق النار. الأمريكيون أيضا تدخلوا وحذروا النظام من الإغارة ثانية على الحسكة ومواقع الأكراد، وبذلك فرضوا ما يشبه حظرا جويا يتنعم به الأكراد ومن تحالف معهم من العشائر العربية، وبالتالي المدنيون المحتجزون وسط هذه الصراعات.

إنهم الأمريكيون أنفسهم الذين اعتذروا غير مرة عن إقامة منطقة آمنة أو حظر طيران يحمي المدنيين في المدن السورية الكبرى، الذين سقط منهم مئات آلاف القتلى جراء غارات النظام بالبراميل المتفجرة والنابالم، وحتى الكيماوي في انتهاك فاضح لقوانين الحرب، قائلين: إن حظر الطيران مسألة معقدة، ولا يمكن أن تكون من دون توافق أممي! ما أغرى الروس بالمشاركة لاحقا بكذا غارات مقابل تخاذل أمريكي كهذا، ولكن واشنطن سارعت بإعلان الحسكة منطقة آمنة من القصف الجوي في خمس دقائق، عندما استُهدف حلفاؤها الأكراد! صحيح أن الأمريكيين برروا ذلك بوجود عناصر من قواتهم الخاصة مع الأخيرين، ولكن الجميع استفاد من ذلك الحظر، بما في ذلك الأطفال الأبرياء في الحسكة، وهو ما لم يتنعم به الطفل عمران الذي أيقظت صورته الشهيرة في سيارة الإسعاف بحلب ضمير العالم وإعلامه يومين أو ثلاثة، ثم نسيه بسرعة.

كان يمكن لهذا التداخل بين الأطراف أن يتعقد أكثر لو استمر الوضع السابق ذكره، ولكن تركيا أطلقت فجر الأربعاء الماضي عملية «درع الفرات»، فتحلحلت بعض العقد، وتمايزت الصفوف. الأمريكيون كانوا أول من عدّلوا في موقفهم، فتذكروا اتفاق سحب الأكراد إلى غرب الفرات، ليعلن نائب الرئيس الأمريكي جو بايدن في مؤتمره الصحفيّ - خلال زيارته أنقرة، المقررة مسبقا لترميم العلاقة التي تعرضت لشرخ كبير بسبب الانقلاب الفاشل والشكوك التركية حيال دور أمريكي فيه، ورئيس الوزراء التركي بن علي يلدريم بجواره - تأييده العملية، وزاد على ذلك مطالبة حلفائه الأكراد بالانسحاب إلى غرب الفرات، وإلا فسيفقدون دعم واشنطن. الروس عبروا عن خشيتهم على المدنيين! موقف متناقض مع ما يفعلونه يوميا في إدلب وحلب، ولكن المستفاد منه أنهم لم يعارضوا العملية. يبدو واضحا أن ثمة اتفاقا تركيا روسيا مسبقا.

عملية «درع الفرات» يمكن أن تتمدد الآن لتشمل كامل المنطقة بين ضفة الفرات الغربية إلى الجيب الكردي، عفرين في شمال حلب، لتكون منطقة عازلة يديرها السوريون بحماية تركية، وبرضا الأطراف المتعددة «المتناقضة» النشطة في سوريا، لتكون مفتاح حل للأزمة، هذا إذا لم تتغير النيات وتتبدل المواقف، فيسعى الروس، أو حتى الأمريكيون لجعلها مستنقعا تتورط فيه تركيا، لذلك ستتحرك أنقرة بحذر، فلا أحد يثق بأحد.

هذه الحال السورية المعقدة بات لها مثيل في اليمن، فرئيس الجمهورية عبدربه منصور هادي يعين وزراء ومحافظين لا يطيق بعضهم بعضا. تدعم السعودية اجتماعات لعلماء وفقهاء اليمن، فيخرجون بميثاق يوحد صفهم ويجمع كلمتهم للتوافق على مستقبل بلادهم، بخاصة أن الدين والطائفية باتا عامل تفريق يضاف إلى السياسة في يمنهم، تبارك الحكومة الشرعية الاجتماع والميثاق، ويعلن في احتفال كبير بالرياض برعاية وزير الشؤون الإسلامية د. صالح آل الشيخ، فيخرج وزير الدولة هاني بن بريك، الذي بات أقوى زعيم متنفذ في عدن، له رجاله ومسلحوه خارج إطار الدولة، فيهاجم اجتماع الرياض ويتهم الموقعين، من خلال حسابه الرسمي في «تويتر»، بأنهم «دعاة إرهاب»، منهم من أفتى «باللحوق بالقاعدة وأفتى بالعمليات الانتحارية وحارب علماء السنة»، ثم يتساءل في تغريدة لاحقة بوقاحة: «من حقنا أن نعرف من الذي رفع لمعالي وزير الأوقاف السعودي (الصحيح أنه وزير الشؤون الإسلامية) أن هؤلاء علماء اليمن، ومنهم حزبيون يصنف حزبهم في السعودية والإمارات جماعة إرهابية»؟! وتمضي تغريداته مثل ما مضت تجاوزاته على النظام العام في عدن من دون أن يحاسبه أحد.

ومثلها تصريحات غريبة تنشر في صحيفة تطبع في عدن لوزير يتمنى استمرار الحرب في الشمال «حتى نستطيع ترتيب أوضاعنا في الجنوب»! فترد عليها صحيفة إلكترونية بأن التصريحات مفبركة، ولكن لا يتحرك أحد لمحاسبة الصحيفة! التلاسن وتبادل الاتهامات والتشكيك طال الجميع في صف المقاومة، لا يعين أحد في منصب إلا وتثور الأقاويل لرفض هذه الدولة وموافقة تلك الدولة.

يزيد الطين بلة كثرة التعيينات للمحافظين ووكلاء الوزراء والسفارات، وكأنها عملية محاصصة وإرضاء شتى الأطراف والأحزاب والدول، بينما بالكاد تستطيع الدولة «المغتربة» أن تغطي موازنة ما هو قائم حاليا، ناهيك بالحاجة الماسة إلى دعم المقاومين ومعالجة الجرحى ورعاية أسرهم.

كنت على مأدبة غداء مع كبار رجال الدولة اليمنية، أشار مسؤول كبير إلى الشيخ سلطان العرادة محافظ مأرب وقائد مقاومتها وقال: «لولا الله ثم هذا الرجل لما استطاع ثلثا المحافظات اليمنية الاستمرار في المقاومة»، وروى لي كيف تقاسم مع بقية الجبهات 23 بليون ريال يمني وبليوني دولار، كانت في فرع البنك المركزي بمأرب ونجت من أيدي الانقلاب والحوثيين، ثم قال: «لولا الإصلاح (مشيرا إلى التجمع اليمني للإصلاح، الذي بات محل اتهام دائم)، لما كانت هناك مقاومة في تعز وإب، وذمار، والبيضاء والحديدة»!

سألته: لمَ لا تقول ذلك للإعلام كي تتوقف عملية خلخلة الصف التي تشكو منها؟ ابتسم وقال: الذي يهمني أن يعرفوا هذه الحقيقة، وسكت.

فمن مع من في اليمن؟

لقد أنقذت الرياض اليمن بـ «عاصفة الحزم» في آذار (مارس) 2015، ولعل الوقت حان لعملية أخرى مشابهة، وأعتقد أنها لن تكون بعيدة، لكي تؤتي العاصفة أكلها، إذ غادر وزير الخارجية الأمريكي جون كيري جدة أول من أمس (الخميس)، بعد اجتماعه بالمسؤولين السعوديين وطرح مشروعه للحل و«السلام الدائم والعادل»، وفق تصريح الخارجية الأمريكية، ولكن من دون أن يرفقه بعضلات، كدأب الإدارة الحالية، فبعد مفاوضات الكويت، التي صبرت عليها المملكة ودعمتها، وأجهضها الحوثيون وصالح، يجب أن ندرك أن أية مفاوضات ومشاريع سلام لن تنجح إذا لم يكن هناك قوة تصحبها وتلزم كل الأطراف بمقتضياتها.

الديموقراطية للعرب حتى يتوقف نهر الدم

الديموقراطية حول العالم في أزمة، هذه مسألة مفروغ منها، وقد خصصت مجلة «إيكونوميست» المرموقة في عددها الأخير تقريرا مطولا لتأكيد ذلك، خلاصته أنها تعاني من فقدان الثقة بها، فاستعرضت جملة من الاقتراحات لتحسين أدائها وأدواتها واستعادة إيمان الناس بها، كي تحقق غرضها لتحقيق الحكم الراشد. هذا رخاء لمّا نصل إليه بعد، فالديموقراطية باتت ضرورية لنا - معشر العرب - حتى نتوقف عن قتل بعضنا البعض، ثم نفكر بعدها في استخدامها لتحقيق «الحكم الراشد».

يسري هذا تحديدا على الجمهوريات العربية التي انهارت بعد الربيع العربي، وخرجت من منظومة «النظام العربي القديم» القائم على استبداد العسكر، ولم تفلح حتى في العودة إليه على رغم أنه كان سببا في ثورات 2011، بالتالي تظل الديموقراطية هي المخرج الوحيد الممكّن لها للخروج من دائرة الدم التي تعيشها.

عندما يناقش الغربي حال الديموقراطية عنده فهو مشغول بتوجهات الناخبين، الذين انصرفوا نحو اليمين المتشدد، ومرشح أهوج يتعارض مع قيمها مثل دونالد ترامب، ومعني بانخفاض نسبة المشاركين في الانتخابات، وارتفاع نسبة عدم الرضا في البرلمانات، لذلك يتفكرون في سبل إعادة إحيائها من جديد لتتوافق مع تحولات العصر وثورة المعلومات والتواصل، ولكن العربي في العراق وسورية وليبيا واليمن يحتاج إلى الديموقراطية «فقط» حتى يعيش، وحتى تتوقف آلة القتل التي تحصد مئات الآلاف من حوله.

ولكن العربي بدأ يفقد الثقة بالديموقراطية بعدما كانت مطلبه وأمله. بدا ذلك في العراق باعتصامات المتظاهرين وتعدّيهم على حرمة البرلمان، فكان إعلان شعبي لوفاة تلك الديموقراطية الهزيلة، التي سقطت قبل فوضى التظاهرات التي دعا إليها الزعيم الديني مقتدى الصدر، تحت معول الطائفية والفساد و«داعش». للأسف فإن فشل الديموقراطية في العراق، على رغم أنها موجودة ولا تزال على الورق وفي الدستور، سيكون دليلا سيستخدمه كل الرافضين لها، إما لمنطلقات دينية وإما تقليدية عتيقة،

أو حتى عاشق للاستبداد يقول: لا يمكن حكم العرب بالديموقراطية، أو ليبرالي مزيف يقول: يجب إعداد الشعب ونشر التعليم قبل الديموقراطية. الآن لديهم حجة قوية هي انهيار التجربة العراقية.

مشكلة هؤلاء - أكانوا محليين من أبناء تلك الدول المنكوبة أم أشقاء مؤثرين - أن ليس لديهم مشروع بديل للديموقراطية لتلك الدول، غير «استعادة» النظام العربي القديم، الذي انهار في 2011 بعدما استقر في صور عدة أكثر من نصف قرن، فحسبوه استقرارا ولم يروا أسباب السقوط الكامنة فيه، وهم غير وحيدين في ذلك، فكثير من مواطني تلك البلدان المنكوبة باتوا يقارنون بين حالهم البائسة اليوم وفقدانهم الأمن وتشتتهم في المنافي واحترابهم الطائفي، وبين حالهم زمن الحاكم الفرد، قذافيا كان أم صداما.

في مصر الساخرة دوما انتشر في «تويتر» وسم: «رجعوا لنا حسني مبارك»! يختصر في كلماته الأربع الكوميديا السوداء من شعب اعتقد يوما أن فرصته في الانعتاق من بؤس العيش وقلة الوظائف واستبداد الدولة كان في التخلص من رئيس الدولة، على رغم أن وضع المصريين أفضل بكثير من السوري والليبي واليمني والعراقي.

من يريد وقف دائرة العنف هناك عليه ضخ فكرة «الديموقراطية هي الحل»، ولكن لن يكون ذلك قبل اقتناع الأطراف الإقليمية المؤثرة باستحالة استعادة النظام العربي القديم. لقد حصل ذلك عندما اجتمع اليمنيون في الرياض العام الماضي، ومن بعدهم السوريون، فكان في بيان الاثنين إشارة صريحة إلى اعتماد الديموقراطية توصيفا لدولتهم المقبلة والمنشودة، وأنها آلية انتقال السلطة، ولكن جملا كهذه يمكن أن نجدها في كل جمهوريات العرب المنهارة. الدستور العراقي الجديد، الذي وضع تحت الاحتلال، يكاد يكون نموذجيا في ديموقراطيته، ولكنه لم يوفر الديموقراطية ولا احترام سيادة القانون ولا حقوق الإنسان. وبالتالي فلا بد من مشروع عربي لنشر الديموقراطية، ترعاه الدول العربية المستقرة، حتى لو لم تكن ديموقراطية. فكرة متناقضة! ولكن هل يملك أحد اقتراحا أفضل غير الاستمرار العبثي في استعادة نظام عربي قديم لن يعود؟

ففي النهاية ستتوقف آلة القتل في الجمهوريات العربية المنهارة، والأفضل أن نكون مستعدين بمشاريع لها تسهل عملية تحولها وتعزز استقرارها، فبعدما ينجلي غبار المعارك لن نجد مدنا مهدمة فقط، بل

مجتمعات متفككة أيضا، منقسمة طائفيا وعرقيا ومناطقيا، ولن يكون هناك جيش واحد وإنما فصائل وميليشيات عدة، ولا مستبد قويا يفرض سطوته بالقوة، حينها لا حل لتنظيم تلك الانقسامات غير الديموقراطية الملزمة بقوة أممية أو عربية، تمنع اندلاع خلافات صغيرة تستمر سنوات وسنوات أخرى، وتنظم تلك الانقسامات، وتمهد لعودة حكومة ما مركزية.

أمامنا التجربة الليبية، استنفدت فيها كل محاولات فرض الاستقرار بغير الديموقراطية، من رفض نتائج الانتخابات التي مارسها برلمان طرابلس، الذي طغى عليه الإسلاميون، إلى استخدام القوة وإقصاء الآخر لاستعادة «النظام العربي القديم». بعد احتراب كاد أن يدمر ليبيا واستمر نحو العامين اقتنع معظم الليبيين بأنه لا حل غير الديموقراطية الحقيقية القائمة على التوافق والمشاركة، وذلك بدعم أممي، فعادوا إلى نقطة البداية التي ضيعوها بعد انتصار ثورتهم وإسقاطهم نظام معمر القذافي الاستبدادي.

هذه الوصفة هي ما تحتاج إليه بقية الجمهوريات العربية المنهارة، ومن العبث دعم جهة واحدة لفرض سيطرتها على بقية الدولة (إذا افترضنا أنه بقيت هناك دولة)، فالسلاح الحديث وتوافره يمنع أي طرف من تحقيق انتصار حاسم، فيوفر شرط «حكم المتغلب» الذي كان آلية تداول السلطة التي شرعها الفقهاء من باب الضرورة لا التفضيل، كما أن كثرة اللاعبين الإقليميين والدوليين تسعر الصراع ما لم تتفق، وتجعل انتصار طرف من دون آخر مستحيلا.

ففي اليمن، على سبيل المثال، أعظم دعم توفره السعودية ودول الخليج له بعدما تضع الحرب أوزارها، ليس ضمه لمجلس التعاون كما يدعو البعض، ولا خطة مارشال ومنح ببلايين الدولارات، وإنما مساعدته بآلية ديموقراطية تنظم تداولا سلميا للسلطة، وتجمع مكوناته المتعددة والإقليمية في مجلس تأسيسي، وكذلك الحال في سورية والعراق، ستختلف التفاصيل، ولكن جوهر الديموقراطية واحد.

ليس مهما أن تفرز الأفضل، المهم الآن أن تفضي إلى سلام، وبعدما تستقر الديموقراطية والإيمان بها لضمان السلم والتعايش، ننتقل إلى رخاء التنمية وإعادة بناء الوطن. المهم الآن أن يتوقف نهر الدم.

سعودي يسأل: هل هناك ما يستحق المخاطرة؟

قبل أيام نشرت «واشنطن بوست» تقريرا سلبيا عما وصفته «مخاطر التدخل العسكري السعودي في الصراع السوري». ليس هذا مهما، فمثل هذه التقارير كثرت في الإعلام الغربي، وبلغت حد اتهام السعودية بأنها باتت تهدد السلم العالمي، وكأن الإيرانيين والروس يوزعون الورد في سوريا واليمن.

المهم أن الـ «بوست» تقول إن هذا القلق والتوجس وصل إلى السعودية، وأن بعضا من مواطنيها متخوف من أن يجد بلده متورطا في حرب على جبهتين أو أكثر! واستشهدت بمن وصفته بأنه «مراقب سياسي سعودي معروف ومقرب من كبار المسؤولين»، ونقلت عنه قوله: «اقتصادنا يعاني بالفعل، وعلى رغم ذلك يخرج علينا من يبشر بحرب في سوريا ضد الروس»! من الواضح أن صاحبنا منزعج من التصريحات المتداولة عن «استعداد» المملكة لإرسال قوات برية إلى سوريا لمحاربة «داعش»، ولكن قبل الهجوم على المتحدث الذي لا نعرفه ونتهمه بالانهزامية، يجب أن نعترف بأنه يمثل تيارا حقيقيا بين السعوديين، نلقاهم في مجالسنا، حيث يتحدثون بصراحة ويلقون بالأسئلة الصعبة يمينا ويسارا، الكتّاب منهم يعبرون عن أنفسهم، ومخاوفهم بين سطور مقالاتهم، والأفضل أن نستمع إليه، وقد عبر عنهم صاحبنا الذي تحدث لمراسل الصحيفة الأمريكية العريقة، فأضاف: «هناك قلق حقيقي على مستويات المجتمع السعودي حول التورط في كل هذه الصراعات الخارجية».

وبعدما ذكرت الصحيفة أنه طلب عدم ذكر اسمه خوفا من تبعات صراحته، نقلت عنه التصريح الكارثي الآتي: «أؤمن بأن هناك اعتقادا سائدا بأننا فقدنا القدرة على تمييز الأشياء بعقلانية».

الكارثة ليست في ما قال، وإنما في حقيقة غياب خطاب تعبوي يلغي هذه الشكوك ويعزز الثقة بما نحن فيه وما نحن مقبلون عليه، فما دام هناك اقتناع بحتمية المواجهة، فالوقت حان لأن تنتقل هذه القناعة إلى كل مستويات المجتمع السعودي، التي أشار إليها صاحبنا أعلاه، وقال إنها ينتابها القلق والاعتقاد بأننا «فقدنا القدرة على تمييز الأشياء بعقلانية»، فمسائل الحرب والسلام لا تحتمل التسويف وتعدد الآراء، وأي محلل متابع يعلم أن معركة مواجهة إيران وطردها من عالمنا طويلة وصعبة وقاسية، وبالتالي يجب ألا يعلو صوت على صوتها.

إذا حان الوقت أن يسمع الشعب السعودي، وفي شكل مباشر ودقيق، خطابا يوضح ويفصل مقاصد المعركة وأسبابها، والمطلوب من الشعب حيالها. لعله كان مقصودا أن يغيب الخطاب التعبوي في بداية المعركة، كي لا يفزع الاقتصاد فتزداد الضغوط على الدولة، ولكن الاقتصادي وصاحب رأس المال ذكي بطبيعته، يتحسس مواقع الخطر، بل أحيانا يبالغ فيها إذا ما غابت عنه المعلومة الصحيحة، فانعكس ذلك سلبا على أدائه، كما أن خطاب المعركة حضر قسرا، ولكنه محاط بقدر من الإشاعات والمبالغات، فالمواطن بات يتأثر برسالة مجهولة المصدر في «واتساب» أكثر مما يتأثر بمقال متزن لكاتب معروف كان البارحة مع أحد المسؤولين.

النتيجة أن مسألة مصيرية، كالمواجهة مع إيران والتدخل في سوريا والحرب في اليمن، أضحت موضوع جدل وتباين، وكأنها قضية هامشية مثل قيادة المرأة السيارة والصراعات الحزبية، بل إنها وظفت في تلك الصراعات العبثية فتسطحت منعطفاتها المصيرية، فهذا كاتب يشكك في التحالف السعودي - القطري - التركي، لأنه لا يوافق هواه السياسي، وإذا بالتحالف يصبح رباعيا وتنضم إليه الإمارات بعد إعلان وصول طائراتها وقواتها مع أخرى سعودية إلى قاعدة إنجرليك التركية، لعله أصبح الآن تحالفا يرضي هوى الجميع، وذاك يريد أن يزج بمصر في تحالف، هي لا تريده أصلا، لأنه يوافق هواه، وثالث يصر على أن دعاة المواجهة مع إيران يريدون أن يزجوا بالمملكة في صراعات لأنها تخدم توجهاتهم الحزبية، وسط هذا التجاذب يكون طبيعيا أن تغم الصورة والتوجه والطريق أمام المتلقي السعودي.

معظم القناعات السعودية، ومادة معظم المقالات، كان مصدرها تصريحات وزير الخارجية عادل الجبير، الذي يقوم بأداء جبار، ولكن خطابه بطبيعته موجه إلى الخارج، لذلك حان الوقت لأن يستمع المواطن لخطاب موجه إلى الداخل، لتقطع الشك باليقين، وتجيبه عن السؤال الكبير: هل مواجهة إيران، ومنعها من الانتصار والهيمنة في سوريا واليمن ضرورية؟ وهل نستطيع النهوض أكثر بالمجتمع وتلبية حاجاته في السكن والتعليم والصحة في الوقت ذاته مع تلك المواجهة؟

وعلى رغم أن المراقب الحصيف يستطيع إدراك أسلوب التدخل السعودي الحذر في الصراعات الخارجية، وأنها اختارت دعم القوى الوطنية المحلية في اليمن وسوريا، وهي قوى كافية لحسم الصراع،

ذلك أنها صاحبة القضية، فإن سعوديين وغير سعوديين يخشون فتح جبهتين في وقت واحد، وكأن السعودية هي التي صنعت الثورة في سوريا أو اختارت موعد انقلاب الحوثيين وصالح! لم يقل مسؤول سعودي إنه سيرسل الجيش إلى سوريا، وإنما قوات خاصة محدودة، واشترط لذلك وجود غطاء دولي، وتحديدا أمريكي، كما أنها لم تقطع علاقاتها بالروس، وما تزال الاتصالات معهم مستمرة، آخرها اتصال بين الملك سلمان والرئيس بوتين الأربعاء الماضي.

السعودية تستخدم كل أدواتها، السياسة، والضغط، والاقتصاد، والمناورة، وحتى الدعم العسكري، ولكنها تفعل ذلك كله بحكمة وحذر يحمي الوطن، قد نرى قريبا صواريخ أرض جو بيد المعارضة السورية، فتثير غضب الروس، واتهامات الإيرانيين، وربما عتب الحلفاء، ولكن لن يخرج مطلقا مسؤول سعودي يقول نحن من أرسلنا هذه الأسلحة، لقد فعلت ذلك بصمت في أفغانستان وانتصرت قبل عقدين، وحمت مصالحها الاستراتيجية، وتستطيع أن تفعله ثانية في سوريا.

أجزم بأن معظم السعوديين يثقون بقيادتهم، ومقتنعون بحتمية المواجهة، ويرون أنها لحماية الوطن وليست مجرد «صراعات خارجية» ولكن، خطاب للشعب، فاصل جامع مانع، بات ضروريا جدا الآن.

صناعة الكوابيس في السعودية

كأننا لا تكفينا - نحن السعوديين - إيران وكوابيسها التي تحيط بنا من كل جانب، فنصرّ على صناعة كوابيس من بيننا، تفرق صفنا وتوهن عزيمتنا.

قبل عقد من الزمان، نشرتُ مقالة عنوانها "الاستقواء بصناعة الكوابيس"، كنا في زمن الصحوة من التشدد الذي أصاب مجتمعنا وتسلل إلى عقولنا ومدارسنا ومناهجنا ومنابرنا، ولم ننتبه إليه أو نعترف به إلا يوم 11 أيلول (سبتمبر) الشهير وما تبعه.

في ذلك الزمن، وبقيادة ولي العهد السعودي آنذاك الراحل الملك عبدالله، الذي نستذكر رحيله هذه الأيام قبل عام مضى، أخذنا في شكل متدرج نطرق أبواب الانفتاح ورفض التشدد. كانت كلماته نبراساً للمثقفين، مثل قوله: "نحن جزء من العالم ولا يمكن أن ننسلخ عنه". وكان بيننا من يريدنا بالفعل أن ننسلخ عن العالم، تارة بزعم "الخصوصية"، وتارة أخرى بالقول إننا فسطاط وهم فسطاط آخر والتباين بيننا عقدي وفكري. مثل هذه الأفكار وجدت طريقها حتى إلى مناهج أبنائنا الدراسية، فورد فيها أننا أمة لا يجوز أن تكون ضمن الهيئات الدولية.

لمواجهة هذا الانفتاح حاول الرافضون له "صناعة كوابيس" قائلين: إنه سيفضي في النهاية إلى تغريبنا، وإخراج نسائنا من خدورهن، وإفسادهن، وإن المملكة مستهدفة بوصفها آخر دولة إسلامية تحكم بالشريعة.

صناعة الكوابيس تكتيك قديم، تستخدمه أية حركة مؤدلجة أو فاشية، تقوم على تخويف العامة من خطر داهم قادم، ثم تسمي لهم مكان هذا الخطر وأشخاصه، فتستفيد بتجميع الأنصار الخائفين حولها، ما يبرر وجودها وخطابها، يمكن أن تجد في الهجمة على الحداثة خلال الثمانينيات، التي قادها التيار المتدين في السعودية، أو الصحوي كما يسمى، أول تجليات صناعة الكوابيس، ثم تلتها هجمات تتهم الخصوم بالتغريب، والليبرالية، والعلمانية. لا بد من تسمية أسماء لتكون هدفاً، قد يكون روائياً أو شاعراً أو حتى وزيراً، تجمع أقواله وتحمّلها ما لا تحتمل، وتعززها بتحليلات سياسية تقوم على جمع أدلة ظرفية لتأسيس حال "كابوس" داهم يجب التنبه إليه والحشد ضده.

في مقالتي المشار إليها، رويت كيف جمعنا أسامة بن لادن، في بدايات حرب تحرير الكويت، وقدم قراءة كابوسية لمستقبل المملكة، مؤامرة لتغيير نظام الحكم فيها وإلغاء الشريعة، وتغريبها، يخطط لها الأميركيون، وأنهم لن يخرجوا من البلاد إلا وقد تغير وجه البلاد وبات على رأسها رئيس وزراء علماني، خطاب كهذا يفيد صاحب الحركة المؤدلجة في جمع الأنصار حتى يحموا معه البلاد من الكابوس الذي صنعه لهم. أكثرت بعد نشري المقالة من استخدام مصطلح "صناعة الكوابيس" للدلالة على خطر هذا الخطاب الذي يفكك المجتمع، وينشر الشك فيه، بخاصة أنه يعمد إلى استعداء السلطة على مواطنيها، وزملائهم في الجامعة أو حتى في الصحيفة، فتنتشر كتابة التقارير والكيد والبحث في النيات، ولكنني استُفززت بذلك كثيراً من تيار الصحوة، حتى أن أحدهم، وهو أستاذ إعلام جامعي ولا يزال نشيطاً في "صناعة الكوابيس"، هجاني بقصيدة ركيكة بدأها بقوله "ما غير حرفك صناع الكوابيس.. وضح النهار ومن خلف الكواليس".

اليوم أعود إلى انتقاد صناع الكوابيس، بعدما انتقلوا إلى المعسكر الآخر. إنهم الليبراليون أنفسهم، الذين اتُهموا من الصناع الأوائل بأنهم خطر على البلاد، ويستحقون الإبعاد والإقصاء، فإذا بهم يكررون السقوط نفسه ضد من اشتكوا منهم بالأمس، فهذا يدعو إلى تتبع "الإخوان المسلمين" في السعودية "لأنهم أخطر من داعش" وفصلهم من وظائفهم وإقصائهم من مواقع التأثير، وذاك يتتبع "السرورية" وأنهم الخطر الداهم "لتلونهم وتماهيهم مع الخطاب السائد"، بل ذهب يدعو إلى هيئة عليا لاجتثاثهم! نعم، قال تلك الكلمة النازية "اجتثاث"، فكم معسكراً صحراوياً نحتاج لشحنهم إليه؟ ولكن لا أحد يستطيع أن يحدد، من هم "الإخوان" ومن هم "السرورية" كي يتم اجتثاثهم بنجاح؟ لا أحد يعرف، ذلك أنهم تنظيم سري كما يقول صناع الكوابيس الجدد. النتيجة نشر ثقافة الشك والاتهام والتوجس، فمثلما كان الشاعر المبدع عرضة للاتهام بالحداثة، التي قرر الشيخ المحب للوطن والغيور على الدين والذي بات كهلاً: إنها كفر وإلحاد، فسيتهم الليبراليُّ الوطنيَّ المتدين والمهتم بغزة مثلاً، أو المقتني كتاب "أشواق الحرية" لنواف القديمي، بأنه متآمر خطر، و "إخوانجي" عتيد، مبايع للمرشد، جزء من المؤامرة الأميركية القطرية التركية المتوهمة قلب أنظمة الحكم في المنطقة من العبث الجمع أو التوفيق بين "كوابيس" هذه القبائل المؤدلجة، ولا يمكن أن يلغي أحدها الآخر، ولا أن تقارع حقائق المتدينين

بحقائق الليبراليين حتى يستبين الحق بينهما. الحل في نشر ثقافة التعددية وحرية الرأي وحق الناس في الاختلاف،

طالما أنه في إطار النظام العام، وهو نفسه ما دعا إليه مجلس الوزراء السعودي في جلسة رمضانية عام 2008 في واحد من تجليات الراحل الملك عبدالله، فاحتفظت بهذه العبارة لأهميتها "إن المملكة تسعى دوماً لترسيخ قيم الإسلام الأساسية المتمثلة بالعدل، والمساواة، والتكافل، والتسامح، وحق الإنسان في الحياة الكريمة، وفي الحرية المسؤولة، وحق الناس في الاختلاف في حدود ما أباحته الشريعة، وأنه لا ضرر ولا ضرار".

أختتم مقالتي هذه بخاتمة مقالتي القديمة نفسها، على رغم أنني كنت أخاطب يومها التيار الديني. أجد الخاتمة نفسها، من دون أي تغيير، مناسبة للتيار الليبرالي، فالفعل واحد، وإن اختلف الفاعل.

يجب أن تتوقف حال الاستقطاب هذه، والمبادرة يجب أن تأتي من كبار هذا التيار لوقف غلمانهم، فلقد بدأنا جميعاً في دفع الثمن، وسندفعه جميعاً من رصيد وطن لا نملك غيره، لن نتفق وتتطابق آراؤنا ونتحول جميعاً على سمت رجل واحد، سنستمر في فهمنا المختلف للدين، وسنمضي في مسالك عدة في الحياة، وسنتباين في الطباع والسلوكيات الاجتماعية. قد يبدو ذلك للبعض مشكلة، ولكن في التعدد قوة، هذا إذا وسّعنا دائرة السماحة، وهي أصل أصيل في ديننا، فستسعنا نفوسنا قبل أن تسعنا أرضنا.

لدينا حلم مشترك: شرق أوسط سعيد

كنا معا في بيروت، ضمن مجموعة باحثين، سفراء وربما رجال استخبارات سابقين يمثلون دولا "متورطة" في صناعة الأزمة السورية التي كانت محور نقاشنا على مدى يومين، ومعها المشهد الشرق أوسطي الكارثي، بما مضى منه وما هو آتٍ، جمعنا "معهد الشرق الأوسط" الأمريكي المدعوم أمريكيا وعربيا. كانت جلسات اليوم الأول محبطة ومثيرة للكآبة، تبادلنا اللوم، بعضنا مصرّ على تبني موقف حكومته، فيبرر ما لا يمكن تبريره أخلاقيا وسياسيا من قصف وحشي وقتل عشوائي للمدنيين في سوريا، بينما يفترض أن يكون باحثا متجردا من مواقفه السياسية.

لم تخفف أجواء بيروت الممطرة ذلك الإحباط، وهي العاصمة العربية التي تدعو إلى التفاؤل، إذ تدار منذ عامين بحكومة من دون رئيس دولة، لكن أجواءها الاحتفالية واستعدادها لموسم الأعياد المسيحية يجعلها أفضل من عواصم كثيرة، تفخر حكوماتها باستقرارها بقبضة استخباراتية حديدية.

في اليوم الثاني ازدادت سخونة المناقشات، أحدنا صرخ في باحث إيراني وصف الوهابية بالنازية، فتوترت الجلسة، ولكن عبّر ذلك عن انسداد أفق السياسة والرغبة في العيش بسلام بعيدا من منطق القوة. شعرنا جميعا بمزيد من الضيق والاكتئاب.
ثم جاءت الجلسة الأخيرة، إذ طلبت مديرة الجلسة، وهي سيدة لبنانية أمريكية تقود هذا الفريق من "حوار الشرق الأوسط" منذ سنوات عدة، التفكير في المستقبل بأكبر قدر من الجرأة والحرية. أطلق أحدنا العنان لخياله واقترح فكرة "الشرق الأوسط السعيد" قائلا: لنفترض أن الحروب انتهت والأزمات اختفت بقدرة قادر، وأصبحت دول الخليج العربي على وفاق ووئام مع إيران، واستقرت أحوال العراق وسوريا، واستعادت مصر عافيتها، واختفت الهواجس تجاه تركيا، لنتخيل كل هذا على امتداد شرق أوسط كبير مستقر ومزدهر ومنفتح ومتعاون من إيران شرقا وموريتانيا غربا، ومن عدن جنوبا إلى اسطنبول شمالا. لنحلم بشرق أوسط سعيد، ونفكر معا في وضع قدرات وإمكانات دوله وشعوبه لتحقيق هذا الحلم، ونجمع أفكارنا في كتاب بعنوان: "الشرق الأوسط السعيد"، يحل محل الكتب الكثيرة التي تتحدث عن شرق أوسط مأزوم وميؤوس منه.

بعد صمت وتريث، بدأ الزملاء بالتعليق، فقد بث الحلم طاقة إيجابية تدفعنا لنسترسل في الحلم، وإن كان طوباويا، إلا أنه كما قال باحث لبناني أمريكي: "ليس حلما مستحيلا إذا واكبه تخطيط استراتيجي بعيد المدى".

مضينا في لعبة الحلم والتفكير بالخطة الاستراتيجية، قال الزميل العراقي: ستوفر البصرة والعراق بدجلته وفراته الغذاء والماء للسعودية ودول الخليج، وتحدث الباحث التركي عن بلاده بوصفها ممرا للنفط والغاز العراقي والخليجي إلى الأسواق العالمية، هكذا مضى حلم الشرق الأوسط السعيد نحو ساعة في أجواء إيجابية، جدد خلالها الباحثون الكهول شبابهم، وكأنهم طلبة في مختبر افتراضي يكتشفون مستقبل شرق أوسطي مختلف وواعد.

المتحدث الإماراتي حاول التوفيق بين "الحلم الطوباوي" و "الحلم الواقعي" واقترح فكرة استبدال العلاقات التناحرية بتطوير سلسلة من "العلاقات الوظيفية التكاملية" بين دول الشرق الأوسط السعيد، بمعنى أن تتحدث دول المنطقة، وبدعم من قوى دولية صديقة، عن أزمة المياه مثلا، وهي أزمة حقيقية وتهدد وجود بعض الدول ولا تقل خطورة عن الصراعات السياسية المنهكة وتهديدات قوى التطرف والغلو الظلامية. لو وضعت الدول المتحاربة الآن خلافاتها جانبا وانشغلت بالبحث عن حلول لمشكلاتها المائية والغذائية ومعالجة هموم شبابها، لكانت أسعد حالا مما هي عليه اليوم.

السفير الأمريكي السابق في دول عربية عدة الذي جرب أسوأ ما في عالمنا، إذ كاد أن يقتل بتفجير انتحاري هائل في عاصمة عربية، ذكّر الحضور باتفاق هلسنكي الذي عقد في ذروة الحرب الباردة بين الاتحاد السوفياتي والغرب، وكان بداية تعاون غير مسبوق بين المعسكرين أدى إلى تخفيف حدة الصراع وقام على مبادئ "عدم التدخل في الشؤون الداخلية، والمساواة، واحترام حقوق المواطنة والحريات السياسية والمدنية، والسيادة الوطنية، وحصانة حدود الدول ووحدة أراضيها وسلامتها، وحل الخلافات بالطرق السلمية وعدم استخدام القوة، وحق الشعوب في تقرير مصيرها، وترسيخ مظاهر التعاون وتنفيذ الالتزامات والتعهدات الدولية بما ينسجم مع ميثاق الأمم المتحدة وأحكام القانون الدولي". لو طبقت دول المنطقة هذه المبادئ لكان الشرق الأوسط أسعد حالا مما هو عليه، بدلا مما هو عليه الآن (المنطقة الأكثر عنفا في العالم).

الشرق الأوسط بعيد كل البعد من هذا الحلم، لكن ما المانع في الحلم؟ لقد خرجت أوروبا من الحرب العالمية الثانية في حال سيئة جدا، وبدأت رحلة التغيير بحلم أن تكون موحدة، وها هي تعيش منذ 75 سنة أطول فترة ازدهار في تاريخها. وكذلك هي حال قارة آسيا التي كانت تتخبط في أزماتها وفقرها المدقع، لكن بدأت رحلتها بحلم نمورها الاقتصادية التي حولت آسيا إلى مركز الثقل الاقتصادي الجديد.

قلنا في البداية إنه حلم بشرق أوسط سعيد نابع من رحم واقع مأزوم وسوداوي ومحزن، ولو استسلمنا للعقبات والمعوقات الكثيرة، كغياب الديموقراطية واحتكار السلطة والثروة والفساد والطائفية والمناكفات السياسية والإيديولوجية، علاوة على ازدواجية الخطاب كما هي الحال بالنسبة إلى إيران، التي تتحدث عن التعاون الإسلامي لكنها على أرض الواقع تدفع بميليشيات تقاتل في صف ديكتاتور مستبد، لمات الحلم وانتفى السعي لتحقيقه.

نحن على يقين بأننا لسنا وحدنا من يعيش حلم شرق أوسط سعيد. لقد حلم قبل نحو نصف قرن حاكم دبي المرحوم الشيخ راشد بن سعيد بأن تكون مدينته مثل مدينة البصرة عندما كانت توصف بأنها فينيسيا الخليج، وتمكن بالجهد والتخطيط من تحقيق حلمه فحول دبي إلى أكبر ميناء في المنطقة والعالم بأسره. ونحن نختم هذه المقالة المشتركة، تلقينا، ومن دون تخطيط، تغريدة من ابنه حاكم دبي الشيخ محمد بن راشد، كأنه كان معنا يحلم في جلستنا الختامية ببيروت. كتب الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم لخمسة ملايين مواطن عربي يتابعونه في "تويتر" قائلا: "منطقتنا العربية في حاجة إلى حكمة لتفكيك اختناقاتها السياسية، وحوكمة لإدارة مواردها البشرية والمالية، وحكومات نشيطة تستطيع قيادة تنمية حقيقية".

كانت تلك التغريدة خير ختام، وخصوصا أنها تأتي من صاحب قصة نجاح عربي بدأت بحلم، حلم مدينة تتبوأ قائمة المدن السعيدة في العالم، يمكن أن يكون أيضا حلم شعوب ودول منطقة عربية وشرق أوسطية، بعيدا من واقع العنف والتطرف والبؤس والاستبداد والفساد.

إنه حلم سعيد، ولكن من الممكن أن نجعله حقيقة.

الصراع في سوريا بين دول لا جماعات!

كتبت الأسبوع الماضي أنبه إلى أن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين قد يكون خطرا على السعودية بعناده وسياساته في سوريا، وأن من الحكمة توقع هذا الخطر لتلافيه، فأثارت مقالتي، التي انتشرت انتشارا واسعا، اهتماما كبيرا، وسجلت أعلى رقم في تعليقات قراء «الحياة»، ومعظمها مؤيد لما ذكرت، كما أكد لي القسم الإلكتروني بالصحيفة.

ولكن ومع الاهتمام تعرضت المقالة لحملة تشويه وتشويش من زملاء تفترض فيهم الحصافة، فيردون على الرأي بالرأي ويفندون الحجة بالحجة، فيكملون ما نقص ويصوبون ما كان خطأ، ولكن أولهم ذهب يصرخ «من يكون (الكاتب) حتى يعطي انطباعا أننا في حال حرب مع روسيا؟».

إنه كاتب مثلك، ينافح عن حقك في إبداء الرأي وتشكيل الرأي العام وتحليل ما يجري، فإن ضيقت عليه ضيقت على نفسك وعلى صناعة الرأي. وثانٍ وصف المحذرين من خطر بوتين بالانتهازية، وذهب يضرب تحت الحزام قائلا إنها «رغبات يتمناها صاحبها لخدمة قضية تتعلق بأهوائه وانتماءاته خارج حدود الوطن»! ومثله لا يرد عليه ولا على سابقه لولا أن محور نقدهما وجد صدى عند كثيرين ممن تأثروا بصراع التيارات العدمي، فرأوا في المقالة «محاولة لجر المملكة إلى صراع تركي - روسي من أجل الإخوان المسلمين»، كما كتب لي زميل ورئيس تحرير سابق، مختزلا الأزمة السورية وتداعياتها في «الإخوان»! إنها حالة «إخوان فوبيا» متقدمة لدى البعض، وخطرها أنها تغبش رؤية من يصاب بها، فلا يستبين الخطر الحقيقي المداهم، وإن كانت محتملة عند كاتب فيناقش ويصوب إلا أنها أخطر إن دخلت في دائرة صنع القرار.

الأزمة السورية حالة معقدة وأزمة إقليمية ودولية أكبر من "الإخوان المسلمين" والإسلام السياسي كله، وما هم إلا لاعبون صغار في أزمة أكبر، إنها ثورة للحرية لدى فريق هائل من الشعب السوري ذهب حتى رفع السلاح دفاعا عن نفسه بعدما بطش النظام به، فأصبح هناك ما لا يقل عن 150 ألف شاب سوري مسلحين ضمن عشرات التنظيمات، ولا بد من الاستماع إليهم عند النظر في حل الأزمة، ولذلك

حرصت المملكة على دعوة نحو 15 فصيلا مسلحا لتمثيلهم في المؤتمر السوري العام، الذي سيعقد في الرياض أو أبها خلال أيام، إضافة إلى الممثلين التقليدين من الشخصيات الوطنية والدينية السورية، وممثلي الأقليات الذين تعودنا على رؤياهم في اجتماعات اسطنبول أو الدوحة أو القاهرة.

وهي أزمة نفوذ إقليمي، إذا رأيتها من منظور سعودي صرف، فالمملكة لا تحتمل ولن تقبل بنفوذ إيراني دائم وعسكري في شمالها أو شامها، وحتى الآن لم يقدم لها أي طرف حلا إقليميا يعالج مخاوفها الأمنية ويوفر شرطها «سوريا دون إيران»، وحتى يتحقق هذا الشرط فإن التدخل الروسي هناك قد يجعلها تتحسس مواقع أقدامها قبل أن تقدم على شيء في الداخل السوري، لتحاشي التصادم مع العملاق الروسي، ولكنه لم يغير موقفها الثابت، ويمكن العودة إلى تصريحات وزير الخارجية عادل الجبير، حتى بعد حادثة إسقاط الطائرة الروسية من قبل الأتراك، الذي لا يزال مصرا على «رحيل الأسد» شرطا للحل «سلما أم حربا». وإن رأيتها من المنظور الإيراني فهي الدفاع عن نفوذهم الذي امتد حتى شرق المتوسط، ما يمكّنهم من إعادة صوغ التاريخ وفق رويئتهم الطائفية الضيقة، ولو خسروا سوريا فسيخسرون لبنان وحزبهم المتنفذ هناك. إذا هي حرب وجود لهم في عالمنا، أما من المنظور التركي فهم شركاء مع السعودية في رفض الوجود الإيراني مع جملة مصالح تخصهم، مثل حماية الأقلية التركمانية هناك، ومنع تمدد الأكراد في دويلة تخصهم.

وعالميا هي أزمة تدافع بين الروس والغرب، تمتد من شبه جزيرة القرم وأوكرانيا إلى شرق المتوسط، وقد دخلت جمهورية الجبل الأسود (مونتينيغرو) على الخط، التي كانت ضمن يوغسلافيا المحسوبة ضمن الحيز الاستراتيجي السوفياتي القديم، الذي ورثه بوتين ويريد إعادة الاعتبار إليه، بعدما أعلن "الناتو" الأربعاء الماضي نيته في ضم مونتينيغرو إلى الحلف، ما أثار حنق الروس، وقد يتوسع التدافع حتى يشمل مصر التي تتعرض لضغوط لاختيار أي معسكر بعدما ارتبكت بوصلتها إثر حسم الصراع الداخلي فيها لمصلحة الجيش بعد عودته إلى السلطة في تموز (يوليو) 2013، ويبدو جليا أن هواه يتجه شرقا كل يوم لتحقيق رؤيته في «استقلال القرار الوطني المصري إقليميا» ولكن مصر لا تزال حائرة تقف برجل هنا ورجل هناك، ولكن استمرار التدافع سيضطرها إلى اختيار معسكر من دون آخر، إذ لن تستطيع ولن يقبل منها الوقوف في مكانين في وقت واحد، ولعل هذا يفسر الموقف السعودي الصابر

على تجاوزات الإعلام المصري المعبّرة عن رأي القوى داخل النظام المتجهة شرقا، وتفعيلها مجلس التنسيق السعودي - المصري الذي عقد جولة اجتماعات أخرى في الرياض قبل أيام.

ثمة حال غموض سائدة ومتعمدة، يمكن تلمسها بوضوح حال الاستماع إلى مؤتمر صحفي لوزير خارجية أي من دول «الصراع السوري»، إذ تجتمع تصريحات عائمة تحمل أكثر من تفسير. إنها محاولة الجميع لتحاشي «لحظة الحقيقة» التي تتطلب فرزا صريحا في المواقف، فالعلاقات والمصالح متداخلة، فحتى إيران التي هي عدو صريح مع السعودية مثلا، ليست عدوا مطلقا لتركيا، فهي تريد نفطها وسوقها، ولا للدول الغربية التي تلهث حاليا خلف مكاسب اقتصادية لشركاتها في السوق الإيرانية البكر والكبيرة، بعدما وقعت الاتفاق النووي معها، وهو في الحقيقة اتفاق مصالحة تاريخية بينهم.

ودولة كالإمارات مصطفة تماما مع السعودية في اليمن، ولكنها لا تريد تعاونا مع تركيا في سوريا، وتحافظ على علاقاتها التجارية مع إيران.

والأردن يرفض بشار ويسمح للسعودية والولايات المتحدة بدعم الثوار وتدريبهم عبر أراضيه، ولكنه لا يريد أن يتورط في صراع أكبر منه.

والولايات المتحدة سيدة التناقضات، فهي ضد بشار، ولكن تمنع تسليح الثوار، وتفكر في عملية عسكرية برية ضد «داعش» في سوريا بدعم الأكراد، تنطلق من أراضي تركيا، الدولة التي تتخوف من الأكراد وطموحاتهم وترى الجماعات الكردية المدعومة أمريكيا امتدادا لـ "حزب العمال"، الذي تراه إرهابيا.

حتى المملكة الرافضة للتدخل الروسي في سوريا وحذرتهم مباشرة من تبعاته، لا تزال تطور علاقاتها التجارية مع روسيا، لعلها تكون مفتاحا للتفاهم بينهما. ألمانيا التي رفضت عمليات "الناتو" في ليبيا تفكر في إرسال 5 آلاف مقاتل لمحاربة «داعش» في الرقة، وقس على ذلك مواقف بقية الدول.

إن بناء أحكام على التفاصيل السابقة غير مجد، فهي مواقف متغيرة، والأصح بناء الأحكام على المواقف الثابتة، مثل موقف السعودية، «سوريا دون إيران»، والموقف الإيراني، «سوريا خط أحمر»، والأهم منهما موقف غالبية الشعب السوري، «سوريا حرة». هذه المواقف الثلاثة هي المبادئ المؤسسة

لفهم الصراع في سوريا، وليس المواقف الأمريكية والأوروبية أو الروسية العابرة والمتغيرة، فما بالكم بموقف طرف يتيم في الصراع اسمه «الإسلام السياسي» أو «الإخوان المسلمون»؟

أعود إلى المقال وأختصر ردي على الزملاء بأن المملكة ليست بالخب الذي يجره كاتب مقالة بصحيفة، إنما لديها مبدأ ثابت لن تحيد عنه وإن طوعت مواقفها وفق تطورات الوضع وقدراتها، كما أنها لن تجر إلى الاصطفاف مع تركيا لأنها أصلا هناك، وقد فاتهم أن رئيس الوزراء التركي أحمد داوود أوغلو صرح الاثنين الماضي، وبجواره الأمين العام لحلف "الناتو"، بأن بلاده والسعودية ودولة ثالثة، لم يسمها، بصدد إطلاق عملية عسكرية في سوريا لمحاربة الإرهاب.

لا نعرف تفاصيل هذه العملية ومتى وأين ستنطلق ومن هي الدولة الثالثة؟ كما لم يصدر نفي سعودي لتصريح عالي المستوى كهذا، ولكن بالتأكيد ما كان ليقول ذلك لو لم يشارك شخصيا، أو أنه على علم باجتماعات أمنية عالية المستوى بين الدول الثلاث للتخطيط لعملية كهذه.

هل نسمّي ذلك تحالفا سعوديا - تركيا عسكريا؟ المصابون بـ «الإخوان فوبيا» يرفضون ذلك، أو لا يريدون تصديقه، ويصرون على رؤية تركيا، ليس بمنزلة دولة إقليمية كبرى، وإنما بمنزلة تنظيم! وما هي بذلك. ولكن إيران ونظام الأسد وحليفتهما روسيا يرون التحالف، وفي الغالب يستعدون له، ويدركون أنه صراع دول أكبر من مجرد تنظيم بسيط وتدافع تيارات، فهلا فعلتم مثلهم.

خطر بوتين على السعودية!

الأفضل أن نأخذ على محمل الجد التهديدات الروسية المبطنة في شكل مقالة في صحيفة "البرافدا" تدعو إلى معاقبة المملكة وقطر وتركيا قبل أن تكون الدول الثلاث سببا في بدء حرب عالمية ثالثة، لدعمها "داعش"!

وفق زعم الجريدة المقربة من الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، أو مقالة أخرى في موقع "صدى موسكو" لمستشار سابق للرئيس، يدعو فيها بوقاحة إلى استهداف مواقع عسكرية ونفطية في المملكة وقطر. نعم بوتين أحمق ودموي ولا يؤتمن وأعتقد بأنه يكرهنا أيضا، ويجب أن نعتبر هذه التهديدات صادرة عنه مباشرة.

لقد بنى سمعته منذ أن اعتلى عرش الكرملين قبل 15 عاما على أنه رجل روسيا القوي الذي لا يرحم، وأسس شعبيته بتحفيز مشاعر القومية والفخر الوطني الروسي، أشعل جذوة في نفوس الروس تشبه الفاشية، فعوضهم بذلك عن فشله الاقتصادي وأكبر حال تفاوت في الثورة في العالم بين فقراء ومتوسطي الدخل، هم أقرب إلى الفقر، وأقلية حاكمة فاحشة الثراء.

مضى بوتين منتصرا من الشيشان التي أوغل فيها قتلا وتدميرا، إلى أوكرانيا فضم القرم إلى الامبراطورية، مخالفا بذلك الشرعية الدولية، لكنه زمن أوباما، الرئيس الأمريكي الذي يحتاج إلى من يترجم له المثل العربي "أشبعتهم سبا ومضوا بالإبل"!

احتج الغرب وأرغى وأزبد، ثم قبل بالأمر الواقع، ثم جاء القيصر إلى عالمنا العربي حيث يزعم أن له فيه "مصالح حيوية"، فدخله من دون استئذان وتربع فيه، وتحالف مع الأقلية الطائفية وشرع معها يقتل ويستبد ويفرض أمره الواقع.

بل يحاول أن يعيد ترتيب البيت المسلم، فمضى إلى حيث الأقلية التي توافقه الهوى والطموح، حاملا مصحفا تاريخيا كتب في روسيا، وجلس بين يدي آية الله خامنئي المرشد الإيراني، جلسة المريد إلى شيخه، أهداه المصحف وفرك يديه في خضوع، في إشارة رمزية لا تخفى على حصيف، هنا المرجعية،

هنا الإسلام، وفي الوقت ذاته يتجرأ ويهاجم ما وصفه بسياسة "الأسلمة" في تركيا! إذا هي مسألة وقت، وسيهاجم السعودية ويحمّلها وزر القديم والجديد معا.

عاش بوتين سلسلة من الانتصارات انتظمت في عقد كان سيلبسه يوم يبايع بصفته صاحب القوة المهيمنة على منطقة تمتد من القرم حتى الشام، فلم يقطع عليه حلمه غير عناد ثلاث دول رفضت مشروعه، وأبت الخضوع له، هي السعودية وتركيا وقطر.

تجلى هذا كله صباح الثلاثاء الماضي عندما أسقط سلاح الجو التركي مقاتلة روسية خرّت وسط تكبير وتهليل الثوار السوريين على جبال التركمان قرب الحدود السورية التركية، لحظات قليلة كانت كافية لرسم قواعد جديدة للعبة السياسية في الشرق الأوسط.

مثلما غيّر بوتين قواعد اللعبة عندما جاء بطائراته ليشارك الإيرانيين والنظام السوري حربهم على الشعب الذي يريد حريته، غيّر الرئيس التركي رجب طيب أردوغان قواعد بوتين الآن، وينتظر العالم رد فعل الأخير، وهل سيقبل بالقواعد الجديدة أم سيقلب الطاولة على الجميع مرة أخرى؟

سوف تتكرر حادثة الطائرة الروسية، فنحن تقريبا في حال حرب مع الروس على رغم كل الزيارات والاجتماعات والابتسامات. عاجلا أم آجلا ستتداخل السعودية وقطر وتركيا مع المعارضة السورية في نظر بوتين، فبعدما يفشل في هزيمتها، سيبحث عن أحد يلومه، ولن يجد غيرنا.

ثم إذا ما فشلت مفاوضات فيينا المقبلة -والغالب أنها ستفشل- فلن تجد الأطراف المتنازعة في سوريا غير تصعيد المواجهة لتحقيق نصر يحسم الصراع، ما سيؤدي إلى فرز الصفوف إلى "فسطاطين لا ثالث لهما" وليس لأسامة بن لادن علاقة بهذا المصطلح وإن استخدمه مرة واشتهر به، فسطاط الشعب السوري الحر وحلفائه، وفسطاط الثلاثي الطائفي المعادي للحرية وحلفائه أيضا.

بل قد تحصل مواجهة أخرى حتى قبل فيينا، لقد صفعت حادثة "السوخوي" صورة بوتين الذي لا يقهر وروسياه المهابة، سيؤثر ذلك في وضعه الداخلي، وخصوصا مع بدء وصول جثامين الجنود الروس المتورطين في أول حرب خارجية منذ هزيمتهم في أفغانستان، لعله يتحدى الأتراك مرة أخرى فتسقط "سوخوي" أخرى أو "ميغ"، حينها سيجن جنونه. لقد شرع الآن بقصف عشوائي في مناطق التركمان

السورية، إنها ليست حربا، هذا انتقام! من يضمن ألا تسقط "سوخوي" أخرى بصاروخ أرض جو هذه المرة؟ سيزداد الدب غضبا، سيتهم السعودية أو قطر أو كلتيهما بأنهما اللتان زودتا الثوار بالصاروخ ويحملهما المسؤولية.

وضعه الاقتصادي المتردي أيضا يزيد في غضبه؛ فاقتصاده خسر موقعه بوصفه قوة ثامنة في العالم، وتراجع إلى ما بعد إسبانيا وكوريا الشمالية اللتين تفوقتا عليه في الناتج القومي. هنا سيتهم السعودية بأنها سبب خفض أسعار النفط.

هل يمكن أن نلتقي مع الروس في منتصف طريق سوري كي لا يحدث بيننا وبينهم ما لا تحمد عقباه؟ أستبعد ذلك، فلو حددنا بوضوح مشروعنا في سوريا والمنطقة، وهو مشروع ليس فيه تدخل في سوريا وإنما يقوم على استقلالها التام وقيام حكم ديموقراطي تعددي فيها، ثم لو حددنا المشروع الروسي، لوجدناه يقوم على حكم أقلية وتدخل أجنبي دائم، بغطاء انتخابات كاذبة وديموقراطية تشبه تلك التي في روسيا، حيث تراجعت الحريات العامة، وتغوّلت الدولة، وخافت الصحافة بعدما أضحى ثمن المهنة رصاصة في زقاق وجريمة تسجل ضد مجهول.

هذان المشروعان يصطدمان في فيينا، ولاختلافهما الشديد لن يتفقا، كما أنهما يصطدمان على الأرض السورية حتى ينتصر أحدهما على الآخر. ومثلما يستحيل أن تقبل المملكة بنفوذ إيراني دائم في سوريا، ستشاركها في ذلك استراتيجيا تركيا التي لا تريد نفوذا روسيا دائما جنوبها.

الخلاصة أننا سنصطدم لا محالة، وبما أن السيد بوتين يفتقد أخلاق الفرسان ليقبل الهزيمة والرحيل بروح رياضية. سيستمر في الغالب في المواجهة، وسيصعد عسكريا في سوريا، سيحاول أن يشق صفنا ويفرقنا، فثمة ثغرات في صفنا يسعى إلى استغلالها، فحالنا كحال الحسين بن علي رضي الله عنهما، حولنا حلفاء سيوفهم معنا وقلوبهم علينا (وقد عكست النص ليتفق مع السياق)، هؤلاء يتفقون مع بوتين في بعض أجزاء مشروعه، إعادة إنتاج الاستبداد في سوريا بنظام ديموقراطي مشوه لا يحمل رأس الأسد، ولكن يعيش بمخالبه، ولا يضيقون بتمدد إيراني روسي هناك، وإنما يضيقون بصعود المملكة إلى رتبة قيادة المنطقة، وضاقوا أكثر أنها تحالفت مع تركيا، وأن علاقاتها بها تتوسع كل يوم وتخطط للمستقبل معها.

لو تغير ميزان القوى في المنطقة لمصلحة معسكر بوتين، فسيسفر هؤلاء عن جلدهم الحقيقي وينحازوا إلى القيصر.

أخيرا، هل يجرؤ بوتين على عمليات قذرة في بلادنا أو تركيا أو قطر، كالتي دعت إليها الـ "برافدا" ومستشاره السابق المشار إليهما في بداية المقال؟ كأن يستهدف موقعا يزعم أنه معسكر لتدريب إرهابيين، أو أنه مخزن أسلحة كانت سترسل إلى سوريا وتهدد "السلم العالمي" وسلامة الطيارين الروس!

هذه أخطار يجب أن تدخل في الحسبان، ما يستدعي تنشيط السياسة الخارجية السعودية بالتعاون مع الأتراك والقطريين، لإقناع الأوروبيين بأن سياسة السكوت على بوتين ستفتح شهيته مثل أي ديكتاتور، فالرجل يتصرف بغرور الفتى المتنمر لا السياسي المحنك، فهو ربيب مدرسة الاستخبارات السوفياتية القديمة، وبالتالي لا يتردد في اتباع أقذر أساليبها، مثل اغتيال رئيس شيشاني سابق لجأ إلى الدوحة عام 2000، أو تصفية معارض له بالسم في لندن عام 2006 بطريقة مريعة، حتى رؤساء الجمهوريات لم يسلموا منه، إذ سمم رئيسا سابقا لأوكرانيا خلال مساعي ومؤامرات بوتين لإعادتها إلى بيت الطاعة الروسي، ما أدى إلى تزوير انتخابات، فثورة شعبية انتهت إلى حرب أهلية لا تزال تعيشها حتى اليوم. سجلّ سلبي حافل، ولكن يبقى بوتين مهما، ومن الضروري التعامل معه، ذلك أنه يترأس قوة عظمى.

لا أريد تثبيط العزائم، ولا أقول إنه لا قبل لنا به، وإنما أتوقع الأسوأ وأدعو إلى الحذر، ثم إننا في حال دفاع، ولا نستطيع الانسحاب من الساحة السورية، فدعمنا لثورتها هو دفاع لا مناط منه عن بلادنا. المهم أن نتوخى الحذر ونحن نخطو مضطرين في الغابة الروسية.

الشعب السعودي يريد "جودة الحياة"

أعادت موافقة مجلس الوزراء على مشروع فرض رسوم على الأراضي البيضاء، الحياة إلى القضايا المحلية التي تختفي أمامها حرب اليمن، وانهيار الشام والعراق، فهي معيشة المواطن اليومية ومقياس رضاه وسخطه.

ذلك أنه سيغير قواعد لعبة الإسكان والإثراء والمعيشة في المملكة، من دون أن يكلف الحكومة قرشا واحدا في موازنتها، بل سيكون موردا إضافيا لها في الوقت ذاته الذي سيخفض كلفة معيشة المواطن المطحون ويدوِّر بعض الثروة التي استقرت عقودا في خزائن جمع من الأثرياء المحتكرين.

أعتقد أن المواطن السعودي صبور، ولكن من الخطأ المراهنة على ذلك، ويكفي جولة في مجالس جدة أو الرياض لسماع غضبهم على مسؤولي الإدارة المحلية من بلديات وخدمات شتى، ويسبق ذلك أو يعقبه بعض عبارات الرضا على "القيادة" وجملة من نوع "والله الملك ما قصَّر، لقد أمر لهم بموازنات كافية، ولكنهم ما هم كفو".

نعم، السعودية أفضل من غيرها، ولكن ليست هذه ميزة عندما يكون جيرانك سورية والعراق واليمن على سبيل المثال وليس الحصر، فهذه دول تخلفت عن التنمية فأكلتها الحرب والفوضى، ولكن يجب أن نعترف أن "جودة الحياة" ليست بالمستوى الذي يريده السعودي، ويشهد على ذلك ملايين السعوديين الذين لا يتركون فرصة إجازة صيف أو منتصف عام، إلا وينتشرون في العالم، ولم أجد إحصاءات رسمية بذلك، ولكن أكثر من صحيفة محلية تضع الرقم بين 5 و 8 ملايين سائح سعودي انفقوا نحو 60 بليون دولار في الصيف الماضي. هؤلاء أكثر من ربع سكان المملكة، البقية الباقية تمنت لو ساحت هي الأخرى، بحثا عن "جودة الحياة"، ولكن منعها ضيق ذات اليد لراتب منخفض أو قرض مرتفع أو بيت يُبنى.

هذا الإقبال المرتفع على السياحة تصويت شعبي على أن السعودي يريد "جودة الحياة"، فالمدينة السعودية لم تعد مريحة، ولا ممتعة، زحمة سير لا تطاق، عدم توافر حدائق وملاعب، شقق متكدسة،

وتداخل في الأحياء بين التجاري والسكني، كل ذلك جعل الحصول على موقف سيارة أمام البيت أو العمارة مستحيلا. لنأخذ مدينة جدة مثالا، فمن الواضح أن أمانتها باتت عاجزة عن إدارتها وتوفير الخدمات الرئيسة المعتادة فيها، ناهيك عن النهوض بها ونقلها إلى حتى القرن العشرين وليس 21، كما يطالب دوما كبار المسؤولين فيها.

إنها عاجزة حتى عن رفع السيارات القديمة المهملة في شوارعها وأنقاض العمائر ورفع القضبان الحديدية المغروسة في الأرصفة وتغطية فتحات الصرف الصحي، وكلها تنتظر ضحية بائسة تتعثر فيها. إنها أعجز من أن أطرح عليها فكرة مقالتي هذه، وهي أنه حان للمدن السعودية أن تنتقل من "الحياة" إلى مرحلة "جودة الحياة".

أزمة السكن مع الارتفاع الفاحش لأسعار الأراضي، جعلها تغض الطرف عن الارتفاعات العمودية، من دون مراعاة للاشتراطات التي يعرفها طالب تخطيط مدن مبتدئ، كتوفير مواقف سيارات والفصل بين السكني والتجاري، ومساحات للحدائق والملاعب، هناك أحياء في شرق جدة متزاحمة بشكل مخيف، ظهرت خلال عقد واحد ولا تزال تتمدد من دون أي تخطيط.

إنها ليست جدة وحدها بل كل المدن السعودية، ولكنني أكتب عنها، لأنني أعيش فيها بعدما عدت إليها من البحرين التي ضاقت بي، ولكنني أنصفها وأقول إن "جودة الحياة" فيها أفضل من مدينتي جدة.

لا أستبعد أن يرد على مقالتي مدير العلاقات العامة في أمانة جدة، برسالة متقنة يسرد فيها المشاريع الهائلة التي تنفذها البلدية، وقد أضاف إلى كل مشروع كلفته البليونية، ولكن لماذا لا تنعكس هذه البلايين على "جودة الحياة" في المدينة؟

كل استطلاعات الرأي بما فيها المستقلة ومن جهات أجنبية تشير إلى أن غالبية السعوديين غير متحمسين للديموقراطية ولا يطالبون بها، ولكنهم بالتأكيد يريدون حياة أفضل.

فكيف نحصل على حياة أفضل؟ لنبدأ بتصغير حجم المدن السعودية التي تتمدد من دون جدوى اقتصادية مقنعة، فالإدارات المحلية عاجزة عن خدمة ما تحت يدها اليوم، فلمَ تخطط لأحياء جديدة بعيدة؟ لقد وصل العمران في المدن السعودية الكبرى الثلاث، الرياض وجدة والدمام، حتى 50 كيلومترا

بعيدا عن وسط المدينة، بينما لا يزال وسطها يعج بمساحات بيضاء شاغرة، بسبب احتكار مخل للأراضي التي يملكها أثرياء، من دون أن تكلفهم شيئا. إنه استثمار أفضل من الذهب الذي يحتاج إلى حراسة وحفظ، والأسهم التي تحتاج إلى متابعة ومخاطرة، والتجارة التي تتطلب جهدا ومتابعة. إنها "تجارة التراب" كما سمَّاها اقتصاديون سعوديون غاضبون.

حلول كثيرة تطرح، مثل "رسوم الأراضي البيضاء" المشار إليه آنفا، والذي أقرته الحكومة أخيرا، واحتفى به الرأي العام. ستُسهم هذه الضريبة في حل جزء من المعضلة، ولكن لن تحلها بالكامل، لذلك أعتقد بأن الحل يكون في إعادة المجتمع والاقتصاد السعودي إلى طبيعته، بإخراج الأجانب وتحديدا العمالة الرخيصة من المملكة والاقتصاد والمجتمع السعودي. إنه ليس موقفا عنصريا، وإنما حل اقتصادي واجتماعي.

إنهم ليسم بخبراء ينقلون إلينا تقنية النانو أو صناعة الطاقة الشمسية، بل جلهم عمالة غير محترفة، صناعات غير مهمة، باعة ملابس أو جوالات، يزاحمون المواطن في المسكن والأرض والشوارع والطاقة والغذاء المدعومين، والأسوأ أنهم يصادرون فرصة الشاب المواطن في اكتساب ثقافة العمل وخبرته، فخلق معضلة لافتة على بعضها، صاحب عمل سعودي يشكو من سعودي عديم الخبرة ومفتقر إلى ثقافة عمل، وشاب محروم من العمل حيث يكتسب الخبرة وثقافة العمل، فيفضل صاحب العمل الموظف الأجنبي قليل الكلفة، مكتسب الخبرة ولديه ثقافة عمل. الحل أن يخرج "الأجنبي" من هذه المعادلة حتى يمكن حل معضلتها.

لقد أنفقت جدة لبناء جسور وأنفاق أكثر مما أنفقت بلديتا لندن وباريس مجتمعتين، ولكنها لا تزال تعاني من زحمة السير. إذا لا بد من حل آخر غير بناء مزيد من الجسور والأنفاق. إنها بحاجة إلى نظام صارم لمواقف السيارات والفصل بين السكني والتجاري. خسْف أسعار الأراضي بقرار الرسوم البيضاء سيوفر مصدر دخل للدولة، ومعه يمكن البلديات من تحويل أراضي المحتكرين البيضاء إلى حدائق في الأحياء المزدحمة، وملاعب كرة قدم لأطفال وشباب هم أكثر سكان المملكة.

والأهم بعض من المشاركة الشعبية، مجالس أحياء ومجالس محلية منتخبة، حتى يتداخل المواطن مع وطنه، فلا يكون التلاحم مجرد مقالة في صحيفة أو جملة عابرة في مجلس كبير، نتبادل بعدها ابتسامات باهتة ودعوات مكررة.

يجب أن نحيي ثقافة الأحياء، نحن نلتقي بعضنا ببعض أكثر خارج المملكة مما نفعل داخلها، نتبادل التحايا مع معارفنا القلائل عندما ندخل المسجد، الذي يفترض أن يكون مركز الحي. لا أذكر أن دعاني أحد لاجتماع لمناقشة أي قضية تعنى بالحي، أو حتى المسجد الذي أراه ناقصا في كثير من الخدمات، رخامه الأبيض يكاد يعميني كلما مشيت عليه وأنا في طريقي لأداء صلاة الظهر أو الجمعة، كلما أفعل أحدث نفسي بضرورة تشجير تلك المساحة، ستوفر ظلا للمصلين لو ازدحم بهم المسجد وتخفف من حرارته، أعقد اجتماعا منفردا مع نفسي، أقرر فيه الاستفادة من ماء الوضوء لزراعة تلك الأشجار، ولكن أنسى كل شيء عندما أعود إلى بيتي، فلا إمام المسجد دعاني للاجتماع ولا صاحب الأمير الذي بناه قبل عقود، وتمضي الحياة بنا جميعا، الأمير والإمام والسكان في حدها الأدنى من التواصل الاجتماعي.

في 28 كانون الثاني (ديسمبر) المقبل ستجرى دورة ثانية للانتخابات البلدية، وقد تحسنت صلاحيات أعضاء المجلس بعض الشيء. إنها فرصة سانحة لتعزيزها بجرعة أكبر من الصلاحيات فتشرك المواطن في "المسألة والمكاشفة والمحاسبة"، حتى تعود ثقة المواطن والذي عزف عن التسجيل في هذه الدورة، لشعوره بضآلة منجزات "ممثليه" في الدورة السابقة، هم يقولون لقد فعلنا الكثير، وهو يقول أنا لم أشعر بذلك.

كلمة المواطن هي الأهم، لذا حان الوقت أن نقول: "الشعب يريد جودة الحياة".

أن تكون لاجئا سوريا في السعودية والخليج!

لماذا لا تستقبل المملكة ودول الخليج اللاجئين السوريين عوضا من أن يموتوا في البحر؟ يسأل بَعضُنَا بسذاجة! بينما آخر يلقي السؤال بخبث، ليغير الموضع ويلقي بدائرة الاتهام بعيداً عن النظام الذي دفع شعبه إلى اختيار الموت في البحر، ولا يعيش في وطن لم يعد يراه وطنا.

منذ بداية المأساة السورية والمملكة تستقبل سوريين، يقدرهم مسؤول - تحدثت معه - بنحو نصف مليون، ولكنهم لم يسجلوا بصفة لاجئين، فالمملكة ليست بلدا مجاورا لسوريا، ولم يأتوا لاجئين، وإنما بتأشيرات زيارة طوال الأزمة فلم تضق بهم المملكة، لم تحملهم على المغادرة أو تعتقل من يحمل تأشيرة انتهت صلاحيتها، هناك دولة يفترض أنها شقيقة لسوريا فعلت ذلك، بعضهم وجد فرصة جيدة للعمل، وآخرون لم يجدوا، سمحت لهم الحكومة بإرسال أولادهم إلى المدارس الحكومية، ولكن لا يعني ذلك أنهم سعداء، أعرف صديقا سوريا تضاعف سكان شقته الصغيرة بجدة مرتين، ولا يملك إلا الصبر.

تستطيع المملكة أن تستقبل مزيدا منهم، كما تطالب بعض الدول الأوروبية والمنظمات الحقوقية بسذاجة أو خبث، ولكنهم لا يريدون أن يأتوها لاجئين، ما من فائدة في أن تقيم المملكة أو دول الخليج الأخرى مزيدا من المخيمات، لأن السوري ضاق بحياة المخيمات ويريد أن يعيش، ما لم نعد له وطنه فسيظل رحالا يبحث عن وطن يؤمنه ويبني فيه مستقبلا، والمملكة ودول الخليج لا تستطيع أن توفر له هذا الخيار.

أعرف سوريا آخر مقيما في المملكة وينوي الهجرة بأية طريقة يستطيع إلى أوروبا، يسمع عن ابن عمه الذي حصل على فرصة عمل ولم يلبث به الزمن أن أصبح سويديا، مثل آلاف السوريين والعراقيين والأفغان والصوماليين، وغيرهم من البائسين العرب والمسلمين الذين ضاقت بهم أوطانهم المتخبطة بين الفشل والحرب والتطرف العلماني والديني والمذهبي.

نحن في السعودية لا نعطي الجنسية بسهولة، وكذلك معظم دول الخليج، السبب ليس عنصريا أو شعورا بالفوقية، فبلد كالسعودية، مواطنوه من كل الأعراق التي تشكل قوس قزح المهاجرين المنتظرين على البوابات الأوروبية، السبب اقتصادي صرف، حالنا كحال دول أوروبية لا تريد مهاجرين أجانب،

كهنغاريا واليونان، لأن اقتصادها لا يستطيع أن يستوعبهم، ولسنا قوة اقتصادية هائلة كألمانيا تستطيع - بل تحتاج - أن تستوعب مزيدا من المهاجرين ولكنها تتمنع، لأنها تريد أن تنتقيهم لا أن تستقبلهم كسيل جارف.

نحن من المجموعة الأولى، وإن غلبتنا أخوّتنا للسوريين ففتحنا لهم أبوابنا بقدر ما نستطيع، اقتصادنا لا يستطيع تحمل لاجئين يتحولون إلى مقيمين، ذلك أن سوقنا متشبعة بعمالة أجنبية لا نحتاج إلى معظمها أصلا، فانعكس ذلك سلبا على مجتمعنا واقتصادنا، نفكر بتردد لحل هذه المشكلة المتراكمة، تصدمنا أرقامها وواقع البطالة بين أبنائنا كلما عقدنا مؤتمرا لبحث «العمالة الوافدة في دول الخليج، واقعها ومستقبلها» كان هذا عنوان دراسة نشرت الأسبوع الماضي في موقع الجزيرة للدكتور جاسم حسين..

لا بد أن من قرأها شعر بالقلق وأدرك الأخطار التي تكتنف مستقبل الخليج وهو يلج في بحر من العمالة الوافدة التي تبقى أجنبية ما حييت في مجتمع لا يريد ولا يستطيع توطينها، ولكننا سرعان ما ننسى أو نتجاهل قلقنا ونستأنف حياتنا الاقتصادية المشوهة؛ لأننا بتنا «مدمنين» على تلك العمالة الأجنبية التي تشكل ثلث «الشعب» السعودي وأكثر من النصف حتى 80 في المئة من عدد السكان في بقية الدول الخليجية، يريد بعضنا أن يقلل أعدادهم (متأكد أن المسؤولين بالمملكة يريدون ذلك ويخططون له).

وبالتالي فإن «توطين» مئات آلاف من السوريين سيربك كل حسابتنا الاقتصادية ومصالح المواطنين، وقد قلت «توطين» لأن هذا ما يريده السوري، إنه لا يريد خيمة أو «هنغار» حديديا آخر كالذي تركه في الزعتري بالأردن أو غازي عنتاب بتركيا، ليس هناك ما يميز خيمة على أخرى، كلها بائسة بعدما تقضي فيها عاما أو عامين وأنت تنتظر العودة إلى الوطن، إنه يريد أن يستقر، أن يصبح «مواطنا»، ليكن أردنيا، ولكن لا وظائف كافية هناك، أو مواطنا تركيا، كي يحاجج رب عمله هناك ليحصل على راتب مساو لراتب زميله التركي.

لم يفر والد الطفل الغريق إيلان الكردي صاحب الصورة الشهيرة التي فجرت قضية اللاجئين السوريين حول العالم، من عين العرب (كوباني) نحو البحر مباشرة، لقد عاش قبلها في تركيا أشهراً عدة، جرّب حياة المخيمات، ثم قبل براتب متواضع يساوي ربع ما يحصل عليه التركي، ولكنه ضاق بذلك، فاقتصد

وجمع أربعة آلاف دولار التي تكفيه للانضمام إلى رحلة «مقامرة الموت»، إما أن يكسب أوروبا وضمانها الاجتماعي وفرص العمل والاستقرار ومن ثم التجنس والمواطنة، وإما الموت، كان نصيب أسرته الموت، ونصيبه هو أن يحدثنا عن مأساته، ويعيش مكلوما بقية عمره.

إنهم ليسوا في حاجة إلى ملاجئ، فهناك ملاجئ لهم في الأردن وتركيا ولبنان، انتشر فيها نحو أربعة ملايين سوريين مسجلين - رسميا - لاجئين، ولكنهم في حاجة إلى وطن، والسعودية ودول الخليج لا تستطيع أن تكون ذلك الوطن البديل.

حري بأزمة اللاجئين السوريين أن تكشف للسعوديين والخليجين عوار سوق العمل عندهم، والخطأ الجسيم الذي ارتكبوه في معاندة السنن الإلهية التي جعلت للجزيرة العربية قدرا معلوما في الموارد الطبيعية، فأثقلوها بعدد سكان لا تستطيع تلبية حاجاتهم في المأكل والمشرب، الخليجي يستهلك من الموارد الطبيعية أضعاف النسبة التي قدرها الله لسكان الجزيرة، جرت أقدار الله ثم قوة التاريخ إلى أن يترك الفائض من العرب جزيرتهم كلما اختل التوازن بينهم وبين قدرتها على العطاء، الشام والعراق كانتا دوما الوجهة المفضلة، حتى جاء النفط والحدود، فتوقفت الهجرة، بل أصبحت الجزيرة، للمرة الأولى منذ أن خلقها الله، جاذبة للسكان، حتى تشبعت فلم تعد تستطيع استيعاب من يريد العودة إليها، إنها بالكاد تستطيع استيعاب أهلها.

الحل أن نذهب إلى هناك، ونصلح أوضاع الشام مهما كلف الأمر، حتى يصلح لأهله فيبقون فيه ويعودون إليه، ما شهدناه في السعودية والخليج ولم نشك منه، وما شهدته أوروبا وشكت منه، ما هو إلا رأس جبل ثلج هائل من البشر يتشكل منذ أربعة أعوام، وسيفيض علينا جميعا، فالشعب السوري أيضا يريد الحياة.

هل نستطيع العيش بجوار سوريا الإيرانيّة؟

الحرب في سوريا سيئة جداً، لكنها مثل كل الحروب لا بد أن تتوقف، غير أن هناك ما هو أسوأ، لو أفضت إلى «حالة سيئة دائمة»، شيء ما مثل إسرائيل.

جيل اليوم لا يتذكّر وصف إسرائيل بالخنجر في قلب الأمة. كان رسامو الكاريكاتور العرب في الستينيات، يرسمون خريطة العالم العربي وفي وسطها حيث فلسطين، خنجر تسيل من جرحه دماء، كان ذلك خنجر إسرائيل الذي أدمانا ولا يزال.
سوريا الإيرانية الطائفية ستكون الخنجر الثاني، التي أسماها بشار الأسد «سوريا المفيدة» ستبقى معنا لعقود، ندخل معها في حرب تلو أخرى، نهزمها أو تهزمنا ولكنها تبقى، ربما تحظى بحماية دولية ليس بالضرورة من الروس وحدهم، حتى إسرائيل مستعدّة أن تحميها، فهي أيضاً تريد دويلات طائفية من حولها، هي دولة يهودية، لذا ستشعر بالأنس بجوار دويلات طائفية وعرقية أخرى في محيطها،

جمهورية شيعية - علوية، وأخرى كردية، ثالثة درزية، هل هناك اقتراحات أخرى؟
لا تقارن تلك الكيانات بالدول العربية السنّية، فهذه معاً تشكّل الجسد العربي الكبير، لكنه جسد ضعيف منهك بالخلاف والاستبداد، إنه الجسد الذي سيرسمه رسام كاريكاتور آخر، وقد غرس فيه أكثر من خنجر، ما لم يحصل تدخّل حقيقي يوقف هذه الأطماع والنوايا التي باتت ظاهرة جلية.

غريب أمر العرب، لم ينتبهوا إلى ما حصل في 2 آب (أغسطس) الماضي في اسطنبول، على رغم أن الاستخبارات التركية وفّرت للمعنيين منهم كل التفاصيل. هناك وفي قاعة جانبية بأحد الفنادق، اجتمع 3 شباب سوريين من تنظيم «أحرار الشام»، القوة الصاعدة في الثورة السورية، مع إيرانيين أربعة، أو بالأحرى ثلاثة، رابعهم تبين أنه مندوب من «حزب الله»، وظلّ صامتاً طوال الاجتماع، الإيرانيون قادوا المفاوضات بالكامل كأن «سوريا ملكهم»، كما قال أحد السوريين لاحقاً لزميليه.

ثمة رمزية مهمة حصلت في ذلك الاجتماع تهمّ العرب، وتمسّ أمنهم القومي، فالإيراني يفاوض سوريا على رسم مستقبل سوريا المقبلة، كأنها بلادهم. المفاوضون السوريون كانوا متألمين غاضبين، أن يصبح

وطنهم محلّ تفاوض، كانوا يتمنون لو كانت المفاوضات مع ممثلين عن النظام الذي يحتقرونه ويريدون إسقاطه، لكن ما حصل في ذلك اليوم في اسطنبول كشف حقيقة الوضع في سوريا، والأخطر كشف احتمالات المستقبل. إنه مشروع طائفي صرف، فالإيرانيون كانوا يساومون «أحرار الشام» (السورية) على تهجير مواطنين سوريين شيعة إلى مناطق تحت سيطرتهم، مقابل انسحاب المقاتلين السوريين من الزبداني التي يبغون السيطرة عليها.

باختصار، إيران ترسم خريطة سوريا العربية من جديد!
لكي يدرك «القومي العربي» الخطر المقبل يجب أن يفكر بشيء من الطائفية، فمحركات إيران في المنطقة وتحالفاتها، طائفية صرفة، وليتخلّص من مثالياته القومية غير المقنعة والتي تخفي طبائع استبدادية تكره الحرية. إنها معركة مصير «حزب الله»، طليعة إيران المقاتلة، ونخبة مقاتليها والمؤمنين بعقيدتها.
هذا الحزب متمكّن في لبنان ومعطِّل للسياسة فيه، فلا رئيس ينتخب ولا انتخابات تجرى فيه حتى يحسم الحزب وإيران معركتهما في سوريا، التي لا تعدو أن تكون خطّ إمداد للحزب، ولو سقطت بالكامل في يد شعبها، فلن تكون في دمشق ولو للحظة واحدة حكومة صديقة له. أدرك ذلك منذ اليوم الأول للثورة التي خرجت سلمية، تدعو الى انتخابات وديموقراطية وتعددية، لم يرفع فيها لا سلاح ولا أي شعار طائفي، لكن «حزب الله» اصطفّ مع النظام إعلاما وسلاحا وسياسة، حتى جعل لبنان الحر الديموقراطي عدوا لثورة الأحرار في امتدادها الشامي الكبير. لو انتصرت الثورة في سوريا، ستتوقف إمدادات الأسلحة عن الحزب التي جعلته أسدا في لبنان، وسينكمش إلى مجرد حزب يستمد قوته من صناديق الاقتراع ودعم قاعدته الشيعية، ينشغل بمطالبها في خدمات أفضل ووظائف أكثر، ويتخلى عن حلم الجمهورية الإسلامية الكبرى وثارات الحسين والمهدي القادم.

الزبداني بلدة في ريف دمشق الغربي، تقطع بغالبيتها السنّية الطريق على مشروعه الطائفي، فاستطاع بعد حملة قصف جوي ومدفعي تهجير أهلها والقرى المحيطة إلى لبنان وبعيدا حتى الأردن وتركيا، وبقي فيها مئات المقاتلين الأشاوس الذين حوصروا في نحو كيلومتر واحد، لا تصل إليهم مساعدات من أحد. مذبحة القصير التي جرت على يد «حزب الله» قبل 3 أعوام ونسيناها بعد صيحات الجهاد والوعد والوعيد، علّمتهم ألا يثقوا بالحزب.

حاول تنظيم «أحرار الشام» نجدتهم، فوسّط الأمم المتحدة، عرض انسحابه مقابل إطلاق النظام معتقلين، جمع قائمة موثّقة لنحو 40 ألف معتقل، بينهم نساء وأطفال، فرفض النظام، وحيث إن الحرب قبيحة، والعدو لا يرحم، قرر «أحرار الشام» ألا يرحم المحسوبين على النظام.

بعيدا في الشمال، توجد قريتا الفوعة وكفريا وتضمّان نحو 30 ألف سوري من الموالين للنظام، وقد عاشوا في سلام وسط محيطهم السنّي، لكنهم أضحوا خامة مميزة لإيران في زمنها الطائفي، فهم شيعة اثنا عشرية أصليون، وليسوا ممن تشيّع حديثاً خلال عهدي الأسد الأب والابن، اللذين سمحا لإيران بالدعوة إلى التشيّع في أحياء السوريين الفقيرة بدمشق والرقة وبصرى الشام، أو بين العلويين الذين لم تفلح حملات التشيّع بينهم، إذ إن مزاجهم لا يميل إلى التدين ابتداء حتى لو كان إيرانياً.

وعلى رغم اكتساح الثورة السورية أوائل العام الحالي معظم ريف إدلب، استعصت البلدتان، فهما مدججتان بالسلاح وتم تجنيد جلّ شبابهما فوق 17 سنة، هاجمهما تنظيم «أحرار الشام» بشراسة منتصف الصيف، واخترق بعضا من تحصيناتهما، وأعلن أنه يفعل ذلك لتخفيف الضغط عن مقاتلي الزبداني.

لم يهتمّ النظام كثيرا، واستمر في حملته هناك، فهو يريد انتصارا إعلاميا كبيرا، فالفرقة الرابعة التابعة لماهر الأسد، شقيق «الرئيس»، تقاتل هناك مع الحزب، ولم تقبل إيران بذلك، فهؤلاء شيعة اثنا عشرية، رأسمال مشروعها الطائفي في سوريا، فكان «أحرار الشام» أحرص على البلدتين من النظام، فبادر عبر الأمم المتحدة الى الاتصال بـ «الأحرار» لوقف حملتها.

في البداية، عرضوا أن تكون المفاوضات في دمشق أو بيروت، فرفض «الأحرار»، فكانت اسطنبول هي البديل وبدأت المفاوضات تحت إشراف الأمم المتحدة، لكن بعد جولات مضنية فشلت، لأن «أحرار الشام» أصرّ على وقف إطلاق النار في الزبداني والفوعة وكفريا معاً، بينما أصرّ الإيرانيون على أن يكون المقابل إخراج مقاتلي الزبداني الذين يرمزون إلى آخر السوريين الوطنيين، الذين بقوا في أرضهم بريف دمشق الغربي، الذي يتعرّض وما حوله لعملية تهجير منذ أعوام بعيدا من الاهتمام العربي والدولي، مقابل إخراج مقاتلي الفوعة وكفريا ومن يرغب من الأهالي، وهو ما رفضه «الأحرار» كموقف وطني مدرك للمشروع الطائفي الإيراني، واستأنف القتال حتى نصر أو شهادة.

إنها حالة "تطهير عرقي" جليّة، ينتفض لأجلها المجتمع الدولي عندما تجري في بلد آخر، لكن في سوريا تتعطّل الأخلاقيات والعرف الدولي!

"حجنجلي.. بجنجلي" وعودة الوعي إلى ربيع عربي تاه

أعاد العراقيون الاعتبار إلى روح الربيع العربي، بعدما ذوت تحت أنقاض وجثث ضحايا براميل بشار الأسد وإيران المتفجرة، ووسط كراهية «داعش» وطائفيته البغيضة، ودولته الحمقاء التي تثير مخاوف كل عربي ومسلم أراد بديلاً أفضل، وتاهت في ثنايا الحرب على «الإخوان المسلمين» الذين قرر أحدهم أنهم «الربيع العربي» فأعطاهم ما ليس لهم.

الربيع العربي لمن تاه عنه بعد أربع سنوات عجاف، ولمن عجز عن فهمه حتى الآن، على رغم كل عناوينه الواضحة، هو «الحق في العيش الكريم»، وهذا ما عبرت عنه جماهير العراق بوضوح، الجماهير نفسها التي اصطفت طائفياً يوماً، والرجال والنساء أنفسهم الذين أعطوا أصواتهم لرئيس الوزراء السابق نوري المالكي وائتلافه «دولة القانون»، وتحملوا فساده وسوء الخدمات في بلد ثري عقداً كاملاً، اصطفوا خلفه شيعة خائفين كارهين إخوانهم السنّة، ولكنهم ملّوا! لم يعد الاصطفاف الطائفي الغريزي يشبعهم، ولا الكوابيس التي صنعها المالكي وكل زعيم سياسي تقنعهم بعدم الانتفاض والثورة على الفساد والظلم وسوء الخدمات الذي يعيشونه.

لهذه الأسباب ثار التونسيون والمصريون واليمنيون والسوريون والليبيون قبل خمس سنوات، قبل أن يكونوا شيعة أو سنّة، ولا ليبراليين أو «إخواناً»، لم يثيروا يومها جدل «الدولة المدنية أو الدولة الدينية»، وإنما المطالبة بالعيش الكريم، والوظيفة الجيدة، والحي النظيف، والكهرباء، والتعليم، والصحة، والحكومة التي يحاسبونها والتي تمثلهم، والزعيم الذي يتواضع لهم لأنهم هم من أوصلوه إلى منصبه هذا، لا ميليشيات تحميه أو جيش وقضاء تزور له انتخابات.

للأسف لم يحصل شيء من هذا. نجحت الثورات المضادة، وشوهت المسار، لذلك غضبوا، لم يعد البغدادي والبصرواي يحتملان الصبر حتى يزول خطر «داعش»، ولم يعد الخوف من انتقال الحرب السورية إلى لبنان مقنعاً للبناني لكي يسكت على غياب الدولة، فخرج غاضباً! لقد كفروا بكل السياسيين، الحكم والمعارضة، الليبرالي والمتدين، فهل ستكون الموجة القادمة من الربيع العربي موجة غضب تقتلع الجميع؟.

قد تحتمل الشعوب الاستبداد ردحاً من الزمن بسبب الخوف، وقد تنزلق قدمها في درب الكراهية والتخندق المذهبي أو السياسي أو الطبقي، مستعدة أن تصدق وعود «الزعيم» فترة، ولكن ثمة لحظة لا يعلمها إلا الله، تنفجر لسبب أو آخر لا قبل للمحلل السياسي أو رئيس جهاز الاستخبارات الأعظم بأن يعلمها فيحذر الزعيم قبل وقوعها، وربما حتى لو حذره سيكون هناك بجواره من يقول له إنها مجرد مبالغات متأثرة بدعاية أعداء مندسين ومؤامرة خارجية، وأن الشعب مؤمن به وبحكمته.

ولكن الشعوب لن تحتمل الفقر والجوع وانقطاع الكهرباء المستمر ورائحة الزبالة المتكدسة وتأخر الرواتب والبطالة والغلاء، بينما يرون سياسيين وضباط جيش ورجال حكم وأحزاباً موالين ومعارضين يتقلبون في نعيم ووظائف ومطاعم وسهر ونضال تلفزيوني! سينكشف لهم في لحظة تاريخية، لا يوقتها أحد، عوار الاستبداد، وأنهم وقعوا ضحايا كذبة كبيرة اسمها الاصطفاف «الطائفي» أو «السياسي»، باسم المذهب، أو حتى الوطن.

الاستبداد سيئ حيثما حل، ولكن العربي منه هو الأسوأ، الحكم عنده هو السيطرة والاستئثار بالمنافع له ولطبقة من حوله، فيجيد ويتقن فنونهما، وكأن الكتاب الوحيد الذي قرأه المستبد العربي هو «الأمير» لميكافيللي، لا يهتم بالإدارة ولا يحسنها. في تشيلي كان هناك مستبد طاغية عسكري اسمه أوغستو بينوشيه، قُتل واختفى في عهده الآلاف، كان يزعم أنه ينقذ الوطن من الشيوعيين الفوضويين، على رغم ظلمه وبطشه فإنه أسس لمعجزة تشيلي الاقتصادية، كان ذكياً بما فيه الكفاية لأن يسند أمر الاقتصاد إلى خبير، استدعى أستاذ الاقتصاد الشهير في جامعة شيكاغو ميلتون فريدمان، سأله كيف ينقذ اقتصاد بلده، طبق أفكاره ونصائحه وخلق مدرسة في خصخصة الاقتصاد وتحويله من شمولي عقيم إلى سوقي منتج، فأنقذ تشيلي بإصلاحاته لا بانقلابه الدموي الذي ظل يلاحقه ويحاسب عليه حتى مات.

المستبد العربي لا يرحم ولا يريد رحمة الله أن تهل على عباده. تضيع الموصل، يضيع بعض مع الوطن، ينقسم المجتمع ويحترب، يكره الأخ أخاه، يشي المواطن بالمواطن الآخر، لا يهم، المهم أن يبقى المستبد وطبقة متنعمة من حوله.

صور قبيحة احتلت شاشات العرب خلال السنوات الماضية، قتلٌ في الميادين، وحرقٌ للقرى، ومواطن يحرض على آخر، حشد شعبي هنا، وإعلام صارخ هناك، محركاتهم الكراهية، صناعة الكوابيس والخوف، إثارة الطائفية والتحزب، إغراق المجتمع والمثقفين في جدل عقيم عن الهوية، دولة شيعية أم سنّية، دينية أم مدنية، لم

يكن كل ذلك عملاً عارضاً، وإنما مخطط لتغيير الموضوع، المستبد لا يريد من يحدثه عن العيش الكريم، ولا الوظيفة، ولا الشارع النظيف، أو التعليم الجيد، وبالطبع لا يطيق حديثاً عن العزة والكرامة، لأنه عاجز عن أن يوفر أياً منها، إنه يعدهم بشيء واحد، الاستقرار والأمن، إن غبت كانت الفوضى! الإرهاب يخدمه فيشجعه ضمناً، إعلامه يذكّر المواطن بالإرهاب ليل نهار، يخيفه منه، يصنع منه كابوساً يلاحقه، الإرهاب في المنعطف الآخر من الشارع، لو غفت عين الزعيم وشرطته و «حشده الشعبي» وميليشياته وفرق موته فسينقض عليه ويمزقه وأسرته، لذلك عليه أن يقبل بعنف المستبد، إنه ضروري لحماية «الدولة» التي يريد الإرهاب تفكيكها، الطائفة والجماعة مستهدفة إن لم ننقل الخوف إلى معسكر الإرهاب والمتعاطفين معه، كل من يسكت أو يبرر أو يقدم رأياً آخر هو إرهابي لا بأس أن يموت. مثقف المستبد وإعلامه يدفعان المواطن إلى القبول بالدم المهرق في الجانب الآخر، كل من ليس معي فهو في الجانب الآخر، عندما يقبل المواطن بالدم يشترك في تحمل وزره مع المستبد، فيشعر براحة واطمئنان فذلك يبعده عن لحظة المحاسبة.

تكتيك قذر، يصلح سنة... اثنتين... عقداً كاملاً، ولكنه لا محالة سينهار، هذا ما يحصل في العراق اليوم، يحاول رئيس الوزراء حيدر العبادي إنقاذ ما يمكن إنقاذه، يساعده في ذلك المرجع السيستاني وطبقة من السياسيين العراقيين، لعلهم اقتنعوا بأن غضبة «ناخبيهم» الشيعة العراقيين يمكن أن تطوف بهم جميعاً وليس المالكي وحده، فهم جميعاً كانوا شركاءه يوماً، هتافاتهم واضحة صريحة، كأنهم فكوا شفرة عمل سحري أعماهم عن مطالب العيش الكريم فخرجوا يهتفون:

«حجنجلي .... بجنجلي
إقليم إلك .... إقليم إلي
برميل إلك .... برميل إلي
قسموا الشعب كما يلي
سنّة عمر .... شيعة علي
والما يلعب وياهم مبتلي».

عاد الوعي للعراقيين، فهل يعود لغيرهم؟

بشار الأسد وأحمد القطان والعظام الرميم

ما المفيد الذي انفرد بقوله السفير السعودي في القاهرة أحمد القطان خلال لقائه رؤساء تحرير الصحف المصرية الثلاثاء الماضي، وتاه وسط تغطيات وعناوين صحف ركزت على ما قاله حول هذا الكاتب أو ذاك؟ إنه نفيه وبشكل قاطع حصول أي زيارة لمسؤول سوري للمملكة، وقوله الصريح "أجزم بأن (الرئيس السوري بشار الأسد) لن يكون له دور في أي حل مستقبلي".

أهمية هذا التصريح تأتي، وخصوصا في القاهرة، بعدما روّج إعلامها أن المملكة غيرت سياستها نحو الأزمة السورية، وأنها باتت مستعدة للقبول بدور مرحلي للأسد ووقف المساعدات عن المعارضة، وذلك لمواجهة "داعش" والإسلاميين، كما ذهب إلى ذلك الصحفي المقرب من الحكم هناك مصطفى بكري وغيره من الصحفيين المصريين، الذين أتوقع أن يدخلوا في دائرة "غير الموضوعيين" والذين لمزوا في الدور السعودي في سوريا.

إذا، حسم السفير الأمر. لا مستقبل لبشار الأسد في أي مشروع سعودي لإنقاذ سوريا، وإن المملكة تفضل الحل السلمي، واستئناف عملية جنيف، وإنها ترى أن الجيش السوري "عقائدي" يقتل شعبه، وليس كالجيش المصري الذي يستحق التقدير لكونه جيشا حرا يحمي شعبه.

هذا الموقف السعودي تعرض للتشويش خلال الأسبوع الماضي، بين تسريب أن الاستخبارات الروسية رتبت لاجتماع بين مسؤولين سعوديين وسوريين بارزين للمرة الأولى، منذ حلت القطيعة بين البلدين نهاية 2011، فبنى عليها محللون سيناريوات مفادها أن المملكة ستتخلى عن الشعب السوري في معركته من أجل الحرية، إلى قائل إنها بصدد عقد صفقة مع إيران بوساطة روسية وقبول أمريكي مقتضاها "سوريا مقابل اليمن"، وقد نفى السفير كل ذلك مشكورا بتصريحه المهم الذي تاه وسط حديث غير مهم.

وقبل نفي السفير، عزز تلك الفرضيات، التي روجها إعلام "حزب الله" وإيران، وكذلك وللأسف الإعلام المصري، حديث عن مبادرة روسية تفضي إلى تحالف بين الدول الكبرى في المنطقة، المملكة ومعها دول الخليج، وتركيا ومصر، وتعود سوريا بأسدها بينهم، وكأن شيئًا لم يكن، وذلك بهدف محاربة العدو الأوحد "داعش"، ولو صبرنا طويلا لانضمت إيران و"الحشد الشعبي" العراقي إلى هذا التحالف المستحيل.

مرة أخرى انهار هذا المشروع أو "التسريب" بتسريب آخر، وفي ليلة الاجتماع نفسها نسبته صحيفة "العرب" القطرية إلى مصادر داخل اجتماع الدوحة "أن دول الخليج وعلى رأسها السعودية رفضت مبادرة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، الداعية إلى تشكيل حلف إقليمي يجمع دول الخليج وتركيا مع نظام الأسد في مواجهة المجموعات المتشددة وعلى رأسها تنظيم الدولة".

إنه نفي منطقي لفكرة غير منطقية، كان من غير المنطقي ترويجها ابتداء، إذ تعني أن دولة كالمملكة لن تتخلى فقط عن موقف أخلاقي بالوقوف مع الشعب السوري، وإنما تتخلى أيضا عن أمنها القومي بالتنازل عن سوريا لمصلحة إيران، فأي نظام يخرج منتصرا في دمشق بعد تنازل كهذا لن يكون حليفا لإيران فقط كما كان منذ عهد الأسد الأب، بل سيكون نظاما تابعا تماما لإيران، وفي ذلك اختراق خطير لأمن كامل المنطقة وليس السعودية فقط، وإنما مصر والأردن وتركيا، فكيف يفوت هذا على حليف عاقل؟

من الجيد أن السفير قطان أكد أن الخلافات التي كانت بين البلدين حول الملف السوري قد زالت، إذ قال في مؤتمره الصحفي: "ربما كان هناك في الماضي خلاف حول سبل الوصول إلى الحل، وليس (حول) جوهره، والآن صار هناك اتفاق على الوسائل والطريق" بحسب ما نقلت عنه صحيفة "الشروق".

إنه لخبر جيد للسوريين، وللحريصين على أمن المنطقة القومي، والمؤيدين للمشروع السعودي بطيّ الصفحة الإيرانية عن عالمنا، كما أنه منطقي أيضا، فالذين دعوا إلى إعطاء بشار الأسد دورا ولو انتقاليا في مقبل الأيام في سوريا، غير واقعيين، فحتى لو تجرعت المملكة السم (وهي لن تفعل) وقبلت ببشار، فإنه أعجز من أن يقوم بالمهمة.

لقد انهار من مقام رئيس الدولة إلى مجرد زعيم ميليشيا طائفية، لا يختلف عن زعيم "النصرة" أبو محمد الجولاني أو ممثل "الخليفة البغدادي" في سوريا الذي لا نعرفه، إلا أنه يمتلك سلاح طيران، وعلاقات خارجية معلنة مع حفنة من الدول.

إنه "رميم" نظام ومن ذا الذي يحيي العظام وهي رميم غير الله. لا أحد يستطيع أن ينفخ حياة في نظام بشار الأسد.

الحل الوحيد هو أن يستعين بجيش جرار ينصره وليس مليشيات مثله ومثل حليفه "حزب الله"، ومن المؤكد أن المملكة لا يمكن بحال من الأحوال أن تقبل بشراكة آثمة كهذه، وبالتالي ما عليها إلا أن تقبل ومعها مصر وتركيا بجيش إيراني جرار يأتي بعشرات الآلاف، فهو الوحيد المستعد والراغب في الاستمرار بمهمة قذرة كهذه، ومعه "حشد شعبي" غارق في الطائفية والكراهية، يعمل قتلا وفتكا في السوريين الرافضين للنظام، حتى يخضعوا لجبروته.

مرة أخرى، لا يمكن لجناحي الأمة العربية كما جاء في "بيان القاهرة"، الذي اختتم به ولي ولي العهد زيارته للقاهرة الأسبوع الماضي قبول أمر كهذا ومعهما بالطبع تركيا.

"انتهى بشار" كان الخبر المهم الذي أتى به السفير السعودي في القاهرة، وحسنا فعل.

الغياب السعودي الكبير

يتعرض «المشروع السعودي» لإعادة الاستقرار في المنطقة لحملات تشكيك واسعة. خرجت بهذا الانطباع بعد لقاءين في واشنطن، ومثلهما في برلين مع نخبة من الباحثين والديبلوماسيين المهتمين بالمنطقة، فهم ما بين غير المقتنع بأن الدافع للتحرك السعودي في المنطقة «أخلاقي»، أو يعتقد أنها لن تستطيع القيام بمهمة بهذا الحجم.

بل إن ثمة قريبين يرون ذلك، كالأستاذ محمد حسنين هيكل، وهو الباحث والمتابع الجيد، الذي لا يعقل أن يجهل المملكة ومقاصدها، ولكنه في حديثه الأخير مع صحيفة «السفير» أغضب السعوديين بقوله: «عندما تدخّل عبدالناصر هناك كان يساعد حركة تحرر فيها وليس لديه حدود ملاصقة لها، أما السعوديون فلديهم باستمرار مطالب من اليمن، واستولوا على محافظتين فيها».

لقد قال «الأستاذ» كما يحلو لمحاوره أن يناديه في حواره أشياء أخرى سيئة في حق المملكة، ولكن جملته هذه تشي بقدر جهله بالدور السعودي في اليمن، إذ لم يرَ أنه يهدف لبناء يمن جديد لا يتفرد فيه فريق بالحكم، وأن تحميه من الوقوع تحت هيمنة إيرانية، لا تهدد الأمن القومي ليس للمملكة وحدها، بل حتى مصر!

هل يعقل أن «الأستاذ» غير ملم بذلك، وهو الذي يجالس الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي مرة في الأسبوع بحسب قوله في حوار تلفزيوني، ويتبادلان الرأي حول تطورات أوضاع مصر والمنطقة؟ إن لم يكن هو يعرف فلعل الرئيس وهو شريك في التحالف الذي تقوده اليمن أبلغه بالنوايا الحقيقية للمملكة، وأنها لا تنوي إلغاء الحوثيين، وإنما دفعهم لقبول المشاركة مع بقية المكونات السياسية اليمنية، وليس لها أطماع ولو في شبر واحد في أرض جارتها، فكيف يغيب ذلك عن باحث ومحلل سياسي كبير كهيكل، يعرف اليمن جيدا منذ ثورة عبدالله الوزير على الإمام يحيى؟

أميل دوما لحسن الظن، وأفضل أن ألوم قومي الذين غابوا حتى عن مثقفي الحليفة القريبة القاهرة لشرح المشروع السعودي، فتركوا الساحة هناك لحوثيين ومصريين يتظاهرون أمام السفارة السعودية هناك تارة، ويعقدون ندوة (عقدت ولم تعقد)، لشرح ما سمّوه «العدوان السعودي على اليمن».

نعم، نحن غائبون بديبلوماسيتنا الشعبية والعامة، ليس في القاهرة وحدها، وإنما حتى في واشنطن وبرلين وكل عاصمة عربية وغربية، في الوقت الذي نقود فيه أهم مشروع عربي معاصر، بل الوحيد الكفيل بإنقاذ المنطقة، ولكنه يمضي من دون حملة علاقات عامة نشطة حول العالم تشرح أهدافه، وتضغط من أجل تذليل العقبات أمامه، وتخلق طبقة من الأنصار والمؤيدين له من إعلاميين وباحثين وساسة في كل بلد.

إنها تلك العملية المعقدة الأخطبوطية، التي تسمى «لوبيينغ»، يجب أن نعترف أنه لا يوجد لوبي سعودي منظم وفعّال، بل الأكثر إيلاما أننا بعدما شكونا من اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة وتمدده ونشاطه حتى ضد المملكة، نشكو الآن من اللوبي الإيراني الذي ظهر بقوة وفعالية هذه الأيام مع توقيع الاتفاق التاريخي بين إيران والغرب، الذي يهدف في حقيقته إلى إعادة إيران إلى الغرب، والغرب إلى إيران.

لنقم بعملية مسح لأنشطة السفارات السعودية في عواصم العالم الرئيسية، كم محاضرة ألقيت؟ متى ألقى سفير سعودي كلمة في أحد مراكز البحث الكبرى؟ حتى اللقاءات الصحفية يعزفون عنها، فلا أذكر غير نشاط سفير السعودية بالمملكة المتحدة الأمير محمد بن نواف، ومندوبها في الأمم المتحدة السفير عبدالله المعلمي. ربما أغفلت محاضرة أو اثنتين لأحد سفراء المملكة، ولكن القاعدة هي ضعف الديبلوماسية العامة السعودية.

ثم أين المؤسسات الصديقة التي يمكن أن تخدم المملكة في ساعة حاجتها هذه؟ إنه عمل لا يمكن أن يبدأ اليوم لينتج، وإنما عمل كان من الواجب أن يؤسس قبل عشر سنوات على الأقل لكي نحصد ثماره اليوم، ولا يقولنّ أحد إننا لم نتوقع اتفاقا بين الغرب وإيران يغيّر موازين السياسة الإقليمية كهذا الاتفاق، أو أننا لم نتوقع «عاصفة حزم» وحربا سعودية كاملة في اليمن، ولم نتخيل انقلابا للحوثيين وحليفنا القديم علي عبدالله صالح، ولا انهيار سوريا بالكامل وتقسيم العراق وثورة في مصر.

إنه رد غير مقنع من جهتين، الأولى أن أحداث اليوم هي نتاج مصائب الأمس التي عشناها، من غزو الكويت وحربها، ثم 11 أيلول (سبتمبر)، وقبلها انتفاضة الجزائر عام 1988، التي كان يمكن أن تكون ناقوس خطر لانفجار الربيع العربي بعد عقدين، فاغتيال الرئيس الحريري الذي كشف لنا مبكرا الوجه الحقيقي للنظام السوري ومشروع إيران في المنطقة، أيضا غزو العراق وما بعده، الذي كشف لنا التخبط الأمريكي والمهارة الإيرانية، أما الاتفاق النووي فبدأت أول جلسة بين الفريقين قبل عقد من الزمن، فلا يبرر أحد هذا الغياب بجملة «لم نتوقع كل هذا».

الدليل الآخر على عدم وجاهة هذا القول، أن غيرنا توقع واستعد لهذا اليوم، فبعد 11 أيلول، وبينما كنا مشغولين بصرف الاتهامات التي انهالت علينا، اختارت مؤسسة روكفلر للأبحاث أن تنظر نحو إيران، كأنها تبحث عن بديل عن عالمنا «السني المزعج»، وجمعت بنهاية 2001 عددا من فطاحل السياسة الأمريكيين المتقاعدين، وشكلت معهم «مشروع إيران»، الذي أنفق 4.3 مليون دولار على اجتماعات وورش عمل بهدف التسريع باتفاق مع إيران، محورها معالجة تخوفات الغرب وإسرائيل من مشروعها النووي، ولكن صلبها إعادة إيران كلاعب إقليمي في المنطقة، ومن يرد تفاصيل هذا المشروع ليبحث عنه على موقع بلومبرغ الإخباري، وكاتبه الباحث بيتر والدمان.

هذا المشروع استفادت منه إيران، إذ مكنها من تشكيل لوبي لها في الولايات المتحدة، عمادها في ذلك أساتذة الجامعات الأمريكيون من أصل إيراني، بعضهم معارض للحكومة هناك، بعضهم لو عاد الليلة لطهران سيعتقل، ولكنهم وضعوا خلافاتهم جانبا أمام مصلحة قومية أعلى، منهم كتاب وباحثون محترمون في الأوساط الأكاديمية الأمريكية مثل الكاتب المرموق فالي نصر، وتريتا بارسي وهو سويدي من أصل إيراني، وزاردشتي ولكنه في طليعة المنافحين عن إيران، وأسس لها المجلس الوطني الإيراني الأمريكي، الذي أضحى رأس حربة اللوبي الإيراني في واشنطن. لا شك في أنه أداء إيراني مثير للإعجاب، عندما يضعون خلافاتهم «الصغيرة» جانبا من أجل الوطن.

في مقالة تالية سأروي تفاصيل دراسة اطلعت عليها في برلين تتوقع أن تخسر المملكة حربها في اليمن، وأحسب أن صاحبها غيّر رأيه بعد انتصارات عدن الأخيرة، وورشة حوار شاركت فيها بواشنطن وجدت

معظم الحاضرين يشككون في نوايا عملية اليمن، ويتهمون المملكة بالتعاون مع «داعش» في تحرير عدن.

من الواضح أن اللوبي الإيراني يبلو بلاء حسنا، ليس في بيروت فقط وإنما بعيدا حتى واشنطن، ولكن أختم بشهادة سمعتها من الكاتب المرموق بمجلة «التايم» الأمريكية جو كلاين، خلال عملي بواشنطن مع الأمير تركي الفيصل، حين كان سفيرا هناك، قال لي ونحن في طريقنا لمكتب الأمير ليجري معه مقابلة صحفية: «الذي يصنعه الأمير تركي هنا بتواصله اليومي مع الصحافة ونشاطه في الديبلوماسية العامة، هو ما يفعله الإسرائيليون طوال السنوات الـ40 الماضية، إن استمررتم هكذا لعقد آخر، فستتغير نظرة الصحافة والرأي العام الأمريكي نحو السعودية».

لم نستمر ولا يزال الأمير تركي يدعو إلى بناء جيل جديد من الديبلوماسيين السعوديين الشباب، يجيدون «الديبلوماسية العامة»، إذ يرى أن وظيفة السفراء اختلفت «عندما يحتاج ملك البلاد أن يتواصل مع زعيم بلد آخر، يمكنه إجراء اتصال مباشر معه وعبر خط هاتفي آمن، ولكن لا يستطيع الاستجابة لطلب صحفي من صحيفة محلية في أوهايو أو باحث بجامعة شمال تكساس، هذه وظيفة السفير الآن»، والحق أنه قام بها خير قيام خلال مدة خدمته القصيرة هناك، وحان الوقت أن نعود إلى نظرته المتقدمة هذه في العمل الديبلوماسي السعودي المقبل، وعلينا أن نعترف بأننا أصحاب قضية عادلة وأخلاقية، ولكن لا نحسن الدفاع عنها وتقديمها للعالم.

عشر سنوات عجاف

هل هي عشر أم دون ذلك أم أكثر؟ تلك المدة التي يحتاجها المشرق العربي حتى يخرج من كبوته أو كبواته، كل التقديرات رجم بالغيب، ولكن حال الدمار الحاصلة تشي بأن أمامنا زمنا طويلا... طويلا حتى يغاث الناس ويعصرون، فما خربه العسكر والاستبداد وسوء إدارة خلال نصف قرن بل أكثر، لا يمكن إصلاحه في عامين أو ثلاثة، زد إلى ذلك انهيار وحروب ما بعد الربيع العربي، مدن تهدمت وأحياء سويت بالأرض، وشعوب هجرت، ودول وأنظمة انهارت، ومعها قيم القانون والأخلاق.

هذا جلي وواضح في سوريا والعراق، وجار على قدم وساق في اليمن وليبيا، وهناك من ينتظر ممن عاد إلى ربقة الاستبداد، ثم زاد عليها فاشية وكراهية.

أمام بلاد العرب المستقرة كالسعودية والخليج ومعها الأردن اختياران، الأول تحصين داخلها، وضبط حدودها، وترك الفتنة تأكل نفسها من حولها، الثاني هو أن تجمع بين الأمرين، تبادر وتقود وتسعى إلى إطفاء حرائق الجيران حتى لا تمتد إليها، وأيضاً تحصن داخلها وتضبط حدودها، وأعتقد أن المملكة أخذت بالخيار الثاني، فهل ستقدر على ذلك؟ وما تأثير ذلك عليها في العقد المقبل؟

ستكون سنوات صعبة، تطفئ الحرائق، وتعالج الفتن، وتحاول وقف حال الانهيار، ثم تسعى لإحلال السلام والاستقرار بين الجيران، وفي الوقت نفسه تواجه تحديات كبرى، قد تعطل جهدها وتفسد نتائجه، ما لم تحكم الخطة وتجهز عتادها وتجمع كلمتها، وأختصرها في الخمسة الآتية: إيران العنيدة التي ترفض التنازل عن مكتسبات حققتها في غفلة، وتعود لديارها لتنشغل بالتنمية وتحسين حياة 77 مليون إيراني نصفهم بائسون، وعوضا عن أن يحفزها رفع العقوبات المقبل عنها والإفراج عن نحو 100 بليون دولار لها، ستوجه هذه القدرات الجديدة في مشاريعها التوسعية في عالمنا فتضرنا وتضر نفسها، ولن يعود إليها رشدها إلا بعد سنوات، ومنازلة مؤلمة جلها للأسف سيكون في شامنا وعراقنا ويمننا.

التحدي الثاني «داعش»، فالمملكة مضطرة لمواجهة التنظيم فكريا وأمنيا، وذلك بحكم موقعها الإسلامي، فـ«داعش» يهدد قيم الدين بقدر ما يهدد حياة وأمن الناس، ولكنه أيضا حال معقدة متداخلة

مع ظروف الانهيار الجاري، ما يتطلب القضاء على أسبابه حتى يمكن القضاء عليه، وهذه معركة ستستغرق سنوات.

التحدي الثالث مع حليف هو الولايات المتحدة، التي لا تزال مؤثرة، وتستطيع تعطيل المشروع السعودي بترددها، ورغبتها في الانطواء. إن جاءت السيدة هيلاري كلينتون رئيسة في انتخابات العام المقبل يمكن التفاؤل، فهي تفهم المنطقة جيدا ونشطة خارجيا، أما إن كان جمهوريا ففي الغالب سيكمل سياسة أوباما الانطوائية، فهذه عقيدة الجمهوريين الأصلية وليس كما يتوقع البعض ممن يعتقد أن سياسة جورج بوش الابن التدخلية هي الأصل. العكس هو الصحيح فالأصل في الجمهوريين هو الانطواء أمريكيا.

التحدي الرابع في الاقتصاد، فالمملكة تدخل معركة مصيرية مكلفة، في عقد لا يتوقع فيه أحد أن يزيد سعر برميل النفط على 60 دولارا، وفي الوقت نفسه أمامها مصروفات هائلة وخوف شديد من استهلاك الاحتياطي العام، الذي يفترض أن يوفر للأجيال المقبلة.

وأخيرا المواطن السعودي، الذي يريد حياة أفضل، ولكنه أيضا قلق وهو يرى العالم العربي يتهاوى من حوله والإرهاب يشرئب برأسه من جديد في داخل مدنه ومساجده، مهددا حال الاستقرار التي ينعم بها وميزته، وقد لا يتحمس لما يراه مغامرات غير محسوبة.

هذه التحديات دفعت القيادة السعودية إلى أن تكون مبادرة، إذ شهد الشهران الأخيران سحب المملكة لنحو 50 بليون دولار من احتياطيها العام، أعقبه نشاط في مشتريات السلاح خصوصا النوعي منه الذي يخدم الحروب الحديثة، مثل شبكة متطورة للتصوير الفضائي وتجديد في كل القطاعات، بما في ذلك البحرية، مع نشاط سياسي محموم يهدف إلى توسيع دائرة أصدقاء المملكة، وإعادة هيكلة وضخ دماء جديدة في الديبلوماسية السعودية، كل ذلك يشي بأن المملكة تنوي الاستمرار بمشروع «عاصفة الحزم» الذي بدأته في اليمن بل والتوسع به، حتى يحقق أهدافه بوقف التوسع الإيراني وإعادة ترتيب وبناء المنطقة.

لقد حققت عاصفة الحزم «الأرضية» التي سيقف عليها المشروع السعودي الاستراتيجي، إذ نجحت في منع اختطاف اليمن، وأعادت إلى المملكة زمام المبادرة، وهذا انتصار مهم في حد ذاته، وإن لم تعد الشرعية بعد، ولم تجر انتخابات حقيقية لرئيس جمهورية وبرلمان هناك، فلو تأخرت القوات السعودية أسبوعاً واحدا لاكتسحت عدن، وسقطت الشرعية ممثلة في الرئيس هادي، وجرت انتخابات صورية

يفوز بها أحمد علي عبدالله صالح بنسبة 97 في المئة، وعلى رغم عوار الانتخابات، إلا أنها في نظر العالم ستفرز رئيسا شرعيا متحالفا مع الحوثيين.
ولن يكون أمام السعوديين غير الانتظار حتى يحتفل صالح الابن وقاسم سليماني بافتتاح قاعدة جوية يديرها «حرسه الثوري» في صعدة على بعد خطوات من الأراضي السعودية، ولو تدخلت المملكة حينها لكانت معتدية ومحل انتقاد، ولكنها اليوم تحظى بدعم دولي، بما في ذلك في مجلس الأمن. إنها قصة نجاح للديبلوماسية والقوة السعودية معا، بوأها موقعا قياديا في المنطقة والعالم، ولكن يجب أن تحافظ عليه.
لقد حققت ذلك بإبراز البعد الأخلاقي العادل لقضية دعم الشرعية، وحرصت على ألا تتحرك منفردة وإنما مع أكبر عدد ممكن من الحلفاء، وأخيرا لم تصادم الولايات المتحدة وإن اتخذت موقفا مستقلا عنها، بل كسبتها إلى صفها قدر الإمكان، وقد فصلت هذه الاستراتيجية في مقالتي السابقة «مبدأ سلمان».

بالطبع لن تكون كل خطوات هذا التحرك ناجحة، بعضها سيكون مكلفا حتى في الأرواح، سيسقط شهداء، ستكون هناك ضغوط دولية، بالتالي لا بد من أن يستمر هذا الدور مع قدر كبير من الشفافية، فأهم حليف للمملكة هو شعبها، الذي سيتعاضد مع دولته أكثر وبشكل أقوى إذا ما عرف الأهداف الاستراتيجية الكبرى للمشروع السعودي في شكل واضح وصريح، وفصل له حجم التحديات وصعوبتها.
إذا كان الانتصار في سوريا أو اليمن صعبا ويحتاج وقتا، فكم من الوقت تحتاج إعادة بناء البلدين وتشكيل حكومة توافقية فيهما، ناهيك عن «داعش» والخلاص منه فكرا وفعلا؟ إنها مهمات هائلة، سينصرف إليها جهد ومال كبيران ورجال كثر.

قد ينعكس الانشغال بها على حساب التنمية في الداخل، وتمنيات المواطن برفع الدخل، وإن بدا أن الدولة تحاول التفريق بين المشروعين، فالتنمية ماضية بوتيرة جيدة، دبت فيها حيوية من خلال المجلس الوزاري المصغر الممثل في مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، الذي كثرت اجتماعاته وبات له ما يشبه الأمانة العامة التي تتابع أداء الوزارات وتحاسبها.

العقد المقبل يجب أن يشهد إنجازات محلية عدة، أهمها حل جذري لمشكلتي الإسكان والبطالة، وهما مسألتان ترقيان إلى أن تكونا أمنية وسياسية، وليستا اقتصاديتين فحسب، ومعهما الارتفاع غير المبرر لاستهلاك النفط محليا، الذي بات يشكل تهديدا استراتيجيا للمصدر الأساسي للدخل.

البديل في المشروع النووي السعودي لتوفير الطاقة ونقل التقنية النووية للبلاد، لكي تكون رادعا حاضرا في حال مضي إيران في مشروعها وامتلاك السلاح النووي. إن تحققت هذه المكاسب الثلاثة خلال العقد المقبل، فستكون 10 سنوات سمان، متوازية مع أخواتها العجاف التي تعصف بالمنطقة حول السعودية، فتخفف بعضا من قسوتها

"داعش" و"الحزم" والعودة

عندما انطلقت "عاصفة الحزم" قبل أشهر تصدّر أنصار تنظيم "داعش" حملة التشكيك فيها، شاركهم الحملة أعداؤهم التقليديون، الحوثيون وجماعة الرئيس المخلوع ومن لف لفّهم من إيرانيين ولبنانيين حزبيين.

أول من أمس، عندما انطلقت "عاصفة الجنوب" لتحرير مدينة درعا شرارة الثورة السورية، تصدر أنصار "داعش" مرة أخرى المثبطون والمشككون فيها، ولم ينافسهم في ذلك غير أنصار النظام، من الطبيعي أن ينزعج الحوثيون أو أنصار النظام السوري، ولكن لماذا تضيق "داعش" وكتائبها الإلكترونية بانتصارات كهذه؟

يجيب على هذا السؤال حسن حسن (هكذا هو اسمه)، وهو باحث مستقل يعمل مع معهد "تشاتام هاوس" ودخل سوريا مرات عدة والتقى الثوار وأنصار "داعش" هناك، فألف لاحقاً كتاب "داعش: داخل جيش الإرهاب".

يقول في مقالة نشرها في نيسان (أبريل) الماضي في صحيفة "ناشونال" الإماراتية، إن هناك "تطورين مهمين جاريين في المنطقة أوقعا ضرراً على شعبية داعش، وأهميته بمقدار أكبر مما أوقعته تسعة أشهر من القصف الجوي والمعارك ضده في سوريا والعراق".

أولهما كان انتصارات الثوار السوريين المتعاقبة في شمال سوريا واستيلاؤهم على مدينة إدلب ثم جسر الشغور، وما تلا ذلك من انتصارات في وسط سوريا وجنوبها، التي أدت -وفق رأي حسن حسن- إلى "سرقة الثوار الزخم من داعش" ما أفقده بعض الجاذبية التي يوظفها في التجنيد. ويضيف قائلاً: "لقد أخبرني كثيرون داخل سوريا، أن داعش فقد بعض المتعاطفين معه بعدما أظهر الثوار قدرة واكتسحوا مدناً ومواقع عسكرية حصينة للنظام خلال الأشهر الأخيرة".

تفسير حسن صحيح، فليس كل أنصار "داعش"، وخصوصاً المحليين منهم، مؤمنين به عقائدياً، على الأقل لم يكونوا كذلك لحظة الانضمام إليه وتعرضهم لعمليات التدريب والتأطير وغسل الدماغ. الانتصار يجلب الأنصار، والقوة تجذب المستضعفين الناقمين على النظام، فوجدوا في "داعش"، وخصوصاً في زمن تراجع الثورة السورية، "الأمل" في أن يقتص لهم ويشبع رغبتهم الغريزية في الانتقام من نظام

ظالم بطش بأهلهم وأحبائهم، وبالتالي فإن ظهور بديل يجمع بين القوة والقدرة والاعتدال كفيل بسحب البساط من تحت أرجل "داعش"، إن لم يكن بسحب جل أنصاره، فعلى الأقل يستنقذ بعضهم ممن لا يزالون على الأطراف، كما يقطع الطريق على حملاته في تجنيد "ضحايا" جدد.
التطور الثاني، الذي أفقد "داعش" شيئاً من جاذبيته في التجنيد والاحتفاظ بالأنصار، وفق متابعة حسن حسن، هو رد فعل الرأي العام في المنطقة حيال "عاصفة الحزم"، التي أطلقتها السعودية بتحالف عربي- دولي في آذار (مارس) الماضي ضد المتمردين الحوثيين "هناك انحسار ملحوظ في الإشارات الإيجابية نحو الجماعة بين جمهورها الذي يتعاطف معها عادة، لقد تحولت حماستهم نحو "عاصفة الحزم" التي رأوها حرباً على أتباع إيران في المنطقة".

يضيف قائلاً: "ترافق مع ذلك انتشار قناعة أن السعودية لم تعد ترى في جماعة الإخوان المسلمين تهديداً عليها، أدى ذلك إلى تصاعد الشعور بالتفاؤل وتنامي شعور إيجابي نحو الحملة على الحوثيين". بمعنى آخر، رأى هؤلاء الغاضبون في "عاصفة الحزم" مشروعاً يغنيهم عن الانحياز إلى تنظيم متطرّف.
نظرية حسن حسن ربما تبدو منطقية، فليس كل أتباع "داعش" تكفيريين، أو على الأقل لم يبدأوا كذلك أول ما طرقوا بابها، فحال الهزيمة والإحباط وعدم وجود "مشروع بديل" يقف في وجه الظلم والاستبداد والاضطهاد، هو ما خلق للتنظيم جاذبيته بين شباب أكلهم الغضب ويريدون الانتصار للإسلام، تجدهم في الرياض أو تونس، وحتى بعيداً في كوبنهاغن وبروكسيل، يعتقدون أن أهل السنّة في العراق والشام يتعرضون لأبشع حملة تنكيل وتقتيل، ومعهم حق في ذلك، بينما لا يتحرك العالم لنصرتهم، فيشدون الرحال بعيداً من حياتهم الآمنة ورغد العيش إلى ما يرونه "أرض الجهاد والعزة والكرامة"، هذا المحرك لهجرتهم يتحول عندما يصلون إلى بلاد "داعش" إلى عنف أعمى وكراهية وتكفير وإرهاب.

يعضد نظرية حسن حسن رأي للداعية السعودي سلمان العودة ألقى به للمناقشة قبل أيام في برنامج "في الصميم" أشهر برنامج حواري سعودي خلال شهر رمضان الجاري، يرى أن من أدوات مواجهة العنف توفير مشروع عربي إسلامي نهضوي بديل، يستوعب طاقة هائلة للشباب المسلم "الإنسان داخله طاقة تتحرك، لا يمكن أن تقول له اجلس وخليك ساكت، لا بد أن تشغله بشيء، لا بد أن تحقق له بعض الأحلام حتى تضمن أن تكون الطاقة في مصرفها الصحيح".

للأسف "طاقة" الشباب المسلم محل اتهام الآن، على رغم أن الأصل فيها أنها طاقة معتدلة، ولكن غياب المشروع الصحيح دفعهم إلى المشروع الخطأ. تجربة "عاصفة الحزم"، وانتصارات الثوار السوريين تشير إلى الاتجاه الصحيح الذي يمكن أن تصب فيه هذه الطاقة، بل وتوظف لخدمة أهدافه الاستراتيجية في إعادة بناء المنطقة وتحريرها من الطائفية والاستبداد معا.

من الظلم أن تكون مشاركة إيرلندي أو فرنسي في صفوف قوات الحماية الكردية، التي حققت انتصارات ملحوظة في شمال سوريا، مقبولة دولياً، على رغم أنها جماعة متهمة بتهجير العرب والتركمان من الأراضي التي تقع تحت سيطرتها، ما يشكل جريمة حرب، ولكن صاحبنا يتصور وسط المقاتلين الأكراد ممتشقاً سلاحه مستعرضاً، يعرضها على صفحته في "فيسبوك"، ويعود إلى وطنه ليجري لقاءات صحفية بوصفه بطلاً، بينما مجرد ذهاب شاب عربي هناك يجعله محل اتّهام!

إنها معضلة أخلاقية هائلة، وفي حلها وصفة قديمة للقضاء على "داعش".

هل ستقع حرب بين السعودية وإيران؟

من الخطأ النظر إلى «عاصفة الحزم» كمجرد عملية عسكرية سعودية عابرة ضد الحوثيين. إنها سياسة سعودية تجمع بين الديبلوماسية والحرب لوقف ثم دفع النفوذ الإيراني خارج شام السعودية ويمنها. قيل ذلك غير مرة.

ولكن أين ستتوقف هذه السياسة الخطرة وهل لها حدود حمراء، ثم إلى أي مدى ستقبل إيران هذه الصفعات السعودية المتتالية عليها في الشام واليمن، وما هو موقف الدول العظمى منها؟

الإجابة عن هذه الأسئلة ستساعد في الإجابة عن سؤال «هل ستقع حرب بين السعودية وإيران؟» ولكن هل يستحق التغول الإيراني في المنطقة هذه المخاطرة التي تكلف المملكة الكثير مادياً، مع خطر حرب مفتوحة مع إيران؟ أعتقد أن معظم السعوديين سيجيبون بنعم، ولكن لنستمع إلى محلل كفء مثل هنري كيسنجر وزير الخارجية الأمريكي الأسبق والسياسي العتيد، وكيف يرى الصراع بين البلدين.

يقول في كتابه «نظام العالم»، الذي صدر العام الماضي قبيل «عاصفة الحزم» والتحول الهائل في السياسة السعودية، «الصراع مع إيران بالنسبة إلى السعودية وجودي، إنه يشمل استمرار المملكة، وشرعية الدولة، وبالتأكيد مستقبل الإسلام».

وعلى رغم أن المملكة لا تمارس سياسة عدوانية أو اقتحامية تجاه إيران ودائرة مصالحها الاستراتيجية، فإن الإيرانيين يتصرفون كما لو أن التوصيف الذي استخدمه كيسنجر يسري عليهم أيضاً، فالرئيس الإيراني الأسبق هاشمي رفسنجاني الذي كان عراب الانفتاح السعودي - الإيراني في التسعينيات وبدا «صديقاً» للمملكة، أدلى بتصريحات ضدها الأسبوع الماضي لا تقل حدة عن أي متطرف إيراني في «الحرس الثوري»، بينما هدد قائد «فيلق القدس» قاسم سليماني بطل المغامرات الإيراني في العالم العربي بمفاجآت يعدها جيشه «والقادة العسكريون السوريون (كان عليه أن يقول من تبقى منهم) خلال الأيام القليلة المقبلة».

فما الذي في جعبتهم؟ هل سيقومون بإنزال بحري في الساحل السوري لحمايته من تقدم الثوار، أم إرسال فرقة كبيرة من الجيش الإيراني هناك لحماية الدويلة العلوية التي يريدونها موطئ رجل لهم في «شامنا»؟ لا أعرف ما هو الرد العسكري السعودي على حماقة كهذه، ولكنني متأكد أن المملكة ومعها

تركيا ترفضان وفي شكل قاطع أي وجود إيراني مباشر هناك أو تقسيم لسوريا، وبالتالي يمكن اعتبار «مفاجآت سليماني» إحدى نقاط التماس التي قد تؤدي إلى مواجهة مباشرة سعودية - إيرانية، تضاف إلى نقطة تماس اليمن، وثالثة تلوح في الأفق البعيد في الموصل.
وكذلك لن تقبل المملكة أي موطئ قدم لإيران في اليمن ولو كان على مساحة صعدة وحدها، وهذا يفسر الموقف السعودي حيال المفاوضات الجارية. موقفها بكل بساطة، ليعيش الحوثيون كيفما أرادوا في بلادهم، ولكن يستحيل أن تقبل بهم قوة مهيمنة على الحكومة المركزية هناك، التي لا بد أن تكون تعددية وتشاركية.

السعودية لا تريد بالتأكيد مواجهة مفتوحة مع إيران لإدراكها كلفتها الباهظة، وكذلك إيران لنفس السبب، ولمعرفتها وعن تجربة، أن الميزان العسكري خصوصاً في سلاح الجو ليس في مصلحتها، كما أن المملكة تتميز عن إيران بتحالفها مع عدد من الدول العربية والإسلامية مستعدة للدفاع عن بلاد الحرمين، ولكن لدى البلدين أيضاً من الأسلحة ما يكفي لتدمير قدراتهما معاً، وبقدر ما في هذا من تهديد مشترك فإنه أيضاً عامل ردع مهم.
إيران تفضل «الحرب بالوكالة»، ولكن هذه الحروب لم تعد تماماً «بالوكالة»، بعد «عاصفة الحزم» واقتراب البلدين من نقاط تماس خطرة، فحلفاء إيران في اليمن يتعرضون ليل نهار لحرب تقودها المملكة ضدهم حتى يجنحوا للسلم، والشفرة اقتربت من رقبة حليفي إيران في سوريا ولبنان، وحان الوقت أن تتخلى عنهما بصفقة ما، أو تنفذ ما وعد به قاسم سليماني من «مفاجآت».

كما يجب أن تعلم إيران أن السعودية لن تتراجع عما بدأت به، وهي ماضية حتى النهاية أي نصر كامل، وإن كانت مستعدة لحلول ديبلوماسية في اليمن فتنتظر باهتمام ما ستسفر عنه مفاوضات مسقط مع الحوثيين، التي تجري برعاية أمريكية، وفي الوقت نفسه لم تخفف سخونة عملياتها العسكرية ضدهم في اليمن، وكانت حريصة أن تبلغ الإيرانيين أن مبدأ «خط فهد» لا يزال قائماً، وهذا المبدأ لمن لا يعرفه هو خط وهمي رسمته المملكة في منتصف الخليج العربي من الشمال إلى الجنوب خلال الحرب العراقية - الإيرانية.

فهد هو العاهل السعودي الراحل، وأبلغت طهران أنها ستسقط أي طائرة عسكرية إيرانية تتجاوزه من دون أي إنذار، وهو ما حصل تماماً في 5 حزيران (يونيو) 1984 عندما تجاوزته طائرتا «أف - 4» إيرانيتان فتصدت لهما مقاتلات سعودية من طراز «أف - 16» وأسقطتهما في مياه الخليج.

بعد تلك الحادثة احترمت إيران «خط فهد» بشكل كامل ولم تحاول أن تتجاوزه طوال العقدين الأخيرين، حتى قبل أسبوعين عندما حاولت طائرة مدنية إيرانية الهبوط عنوة في مطار صنعاء، ثم أعقبت ذلك بمحاولة إدخال سفينة قالت إنها تحمل مواد إغاثية في ميناء الحديدة، وفي المرتين تصدت المقاتلات السعودية للطائرة والبحرية للسفينة وردتهما بعدما لوحت لهما بالقوة، وقامت بإبلاغ إيران أن «خط فهد» لا يزال قائماً بل امتد حتى اليمن، وأن المملكة لن تتردد في التصدي لها إن حاولت تجاوزه.
في كلتا الحالتين مارست إيران سياستها الشهيرة «حافة الهاوية»، وكان يمكن لخطأ غير مقصود كأن تتلامس أجنحة الطائرة الإيرانية بالمقاتلة السعودية فيحصل ما لا يحمد عقباه، فتسقط الطائرتان، ومعهما ضحايا، فيشتعل غضب شعبي مكبوت في البلدين فيدفع إحدى الحكومتين أو كلتيهما نحو حرب ومواجهة لا يريدها عاقل، ولكن لمنع ذلك من الحصول لا بد أن يمنع العاقل مجنونه الذي يريد أن يسجل انتصاراً تلفزيونياً سخيفاً.

بعيداً عن السعودية وإيران، فإن المجتمع الدولي وعلى رأسه الولايات المتحدة لا يريد كابوساً أسود كهذا أن يقع لتداعياته الهائلة على الاقتصاد العالمي، وهنا ستتفق حتى الصين مع الغرب في كراهية أمر كهذا، ولعل هذا يفسر الضغط الأمريكي للتوصل إلى اتفاق سلام في اليمن، فكانت هي الداعية والراعية للمفاوضات الجارية الآن في مسقط مع الحوثيين، ولاحظ أنها وعمان هما من يتولى المفاوضات، بينما المملكة والحكومة اليمنية تنتظران وتراقبان.

التورط الأمريكي في الأزمة جيد، ولنتركها تتعرف إلى الحوثيين «بالطريقة الصعبة»، وهم تعلموا من الإيرانيين قدراً طيباً من فنون الكذب والتسويف والمراوغة، وحينها ستظهر حقيقتهم مرة أخرى للمجتمع الدولي ما يجعلهم يتفهمون الموقف السعودي.
ولتجرِ مفاوضات في جنيف بين الحكومة اليمنية التي يجب أن تتمثل فيها كل الأحزاب اليمنية خصوصاً الفعالة منها والحوثيين، سيطلب اليمنيون قبل السعوديين من الأمم المتحدة إلزام الحوثيين وصالح بوقف

إطلاق النار، وإطلاق سراح آلاف المعتقلين وحرية العمل السياسي، وهذا لا يعني سوى انتصار المقاومة الشعبية اليمنية، وهو أمر لم يتحقق إلا بالحرب أو التلويح بحرب أكبر من المملكة.

الحروب دوماً قبيحة، ولكن الحرب العادلة ضرورية أحياناً من أجل السلام.

أبو بكر الصديق في مواجهة الفكر المتطرف

كيف يجيز شاب سعودي نشأ متقلباً في علوم الدين، الغدر بمقيم مسيحي مستأمَن لا يعرفه ولا يعرف ما يفعل في بلاده؟ يقتله فقط لأنه أوروبي أشقر على غير دين الإسلام!
لا بد أنه سمع عن قول العلماء بحرمة استهداف المستأمَنين، حتى أولئك العلماء الذين عجزوا عن مصالحة «النص» بالسيرة وواقع الحضارة الإسلامية المتسامح، ولا يزالون يفتون ببغض الكفار فيقولون: «لا تحبوهم في قلوبكم ولكن لا تعتدوا عليهم»، فهم علىالرغم من تعصبهم المقيت لا يجيزون ذلك، إنهم يكتفون بالقول: «اكرهه ولكن لا تقتله». منطق عجيب ومن أسباب الغلو ويستحق المواجهة الفكرية، ولكن يبدو أن المواجهة الأمنية مع ذاك الشاب وأمثاله، المستعدين لقتل إنسان مسالم لمجرد أنه غير مسلم وأشقر اللون، ادعاء واهم.

حملت معي هذا السؤال وأنا أتابع شريط «أنصار الدولة الإسلامية» وهم يتفاخرون باستهدافهم قبل أسابيع مواطناً دنماركياً على الطريق السريع خارج الرياض، ويقولون إن هذا «أول الغيث» والقادم أكثر، أي «إننا سنقتل ونعتدي على مزيد من الغربيين إن غفت عنا أنظار الأمن السعودي»، الذي لن يفعل بالتأكيد، إذ بحث عنهم حتى اعتقل ثلاثة منهم أول من أمس.
قبل أن أجد الإجابة، صدمتنا حادثة أخرى تحمل سؤالاً مماثلاً: كيف أجازت تلك المسلمة الإماراتية المنقبة لنفسها أن تحمل سكيناً حادة وتمضي بها إلى سوق تجارية في أبوظبي، نظرت حولها فرأت سيدة شقراء، فقررت أنها ضحيتها! تبعتها إلى دورة مياه نسائية، هل سألتها أولاً: هل أنت أميركية؟ ما هو دينك؟ هل فكرْتِ بدخول الإسلام؟ هل تؤيدين إسرائيل؟ هل صوتِّ لجورج بوش؟ لا نعرف! كل ما نعرفه أنها طعنتها بالسكين وتركتها تنزف، وهرولت خارج المكان والدم يقطر منها.

لا بد أنها تعلم أن ما فعلته حرام حتى لو أجابت الضحية البريئة بالإيجاب على معظم أسئلتها، ناهيك عن لاأخلاقيته وجبنه، فحتى لو كانت حال حرب فلا يجوز لها أن تقتل مدنياً مسالماً.

لا بد أن هذه السيدة سألت يوماً عن حكم نتف الحواجب، فلماذا لم تسأل «ما حكم قتل أمريكية لا أعرفها في سوق تجارية؟ ما الذي يحصل؟ ماذا أصاب العقل المسلم؟ هل هو الغضب؟ معظمنا غاضب ولكننا لا نقتل.

فقهاء «الدولة الإسلامية» هم الوحيدون الذين أفتوا بقتل المدنيين الغربيين «عميانياً»، بينما لا تجد أياً من فقهاء الأمة، حتى الذين تكرههم الحكومات المحلية، يفتي بأمر قبيح كهذا، لكن «الداعشيين» لا يحترمون غير علمائهم المزعومين ويعتقدون أن غيرهم «علماء سلطان»، أو «مضيِّعون» أو «قواعد»، إلى آخر قائمة النعوت الكريهة لإلغاء دور العلماء.
ولكن ماذا عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه؟
إنه أول السلف وخيرهم، وهو الذي تنسب إليه أول وثيقة في قواعد أخلاقيات الحرب، سبق بها اتفاق جنيف، ويرفض بالتأكيد جل ما تصنع «داعش» وأهلها، وفق النص الحرفي لوصيته إلى أسامة بن زيد قبل خروجه للحرب. ولكن قبل أن نستمع إليه، سأنقل كلاماً سقيماً للشيخ (والشيخ من عندهم) أبو محمد العدناني المتحدث باسم تنظيم «الدولة الإسلامية»، يطالب فيه من سماهم أنصار دولته بقتل الغربيين المدنيين في بيوتهم وشوارعهم، ليَظهر الفرق الهائل بين الإسلام الحقيقي الذي يعبر عنه أول السلف، وهذه السلفية المزعومة. تصدَّر كلام العدناني شريط «أول الغيث» الذي تبنى فيه أنصار «الدولة الإسلامية» في السعودية محاولة اغتيال المواطن الدنماركي.

وجّه العدناني في كلمته الصوتية نداءه إلى «الموحدين في أوروبا وأمريكا وكندا» ثم عرج على أهل الجزائر والمغرب، وأهل الولاء والبراء وأنصار الدولة الإسلامية في كل مكان، قائلاً لهم: «خذِّلْ عن إخوانك ودولتك ما استطعت أن تبذل جهدك، في قتل أي كافر أمريكي وفرنسي وأيّ من حلفائهم، وإن عجزت عن العبوة والرصاصة فاستفرد بالأميركي أو الفرنسي الكافر وارضخ رأسه بحجر، أو انحره بسكين، أو ادهسه بالسيارة أو ارمه من شاهق، أو اكتم أنفاسه أو دسّ له السم (....) إن عجزت فاحرق منزله أو تجارته أو أتلف زراعته، وإن عجزت فابصق في وجهه».

هل في ما سبق شيء من أخلاق الحرب وفروسيتها؟ أحسب أنهم حتى في الجاهلية لا يقبلون بغدر كهذا واستهداف أعمى للمدنيين، إنها وصفة كراهية، تمزق أي مجتمع، تضر بالمسلمين هناك أكثر مما تضر بالغرب، بعد أن صوِّروا «زامبيز» متوحشين يقتلون كل من يقابلهم في الطرقات.
لكن الكارثة هي كيف يقتنع مسلم يعتقد بأنه متدين بخطاب فج كهذا؟ ومن شخص لا يعرف عنه إلا القليل، سوري قاتل في العراق منذ 2005 اسمه الحقيقي طه صبحي فلاحة، اعتقله الأمريكيون ثم أطلقوا سراحه؟؟! كيف يستجيب لحفلة القتل والكراهية التي يدعوه إليها هذا النكرة، وبين يديه تراث هائل من التسامح الإسلامي؟

لنقرأ الآن ما نصح به خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأول السلف الصالح أبو بكر الصديق، قائد جيشه وهو يغادر المدينة: «ستجد قوماً زعموا أنهم حبسوا أنفسهم لله، فذرهم وما زعموا أنهم حبسوا أنفسهم له، وإني موصيك بعشر: لا تقتلنّ امرأة ولا صبياً ولا كبيراً ولا هرماً، ولا تقطعنّ شجراً مثمراً، ولا تخربنّ عامراً، ولا تعقرنّ شاة ولا بعيراً إلا لمأكلة، ولا تحرقنّ نخلاً ولا تفرقنّه، ولا تغلل، ولا تجبن».
خطبة بليغة، وقواعد أخلاقية لا تحتمل تأويلاً، ويفترض أن تكون مثل عصا موسى، لو ألقيت على خطاب العدناني ومَن حوله مِن المتطرفين «فإذا هي تلقف ما يأفكون»، فلماذا لا يحصل هذا؟ كم مرة وقف شيخ يرمي بهذه الحجج الدامغة على الخطاب المتطرف فلا يستجاب له؟

من الواضح أن هناك موانع تحول دون ذلك، فما هي؟ هذا موضوع يستحق البحث قبل الإعداد لمؤتمر آخر في فندق آخر وقاعة فسيحة وجمع من علماء الأمة، لتبيان خطر الفكر التكفيري.

لماذا سمحت السعودية بالجهاد في أفغانستان ومنعته اليوم في سورية؟

يطرح هذا السؤال بقوة هذه الأيام بعد صدور أمر ملكي في السعودية لا لبس فيه يجرم مشاركة أي سعودي في «أعمال قتالية خارج المملكة بأي صورة كانت»، وسبق للسعودية تحذير مواطنيها خلال حرب العراق الأخيرة من سفر الشباب إلى هناك ووصفته بمواطن الفتن، واعتقلت من يحاول الذهاب إلى هناك أو يعود منه. ومما قيل آنذاك «كان الجهاد حلالاً عندما التقت المصالح مع الأميركيين في أفغانستان، وأضحى حراماً عندما أصبح ضدهم».

ولكن ما سبق من سؤال وجواب يقوم بالكامل على افتراض خاطئ، فالمملكة لم تشجع الشباب على الجهاد في أفغانستان، وإنما سمحت لهم بالعمل الإغاثي هناك، إذ إنها والرأي العام كانوا مؤيدين وقتها وبقوة للقضية الأفغانية، وقصة التذاكر المخفضة التي يتداولها البعض كانت تصدر بتوصية فقط من الهيئات الإغاثية التي كانت تدير عشرات المشاريع في باكستان حيث استقر أكثر من 3 ملايين أفغاني في ظروف صعبة، وكانت بحاجة لتشغيل مئات من السعوديين هناك، وكانت الدولة ترغب في تنظيم نشاطهم وحماستهم في إطار مؤسساتي، فطلبت الهيئات الإغاثية خفضاً في قيمة تذكرة السفر لإسلام أباد على متن الناقل الوطني، (الخطوط الجوية السعودية)، فحصلت على خصم نسبته 75 في المئة، واستفاد منه بعض من نشط في العمل المسلّح على أساس أنهم يشاركون في العمل الإغاثي أيضاً، وتورع البعض عنه حتى تكون نية الجهاد عنده خالصة.

نعم كان هناك «تحريض» على الجهاد ولكن لم يكن محل إجماع وتراضٍ، الشيخ الراحل عبدالله عزام - رحمه الله - كان المحرض الأكبر بعلم الجميع وإذنهم، آمن بأن الجهاد في أفغانستان من أهم فروض العين، يخرج فيه الولد من دون إذن والده، فنظر لفتواه شرعياً، وطبعها في كتاب وزع مجاناً بمئات آلاف النسخ، كان يخطب بذلك في مساجد المملكة، ولكن لم يكن رأيه محل إجماع، علماء يختلفون معه، وكتّاب ينتقدون فكرته، ولكن من دون احتقان كالذي نشهده اليوم، يمكن القول إنها كانت ممارسة

ديموقراطية، حضرت يوماً جدلاً بينه وبين والد شاب ارتحل لأفغانستان بمسجد الشعيبي شمال جدة بعدما ألقى محاضرة، كان والد الشاب يقول للشيخ عزام إن ابنه لديه زوجة وطفلان، فكيف يذهب للجهاد؟ والشيخ يصرّ على أن الجهاد في أفغانستان فرض عين ويحاول أن يطيّب خاطر والد الفتى، كان ذلك في العلن، فالجهاد يومها لم تكن كلمة مخيفة ولا مشوهة.

عدت مرة من إسلام أباد ومعي في الطائرة ثلاثة شبان لم يكلفوا أنفسهم حتى تغيير ملابسهم التي كانت عليهم في جبهة خوست حيث أخبروني أنهم أمضوا نحو ثلاثة أشهر هناك، كان من الواضح أنهم يريدون أن يستعرضوا بهيئاتهم في مطار جدة، لعلها كانت حملة علاقات عامة للجهاد.

من الخطأ أن نقيس أحوال اليوم بأحوال ذلك الزمن، لم تكن «القاعدة»، يومها موجودة، ولا تكفير الحكام، ولا تهديد ووعيد بنقل الجهاد إلى بلاد المسلمين، فبالتالي لم ترَ الدولة ما يقلق في ذهاب شباب متحمس لأفغانستان، يرون أن مهمتهم نصرة المجاهدين الأفغان فقط، بل كان ممنوعاً في دور الضيافة التي يشرف عليها عبدالله عزام في بيشاور، أو حتى المعسكرات التي أقامها أسامة بن لادن في أفغانستان سب الحكام، أو التحزب والجدل، كانت هناك لوائح توضع في صدارة القاعات تحدد هذه القواعد.

اليوم ما إن يصل الشاب إلى حلب ويلتحق بتنظيم «داعش» حتى يخرج برسالة فيديو على صفحته في «فيسبوك» أو «كيك» وهو يهدد ويتوعد ولاة الأمر في بلاده، وأنهم عائدون لنا بـ «الذبح»، هذا وحده سبب كافٍ، جعل الدولة التي غضت الطرف عن ذهاب الشباب لأفغانستان، ترفض خروجهم اليوم إلى سورية أو العراق.

بدأ الانحراف في فكرة الجهاد في أفغانستان متأخراً، بوصول أنصار حركتي «الجهاد» و«الجماعة الإسلامية» المصريتين لبيشاور، في البداية بدوا وكأنهم إضافة جديدة للمتطوعين العرب، ولكن تبين بعد فترة قصيرة أنهم لم يأتوا لنصرة المجاهدين الأفغان مثل من سبقهم، وإنما أتوا بأجندة مختلفة، وجدوا ما بين بيشاور وأفغانستان ساحة حرة للتجميع والتدريب، فكانت لهم مثلما كانت بيروت للمنظمات الفلسطينية، مجرد قاعدة للانطلاق نحو هدفهم الحقيقي «الجهاد في مصر»، وهو ما فعلوه تماماً أوائل التسعينات.

بعدهم، بدأت طلائع مختلفة من المتطوعين السعوديين تصل إلى بيشاور تحت زعم أنهم «سلفيون» أقاموا لهم دور ضيافة ومساجد ومؤسسات إغاثة موازية لتلك المؤسسات السعودية شبه الرسمية، ولدور الضيافة التي يرعاها عبدالله عزام، أخذ هؤلاء يتواصلون مع المصريين الذين كنا نسميهم «المكفراتية»، لم يعرف عزام ومن حوله أن تلميذه المفضل، ابن لادن، فتح خطاً للتواصل مع زعيم المتطوعين المصريين أيمن الظواهري. ومن المفارقات أن أهم رجال الظواهري الشرعيين «الدكتور فضل» الشهير اليوم كأبرز منظري ومؤسسي تنظيم «القاعدة» كان يكفّر عزام وابن لادن، ثم أصبح لاحقاً من رجال الأخير المقربين.

خلال الفترة نفسها تحولت بعض دور الضيافة والمساجد إلى منتديات «معارضة» للأنظمة العربية، باستثناء السعودية التي لا تزال في عرف الشباب هناك تحكّم الشريعة فصعب عليهم تكفيرها، ولكن جاءها نصيبها في النهاية بعدما ظهرت رسالة طبعت في بيشاور عنوانها «الكواشف الجليلة في كفر الدولة السعودية» لمؤلف لم يعرفه أحد تكنى بـ «المكي»، فأثارت جدلاً حاداً في أوساط الشباب الذي رفض تكفير حكومته، ولكنه استدرج لمناقشات حول ذلك في ليالي بيشاور الطويلة، وقتها اهتمت السعودية بهذه الرسالة، وعرفت لاحقاً أن صاحبها أردني هو عصام البرقاوي الذي تعمد إخفاء اسمه ليؤثر في المتطوعين السعوديين، ولا يزال البرقاوي حتى الآن في السجن بالأردن بعدما أصبح أهم منظري السلفية الجهادية.

هذه الرسالة وما تبعها من تحولات في وسط المتطوعين العرب والسعوديين في أفغانستان، أقنعت السعودية أن «الجهاد الأفغاني» لم يعد بيئة مثالية وقصة بطولات وتضحيات، فأخذ الموقف نحو المتطوعين يتغير تدريجياً، وفي الفترة نفسها دخل الجهاد في مرحلة ركود مع انسحاب السوفيات من أفغانستان، وخلافات المجاهدين واغتيال عبدالله عزام، وتحول الاهتمام نحو قضية أهم هي غزو صدام للكويت.

قبل ذلك اتخذت السعودية موقفاً ذا مغزى نحو حركة المتطوعين العرب - إذا جازت تسميتها بالحركة - فمنعت أسامة بن لادن من السفر، لم تعد هناك خطب في المساجد ولا جمع تبرعات علني، حتى عام

1992 الذي شهد حدثين مهمين، الأول موجة العنف المسلّح في مصر الذي قاده «العائدون من أفغانستان»، وأحداث البوسنة، فظهر مصطلح «الأفغان العرب».

شخصياً حضرت حظر السلطات السعودية إحدى الجمعيات المستقلة من العمل الإغاثي في البوسنة، وكنت نشطاً فيها، ولكنها لم تمنع العمل الإغاثي هناك من خلال مؤسسات حكومية وهيئات اعتبرتها محل ثقة، مثل مؤسسة الحرمين الخيرية التي تأسست أصلاً في بيشاور من ناشطين سلفيين، كان التوجه واضحاً هذه المرة أن المملكة لا تريد تكرار تجربة أفغانستان، خلال تلك الفترة أوقفت السلطات عدداً من السعوديين الذين رفضوا العودة من أفغانستان أو ظهرت منهم مواقف متطرفة، واكتفت بأخذ تعهدات عليهم.

عرف الجميع أن مرحلة أفغانستان انتهت، ولكن المعاندين نزلوا تحت الأرض بشبكاتهم، أخذت تظهر مجموعات جهادية، واستمر توجّس الدولة منهم والذي تأكد بعد حادثة الاعتداء على مبنى للحرس الوطني في الرياض العام 1994 واعتقال منفذيها، الذين تبين أنهم خدموا في أفغانستان ومتعاطفون مع ابن لادن الذي استقر حينها معارضاً في الخرطوم، ولكن لم تثبت التحقيقات أن علاقة مباشرة تربطه بهم، وقد أنكر لي شخصياً أن له علاقة بهم بل استنكر فعلهم، لكنه رفض نشر ذلك كتصريح صحافي.

بعد ظهور «القاعدة» العام 1996 واستقرار ابن لادن في قندهار، وإدلائه بتصريحات صريحة معادية للمملكة، بدأت موجة جديدة من التحريض والتجنيد، ولكنها كانت سرية تماماً، كان الجميع يعلم أن ذهابهم إلى هناك مخالف للنظام، واستمر ذلك حتى حصول هجوم 11 أيلول (سبتمبر) 2001، ثم إعلان الحرب الصريح من «القاعدة» على الدولة، ظهر بوضوح سعوديون «قاعديون» يكفرون الدولة ومستعدون لحربها.

ولكن الصورة أكثر تعقيداً، فهناك أيضا متطرفون في السعودية ولكنهم لا يحملون السلاح، يوافقون «القاعدة» في أهدافها ولكن يخطّئونها في حمل السلاح، فكان على الدولة التحرك على جبهتين، صريحة في مواجهة من رفع السلاح، ومتدرجة نحو المتعاطف مع «القاعدة».

حتى بلغنا الأمر الملكي الصادر الأسبوع الماضي ليحسم ما اعتقده البعض موقفاً غير واضح، والحق أنه كان واضحاً تماماً منذ أن انحرف الجهاد في بيشاور وظهر تيار التكفير.

بين خيام اللاجئين ... "سايكس بيكو" العجوز يموت وشرق عربي جديد يولد

"ما يجري في العراق اليوم هو امتداد لما يحصل في سورية"جملة صحيحة، لولا أن رئيس وزراء العراق الذي اختار أن يكون زعيم طائفة لا شعب، يريد أن يفسرها كإرهاب، وهو في"حرب على الإرهاب"مثلما يردد نظراؤه في غير مكان، بينما الحقيقة أن كل شيء يتغير في عالمنا عدا الزعماء، فالمشرق العربي كله يمر بتغيرات سياسية وديموغرافية حادة، ترقى إلى ولادة عالم جديد مختلف تماماً عما تشكل في"العراق وسورية ولبنان والأردن"بعد سقوط الدولة العثمانية عام 1918، وتأطر باستقلال هذه الدول بعد الحرب الثانية.

في الزمانات الماضية، كانت القوى الاستعمارية تدعو لمؤتمر دولي بحضور ممثلي تلك الأقاليم، فترتب أمورها، وترسم حدودها، وتتقاسم النفوذ القوى فيها. بالطبع لن يجرؤ أحد على الدعوة الى مؤتمر كهذا، ولا حتى الجامعة العربية على أساس أنها باتت قضية عربية خالصة لدول متحققة الاستقلال، فلا هي قادرة، ولا الدول الغربية مهتمة، كما أن أنظمة تلك الدول لم تسقط تماماً، ومعاركها لم تنتهِ بعد، ولكن تحولاتها حاصلة ولن يستطيع أحد إيقافها. إنها تفرض نفسها بنفسها في زمن الحرب والفوضى.

من الواضح أن نظام"سايكس بيكو"الذي شكّل المنطقة بعد الحرب الأولى انتهت صلاحيته واقترب من إكمال عامه المئة، ولكن حدوده ستبقى قائمة، على الأقل باعتراف المجتمع الدولي، فالحدود مسألة متفجرة ولا يحب أحد فتح ملفاتها وخرائطها من جديد حتى لو بدت عادلة هنا أو كان ينبغي تعديلها هناك، غير أن شعوب"سايكس بيكو"تمر بحال سيولة، ينتقلون في شكل هجرات من إقليم إلى آخر مشكلين واقعاً جديداً في مشرقهم، يكتسحون في طريقهم أهم أدوات التفرقة بينهم والسيطرة عليهم، إنها الحدود التي كانت في زمن الأنظمة الديكتاتورية القمعية، تمثل السجن الكبير، لا ترحم راعياً يسوق غنمه، ولا أسرة تريد أن تحتفل بزواج ابن العم، صورة قاتمة للزعيم الخالد تقف أمامهم، تعلن تبعية الجميع له فوق آخر نقطة حدودية، تقابلها صورة أخرى تحمل المعاني البغيضة نفسها للزعيم الخالد الآخر.

ولكن فجأة، انهارت تلك الحدود، من دون احتفالات"برلينية"مثلما حصل في زمن الوحدة الألمانية، وإنما نتيجة تفكك الدولة الأمنية العتيدة. بدأ ذلك في العراق بعد سقوط صدام حسين عام 2003، وتكرر في زمن الثورة السورية ضد نظام بشار الأسد قبل ثلاثة أعوام، ما أدى إلى لجوء ملايين العرب إلى بعضهم البعض، العراقيون نحو الأردن، والسوريون نحوه أيضاً إضافة إلى لبنان وتركيا، هذا غير الهجرة في داخل"الإقليم"بحثاً عن الأمن، مثل هجرة بعض العراقيين إلى كردستان. في سورية يمكن رسم خريطة معقدة لمثل هذه الهجرات داخلها، التي لم تستقر بعد نتيجة استمرار الحرب.
هناك أيضاً هجرة المسيحيين من العراق وسورية التي تكون عادة الى الخارج بعيداً من كل المشرق العربي، وسيكون لذلك تأثيره في هوية وثقافة المشرق التي احتفظ بها آلاف السنين. الطائفية أيضاً تفعل فعلها في تحريك هذه الهجرات، فثمة فرز طائفي لا ينكره أحد في العراق، ولا يبدو أن ثمة ضوءاً في نهاية أي نفق هناك، فالطائفية وصلت حتى أعلى منصب للبلاد، فرئيس الوزراء نوري المالكي بات يتنفس طائفياً، أما بشار الأسد الذي يتحدث كليبرالي وعلماني فإنه يفكر ويتصرف ويقتل وفق قواعد طائفية مزقت البلاد وستبقى آثارها حتى بعد رحيله.

وبينما يجري التركيز على مآسي الهجرة ومعاناة المهاجرين في مخيماتهم، وتكدّس الأسر في بيوت صغيرة، فإن ثمة اقتصاداً، عابراً للحدود، بات يشكل الشرق الأوسط الجديد على رغم كل الصعوبات والقيود وعدم وجود تشريعات منظمة، فمثلما كان الاقتصاد المحرك الأساسي لسقوط الحدود في أوروبا، سيكون المستفيد الأول من سقوطها في المشرق العربي، وبالتالي سيكون العامل الأساسي المؤثر في تشكل صيغته النهائية التي سترث"سايكس بيكو".

هذا الواقع الجديد الذي لم ينتظر هزيمة بشار، ولا اعتدال المالكي، يفرض على العرب والقوى الإقليمية التفكر في ماهية المشرق العربي القادم. الأفضل هو التخطيط لذلك، ولكنهم والمجتمع الدولي أعجز من أن يقدموا على ذلك وهم لم يستطيعوا الترتيب لمؤتمر"جنيف 2"إلا بشق الأنفس، مع قدر كبير من الشكوك تحيط به وبالقدرة على تنفيذ توصياته بنقل السلطة في سورية، هذا إذا نجح في اتخاذ قرار كهذا.

كيف سيكون شكل المشرق العربي القادم؟ هل نقبل بالفرز الطائفي كواقع مرير في مقابل إنشاء فيديراليات متعاونة؟ كيف ستكون مناطق الحدود الأردنية - السورية بعد سقوط بشار بعدما أزيلت الحدود في زمن الثورة وتلاقي الأهل والعشائر؟ هل يعقل أن يعاد إلى فرض تلك السياسات الصارمة على الحدود التي فرضها التوجس الأمني في حقبة"سورية الأسد"أم أن الطرفين سيريان المكاسب الاقتصادية التي يجربانها اليوم من تلاقي رأس المال والاستقرار الأردني مع الخبرة واليد العاملة السورية النشطة؟ فاليوم في محافظة المفرق الأردنية، هناك سوريون أكثر من الأردنيين.
ماذا عن أكراد سورية، وقد كسروا الحواجز القديمة بينهم وبين قومهم في كردستان العراق وتركيا؟ يعلمون أن لا مجال للحديث عن تغيير في الحدود، ناهيك عن كردستان كبرى، ولكن لا بد من صيغة أخرى تضمن استمرار حرية التنقل والعمل في زمن السلم مثلما أتيحت لهم في زمن الحرب؟ هل الحل لمشكلة عرب الأنبار السنّة، بل كل سنّة العراق، وهم يشعرون بالتهديد من إخوانهم من شيعة الجنوب وبغداد أن تكون هناك صيغة سياسية ما تجمعهم بعرب الشام، في مقابل حصول الجنوب العراقي على الوضع الطائفي الذي يسعى له المالكي منذ سنوات عدة؟

حال الاحتراب الحالية في العراق، وقبلها في سورية، فتحت مخاطر التقسيم الذي يفتت المنطقة أكثر، ويعيد بناء الحدود البغيضة. ولكن رُبَّ ضارة نافعة، فحال السيولة التي تعيشها شعوب المنطقة وحّدتها بشكل أو بآخر، وأزالت ما بينها من حدود.

إنها تحتاج فقط إلى تنظيم لهذه الحالة، يضمن ديمومتها. لتبقَ الحدود على الخرائط، ولكن لنتفكر في صيغة ما تضمن حرية العمل والانتقال في المشرق العربي الجديد.

خواطر شاب «إخواني» غاضب نجا من فض اعتصام رابعة

أمامي صورة حبيبة أحمد عبدالعزيز، شابة طموحة كان ثمة مستقبل كبير أمامها، إذ عُرفت كصحافية جادة مبكراً، تجيد العمل بالعربية والإنكليزية، ولكن كل ذلك انتهى صباح الأربعاء الماضي بعدما أردتها رصاصة قتيلة على أحد مداخل ميدان رابعة العدوية.

ثمة صورة مؤثرة انتشرت عبر وسائط الإعلام الاجتماعي، يتردد أنها صورتها الأخيرة، ابحث عنها قبل أن تكمل قراءة المقالة وضعها أمامك. الصورة لوحة معبّرة لمناضلة مؤمنة، تجلس بثبات ومن حولها دمار وتخريب، الغاز المسيل للدموع يحيط بها، مضى كل الرجال وهي ثابتة في مكانها تؤدي ما طلب منها، تحمل في يمناها طبقاً نحاسياً تقرع به برميلاً حديدياً، زادها قنينة ماء، حجاب سابغ يلفها وعلى وجهها قناع يحميها من الغاز، ولكن لم يحمها من الرصاصة التي سرقت حياتها وهي لا تزال زهرة. من الذي أطلق الرصاصة؟ لا يهم، في الغالب إنه شرطي مصري أو قناص يطلق رصاصة بندقيته من أعلى مبنى مجاور وهو يضحك نحو «الشعب المصري الآخر» الذي يكرهه ويراه العدو.

ولكني لن أسترسل في لوم الجيش وأمن الدولة والشرطة، فهم من هم، يؤدون مثل بقية نظرائهم العرب ما يحسنون فعله وما تدربوا عليه لعقود، حماية النظام والدولة. يجب أن تبقى الدولة مهما كلف الأمر. هكذا يضخ الإعلام المصري رسالته بعدما عاد إلى «حالة» 6 حزيران (يونيو) 1967، النظام، الدولة، الزعيم.. ولا حرية أو حتى كرامة لأعداء الحرية، وإن كان مواطناً وابن عم أو زميل دراسة.
ولكني ألوم، بل أدعو لمحاسبة قادة «الإخوان المسلمين» الذين صنعوا وَهْمَ الصمود في اعتصام رابعة والنهضة، كأداة للضغط السياسي، وأداروه باستخفاف بدماء المؤمنين بالقضية. الشهادة واجبة للدفاع عن الحق، ولكن ليس لتسجيل نقاط للتفاوض القادم والمكسب السياسي. وعدوا حبيبة وآلافاً غيرها ممن قضوا عبثاً بنصر كامل في اليوم التالي. النصر ساعة صبر، هكذا وعدوهم ووزعوا عليهم المهمات، أنت تبني الساتر الترابي، أنت تأتي بالخل والماء لعلاج إصابات القنابل المسيلة للدموع، وأنتِ يا حبيبة تحذرين إخوانك بالقرع على هذا البرميل النحاسي.

طفل في العاشرة، كان يعلم أن اقتحاماً سيحصل، وأن ضحايا بالمئات سيسقطون، كان يكفيه أن يمضي ساعة يتابع فيها البرامج الحوارية على الفضائيات المصرية، الرسمية منها و «المستقلة» والتي اجتمعت على كلمة رجل واحد، تحذّر من الإرهاب والإرهابيين، الجميع يعرف بما في ذلك طفل العاشرة أن الإرهابي يُقتل، إذاً ما حصل صبيحة الأربعاء الأسود الماضي لم يكن مفاجأة. لا ينبغي أن يخرج قيادي في «الإخوان» يتهم الجيش والشرطة بالغدر. لقد أخبروك بنيتهم في تحقيق انتصار حاسم، كم مرة قلت «يجب ألا يجرونا إلى الساحة التي يجيدونها وهي العنف»؟ لقد جروك إلى العنف وانتصروا عليك بعدما تخليت عن ورقتك الأقوى، المطالبة والمغالبة والسياسة.

ستعمد الجماعة إلى استعراض قتلاها، آلاف الصور لشبان وشابات بعمر الزهور، شيوخ على محياهم التقوى وسيدات محجبات، من أجل كسب معركة الرأي العام والخروج بمظهر الضحية، ولكنها معركة خاسرة، فدماؤهم لن تحرك أحداً غير شجب لفظي ونشيج مكتوم في ليلة ظلماء لمن فقد حبيباً. لقد انتهت ثورة 25 يناير، وسقطت أهم قيمها الحرية والكرامة وحق الإنسان في الحياة. لم تعد الغالبية تضيق بانتهاك الحريات طالما أنها ليست حرياتها. لم يعد منظر الشهداء يضيرها، طالما أن الشهيد من المعسكر الآخر، ولكن ثمة فائدة أخرى من استعراض صور القتلى، هي المحاسبة، محاسبة الجيش والأمن هروباً من المسؤولية، إنما محاسبة الذات، يجب أن يكون من بين جيل رابعة، شاب شجاع يصرخ: لا نريد تهنئة بالشهادة ولو خطبة عن عرسان يرتقون للجنان، فالمعركة كانت عبثية، وكان يمكن تلافيها.

ليقف أحدهم ويكتب على لوحة ماذا خسرت الجماعة بعدما دانت لها مصر، وفوّضها أهلها خلال عام ونيف؟ خسرت السلطة التي تراها تكليفاً إلهياً بالنهوض بالمجتمع والأمة، خسرت شريحة هائلة من المجتمع المصري، خسرت توجهها الوطني وفقهها المعتدل لصالح فقه ضيق بات إرضاؤه هدفها بعدما أصابها شَرَهُ كسب الأصوات الانتخابية، خسرت شهداء، خسرت حلفاءها في الثورة، خسرت علاقاتها الإقليمية. سيقول قائل، ولكنها مؤامرات تكالبت علينا، ليرد عليه الشاب الغاضب، لا يعفيكم هذا من المسؤولية، أين حكمتكم وحسن تدبيركم؟

أتوقع أن ثمة من عاد إلى بيته مساء الأربعاء الماضي، منهكاً، مثخناً بالجراح، رأى القتل وعاشه، يبكي على إخوة قتلوا بين يديه، يقلّب في مواقع الاتصال الاجتماعي ليطمئن على آخرين، يحاول أن ينام ولكن كوابيس تلاحقه، تطارده صورة حبيبة وهي تطرق بيدها على البرميل لتحذره ولكنه يجري بعيداً

عنها، بينما تثبت هي مكانها، يستيقظ على الدم يشوّه وجهها الجميل، العرق يتصبب منه، طرقات على الباب ترعبه، لقد أصبح مطارداً، لا يريد العودة إلى الحياة السرية، لا يريد العنف، ولكنه يعلم أن القيادة فقدت السيطرة أو تكاد، لا أحد يستطيع التحكم في الغضب فما جرى في رابعة كان وحشياً، ولكننا أصحاب مشروع، يخاطب نفسه، نحن لا نريد السلطة، ولا مكاسبها، هكذا تعلمنا وتربينا، يفتح التلفزيون ليجد أحد القادة يبرر إحراق الكنائس بأنه ناتج من حالة الغضب. يصرخ فيه، بل قل إننا نرفض إحراق الكنائس، توقف عن التكسب بأفعال لا تعلم من يرتكبها، مسلم غاضب، أم وحدة سرية خبيثة تابعة للأمن!

يسمع القيادي يتحدث عن عودة نظام مبارك، يتساءل الشاب بغضب وسخرية وقد طار النوم من عينيه «ألم تدرك ذلك يوم رفض الأمن حماية الرئيس في قصر الاتحادية حتى أتى المتظاهرون بونش يقلعون بابه؟».

يرمي نفسه على الكنبة الرثة، ويغمض عينيه مستمتعاً بأذان فجر حزين، يردد، الثورة لم تنتهِ، لا تزال هناك سعة طالما أن آلية الاحتكام للشعب قائمة، ستكون هناك انتخابات قادمة، لن نسمح لها بالتزوير، لا بد من جمع صف الإسلام السياسي مع القوى الثورية التي ضاعت وتشتت، لا بد من جيل جديد يقود ويتصدر المشهد ينتمي إلى اليوم وليس للماضي... ولكن لا بد من المحاسبة أولاً، محاسبة من فشل وخسر معركة الحكم ثم معركة الاعتصام، نعم هذه قاعدة عملية مفيدة لأي حركة تريد أن تنتصر. من يفشل يُبعد من القيادة.

حياة الطبقة العليا مع «الغوغاء» في زمن ما بعد الربيع العربي

فجر أول أيام العيد عرضت قناة «أون تي في» المصرية التي يملكها رجل الأعمال المصري الشهير نجيب ساويرس حلقة من الأفلام التسجيلية المهمة «لماذا الفقر؟» وتحديداً حلقة «بارك أفنيو» التي تروي بحبكة درامية المسافة الشاسعة بين عالمين مختلفين في انتماءاتهما الطبقية والثقافية. إنهم أثرى الأثرياء الذي يعيشون في ذلك المبنى العريق بجادة بارك أفنيو والعامة من فقراء وأبناء الطبقة المتوسطة أو من يسميهم البعض «الغوغاء».

لن أذهب بعيداً وأقول إن القناة المصرية التي قادت الحملة على الرئيس المعزول، وتدعو ليل نهار لفض اعتصام أنصاره في ميدان رابعة العدوية، تريد تغيير الموضوع بعيداً عن المكايدات السياسية الجارية، وتتمنى على المصريين الاهتمام بواقع البلد الاقتصادي، والإصلاح الضريبي، وردم الفجوة التي تتسع كل يوم بين «من يملك ومن لا يملك» مثلما يفصّل الفيلم التسجيلي. أعتقد أن عرض الفيلم كان مجرد ملء فراغ ساعات ميتة تلفزيونياً، ما كان إلا لقليل أن يشاهدوه لو لم نكن في العيد ولا نزال نعيش روتين الحياة الرمضانية بسهر ليله ونوم نهاره.

على رغم أن الفيلم يعالج أم القضايا المصرية وهي «الفقر» والتفاوت الطبقي، ولكن بالطبع لا أحد يريد أن يناقش مسائل كهذه في خضم الحرب السياسية - حتى الآن - الدائرة رحاها والتي تدور حول الهوية والثقافة والطبقية. وسيكون من الصعب استدعاء قضايا الفيلم التي تعالج أمراض المجتمع الأميركي وإنزالها على الحال المصرية، على رغم أن ذلك ممكن نظرياً ليس مع مصر فقط بل في كل بلد يعاني تفاوتاً طبقياً، وسوء توزيع للثروة وفقراً، فهناك دوماً رجال المال المتحالفون مع السياسيين والذين يدفعون ضرائب أقل ويطوعون السياسة لخدمة مصالحهم، ويرون أنهم هم القوة المحركة للبلاد والتي تقود نهضتها، وأنهم الموفرون للوظائف والخدمات والسلع، باختصار هم يرون أنهم الأعرف والأدرى بشؤون البلاد والعباد. في المقابل هناك العامة، أحياناً يسمونهم بفجاجة «الغوغاء» بينما يسميهم الاقتصاديون الطبقة المتوسطة ومحدودي الدخل (الفقراء)، والذين يكلفون الدولة بلايين عدة تذهب لبرامج الدعم لعلها تخفف بعضاً من غلواء ارتفاع المعيشة، وهي بلايين تتشارك الطبقة العليا فيها، ذلك أنها هي من تتسلمها في صيغة تحمل الدولة أسعار بعض السلع أو امتيازات في سعر

الطاقة والمياه أو إعفاءات جمركية، يفترض نظرياً أن تصل إلى الفقراء في شكل أسعار مخفضة للسلع التي يعيشون بها. وقبل ذلك تمثل الرواتب الشحيحة حصة هائلة في موازنة الدولة التي بها تنفق وتتحكم في جيش هائل من المواطنين الذين يدينون لها بالولاء بفضل هذه الرواتب، على رغم أنهم لا يملون من الشكوى أنها لم تعد كافية، في الوقت نفسه الذي لا يتردد أبناء الطبقة العليا من رجال المال وكبار الملاك ومن يدور في فلكهم من سياسيين ومثقفين واقتصاديين في وصف هؤلاء بالبطالة المقنعة، ولكنهم يختلفون هنا عن نظرائهم في الولايات المتحدة، فلا يدعون إلى صرف هؤلاء من وظائفهم بالمناداة بحكومة أصغر، ففي مصر وبقية الدول العربية ثمة ثقافة اشتراكية لا تزال مهيمنة حتى في الدول النفطية، ولكنها تأخذ هناك شكل الدولة الرعوية أو المشيخية المسؤولة عن إرضاء بقية أبناء القبيلة ولو بالحد الأدنى الممكن.

كما أن من الصعب أن تنزل «شخوص» الفيلم الأميركي على الحال المصرية، فمن هم الديموقراطيون المدافعون عن حقوق العامة (نظرياً)؟ ومن هم الجمهوريون أنصار الطبقة العليا وكبار الملاك؟ كما أن صراع الأفكار الاقتصادية لم يصعد على المشهد المصري إطلاقاً، فلا تزال القضية هناك تدور حول «الحكم»، ومن يحوزه يضع وينفذ ما شاء من سياسات، بينما تجد في الحال الأميركية تدافعاً لا يتوقف بين الأفكار والساسة، مع تضاؤل للدولة وهيمنتها على المجتمع، وهي الفكرة التي يبدو أنها تتقدم كلما تقدمت الديموقراطية في أي بلد، وهنا تكمن مفارقة مع الحال الأميركية، فهناك حيث تسود الديموقراطية وفكرة سيادة الشعب، لا بد للسياسة الاقتصادية أن تعتمد بالتوافق وفق قواعد التمثيل الشعبي الناتج من انتخابات حقيقية.

الفيلم يستند إلى رواية «عندما يتخلى أطلس» Atlas Shrugged وهي رواية مهمة في الفكر السياسي الأميركي للكاتبة اين راند نشرت عام 1957، وتقوم على فكرة انسحاب الطبقة العليا وكبار الملاك من الاقتصاد بعدما يعجزون عن التحكم في السياسة الأميركية عبر الكونغرس وجماعات الضغط السياسي، وتتكالب عليهم حكومة منتخبة بتشريعات ضرائبية وقوانين تريد بها العدالة وتوزيعاً أفضل للثروة، فيتركون مصانعهم ومصارفهم وينسحبون نحو الداخل الأميركي لبناء مجتمع مثالي من دون سيطرة الحكومة، فتشيع الفوضى في بقية البلاد بانهيار الاقتصاد والخدمات والأمن، حينها يدرك العامة والغوغاء الكارثة التي سعوا إليها بأيديهم أو بالأحرى عبر صناديق الانتخاب.

الحال في مصر وبقية دول ما بعد الربيع العربي تختلف، فالطبقة العليا غير مضطرة للانسحاب، لأنها لا تزال تستطيع السيطرة على الدولة وفرض رؤيتها التي تراها هي الأفضل على المجتمع، ولكن كل ذلك رهن بمدى قدرتها أيضاً على التحكم بالمسار الديموقراطي ورغبات «الغوغاء».

على كل حال، ما زلت أعتقد أن صاحب القناة، رجل الأعمال نجيب ساويرس لم يرد تفجير كل هذه الأفكار بعرض فيلم «بارك افنيو».. لقد كان مجرد ملء لمساحة شاغرة ريثما يصل ضيف آخر يقترح وسيلة أخرى لفض اعتصام رابعة العدوية.

1000 عام من العزلة

في بيت بسيط، بمنطقة الحدود الباكستانية - الأفغانية، جلست على الأرض أمام مولوي يونس خالص - رحمه الله، عالم دين أفغاني تحول إلى قائد عسكري أسأله عن الديموقراطية والانتخابات، الزمن كان نهاية 1989 عندما كان الأفغان وحلفاؤهم في إسلام آباد والرياض يبحثون عن الطريقة المثلى لختم الجهاد الأفغاني بانتصار مشرف ونهاية سعيدة، يتحقق بها السلام والوفاق والرخاء لكل الشعب الأفغاني بعد هزيمة السوفيات هناك.
الخريطة السياسية الأفغانية كانت بسيطة جداً، تعتمد على القوة والمال والسلاح والحشود والعلاقات الخاصة مع مختلف الجهات الاستخبارية الإقليمية، وإذ إن كل هذه العناصر متاحة للجميع، إذ تشكل بضعة أحزاب أفغانية يزعم كل منها أنه الأقوى وأن زعيمه هو الأحق بالقيادة والصدارة.
النتيجة كانت خلافاً مزمناً بين القادة الأفغان، تتقطعه اشتباكات بين"الحشود"أو اغتيالات غامضة، مع ما يتبع ذلك من عجز عن تحقيق"النهاية السعيدة"للجهاد الأفغاني.

لم تكن في أفغانستان ثقافة"انتخابات"، فكانت أدوات الحشد والزعامة هي الأدوات التقليدية القديمة، الجهوية والقبائلية والمذهبية والعرقية، وأضيفت إليها الحزبية العقائدية بدخول الإسلام السياسي إلى الساحة، ولكنه تشظى هو الآخر إلى أحزاب عدة.

فاقترح أحدهم"الانتخابات"حلاً، ولكن كيف؟ ومن يجري الانتخابات في بيئة لم تجربها من قبل وفي بلد ممزق؟ كما أن قلب الدين حكمتيار الذي دعا إليها وهو أحد قادة الأحزاب، لم يكن محل ثقة الجميع، فهو متعطش إلى السلطة، ولا يتردد في استخدام"إجراءات استثنائية"لحسم خلافه مع الآخرين، كالاغتيال مثلاً.

ولكن كانت ثمة أسئلة جوهرية أعمق حول الانتخابات والديموقراطية، وهو ما سمعته من مولوي يونس خالص عندما قال منتقداً مبدأ الديموقراطية الأصيل وهو التصويت:"كيف يتساوى صوت العالم الفاضل مع صوت الفاسق الفاجر؟"، كان السؤال مثل المكان من حولنا ينتمي إلى عالم ماضٍ، لا علاقة له بالحاضر سوى مدفع الدوشكا في ركن من السطح الذي جلس بجواره في غير وضع تأهب مقاتل،

بعمامة ضخمة على رأسه، يطل على الوادي، إذ لا يزال على الجهة المقابلة بعض من جنود الحكومة المنهكين بعد حرب استمرت عقداً كاملاً.
لم يتفق الأفغان على إجابة عن سؤال عالم الدين الذي تحول إلى مقاتل، فلم يعتمدوا الانتخابات أداة لحسم خلافاتهم، فمضوا يقتتلون حتى يومنا هذا.

يونس خالص لم يدرس في السوربون، ولم يعمل في منظمات دولية، إنه عالم دين درس في المدرسة الحقانية التي تخرج فيها معظم قيادات"طالبان"، وهي تقدم حلولاً بسيطة مباشرة لمشكلات العصر الحديث تدور حول ثنائية"حلال وحرام"، مع أقل القليل من الاجتهاد والتفكر والتبصر، فكانت النتيجة فشل"طالبان"وصراعات لا تتوقف في أفغانستان.

نعود لعالمنا العربي"المتطور"نسبياً إلى أفغانستان، حيث القوى الليبرالية والحقوقية التي طالما دعت إلى الديموقراطية وحقوق الإنسان، ولكن من الواضح وبعد 30 شهراً مما اعتقدنا أنه ربيع العرب، أن الديموقراطية في أسوأ أحوالها، فالنخب الحاكمة تتوجس منها أو بالأحرى من نتائجها، والقوى المهمشة تكاد تفقد الثقة بها.
ولكننا سنقتنع يوماً أن الديموقراطية هي أحسن أسوأ الأنظمة، كما قال ونستون تشرشل، وبالتالي هي الأفضل في"الجمهوريات العربية"التي تقول إنها تحتكم بها، من أي بديل آخر مثل الانقلاب العسكري الذي يقوده"الضابط الوطني الحريص على أمن الوطن والشعب، والذي سيقود البلاد نحو المسار الديموقراطي الصحيح".

فالضابط الوطني سيعمد دوماً إلى إجراءات استثنائية، ذلك أنه ابتدأ عهده"الموقت"بإجراء استثنائي وهو الاحتكام إلى القوة وليس الدستور. مشكلة الإجراءات الاستثنائية أنها تحتكم إلى المصلحة والسياسة، وكثيراً ما يبرر"نبل المقصد"اتخاذ قرارات خارج القانون، وكل ذلك يعقّد المسار ويفتح الباب على مشكلات جديدة، كما أن نتائج الإجراءات الاستثنائية غير مضمونة ولا متوقعة، فالدعوة إلى تظاهرة لدعم الإجراء قد تمر بسلام ونصر وتمكين، وقد تنتهي بمقتلة تفتح جرحاً في جسد الوطن والشعب لا يندمل.

الديموقراطية قد تفرز الرئيس الخطأ، أو برلماناً غير متوازن، ولكن بها آليات مضمونة لتصحيح ذلك تصل حتى عزل الرئيس أو حل البرلمان، ففي الديموقراطية هناك دوماً"الفرصة الثانية"، ولكن الفرصة الثانية في زمن الإجراء الاستثنائي يملك قرارها"الضابط الوطني"، وهو فرد معرّض للخطأ والصواب، والتأثر بمن حوله وما حوله.

يجب أن يعود الجميع إلى السؤال الكبير الذي طرح في بدايات الربيع العربي، لماذا توجهت أعاصيره نحو الجمهوريات، ومرت كريح طيبة على الملكيات؟ إنه العقد الاجتماعي هناك، الذي نصّ على أن"الشعب هو مصدر السلطات"، ثم اكتشف الشعب أن"الضابط الوطني"هو مصدر السلطات فشعر بغبن شديد، فثار في لحظة تاريخية من الصعب القول إنها انتهت ومضت.

إذاً للديموقراطية موقع أساسي في العقد الاجتماعي، لكنها تعرّضت لتشويه شديد في عالم العرب بعدما حولتها أنظمة ما قبل الربيع إلى"ديكور"، ولكنها تتعرّض اليوم لتشويه أشد وأمضى على أيدي القوى الليبرالية والعلمانية العربية، بعدما رأت أنها تصب في مصلحة الإسلام السياسي، فتخلت عن"نقائها الثوري"، وباتت مستعدة لقبول ديموقراطية مقننة، فهل الإسلام السياسي هو مشكلة الديموقراطية في العالم العربي؟ أم أن ثمة ثقافة استبدادية كامنة في العقل العربي؟ إنها أسئلة افتراضية من العبث إثارتها أو الإجابة عنها، فلا الإسلام السياسي سيختفي، ولا الاستبداد سيسود مرة أخرى.

ولكن الأكيد وحتى إشعار آخر أننا سنتعلم الديموقراطية بالطريقة الصعبة، بالخطأ والصواب والتجارب المريرة، نتواجه بالحشود، نجرّب الديموقراطية المقننة والإقصاء والتزوير، مقابل صحوة ترفض كل ذلك، تثابر وتناضل، تساعدها قوة التاريخ، إنها القوى الحالمة نفسها التي خرجت في تونس واليمن ومصر قبل عامين ونصف العام، اليوم هي مثخنة بجراح وإحباطات، بعضها جاء من الإسلام السياسي وتخبطاته وعدم نضجه، والبعض الآخر من الدول العميقة التي تأبى أن تستسلم وتمضي، والبعض الآخر نتيجة طبيعية لتخبط من خرج يتلمس طريقه بعد 1000 عام من العزلة.

انتهى «الربيع»... والديموقراطية والإسلام السياسي باقيان

استعجل كثرٌ فقالوا بنهاية الربيع العربي والإسلام السياسي، فهم يرون أول رئيس منتخب وصل بقوة الربيع العربي يسقط، ليس بيد الجيش ودباباته فقط، وإنما بغضبة جموع شعبية، وتصادف أن هذا الرئيس المنتخب «إسلامي» فجمع القوم الحقيقتين، فقالوا انتهى الإسلام السياسي والربيع العربي.
ولكن ذلك تحليل خاطئ ومتسرع. الإسلام السياسي ليس شرطاً من شروط الربيع العربي، ويمكن الربيع العربي أن يمضي من دونه، ولكن الديموقراطية هي شرط أساس في الربيع ولم تسقط، فبغض النظر عن الجدل الجاري: هل ما جرى في مصر انقلاب أم لا، ومن هو صاحب الكلمة الأخيرة في قصر الاتحادية، فإن «العسكري» استخدم حتى الآن حلولاً دستورية مدنية للمرحلة الانتقالية، التي ستنتهي بشرط الربيع العربي الضروري وهو الانتخابات والاحتكام إلى الصندوق، وطالما أن هذا الشرط قائم، فإن الإسلام السياسي باقٍ معه، فالديموقراطية والإسلام السياسي صنوان لا يفترقان.
أحدهم سيصرخ الآن، كيف؟ والإسلام السياسي في حقيقته متصادم مع الديموقراطية. هذا تحليل خاطئ آخر، ورجع أمنيات، فبعض القوى الكارهة للإسلام السياسي تفضّل النسخ المعادية للديموقراطية عنه، وتريده أن يبقى في ذلك المربع الضيق الذي يحرّم الديموقراطية، ويراها تغريباً وابتداعاً، وبالتالي تسعى جاهدة لتحريك أضلاعه بعيداً لتشمل كل الإسلام السياسي، ومهما أعلنت أحزاب الإسلام السياسي التزامها بمبادئ الديموقراطية سيظل هناك من يتهمها بالتقية، وأنها تستغل الدين في السياسة، وبناءً على ذلك تسعى إلى مصادرة حق الإسلام السياسي في المشاركة السياسية.
إنه منطق ما قبل الربيع العربي، ونظرية سياسية عاش عليها تحديداً نظاما حسني مبارك وزين العابدين بن علي، وكل الاجتهادات الإقصائية المتداولة تغرف من ذلك المعين المشبوه المنتج في زمن ما قبل الربيع.
رد الفعل المتطرف هذا من القوى الليبرالية في مصر وتونس، التي تجد تأييداً من بعض النخب المثقفة في العالم العربي، والتي يفترض أن تكون أكثر ديموقراطية، سيضعف ولا شك روح الربيع العربي.
ربما حان الوقت أن نتوقف عن استخدام هذا المصطلح «الرومانسي» بعدما تخلى عنه أصحابه المفترضون (بينما يتمسك به الإسلاميون)، والأفضل أن نتواضع ونسميه الصحوة العربية المتطلعة إلى

الحرية والديموقراطية والكرامة، ولكن بتردد هذه المرة بعدما فقد الربيع جذوته، ولكنها ستبقى ممثلة لضمير الشباب «المستقل» الذي خرج في 2011، والذين تواروا إلى الخلف بعدما فشل «الإخوان» في تمثيلهم خلال عام من حكمهم والتعبير عن طموحاتهم. إنهم غير مستعدين للعودة إلى الوراء، ولا بتعديل مطالب الربيع على يد المنتصرين وهم خليط بين العسكر والنظام القديم و «ثوريين» يريدون ربيعاً عربياً لهم يسعهم وحدهم من دون القوى الإسلامية.ثمة ثلاثة تعديلات في مطالب الربيع العربي الأصلية، أولها إقصاء الإسلاميين. شادي الغزالي حرب، وهو من شباب ثورة 25 يناير وقيادي الآن في حزب الدستور وجبهة الإنقاذ، يرى أن من أهم مطالب «ثورة» 30 يونيو «منع توظيف الدين في السياسة». الترجمة الوحيدة لهذه العبارة التي تبدو بريئة هي حل أحزاب الإسلام السياسي والمضي نحو انتخابات من دونهم، وهو ما يتنافى مع روح الربيع العربي الذي يقوم على التعددية وإطلاق الحريات العامة.التعديل الثاني «التسامح مع النظام القديم»، فالثوار الجدد باتوا يستهجنون استخدام مصطلح «الفلول» الشهير. عبّر عنها بوضوح الثوري العتيق المهندس ممدوح حمزة في تصريح تلفزيوني: «ليس كل أعضاء الحزب الوطني فاسدين»، وقال آخرون عبارة مماثلة، مثل نائب الرئيس الحالي محمد البرادعي وعمرو موسى، بينما في ليبيا، حيث حصلت ثورة كاملة، أصدر مجلسها التشريعي قانوناً يحرم حتى أبطال وزعماء الثورة ضد العقيد القذافي لمجرد أنهم خدموا يوماً في أروقة النظام، ولم يستثنِ ذلك الزعيمين التاريخيين للثورة، مصطفى عبدالجليل ومحمود جبريل.التعديل الثالث هو التخلي عن مطلب «الكرامة والحرية» طالما أن التجاوزات تجري في حق التيار الإسلامي، بينما الأصل وفق قواعد الربيع العربي الأولى أنها لا تتجزأ ويجب أن تشمل كل مواطن، ولكن «الثوريين الجدد» في مصر يستعيدون من دون وعي قاعدة مؤسس النظام العسكري الحاكم جمال عبدالناصر «لا حرية لأعداء الحرية. ولكن على رغم كل التشوّهات السابقة الذكر، فإن أسس الربيع العربي لا تزال قائمة نظرياً، فخريطة الطريق التي وضعها الجيش أساسها مطلب الربيع العربي الأول «الانتخابات» بمن حضر، والحاضرون من التيار الإسلامي كثر، فـ «الإخوان» في الغالب عائدون إليه، ومعهم بقية تيارات الإسلام السياسي بما في ذلك حزب «النور» الشريك الصامت في الحكم الجديد، والذين سيكون لهم موقع من المبكر تقدير حجمه في البرلمان القادم، ومشاركة في الحكم... إلا إذا عاد النظام إلى استخدام ما يجيده (القوة والتزوير) وصنع «حال ديموقراطية» على مقاسه، ثم قبل الشعب بذلك. حينها يمكن نعي الربيع العربي، أما الإسلام السياسي، فيعرف حينها طريقه... تحت الأرض

بعد نكسة 30 يونيو.. ماذا يَنتظر قيادة «الإخوان» بمصر.. إقالة أم استقالة؟

يفترض أن حملة الاعتقالات التي يشنها «النظام الجديد» بمصر على «الإخوان المسلمين» ما هي إلا موقتة فرضتها ظروف الانقلاب والخشية من أن ينظم «الإخوان» أو أنصارهم مقاومة له تفتح باباً لفتنة لا يريدها أحد، ذلك أن مثل هذه العلاقات تتنافى مع روح الثورة الأولى (25 يناير) التي قيل إن الثورة الثانية (30 يونيو) جاءت لتصحيح مسارها.

ويفترض أيضاً أن تتعافى القوى المدنية من نشوة الانتقام وتعود إلى مبادئها فترفض اعتقال خصومها من «الإخوان»، وقمع الحريات الإعلامية ونزعة الإقصاء المتنامية في الإعلام المصري، فتدعم المصالحة الوطنية ومشاركة الجميع في بناء مصر جديدة بعد السقوط السريع للجمهورية الثانية.
ويفترض أيضاً أن يتوقف «الإخوان» عن تسيير التظاهرات تحت راية «إعادة الشرعية»، والاكتفاء بالرسالة التي بعثوا بها، وهي أنهم ضحوا وماتوا من أجل مبادئ الديموقراطية وسيادة الشعب، فهم يعلمون (أو يفترض ذلك) أنهم سيعجزون عن إسقاط النظام الجديد الهجين والمختلط بين عسكر ومدنيين ويتمتع بمباركة الدولة العميقة (نظام مبارك) وقوى إقليمية، فالتظاهرات الحاشدة التي أسقطتهم سمح لها وشجعت وموّلت من دولة عميقة وقوى خارجية وإعلام متواطئ ضدهم، أما تظاهراتهم فهي تفتقد كل ذلك، وسيتم التعامل معها بقسوة لأنها «تهدد الوحدة الوطنية». نعم إنه تمييز في المعاملة، ولذلك جعل الله سنة التدافع والابتلاء، والحصيف من أدرك ذلك.

بعد حصول كل الافتراضات السابقة سيكون من الجيد أن يقبل «الإخوان» ولو على مضض بالأمر الواقع على طريقة الاعتراف «دي فاكتو» ليس بالنظام القائم وإنما بالواقع، ويعودوا إلى الساحة التي يجيدون التدافع فيها، أي العمل السياسي، يجب ألا يغرقوا في قصة المؤامرة، فهي موجودة، وثمة من أراد سقوطهم وعمل على ذلك، ولكنهم سقطوا بما كسبت يداهم، هل هناك خطأ أكبر من اختيار أضعف القيادات لتقود أخطر مرحلة؟ يجب أن يقتنعوا بأن الملايين التي خرجت في 30 يونيو أرقام حقيقية وجزء كبير منها صادق.

أمام «الإخوان» مهمات عدة، ولعل من أهمها دراسة حالة الكراهية والرفض لهم من قبل قطاع كبير من المصريين. إنها خسارة أكبر من خسارة الحكم، ما يستدعي الإجابة عن السؤال «لِمَ يحمل لنا البعض هذه القدر من الكراهية؟»، الإجابات الأسهل مثل أن هؤلاء من «الفلول»، أو لأنهم غير متدينين، مريحة ولكنها ليست صحيحة. الخطوة الأولى هي الاعتراف بأن «الإخوان» خسروا الكثير في قلب وعقل المواطن المصري.

يجب ألا يراهنوا على رفض المجتمع الدولي للانقلاب. إنه مجرد احتجاج روتيني من قوى غربية. ليكن الضغط الآن على السلطة الجديدة للتعجيل بخريطة الطريق وإجراء الانتخابات ومنع الإقصاء وعودة السلطة للشعب، ففي ذلك مساحة ستعيدهم إلى أجواء التعاون مع القوى الوطنية الأخرى، وإن كنت أتوقع أن ثمة قوى ستسعى إلى إقصاء «الإخوان» وإذلالهم، وستحاول دفع الآخرين لرفض التعاون معهم، حركات صبيانية ولكن السياسة المصرية للأسف طافحة بها.

ولكن قبيل ذلك أو معه، لا بد لـ «الإخوان» من إعادة ترتيب بيتهم من الداخل، ومن ثم ساحة الإسلام السياسي الذي خسر الكثير في نكسة 30 يونيو.

في أدبيات «الإخوان المسلمين» حديث متكرر عن تحويل «المحن إلى منح»، فلتكن هذه إحداها. لعل حكيماً بينهم يقول لهم «لا تحسبوه شراً لكم، بل هو خير لكم» فالانقلاب جاء في الوقت المناسب لتطهيرهم من جملة من الأخطاء تدافعوا إليها منذ أن قرروا دخول الانتخابات الرئاسية. أخطاء كفيلة بأن تفكك الجماعة من الداخل، فما تسرّب من خلافات بين قطبيها نائب المرشد خيرت الشاطر والقيادي المعتدل حسن مالك أثار قلق قواعد الجماعة، وخوفها على تماسك الجماعة. ليس سراً أن «إخواناً» حقيقيين (الكاتب الشهير صاحب سر المؤلفات العديدة ضد «الإخوان» ثروت الخرباوي ليس منهم) انصرفوا بعيداً وبهدوء وآثروا الصمت تقديراً للمرحلة التي تتطلب وحدة الصف.

حان الوقت لجلسة محاسبة وجرد للمكاسب والخسائر، وعملية إعادة هيكلة للجماعة تحميها من عملية التآكل التي أصابتها منذ عقدين، التي خسرت فيها خيرة قياداتها، والتي كانت السبب الرئيس لنكسة 30 يونيو.

إن محور الصراع داخل الجماعة هو بين تيارين، عنيد يرى الجماعة قلعة متماسكة تقود المجتمع، وتيار يرى الجماعة قوة وطنية بين آخرين، مستعدة للتعاون والتنازل وقبول أنصاف الحلول. المجموعة الأولى يمثلها خيرت الشاطر، أما المجموعة الثانية فهم أمثال أبوالعلا ماضي، وعصام سلطان، والدكتور محمد محسوب، وآخرهم عبدالمنعم أبوالفتوح. إن أياً من الأسماء السابقة كان قادراً أن يقدم وجهاً مقبولاً للإسلام السياسي لو حلّ مكان الرئيس «المقال» محمد مرسي الذي كان مجرد «إخواني» تقليدي دفعته الظروف إلى سدة القيادة.

منذ أعوام وثمة حديث عن إصلاحات أردوغانية تحتاجها الجماعة، في إشارة إلى ما فعله رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان، ولكن كانت دوماً تنتهي بخروج أو إخراج دعاتها من الجماعة. بعد ثورة 25 يناير 2011 جرت تلك الإصلاحات ولكن بشكل ظاهري فقط، عندما شكّل «الإخوان» حزباً سياسياً مستقلاً يمثلهم هو «الحرية والعدالة»، ولكنه كان مجرد واجهة، فأسوأ قرار اتخذه الرئيس المقال (التعديلات الدستورية في تشرين الثاني /نوفمبر الماضي الذي كان بداية النهاية)، لم يتخذه بناءً على معلوماته كرئيس له مخابرات وأمن، بل بناء على معلومات وتوصيات مكتب الإرشاد.

خلال الأزمات التي صنعها الرئيس مرسي أو صنعت له، برزت كفاءات إسلامية خارج حزب «الإخوان» (الحرية والعدالة)، كانت أقدر على التواصل مع القوى الوطنية الأخرى، وأكثر إقناعاً، مع التزام كامل بالمشروع الإسلامي الوطني، خصوصاً في حزب الوسط، وحزب النور السلفي. إنه من العبث أن تبقى هذه التيارات العدة متفرقة. المشروع الأردوغاني يقول بذلك، ولا يمكن لهذه التيارات أن تندمج في تكتل واحد طالما أنه يتلقى أوامره من «الإخوان»، ولكن يمكن في لحظة التأمل هذه، بعيداً عن الحكم، واستعداداً للجولة الثانية في بناء الدولة المصرية الجديدة، أن تتدارس القوى الإسلامية الشابة كيف تستطيع أن تخرج بمشروع توحيدي كهذا، ولكن يحتاج ذلك إلى قرار من «الإخوان» ومرشدهم بالابتعاد عن مجريات الأمور والبقاء في مجال الدعوة للفكرة الإسلامية وليس لتفاصيلها.

هل يستطيع «الإخوان» ذلك؟ بالطبع، إذا ما تحملت القيادة التي خسرت معركة 30 يونيو مسؤولياتها، فتستقيل طواعية وتفتح الباب أمام جيل جديد يفهم التحولات من حوله ويتفاعل معها بشكل أفضل.

إخراج الفيل من البيت السعودي

العالم العربي يتغير كل يوم وبشكل جذري بضغط من شبابه الذين باتوا الغالبية، بل إن الناجحين الأقوياء، جيراننا الأتراك، يخرج شبابهم غاضبين يريدون من حكومتهم أن تستمع إليهم، فحري بالحكومة السعودية أن تستمع إلى شبانها وشاباتها، فهل فعلت ذلك؟ أزعم أنها فعلت، فما يجري في السوق السعودية من تغيير هائل لقواعدها بالحملة الماضية بقوة لتخليص البلاد من الاعتماد على العمالة الوافدة بفرض مختلف التشريعات تحت مسمى «تصحيح أوضاع العمالة»، إنما هو محاولة من الحكومة السعودية لإعادة البلاد إلى طبيعتها.

قبل أن يقول القارئ إني أبالغ، فإن الصورة أعمق من مجرد مئات من الباكستانيين والفيليبينيين والبنغال وغيرهم من الجنسيات الوافدة، يحتشدون منذ الصباح الباكر أمام سفارات بلدانهم يبغون تصحيح أوضاعهم أو إكمال أوراقهم كي يتم ترحيلهم بسلام إلى بلادهم. البعض يرى تأثيرات ذلك في مجرد بقالة تغلق، أو مطعم يقفل أبوابه. هؤلاء الأجانب هم الفيل الكبير في البيت السعودي الذي على رغم سعته، والقدرة المالية للجالسين فيه، وخبراتهم الواسعة، فإنهم بينما يتحدثون عن إصلاح التعليم من أجل تخريج كفاءات وطنية تستطيع منافسة الأجنبي، أو بينما يقدم خبيرهم مقترحاً لوضع حد أدنى للأجور، يجول الفيل في المكان، فيربكهم ويعطل حديثهم، حتى باتوا منشغلين بالفيل أكثر من قضاياهم المصيرية، من دون أن يجرؤ أحد أن يقول: أخرجوا هذا الفيل حتى نستطيع أن نتحدث ونخطط بشكل أفضل.جيد أن الدولة اقتنعت أخيراً بأنها لا تستطيع المضي بمشاريعها الإصلاحية طالما أن «الفيل في الغرفة»، والفيل تحديداً هو بضعة ملايين من العمالة الرخيصة التي أدت إلى إدمان الاقتصاد السعودي الإنتاجي عليها، وأرخصت السوق والسلع، وقتلت الإبداع بمنتجاتها الرخيصة والمتواضعة الجودة، وحرمت الشاب السعودي من التدرب على العمل والتدرج فيه، وعززت النظرة الدونية للعمل اليدوي. لقد أدمنّا عليها، وشوّهت علاقاتنا الاجتماعية. لم يعد أحدنا يجد غضاضة أن يقوم العامل الأجنبي بحمل صحفه وحقيبته اليدوية إلى سيارته، متوهماً أن ذلك يحوله إلى «أفندي كبير». طالبات في الجامعة يصطحبن شغالاتهن معهن إلى قاعة المحاضرات كي يسكبن لهن أكواباً من القهوة.. أيّ تشوه هذا؟

لا يعني ذلك انغلاقنا على الآخر. لا بد من أن نحرص على الوافد المتعلم، الأستاذ والطبيب والمهندس والخبير الذي يضيف شيئاً إيجابياً، بل حبذا لو نسهل دمجه بالمجتمع ولو بتجنيسه لاحقاً، فنستقطب الكفاءات التي تضيف إلى الاقتصاد والإنتاج والمخزون المعرفي.وزارة العمل السعودية التي تقود هذه الحملة، أو إنها الوزارة التي جعلتها الدولة تبدو كمن يقود هذه الحملة، توجه الرأي العام الداخلي والخارجي إلى أن ما يجري مجرد تصحيح لأوضاع عمالة تعيش في فوضى، مئات آلاف يعملون في غير ما استقدموا من أجله. مئات آلاف آخرون يعملون عند غير كفلائهم، مثلهم يعانون من بطالة فلا يستقرون في عمل، وكل ذلك يستحق التصحيح، ولكني موقن أن الهدف أكبر من ذلك. الهدف هو عودة السعودية اقتصاداً ومدناً ومجتمعاً إلى طبيعتها، التي هي مثل أي مجتمع طبيعي آخر، حيث الأجانب أقلية وسط مجتمع أكبر متجانس، اليوم أكثر من ثلث سكان السعودية «عابرون» يتعاملون مع وطن مثلما يتعامل أي عابر، مجرد مكان يصنعون فيه ثروة صغيرة كانت أم كبيرة. المجتمعات الطبيعية لا تزدهر بهؤلاء، خصوصاً عندما يكون 86 في المئة منهم يتقاضون راتباً لا يزيد على ألفي ريال.ثلث سكان معظم المدن السعودية من هؤلاء، فكم سترتاح هذه المدن وبنيتها التحتية المتهالكة لو اختفى هذا الثلث؟ ستتوقف عن الاتساع غير المبرر، سيختفي اقتصاد يعيش في ثنايا الاقتصاد السعودي هم يملكونه ويديرونه، مستوصفات ومطاعم ومتاجر أطعمة وملابس تخرج بإيراداتها البليونية في شكل تحويلات للخارج، من دون أن يستفيد منها الناتج القومي السعودي، غير بضعة سعوديين يقومون بدور «المحلل» بتسترهم على هذا الاقتصاد الطفيلي، في مقابل جُعْلٍ متواضع من المال. ستوفر السعودية حينها موارد طبيعية محدودة وغير متجددة من ماء ونفط وطاقة، ستنصرف الدولة حينها للاهتمام بأبنائها ودفعهم للعمل وإحياء ثقافته بينهم. ستحل مشكلة مئات آلاف من «البدون» والذين يسمون أيضاً بالمولدين (أي الذين ولدوا في السعودية من دون أن يحملوا جنسيتها)، وعندما يعمل هؤلاء سيبقى المال الذي يجنونه في البلاد وينساب في اقتصادها، فهم لا يعرفون بلداً غير السعودية، ما سيساعدهم في الاندماج أكثر وربما حصولهم على الجنسية. يجب أن تنظر السعودية في تجارب الدول الأخرى التي حباها الله بدخل مرتفع، فإرلندا التي عاشت طفرة في العقد الماضي لم تذهب للفيليبين وتستقدم عمالة من هناك تحل مكان الإرلندي المرتفع الأجر الذي يريد أن يعمل ساعات أقل، وعندما ارتفعت كلفة العامل الأميركي، ذهبت المصانع الأميركية إلى الصين ولم يأتِ الصيني إلى أميركا.

لنُخرج الفيل من بيتنا، حتى يستطيع بعضنا أن يستمع إلى بعض

نصف الكوب والربيع العربي

كتبت الأسبوع الماضي عن دراسة الباحث السعودي نواف عبيد الغارقة في التشاؤم حيال الربيع العربي، التي نشرها بيلفر سنتر في جامعة هارفارد حيث يعمل عبيد باحثاً. اخترت دراسته وطرحتها هنا للنقاش لأنه يعبّر عن كثيرين قلقين حيال الربيع العربي، بعضهم قلق خشية أن تؤدي حال التخبط التي تمر بها دول الربيع إلى خسارة فرصة أخرى لنهضة العرب، والبعض الآخر يفضل أن يقرأ «الفشل» في ارتدادات الربيع لأنه يرى فيه تهديداً لمصالحه.

دراسة نواف عبيد التي عنونها «صيف عربي ساخن» تحوم حول فكرة «أن التفاؤل حول ثورات الصحوة العربية يجب أن يقاس بنحس الأوضاع السياسية التي يمكن أن تحبط نظام الدولة الوطنية في شكل لا يتكامل مع نهوض عالم عربي جديد»، وبالتالي تدور دراسته حول ما سمّاه «النحس» الذي يحيط بمختلف الدول العربية التي تعاني بالفعل من صعوبات حادة بعضها أمني كـ(سورية)، وبعضها الآخر عميق يهدد حتى هويتها كـ(العراق)، والبعض الآخر يمر بمجرد مكايدات سياسية عبثية كـ(مصر)، فإن هناك من يرى في ذلك «النحس» مجرد مخاض صعب لثورات مستحقة وولادة عالم عربي جديد، ولكن لننظر في أشكال «النحس» المحيطة بشتى الدول العربية، بغية تحليلها واتقاء شرّها.

«لقد فشل اليمن في أن يتحد في دولة وطنية واحدة بإخاء ومساواة بين كل أبنائه»، ولذلك كانت الثورة، بل ربما بعد أن تكتمل دورة تأسيس اليمن الجديد وفق خطة مجلس التعاون الخليجي، يتمكن اليمنيون من البحث بحرية عن صيغة أخرى تجمعهم، كالفيديرالية مثلاً، تحديداً في ما يخص أهل الجنوب، بل إن في الجنوب بخاصة هويات لا يمكن سبكها جميعاً في صيغة «الجنوب»، فحضرموت غير عدن مثلاً، ولكن لا أحد يريد فتح هذه الملفات الحرجة، الجميع يعلم أن «الحراك الجنوبي» حركة احتجاج على تردي الأوضاع وهيمنة يمن علي عبدالله صالح، ولكن لا توجد هوية جنوبية واحدة، ومن الجيد أن يشير السيد عبيد في دراسته إلى أن ثورة الحوثيين في «شمال الشمال» والنزعة الانفصالية في الشمال هما من «توليد» النظام اليمني القديم والذي عاش «يميّز» بين الأقاليم والقبائل والأفراد، فلا يستبعد في نهاية دراسته عن اليمن أن «ثمة احتمالاً قوياً بأن يتفكك اليمن إلى ثلاثة أقاليم في نهاية العقد» ومرة أخرى أكرر، ولذلك جاءت الثورة اليمنية لبناء يمن جديد، كما أن تقسيم اليمن لا ينبغي أن يكون

كارثياً إن تم بتوافق شعبي، الحدود في الدول الديموقراطية (الديموقراطية هي محور الثورات العربية الحديثة) لا تعني شراً محضاً، بخاصة بين الدول المتماثلة اقتصادياً، فهي تتلاشى باعتماد اقتصاد السوق وحرية التنقل، كالسودان مثلاً الذي ارتاح من حرب أهلية طاحنة استمرت عقوداً بانقسامه إلى شمال وجنوب، وبينما يرى عبيد - ومثله كثير - في ذلك دليلاً على فشل الدولة، فإن من الممكن أن ينظر إليه كبداية لنجاح دولتين.
لقد اقتنع السودانيون الشماليون والجنوبيون بأنهم بحاجة إلى بعضهم بعضاً، ويتعزز ذلك كل يوم، وبدا واضحاً في زيارة الرئيس عمر البشير لعاصمة جنوب السودان قبل أسبوعين مُنهياً توتراً استمر شهوراً بين البلدين بعيد انفصالهما.

في سورية يصدر الباحث عبيد أحكاماً قاسية، ومرة أخرى ليس وحده في ذلك، إذ استمعت إلى محاضرة الأسبوع الماضي لباحث سوري يرى أن «سورية التي نعرفها قد انتهت»، ولكن من الضروري التذكير بأن التاريخ حال مستمرة من التحولات، وأن ما يجري حالياً في بلاد الشام على رغم وقعه وألمه الشديدين ما هو إلا صورة من تحولات عابرة لما تستقر بعد.

يقول عبيد: «سينهار نظام الأسد في النهاية، ومع سقوطه ستختفي كل وظائف الدولة»، ويضيف: «الدولة السورية تتداعى في شكل يمنع إعادة إصلاحها من جديد». ثم يعقّب بتوقع آخر لا يقل سوءاً: «ستكون إمكانات الدولة السورية الجديدة ضعيفة جداً في استعادة السيطرة على الشمال، حيث الأكراد الذين يمثلون من 10 إلى 15 في المئة من السكان، وطالما شعروا بالتهميش والذين أتموا إلى حد كبير تأسيس حكومتهم الخاصة».

أفضّل أن أنظر إلى مثل هذه التوقعات كتحذيرات وليس كحقائق محسومة. فحدود سايكس بيكو على سوئها صمدت لعقود، وإعادة رسمها من جديد فاتحة لفتن لن تنتهي، كما أن سورية ليست جزيرة منعزلة عن محيطها، وثمة دولتان مستقرتان لا تريدان فتح صندوق مفاجآت الأقليات والأقاليم والأعراق والمذاهب، وهما السعودية وتركيا، وستقفان بشدة أمام أية مغامرة من كردي أو علوي أو إيراني أو إسرائيلي يريد إعادة رسم حدود منطقة الهلال الخصيب.

الأفكار المتشائمة المحذرة نفسها تنتشر بين صفحات الدراسة، حول مصر والعراق والسودان والبحرين وغيرها من الدول، ولكن التاريخ يستند إلى الماضي أيضاً، ويتأثر بالأقوياء الذين ينظرون الى المصلحة الكلية الكبرى، وهم ثلاثة: السعودية ومصر وتركيا، ومن حسن حظنا أنهم إلى الاستقرار والحكمة أقرب، وبالتالي يستطيعون لجم احتمالات الفوضى المستندة إلى واقع الحال المتردي، والتي يمكن أن تشجعها وتغذيها قوتان مهمتان أيضاً في المنطقة وهما إسرائيل وإيران، وتلك قصة أخرى

من أجل شرق أوسط أفضل يجب إسقاط الأسد

أنتم العرب مثل ذلك الذي يهدد ويتوعد، ولكنه يرحب بمن يمسك به ويهدئه ويمنعه من ضرب خصمه»، سمعت ذلك من سفير أميركي متقاعد خدم في المنطقة أعواماً طويلة، على مائدة عشاء في القاهرة الأسبوع الماضي، بعدما سمع مني ومن غيري عتاباً على السياسة الأميركية التي تبدو غير متحمسة لفعل شيء في سورية لوقف نزيف الدم هناك، بل إنها تمنع حلفاءها في المنطقة من تقديم سلاح ومساعدات نوعية للثوار.

كان ذلك قبل يومين من نشر خبر في الصحافة الأميركية الثلثاء الماضي أن الرئيس أوباما، وبعد أشهر من التردد «يفكر في تسليح الثوار السوريين المعتدلين». إنه خبر جيد للثورة السورية، بغض النظر عمّن هو «الثائر المعتدل»، فثمة عناوين كثيرة في سورية تدخل في هذه الخانة، بل إنهم معظم افراد «الجيش الحر» الذي يمتلك الأميركيون والأتراك والعرب قوائم «تقريبية» تقدر حجمهم وأماكن وجودهم، أما الإسلاميون الذين يخشى أوباما وصول أسلحته وخرائطه إليهم فثمة من هو مهتم بهم ويموِّلهم. المهم الآن أن تنتهي هذه المأساة السورية.

إعلان الرئيس الأميركي الأخير قد يفتح الباب أمام العرب والأتراك الذين يهددون ويتوعدون فتنهال مساعداتهم وأسلحتهم النوعية، خصوصاً الصواريخ الحرارية، على «الجيش الحر» لتحييد طيران النظام الذي يقصف به شعبه. ستكون معركة قاسية، وسيقاوم النظام بشراسة وقبح، ولكنه يفعل ذلك الآن، كما يجب عدم المراهنة على نجاح مبادرة رئيس الائتلاف الوطني السوري الشيخ معاذ الخطيب بالتفاوض مع النظام وإقناع بشار بالتنازل وتشكيل حكومة انتقالية. معاذ الخطيب يعلم أن النظام لا يحتمل غير انتصار كامل أو هزيمة تفنيه، ولكنه كمن يريد أن يقول للعالم: «لقد طرقنا كل باب، ولم يبقَ غير تدخل حاسم من المجتمع الدولي.

الذي يخشى منه الخبراء أن «التدخل المحدود سيجرّ تدخلاً أكبر» وهو ما يعني أن لا أحد يعرف ما الذي سيعقب تسليح الثوار بأسلحة نوعية، ثم خرائط ومعلومات استخباراتية، فوحدات «عمليات

خاصة» حتى تصل إلى قصف أهداف عسكرية مثل قواعد الصواريخ البالستية التي لم يتردد النظام في استخدامها ضد شعبه. سيجري كل ذلك من دون موافقة الروس، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى أزمة عالمية، ولكن ثمن «اللافعل» هو ما نراه الآن في سورية، القوى الإسلامية «المتطرفة» التي لا يريدها أحد تتمدد، وتعيد تشكيل المجتمع السوري المتسامح بعدما أثبتت نفسها على الأرض عسكرياً وأمنياً، فبات المواطن السوري يرحب بها، لأنها توفر له خبزاً وأمناً افتقدهما بعد حرب مضى عليها عامان، مع ارتفاع في فرص تفتيت سورية بين القوى المقاتلة، كل بقدر قوته ومهارته، بين منطقة كردية ودولة علوية وإمارة إسلامية، وحلب ودمشق، وحمص منقسمة بين علوية وسنّية. بالطبع لن تنجح هذه الكيانات، ولكن مهمة إعادة توحيد سورية حينها ستقع على عاتق دول المنطقة والمجتمع الدولي. من يريد مهمة صعبة كهذه؟

أضف إلى ذلك مزيداً من الدمار يضاف إلى دمار حقيقي وقع على معظم البلاد. إن جمع المساعدات صعب هذه الأيام في ظل الظرف الاقتصادي العالمي الضعيف، فالأمم المتحدة التي دعت في قمة الكويت قبل أسابيع إلى جمع 1.2 بليون دولار لمساعدة اللاجئين السوريين في الداخل والخارج، لم تتسلّم فعلياً إلا 20 في المئة من المبلغ المستهدف، فمن الذي سيدفع بضعة بلايين أخرى لإعادة إعمار سورية؟

حتى لو انتصر بشار في قمع ثورة شعبه، لن تستطيع دول وزعماء المنطقة أن يعيدوا تأهيله وقبوله بينهم من جديد، كما لن يحتملوا كلفة بقائه معلقاً هكذا من دون نصر أو هزيمة. إذنْ حان الوقت أن ينظروا في عوائد سقوط بشار ومجيء نظام ديموقراطي شعبي صديق، فكل دول المنطقة ستستفيد من ذلك باستثناء إيران، وإن كان في خسارتها لسورية خير لها على المدى البعيد، إذ ستقتنع أخيراً بالتخلي عن حلمها غير الواقعي بتغيير مسيرة التاريخ الإسلامي بعد 1400 عام وتعود دولة إقليمية تدرك حجمها وواقعها فتلتفت إلى مصالح شعبها.

سيرتاح الأردن من مؤامرات جاره الشمالي والتكاليف الأمنية والاستخباراتية المترتبة على ذلك، ويستبدله بجار يتكامل معه اقتصادياً وزراعياً، مشكلين معاً ومع لبنان إقليم الشام الاقتصادي الكبير من دون تعديل في حدود أو أنظمة. السعودية سترتاح هي الأخرى من الضغوط الأمنية المزعجة التي كان يشكلها النظام البعثي تارة على لبنان وتارة بعلاقته المشبوهة مع إيران، بينما لا تستطيع أن تعزله

أو تنعزل عنه، فهو امتداد طبيعي لمحيطها الاستراتيجي والاقتصادي ومعبرها الى تركيا وأوروبا، بالتأكيد ستكون سورية الحرة الديموقراطية ذات اقتصاد السوق خبراً جيداً للمملكة.

باستثناء «حزب الله»، فإن أي نظام آخر في سورية هو خبر جيد في لبنان ورجال الأعمال فيه، ستتشكل سوق كبيرة للتجارة والخدمات ممتدة على كل سورية والأردن وبعض العراق. القياس نفسه يسري على تركيا الباحثة دوماً عن أسواق جديدة، وليس أفضل من جار جنوبي يتطلع أهله إلى حياة أفضل بعد حرمان وعزلة امتدت نصف قرن.

إيران من جهتها تتدخل بشكل صريح لدعم النظام في دمشق، وما مقتل جنرال إيراني هناك الأسبوع الماضي إلا إشارة إلى وجود تدخل كبير يجري. هذا في الوقت الذي يتردد العرب والأتراك، بينما الفرص في سورية والعوائد التي يمكن أن ينالوها من وراء إسقاط النظام تفوق المخاطرة، ولو تقدموا وصعدوا من دعمهم للسوريين، لتشجع أوباما أن يحزم أمره ويحسم المعركة لمصلحة الثورة والشعب حتى من دون مجلس الأمن، وما أكثر «العمليات الخاصة» التي جرت خلف مجلس الأمن.

نهاية الربيع العربي ... ولكن لا عودة إلى الوراء

< بشار يقول بثقة إن جيشه استعاد زمام المبادرة على الأرض، زوجته حامل، وإشارات متزايدة إلى أن دول المنطقة ملت من الحال السورية، والمعارضة تقف وحدها.

مصر تحترق، قادة الرأي هناك ينظرون، ويتجادلون على كل القنوات المصرية والعربية، ويرسلون المطالب، الواحد تلو الآخر للرئيس محمد مرسي، بينما في النافذة المجاورة لهم على الشاشة، صورة لشباب يلقون بأثاث مكاتب حكومية من النافذة، ويحرقون عربة للجيش، فلا يكلّف أحدهم نفسه بجملة:"عودوا يا شباب إلى بيوتكم، لقد فقدنا السيطرة على الثورة"، أقصى ما سيفعله لإظهار قدر من المسؤولية أن يدين العنف من"كل الأطراف"، ذلك أنه يشم رائحة النصر، وقهر مرسي الذي سيرحل، فلعله يحل محله، ثم يدعو لتظاهرات جديدة في الجمعة التالية، وهو يعلم أنها تعني بضعة شباب آخرين يقتلون من دون هدف، غير إعطاء المعارضة ورقة ضغط على النظام، مرسي نفسه فقد السيطرة، فهو يأمر بحظر التجوال، فلا يستجاب له.
اغتيالات في ليبيا، وتفجيرات انتحارية في اليمن، وخلافات في تأليف الحكومة في تونس، يبدو أنني زجيت بتونس في السياق، فمقارنة مع إخوانها هي في نعيم كبير.

فهل انتهى الربيع العربي؟ نعم لقد انتهى بدفئه ورومانسيته، تحوّل إلى"عالم الواقع"بكل مرارته، وضع اقتصادي مترد، أجهزة حكومية متداعية ورثتها الأنظمة الجديدة، بالطبع لن يقتنع مصري واحد عندما يصرح وزير النقل بأن 85 في المئة من شبكة السكة الحديد في مصر انتهى عمرها الافتراضي، ليبرر حوادث القطارات التي قتل فيها عشرات المصريين أخيراً، وأن النظام السابق هو المسؤول بإهماله وفساده، المواطن المصري الغاضب لم يعد يرى مبارك ونظامه، الوزير الحالي هو المسؤول اليوم ومعه الرئيس مرسي وحركة الإخوان المسلمين، وسينادون برأسه متى وقعت حادثة أخرى. تزيد الطين بلة، بيئة سياسية مراهقة، تتصيد الأخطاء وتتربص، وحكومة صعدت للسلطة من دون خبرة أو مشروع.

انتهى الربيع العربي، ولكن"الثورة العربية"مستمرة بغضبها وثاراتها وتحولاتها التي لا تتوقف، المحلل المتفائل قال في زمن ازدهار الربيع، وهو يرى المواطن المصري يعيد طلاء أرصفة ميدان التحرير، والليبي يحضن أخاه ويبكي، إن العربي سيمضي في نهضته الجديدة، وقد استوعب أخطاء الثورات السابقة، زاعماً أن ثمة خبرة إنسانية جمعية تتراكم، وأن العربي المواطن والسياسي قرأ واستوعب تجارب سبقته.

أما المحلل المتشائم أو الواقعي الذي خف صوته في بدايات الربيع خشية أن يوصف بأنه"فلول"، فله الآن أن يمد رجليه، ويحاضر فينا كيف أن الثورات كائن حي تتصرف وتتحوّل وفق سنن كامنة فيها، بعيداً عن مثالية الثوار الحالمين، فيقول إن مصر وهي الجائزة الكبرى للربيع، ستحتاج عقداً كاملاً من الزمان على الأقل ريثما تستقر، ثم يحاضر على السامعين في تاريخ الثورة الفرنسية، وكيف استغرقت عقداً لتهدأ، ثم عقوداً لتكمل تحولاتها نحو نظام ديموقراطي فعال.

ولكن كلا المحللين سيتفق على أن لا عودة للماضي، قد يسقط مرسي أو يضطر لإجراء انتخابات رئاسية مبكرة وفي ذلك حركة التفاف ذكية من الإخوان، ولكن لن يرجع بالتأكيد نظام مبارك أو ما يشبهه، حتى لو تسلم الجيش السلطة، فسيكون ذلك موقتاً، ريثما يعاد ترتيب المسرح الديموقراطي، لن يختفي الإخوان، ولن يستطيع أحد حظرهم من جديد، وكذلك لن يختفي أحد من القوى الليبرالية التي ستتفكك من جديد، بعدما تحقق سبب اجتماعهم في"جبهة الإنقاذ"، وهو إسقاط نظام الإخوان.

سيلف المصريون ويدورون، ومعهم كل الربيعيين العرب بحثاً عن صيغة للحكم ترضي الجميع، خصوصاً النخب الليبرالية التي لم تستوعب صعود القوى المهمشة، قد تتوقف الحياة السياسية على يد الجيش مدة عام أو عامين، ولكنها عندما تستأنف لا مفر من العودة لصندوق الانتخاب أو الفوضى، لن يستطيع ضابط مصري وسيم مرة أخرى أن يحكمهم"بشرعية الثورة"بخطب ووعود، لقد جرب المصريون كل هذا، ولا أن يحل الأحزاب"التي فرّقت الأمة"ويشكّل"مجلساً وطنياً"، فلا مكان في هذا الزمن لاتحاد اشتراكي جديد، حتى لو رفع الضابط الوسيم راية الدين الرائجة هذه الأيام، قد يجد شيخاً سلفياً ينظر له فكرة"مجلس أهل الحل والعقد"، ولكن عليه أن يحيطه بعشرات الدبابات، ليحميه من شباب الثورة رقم 4 أو 5.

قوة التاريخ مع الحرية والديموقراطية. لن يقبل سوري بتوافق طائفي يجعل لأبناء الطائفة العلوية"كوتا"معينة في الأمن، ثم يشاركهم السلطة، لأن وزير الخارجية الروسي لافروف يرى أن إصرار المعارضة على إسقاط بشار يعطّل الحل السلمي، ولا قول المرشح المحتمل للرئاسة في إيران علي أكبر ولايتي أن إسقاط بشار خط أحمر سيفت في عضد ثورته، أو لأن ثمة من يقول له إما أن تتفاهموا مع النظام أو ستقسم سورية، سيصر على وحدة بلاده، وسيمضي في ثورة كاملة ما لزم الأمر، قد تستمر أعواماً بعدما تحولت إلى حرب ميليشاوية، فالنظام لم يعد نظاماً إنما ميليشيا لديها سلاح طيران وصواريخ طويلة المدى وأسلحة كيماوية، ولكنها ميليشيا وليست نظام حكم، لن يعود بشار حاكماً على كل سورية مرة أخرى، حتى لو أهمل"أصدقاء الشعب السوري"الثورة السورية، في النهاية سيسقط، قد يختلف السوريون بعدها، قد تعلن جبهة النصرة إمارة إسلامية في حلب، فيتصارعون، في النهاية لن يجدوا غير صندوق الانتخاب حكماً... أو الفوضى.

سيختلف التونسيون ويتجادلون وهم يستعدون لانتخاباتهم المقبلة هذا الصيف، اليمنيون كذلك ينتظرون أول انتخابات حرة لاختيار رئيسهم في شباط فبراير 2014، ستستمر احتجاجات الحراك الجنوبي، وغباء"القاعدة"في عملياتها الانتحارية، ولكن صندوق الانتخابات هو صاحب القرار النهائي الذي لا يملكون غيره هم والتوانسة والليبيون.

المشكلة في أم الدنيا، الدولة العربية الكبرى مصر، التي عجزت النخب السياسية فيها عن القبول بنتائج صندوق الانتخاب، وفضّلت الحياة والحوار في استوديوات الفضائيات المصرية وليس في البرلمان.

خريف الإخوان !

المتربص بالإخوان، المتوجس منهم، سيسمي ما يجري الآن في مصر وتونس من أحداث"خريف الإخوان". لقد فشلوا أخيراً. لفظهم الشارع. نجحت الخطة في محاصرتهم. لو تركناهم لحوّلوا مصر وتونس إلى إيران، ولامتدوا إلى غيرهما، وأدخلونا جميعاً في مغامراتهم وأحلامهم، بإقامة دولة الخلافة، ليحكمها مرشدهم في مصر.

أما المحلل الموضوعي، الذي يرى الربيع العربي في صورته الكلية، كحركة تحول تاريخي، فسيرى ما جرى أنه مجرد فصل من فصول الولادة الصعبة لعالم عربي جديد، وإن ما من ثورة إلا ومرت بصعوبات كهذه، وإن"الحكومة المنتخبة"وليس"الإخوان"? الذين تصادف أنهم الحكومة المنتخبة ? هي من تواجه"ثورة مضادة"كانت متوقعة يقودها النظام القديم الذي يرفض الاستسلام للتحوّلات التاريخية المحتومة، فتحالف فيها مع"البورجوازية"المنتفعة من العهد السابق، الغاضبة من صعود طبقة جديدة يراها"دنيا"للحكم والسيادة، وللأسف سقط في هذا الحلف الثوار، الذين خسروا في لعبة الديموقراطية، فتدثروا بقميص عثمان، وصرخوا "لقد سرقوا الثورة منا".

يجب أن نبتعد عن دخان الحرائق التي تشتعل في الميادين، والغازات المسيلة للدموع، وضجيج إضرابات النقابات واحتجاجات شباب الثورة، ومليونيات المعارضة والموالاة، وقبل ذلك من الصخب الإعلامي حين يتكلم الجميع، ويرفضون أن يستمعوا لبعض.

لنخرج من كل هذا ، ولنرجع للوراء، ما الذي حصل؟ ومن الذي انتصر؟ حصلت ثورة وليس انقلاباً، جرت انتخابات وفاز فيها من فاز. الذي انتصر في الربيع العربي ليس الإخوان المسلمين وإنما الديموقراطية. إنها تلك القوة الكامنة التي تنتظر فرصتها كلما تخلخل جدار الاستبداد الذي ترسخ عبر آلاف السنين من حكم الإنسان للإنسان، إنها الطاقة المحركة لقوة التاريخ، هل تذكرون الحاكم الإله؟ إنه الفرعون وكسرى وقيصر، بعضهم كان يقول صراحة إنه إله، وبعضهم يقول إنه من سلالة الآلهة، ألطفهم الذي يقول إنه يحكم باسم الله، لقد حكمنا نحن المسلمين خلفاء يقولون قولاً كهذا ، على رغم أن أعرابياً صادقاً

سبقهم للإسلام وتلقاه من مصدره الأول وقف أمام كسرى يجيبه عن سؤال رمزي"ما أخرجكم؟ ماذا تريدون؟"، قال كسرى وهو ينظر باستعلاء لهؤلاء العرب الذين لم يتخيل لحظة أن يكونوا لاعبين على مسرح التاريخ والحضارات، فجاءه رد يختصر الإسلام السياسي"جئنا لنخرجكم من عبادة العباد إلى عبادة رب العباد".
بعد قرون وليس بعيداً عن المكان ذاته الذي جرى فيه الحوار السابق، زعم الخليفة والفقيه بجواره أنه يحكم باسم الله.

للديموقراطية موجات، تسارعت في العصر الحديث، كانت موجتها الأولى قوية بعد الحرب العالمية الثانية، وجد فيها الخاسرون نجاتهم وصلاحهم، ألمانيا واليابان، أما المنتصرون فكانت لهم تصحيحاً وتجديداً، بريطانيا وفرنسا، ولكنها أصيبت بانتكاسة وتهديد بصعود الشيوعية، غير أنها وبعد عجز الأخيرة عن تقديم بديل، عاد زخمها من جديد، بحثت عن موطئ قدم في عالمنا بدساتير وبرلمانات منتخبة، لكن انقض عليها العسكر، مع تراث قديم ورثناه نحن المسلمين يشرعن قبول"حكم المتغلب"، فانهارت تماماً في عالمنا، فخرجنا من التاريخ لأكثر من نصف قرن.

أثناءها ضربت موجة من الديموقراطية الأطراف الأوروبية التي نجت من الشيوعية، ولكنها وقعت تحت حكم العسكر، فكانت اليونان ثم إسبانيا والبرتغال، من هناك امتدت نحو أميركا اللاتينية التي شهدت ربيعاً ديموقراطياً في الثمانينات بنكهة لاتينية، ومع سقوط الاتحاد السوفياتي، جاء دور أوروبا الشرقية لتسقط واحدة بعد الأخرى في موجة ديموقراطية ثالثة.

يجب أن ننظر إلى ما جرى في العالم العربي إلى أنه الموجة الرابعة للديموقراطية، وليس موجة"إخوانية"، ولكم يجب أن ندرك أنها تتأثر بمحيطها، ففي أميركا اللاتينية لا يمكن للديموقراطية فيها إلا أن تتطعم بمذاق يساري. في عالمنا العربي جاء المذاق"إسلامياً"حتى الآن.

الموجة الخامسة قد تكون في آسيا الوسطى الحزام الرخو لروسيا والصين معاً، إدراك ذلك سيفسر موقفهما"الأحمق"والعنيد الرافض للثورة السورية ومن قبلها الليبية، فتلك الدول تحكمها أنظمة شمولية تشبه لحد كبير ما كان سائداً في العالم العربي قبيل الربيع، ولعل المشترك الإسلامي التراثي وليس

الشرعي بقبول حكم المتغلب يفسر التشابه الكبير بيننا، ويجعل إسلام كريموف رئيس جمهورية أوزبكستان بمثابة التوأم المفقود لحسني مبارك.

أزمة الدستور في مصر والاحتجاجات النقابية في تونس غير موجهة نحو"الإخوان"لذاتهم، إنها موجهة نحو الحكومة الجديدة"المنتخبة"من دون أن يلغي ذلك شخصنة الصراع الذي سيستخدم نقاط ضعف الخصم وقوته، فيضخ هنا بحديث حول الإخوان والدين والدولة الدينية والمدنية والخلاقة والمرشد، ولن يتوقف استجلاب أدوات الصراع، حتى تصل إلى المسلسل التركي"حريم السلطان"، واتهام الرئيس المصري محمد مرسي أنه يحرّض نظيره التركي على منعه.

ما يجري ما هو إلا صراع استيعاب القوة الجديدة للوضع الذي لم تتعود هي أيضاً عليه، فالثورة فاجأت الجميع في صحراء سياسية، ومدى قدرة مختلف الأطراف على القبول بالأدوات الديموقراطية لضبط الصراع والتي لن يجدوا غيرها، وأخيراً مدى استعداد النظام القديم للقبول بالهزيمة، فيرسل خفية للقوة الجديدة مسودة مشروع"لجنة الحقيقة والمصالحة"مستوحى مما فعل السود والبيض في جنوب أفريقيا، يذكرونها بما يستطيعون فعله معاً للنهوض ببلدانهم إن قبلوا بمبدأ العيش المشترك. أجزم بأن الإخوان، هل قلت الإخوان؟ أقصد أن القوة الجديدة المنتخبة مستعدة لذلك.

سورية... من سيء إلى أسوأ

الوضع في سورية سيء، ولكن من الممكن أن يكون أسوأ، فالشتاء قادم ومعه المزيد من القتل والمعاناة. حروب أهلية صغيرة داخل الحرب الأهلية الكبرى، كانتونات ومناطق نفوذ، موانئ غير شرعية، جباية ضرائب خارج سلطة الدولة المنهارة والائتلاف الوطني البديل، صراع للسيطرة على هذه الموارد، مذابح ومزيد من المذابح الطائفية وما يتبع ذلك من تهجير، ثم يطفح كل هذا على الجيران وبخاصة في لبنان الضعيف، ربما الأردن أيضاً.

يجب الاستعداد جيداً لذلك «اليوم الأسود»، ولكن من الأفضل أن نسعى لمنع حصوله، فذلك أفضل من الانتظار حتى يقتنع الروس أن النظام الذي يدافعون عنه قد انهار حكماً، وعليهم تغيير موقفهم لإنهاء معاناة الشعب، وحتى يبدأ الأميركيون بتنفيذ «المرحلة التالية» من خطتهم التي لا نعرف عنها الكثير. ليت جيران سورية يدركون أن عليهم فعل شيء، ولو خارج المنظومة الدولية لأنهم أول المتضررين.

يعلم كل أصدقاء سورية أن النظام لم يعد نظاماً، وإنما أصبح مجرد ميليشيا ولكن لديها سلاح طيران، النظام مهترئ، يقف على الحافة، سيسقط بسرعة، بتدخل إقليمي حازم (طالما أنه من المتعذر اتخاذ موقف دولي)، ولكنهم لا يزالون يدورون في حلقات مفرغة! هل يعقل أن يكون السبب الحقيقي هو خلق دولة فاشلة أخرى – بعد العراق - في المنطقة كخدمة استراتيجية لإسرائيل؟

إذا كان هذا الاحتمال ممكناً في الحالة الأميركية، فإنه غير متوقع من الدول الإقليمية الثلاث (السعودية ومصر وتركيا) صاحبة المصلحة في وجود سورية قوية ومستقرة، تخرج من أزمتها متماسكة وإن كانت مثخنة بالجراح، لتكمل الشراكة الإيجابية المتوقعة بينهم، إذن من الحكمة أن يتحركوا بسرعة.

أما إذا استمرت الأزمة السورية تُرحل من اجتماع أصدقاء سورية في باريس إلى أصدقائها في تونس إلى الانتخابات الأميركية إلى الاجتماع الخليجي الروسي في الرياض (الأربعاء الماضي)، فإن حالة التعفن في الداخل السوري لن تنتظر مجريات هذا الاجتماعات، وإنما ستزداد وتيرتها وبسرعة أكبر،

فخطر تقسيم جارتنا سورية بات حقيقياً، وكذلك حرب بين «الجيش الحر» والأكراد، وما سيتبع هذا وذاك من تدخلات أجنبية، وطفح الصراعات إلى دول الجوار.

بدأت خرائط تتداول بين المهتمين بالشأن السوري تشرح احتمالات التقسيم القادم والذي يعد «الخطة ب» للنظام وحلفائه، فإيران لا تريد أن تستسلم لكابوس انهيار هلالها الشيعي الذي أوصلها لأول مرة منذ 3000 عام إلى البحر المتوسط، وضمان مستقبل استثمارها الأهم هناك («حزب الله») - الذي سيختنق لو انهار النظام وترك الدولة السورية متماسكة موحدة بيد الغالبية السنية، فيعود طائفة وسط محيط سني، إنها مستعدة أن تعاند التاريخ والجغرافيا من أجل أوهام، خطتها والنظام في تأمين منطقة تمتد من غرب دمشق حتى الحدود اللبنانية بضمان المنطقة والقرى على طريق الشام الشهير الواصل إلى بيروت، ومن هناك إلى جبال العلويين، وما يتبع ذلك من ضرورة إجراء عمليات «تطهير عرقي» في الساحل السوري حيث غالبية سنية معادية بالتأكيد لهذه الدولة العلوية، ما يفسر استعداد بلد بعيد وهو اليونان لتجهيز معسكرات لاستقبال نحو 20 ألف لاجئ سوري في جزيرة رودس، ولكن ثمة دور عسكري لـ «حزب الله» في هذه الخطة، فالغالبية السنية في وادي خالد في طرابلس وشمالها تحول بينه وبين «جماعته» في جبال العلويين ودولتهم الحديثة الولادة، عليه أن يحارب في شمال لبنان لضمان طريق أو منطقة آمنة إليها.

تخيلوا ذلك الكم الهائل من الأخبار السيئة التي ستتوالى علينا لو شرع النظام المنهار وحلفاؤه في تنفيذ مخطط غبي كهذا! بينما ننتظر اجتماعاً دولياً آخر حول سورية في مكان ما حول العالم الحر. لا يقولن أحد «مستحيل»! فكل ما يحصل الآن كان مستحيلاً قبل أعوام قليلة.

لن يقتصر الأمر على لبنان إقليمياً. العراق الشيعي مستعد للمشاركة، فنحن جميعاً ننزلق طائفياً، فمثلما هناك معلومات عن متطوعين عرب في صفوف الثورة السورية، شكل الشيعة العرب «كتيبة أبو الفضل العباس» لتقاتل مع النظام، يقول قائدها «أبو هاجر» العراقي إنها تضم 500 عنصر من العراقيين والسوريين والعرب الشيعة بالطبع. إنهم لا يرون هناك شعباً يريد الحرية، ولا ديكتاتوراً يقتل شعبه، وإنما نظام يكمل حلمهم في تحقيق زمن الشيعة الذي ينهي ما يعتبرونه مظلمة وقعت عليهم منذ 1400 عام جارٍ تصحيحها، ويرعبهم أن ينهار هذا الحلم. بالطبع هم شيعة أصوليون، مخيف أن نرى

في سورية سعودياً مع «جبهة النصرة» يقاتل سعودياً آخر ولكن شيعياً مع "كتيبة أبو الفضل العباس" !.

بعيداً إلى الشمال والشرق، بل حتى في الدوحة، بدأت الإشكالات بين الثوار والأكراد، فالنظام ترك للأكراد وأحزابهم إدارة مناطقهم، وسحب قواته منها. «الجيش الحر» لم يرَ ذلك انضماماً للثورة، فصور بشار وأبيه وشعارات الحزب لا تزال موجودة في تلك المناطق، ولم يرَ في موقف الأكراد غير استغلال للموقف، يعززون قواهم ويحمون مناطقهم ويراقبون من يخرج منتصراً، فعمد بعض من عناصره إلى «تحرير» حي الأكراد في حلب وقرى شمال شرقي البلاد، وهو ما أدى إلى مواجهات معهم، فهم يرون أن مناطقهم «محررة ولا تحتاج إلى أن تحرر مرة أخرى»، وأنهم مع الثورة وإن لم يشاركوا في القتال، ولكن لا يجوز للثوار العرب السنة أن يدخلوا مناطق الأكراد مثلما لا يجوز للأكراد أن يحرروا حمص مثلاً. من الواضح أن الأكراد أو بعضهم لا يزالون يرون أنفسهم أكراداً بهوية عابرة لـ «الإقليم السوري»، لا مواطنين في دولة سورية تولد من جديد، وقد ظهر ذلك الأسبوع الماضي في الدوحة عندما تأخروا عن ترشيح نائب لهم في الائتلاف الوطني الذي تريده المعارضة السورية – والولايات المتحدة – أن يكون الممثل الوحيد للثورة السورية، ولم يحلّ هذا الإشكال بعد.

وبينما يحاول الطرفان ضبط النفس، تستمر الاشتباكات حتى وصلت غرب سورية على الساحل في ذلك الشريط الضيق بين هاتاي التركية وجبال العلويين، حيث يخشى «الجيش الحر» وربما تركيا أن يكون من أسبابها سعي الحزب الديموقراطي الكردي القريب من حزب العمال الذي تحاربه تركيا، إلى البحث عن موطئ قدم له على البحر.

ما المخرج من كل هذه المخاطر؟ تدخل سريع لإسقاط نظام ضعيف تحول إلى ميليشيا، ويقف على الحافة، ويعيش بفضل تردد الآخرين.

الإخوان والسلفيون... هل أصبحوا أخيراً تياراً إسلامياً واحدا

لن أقاوم رغبتي الشديدة في أن أكتب «لقد قلتُ هذا من قبل»، بينما أتابع التحولات المثيرة الحاصلة داخل التيار السلفي في مصر. نعم لقد قلتُ هذا في مقال نُشِر هنا قبل أشهر عدة. توقعت فيه أن ينقسم السلفيون هناك، إلى ثلاثة أقسام بعدما يجربوا الديموقراطية وتجربهم، مجموعة منهم ستنضم لجماعة «الإخوان» التي باتت الحزب الحاكم (بعض السلفيين ضعفاء أمام إغراء الطاعة لولي الأمر)، ومجموعة ثانية تملّ السياسة فتعود إلى الدعوة والمساجد، والأخيرة، وهي الأقل حجماً، ستبقى مناكِفة لـ «الإخوان»، مصرّةً على أن ثمة دوراً سياسياً لها.

قليل من أفراد المجموعة الأولى سيذوبون في جسم الجماعة، كأعضاء عاملين، لهم ما للأخ المسلم من مزايا وعليهم ما عليه من واجبات، في الغالب لن يكون عدد هؤلاء كبيراً، إذ إن «الإخوان» لا يحبذّون دخول الأعضاء المتقدمين في السن في جماعتهم وإن أبدوا استعداداً لبيعة وقسم، لكن حصل هذا في السابق ويمكن أن يحصل مجدداً.

غالبية المتحولين سيكونون أعضاء مؤيدين وأنصاراً، بل لن يمانع «الإخوان» في تسليم بعضهم مسؤوليات قيادية في حزبهم «الحرية والعدالة» ومناصب حكومية، ولهم أن يحتفظوا بتوجهاتهم الفكرية كسلف، فثمة نشطاء كثيرون سلفيون داخل «الإخوان»، ولكنهم منضبطون مع الجماعة تنظيمياً، لأن ليس لـ «الإخوان» تفضيل فقهي أو عقدي، بل حتى عندما طلب مؤسس الحركة حسن البنا من فقيه الجماعة وقتها الشيخ سيد سابق أن يصنف كتاباً في الفقه ويبسطه، اشترط عليه أن يكون على المذاهب الأربعة ويعتمد الدليل الأقوى، وهذا بذاته منهج سلفي، فألف أشهر كتب الفقه المعاصر وأوسعها انتشاراً، كتاب «فقه السنّة».

المجموعة الثانية ستمل السياسة ويعود افرادها إلى ساحتهم الطبيعية التي نجحوا فيها، وهي الدعوة والمساجد، بعضهم سيعتبر أن السياسة رجس، تخدش تقوى المسلم وتجبره على الكذب والتحول والغيبة، وآخر يعود إلى منهج السلف السابق في تأييد ولي الأمر والصبر عليه، فإن وسِع بعضهم

الصبر على مبارك فسيسَعهم الصبر على «أخيهم» الرئيس محمد مرسي، ويجمع هؤلاء وهؤلاء ضرورة العودة للدعوة وإنكار البدع ونشر العقيدة الصحيحة، ولا سيما بعد زوال ما كان عليهم من قيود، بل إن الدولة الجديدة مستعدة أن تخصهم بمزايا، ومناصب واعتمادات مالية وتترك لهم مساجدهم، بل حتى تحسب حساب دعاتهم في البعثات الأزهرية إلى الدول الإسلامية، كل ذلك طالما أنهم متعاونون معها، لا يناكِفونها بإثارة مشكلة مع الأقباط والأميركيين على سبيل المثال لا الحصر.

المجموعة الأخيرة هي المناكِفة، المؤمنة أن ثمة دوراً سياسياً لها يجب أن تلعبه، بعض اعضائها يدخل الانتخابات فينافس «الإخوان» في دوائرهم، ثم يجادلهم ويعارض سياساتهم، وهؤلاء محتمَلون، أما أولئك الذين لم يعد ثمة مبرر لوجودهم كما يرى «الإخوان»، مثل «السلفية الجهادية» فستتعامل معهم الدولة – «الإخوان» بمقتضى القانون، وربما القوة، فهم فكرةُ مرحلةٍ من الزمن السابق عندما كانت الدولة غير شرعية، فأجازوا لأنفسهم الافتئات عليها، بينما يعد الجهاد من أخص امتيازات الحاكم الشرعي المنوط به وحده عقد لوائه، ويدخل في حكمهم الفصيل الأدهى والأمّر الذين لا يعترفون بشرعية الدولة ومستعدون لجهادها، أو -على الأقل - حرق السفارات ومصادمة الشرطة، كالجماعة السلفية الجهادية في سيناء، أو أولئك الذين هاجموا السفارة الأميركية في أزمة الفيلم المسيء.

لقد بدأت أخيراً عملية التحول في التيار السلفي المصري، ويمكن أن أوزع أسماء مختلف الناشطين السلفيين على المجموعات الثلاث، ويمكن العودة إلى تفاصيل أزمة حزب «النور» والصراع حول قيادته، وظهور تيارات شتى داخله ومن حوله، لاستيعاب هذه التحولات وإدراك تأثيراتها في الحركة السلفية المصرية.
يضاف إلى ذلك، أن ما رسخ من علاقة بين «الإخوان» والسلفيين، إنما تشكل في زمن غير الزمن الحالي الذي ينعم فيه «الإخوان» بالحكم، والسلفيون أو بعضهم بالشراكة فيه، وينعم كلاهما بالحرية، وهو ما يعني أنهم اليوم بحاجة إلى إعادة النظر في تلك العلاقة، بكل ما فيها من تنافس حزبي غالب وتعاون قليل نادر، بل عليهما إلغاء تلك القواعد القديمة وبناء علاقات جديدة تتناسب مع الزمن الحالي.

نجح «الإخوان» في استيعاب التحولات بفضل خبرتهم التنظيمية، واستعداهم للحكم، بل رغبتهم فيه، على عكس السلفيين الذين يفتقرون إلى التنظيم، بل بعضهم يرى بدعيته، فلا بيعة عندهم ولا إمام،

تجمعهم أخوة مفتوحة، الدخول فيهم سهل والخروج منهم أسهل، لا متابعة ولا تدقيق، من دون منهج في العمل والدعوة، أهدافهم غير واضحة، عمومية في الغالب، الأهم أنهم من دون قيادة، وهو ما يفسر سرعة تفككهم بعدما سارعوا بعد الثورة (وقبولهم باللعبة الديموقراطية التي طالما بدعوها وناوؤوها وأنكروا على «الإخوان» قبولهم بها) الى تشكيل أكثر من حزب لهم، وليس حزباً واحداً مثلما فعل «الإخوان» وانخرطوا جميعاً فيه.
لعل التمويل الجيد الذي يأتيهم من أصدقائهم في الخليج، هو السبب الأبرز لإصرار بعضهم على البقاء في العمل الحركي السياسي، على رغم أنهم لا يجيدونه، ولكن من الضروري أن يستمروا تحت الأضواء حتى لا تنهار النظرية السلفية السياسية خارج مصر في خدمة مكلفة يقدمونها لإخوانهم في الخليج.

الحركة السلفية في الأصل، علمية، معنية بنشر العلم الشرعي، ومحاربة البدع، وهي ليست «أجنبية» عن مصر، بل سبقت حتى «الإخوان المسلمين» في التأسيس والنشاط، حتى إن حسن البنا في سنواته الأولى كان يتردد عليهم ويتعامل مع علمائهم كشيوخ له، ولكن بينما انتشر «الإخوان» كحركة شعبية، اختار السلفيون المصريون الأوائل أن يبقوا كحركة علمية.

استمر ذلك حتى قرر بعض طلبة العلم السلفيين في المملكة والخليج دخول معترك العمل الحركي الإسلامي أوائل الثمانينات الميلادية، تأثراً أو منافسةً مع «الإخوان»، وبالتالي ربطوا أنفسهم بشكل غير مباشر بـ «الإخوان» الذين سبقوهم بعقود إلى العمل الحركي، وأسسوا قواعده وبنيته التحتية، السري منها والعلني، فأصبحوا في جل نشاطهم تياراً عاكساً لـ «الإخوان»، أو موازياً لهم، فإذا كان لـ «الإخوان» اتحاد طلابي، يشكل السلفيون اتحادهم الموازي، وعندما ينشط «الإخوان» في العمل الإغاثي، لا يلبث السلفيون أن ينافسوهم فيه، حتى في المصارف والإعلام، بل تنافسوا أحياناً وبشكل رخيص في تقديم رموز وشخصيات قيادية من علماء ودعاة.

بل حتى في أفغانستان، حيث سبق «الإخوان» في دخول ساحتها، فكانت لهم تنظيماتهم الجهادية الأفغانية، فتأخر السلفيون عنها، حتى اكتشفوا أن ثمة قائداً أفغانياً «سلفياً» يدعى جميل الرحمن وحوله عدد محترم من المجاهدين، فمضوا إليه بمالهم وعتادهم وشيوخهم، فكان من طرائف الجهاد الأفغاني أن حافلتين كانتا تنتظران المتطوعين العرب في مطار إسلام أباد، الأولى لبيت الأنصار

«الإخوانية»، والثانية مضافة جميل الرحمن السلفي، فيصل الشاب، وقد تمت توصيته مسبقاً بأن يمضي إلى الحافلة الصحيحة.

هذه المتلازمة اختلت تماماً بعد الربيع العربي. أصبح «الإخوان» حكاماً، فما يفعل السلفيون، على رغم أنهم يحملون الأهداف العامة نفسها بنصرة الإسلام وإحياء قيمه مع اختلافات في الاجتهاد بين «إخوان» يتدرجون وسلفيين يستعجلون؟

هل هي الشراكة في الحكم، أم تحليل دقيق أن صرح أكثر من قيادي سلفي بأن نجاح «الإخوان» هو نجاح للتيار الإسلامي كله والعكس صحيح؟ كان آخرهم الشيخ ياسر برهامي الذي يعد من صقور السلفيين، إذ قال أخيراً إن دخول «الإخوان» والسلفيين في منافسة غير شريفة سيضر بالتيار الإسلامي كله «ولا سيما أننا مقبلون على انتخابات مجلس الشعب».
يبدو أنه حان الوقت لأن يقبل السلفيون بقاعدة «الإخوان» الذهبية الشهيرة: «نتعاون في ما اتفقنا عليه، ويعذر بعضنا بعضاً في ما اختلفنا فيه».

نصيحة أخرى لليبيا الجديدة : تحرروا من لعنة النفط

< بعيد انتصار الليبيين في معركتهم ضد القذافي وعهده العقيم، نشرت مقالاً هنا عنوانه"ثلاث نصائح إلى ليبيا الجديدة"، دعوتهم فيه للتحرر من إدمان العمالة الرخيصة وإلى تهميش القبلية، وأن يحرصوا على أن تكون حكومتهم القادمة"صغيرة"بمسؤوليات محدودة ولكن فعالة.

تلقى أصدقائي هناك نصائحي بقبول حسن، فوجدت المقال وقد نشر في أكثر من موقع ليبي، ما يشجعني اليوم وقد نجحت ليبيا في أول انتخابات حرة، وشكلت حكومتها التنفيذية، أن أتجرأ مرة أخرى وأقدم لهم نصيحة رابعة"تحرروا من النفط ولعنته".

منذ الستينات، ومع فورة الوعي الوطني في الدول العربية النفطية ومتلازمة"النفط والتنمية والحكم"، تسيطر على فكر ونشاط الجيل المتعلم من شباب تلك الدول، الذين عادوا إلى بلدانهم من الغرب حاملين شهادات عليا تبوأوا بها مواقع متقدمة في شركاتهم النفطية بجوار"الخواجات"الذين كان لهم فضل استكشاف النفط وتأسيس صناعته، وكذلك استغلاله بشكل جائر. الحكام أيضاً انشغلوا بقضية النفط الشائكة، فدخلت الأطراف الثلاثة الحكام والتكنوقراط الوطنيون وشركات النفط في علاقة معقدة تتراوح بين التعاون والتنافر وعدم الثقة والكثير من الطمع. كان الهدف الأول استعادة السيادة على النفط، أو تحريره من الشركات الغربية العملاقة التي كانت أميركية وأوروبية، تأخذ الكثير وتعطي أصحاب النفط سنتات معدودات. مع حرب تشرين الأول أكتوبر 1973 تحررت أسعار النفط، وأكملت معظم الدول النفطية بشكل وبآخر"تأميم"شركاتها النفطية.

"العدو الظاهر"يومها كان الشركات الغربية، الخواجات بعيونهم الزرق ونسائهم ونواديهم الخاصة والامتيازات التي يتمتعون بها بيننا. اعتقد البعض بسذاجة أن طردهم والجلوس مكانهم في مكاتبهم ونواديهم الخاصة وفيلاتهم سيضمن حصول"الوطن"على العوائد الوطنية التي يحتاجها للتنمية، ولكن لم يحصل هذا. لم تكن هناك قواعد محكمة للتصرف بعائدات النفط. لم تكن هناك ديموقراطية وشفافية ابتداء. حققت بعض الدول النفطية قدراً هائلاً من التنمية، تغيّرت به تماماً، حتى اجتماعياً، تضاعفت

مساحة المدن، وتطاولت في العمران، وأسست بنى تحتية هائلة وجامعات ومصانع، زرعت الصحراء، دخلت حروباً، قدمت مساعدات للأشقاء وللأشقياء، وكذلك أهدرت الكثير من الأموال في بذخ وملاهٍ ومشاريع كرتونية، أفيال بيضاء هائلة، ذلك أنها لم تتطور سياسياً، ولم تضع قواعد صارمة تشكل علاقتها مع النفط. ليبيا القذافي كانت الأسوأ، بحكم طبيعة النظام والحاكم. في المقابل وفي الفترة الزمنية نفسها التي صعد فيها ذلك الشاب الجاهل معمر القذافي إلى الحكم عام 1969، كانت النروج تضع قواعدها الصارمة للتعامل مع النفط الذي اكتشف حديثاً فيها. المفارقة أن الذي أسهم في وضع تلك القواعد، بل أصبحت قانوناً صوّت عليه برلمان البلاد فألزم به أي حكومة تأتي على رأس تلك البلاد البعيدة، كان شاباً عراقياً، من ذلك الجيل الذي ابتعث للتخصص في علوم النفط، فعاد إلى بلاده يحمل طموحات التكنوقراط الوطنيين الذين أشرت إليهم في بداية المقال.

لم يطل المقام بفاروق القاسم في بلاده على رغم أنه تبوأ مواقع متقدمة وبسرعة في شركة النفط العراقية. استقال عام 1968 واستقر في النروج بلد زوجته التي تعرّف إليها أثناء دراسته في بريطانيا. يقول إنه فعل ذلك لعلاج ابنه الذي كان يعاني من مرض خطير، ولكن عام 68 لم يكن بالعام الجيد للعراق، إذ حصل فيه الانقلاب الذي حمل حزب البعث للسلطة هناك. شهد العراق بعد ذلك هجرة آلاف العقول الذكية بعد ذلك.

قصة القاسم في النروج مثيرة وسجلت في أكثر من تقرير صحافي، أشهرها في"الفايننشال تايمز"بعنوان"العراقي الذي أنقذ النروج من النفط"وتستحق العودة إليها، لكن الجانب الذي يجب على الليبيين دراسته والاستفادة منه بعدما حصلوا على"فرصة ثانية"للنهضة، هو"الورقة البيضاء"التي صاغها القاسم عام 1971 بعد أقل من عامين على الانقلاب الذي قام به القذافي وقدمها للحكومة النروجية، التي تحولت بعد ذلك إلى القانون الذي اعتمده البرلمان والمشار إليه آنفاً. بخبرته وتجربته في العراق أدرك القاسم أن ثمة"لعنة"تأتي مع النفط، عبّر عنها يوماً وزير النفط السعودي الأشهر أحمد زكي يماني حينما قال لصحافي غربي"ليتنا اكتشفنا ماء بدل النفط". لعنة النفط تجعل البلد النفطي إما تحت رحمة الشركات الغربية الكبرى تستغله، أو أن يمسك أهل البلاد بزمام نفطهم فيؤدي بعائداته السخية والسهلة إلى إفساد الحياة السياسية والطبقة الحاكمة، ويقضي على الاقتصاد الإنتاجي من حوله، الذي حتى ولو كان متواضعاً فإنه اقتصاد حقيقي ذو جذور وممتد أفقياً يمكن تنميته، بينما النفط

اقتصاده طبقي وعمودي ولا يشغل كل أبناء المجتمع. حتى الشركات الوطنية التي ما أن تحل محل الأجنبي، حتى تتعملق وتفسد وتُفسد إذا لم تكن هناك جهة"محكمة"تراقبها وتضبط أداءها.

وبالتالي وضع القاسم للنروجيين قواعد لقانون يحقق التوازن المطلوب بين رغبتهم في الاعتماد على القطاع الخاص الوطني في صناعة النفط مع حرص الحكومة التي كانت ميولها"اشتراكية"في أن تكون في موقع قيادة السياسة النفطية. كيف فعل ذلك؟ وما هي تفاصيل القانون؟ لنترك ذلك للمختصين، ولننظر في النتائج. لقد تحولت النروج إلى دولة نفطية، ولكن لا تعتمد على النفط، فعلى رغم أنها خامس أكبر مصدّر للنفط في العالم إلا أنه لا يشكل إلا أكثر بقليل من 20 في المئة من ناتجها القومي المزدهر من مصادر أخرى، بعضها تقليدي مثل الشحن البحري وصناعة السفن التي سبقت استكشاف النفط.

نسبة البطالة منخفضة تكاد لا تذكر هناك، ولا يزال النروجي يعمل في كل مناحي الحياة، على رغم أنه يتمتع بثاني أعلى دخل في العالم. الفكرة الأخرى الجميلة التي أهداها القاسم للنروج هي صندوق الأجيال، الذي بمقتضاه يتحول العائد من النفط والغاز منذ عام 1996 إلى صندوق سيادي بات الأضخم عالمياً. كلها أفكار رائعة كان حرياً بالدول العربية النفطية استدعاؤها والاستفادة منها ولكن لم تفعل!

حاول القاسم أن يخدم بلده، فجمع بضعة خبراء نفط عراقيين عام 2004 وصاغ معهم قانوناً مماثلاً كان يؤمل أن يعتمده ساسة عراق ما بعد صدام حسين، ولكن عدلوا وبدلوا فيه، فتخلى عنه ورفض أن يحمل اسمه، وعلى رغم ذلك لم يعتمد حتى الآن، فساسة العراق مشغولون بصراعاتهم السياسية والطائفية، والفساد أيضاً.
لا أعرف فاروق القاسم شخصياً، ولكنني متأكد أنه لو وجهت له دعوة من الحكومة الليبية الجديدة المنتخبة والممثلة لشعبها والملدوغة من سنوات القذافي العجاف، فإنه مستعد أن يقدم لهم عصارة تجربته. لقد منحكم الله فرصة ثانية للنهضة، فأحسنوا استغلالها.

الربيع العربي .. إنه صراع طبقي وصعود للمهمشين

مع احتفال مصر بثورة 23 يوليو انفجر جدل هناك، كيف نحتفل بثورة يوليو وقد أسقطناها في 25 يناير؟ طرح هذا السؤال بقوة. الشباب هم الذين كانوا يتساءلون أكثر. بالنسبة اليهم ثورة يوليو تمثل"حكم العسكر"والقمع والاستبداد، إنها الأم الحاضنة لنظام مبارك الذي انتفضوا ضده. أسئلة أخرى عن"تعارض"احتفال الرئيس الجديد محمد مرسي بذكرى الثورة مع كونه من"الإخوان"الذين ناصبتهم الثورة العداء وناصبوها مثله.

بالطبع كان هناك من يدافع عن الثورة، ويبرز إنجازاتها ويقول إن"25 يناير"ستصحح أخطاءها. الرئيس مرسي قال قولاً كهذا في كلمته بمناسبة الثورة.

يمكن تفسير كل ما سبق على أنه صراع سياسي، ولكنه أيضاً صراع طبقي. إنها أصوات الطبقة الشعبية الجديدة المهمشة التي وجدت مكاناً لها تحت الشمس المصرية بعد 25 يناير،"ولكن أهم إنجازات ثورة يوليو هو إلغاء الطبقية وحكم الإقطاع وانحيازها للمهمشين من عمال وفلاحين".. سيصرخ فينا أحد المدافعين عنها.
إنه صادق، ولكنها وخلال سنوات قليلة شكلت طبقتها الحاكمة الجديدة، بعدما تحولت إلى ديكتاتورية. الديموقراطية هي التي تمنع استئساد الطبقات الحاكمة وإن كانت لا تلغيها. فالأثرياء فرصهم في التعلم أفضل، وبالتالي حظوظهم في لعبة الديموقراطية أكبر، ولكنها لا تمنع أصحاب الكفاءة من تدرج عتباتها بينما الديكتاتورية تمنعهم من ذلك، فهي تقدم الولاء على الخبرة والإتقان.

إلغاء الطبقية التي حكمت العالم العربي لأكثر من ألف سنة سيكون أحد أهم أكبر تحديات دول الربيع العربي. وطالما أن الصحافة هناك حرة، سيكون هذا الموضوع شاغلاً للباحثين الجادين والصحافة. فعلى سبيل المثال أن يعين زعيم الحزب الحاكم في تونس صهره وزيراً للخارجية، لا يزال أكثر المواضيع إثارة ومراقبة، والذي أضحى تحت ضغط مستمر أكثر من أي وزير آخر لكي يثبت كفاءته.

الأمر نفسه سيكون في مصر وليبيا والمغرب واليمن وسورية مستقبلاً. ما إن يصعد أحدهم إلى منصب قيادي حتى يبحث الإعلام عن خطوط قرابته للقيادات الصاعدة هناك.

ولكن الطبقية أعمق من هذا. إنها احتكار الحكم وتداوله والانتفاع منه، ثم إنها ثقافة تبرر كل هذا. لو قام باحث مصري بعمل خريطة لآخر مجلس وزراء في حكومة مبارك، ثم أضاف إليها بضعة عشر قيادياً في الحزب الحاكم وقتها والبرلمان، ثم أخذ يرسم خيوطاً توصل بينهم بحكم القرابة أو المصاهرة أو الشراكة، ثم يضيف إلى هذه الخريطة أسماء أخرى سترد خلال هذه العملية، فلن ينتهي النهار إلا وأمامنا خريطة معقدة للطبقة السياسية الحاكمة التي انهارت بعد ثورة 25 يناير ولا تزال تتداعى.
إنها خريطة"عميقة"تشكلت عبر سنوات، بعض أفرادها قدامى، توارثوا موقعهم منذ عهد الرئيس عبدالناصر مؤسس ما سميته مرة"العهد المملوكي الثالث أو الرابع"الذي يحكم مصر منذ ألف سنة، فـ"أبطال"ثورة يوليو تحولوا إلى مماليك يحكمون ويملكون كل شيء بعدما استتب لهم الأمر. الفرق الوحيد بينهم وبين أسرة محمد علي ومن سبقها من مماليك أنهم كانوا مصريين أقحاحاً بينما كان أولئك أتراكاً وألبانيين.

هذه الطبقة لا تتبادل الحكم فقط، ولكن مع غياب المراقبة والمحاسبة تبدأ في تبادل المنافع أيضاً، من هنا تداخلت طبقتا الحكم مع البرجوازية القديمة من إقطاعيين وتجار وصناعيين، فتصاهر العسكر معهم، ثم تشاركوا وتمددوا ليحكموا بلاد العرب بما في ذلك الجمهوريات الثورية منها، ثم تعدت ذلك إلى تشكل ثقافة تبرر وتدافع عنها.

ذهلت عندما سمعت مساعداً للرئيس المصري حسني مبارك ينتقد مجانية التعليم في مصر. كنت يومها على مائدته في شرم الشيخ صيف 2007، وكان بجواري رئيس تحرير صحيفة"البلاد"السعودية الزميل علي حسون، وكان الحديث حول التعليم. فاجأنا بقوله من غير أن يرمش له جفن"التعليم في مصر باظ منذ أن جلس أبناء البوابين مع أبناء الباهوات في فصل دراسي واحد". تعمدت أن أذكر اسم الزميل كشاهد حضر الحوار معي، لأني أعلم أن ثمة من لن يصدق أن مسؤولاً مصرياً نشأ وتعلم في ظل ثورة يوليو، يقول رأياً فجاً كهذا لأجانب أثناء عشاء رسمي. في تلك الليلة شعرت أن هناك"خطأ"كبيراً يحصل في مصر، هذا"الخطأ"هو الذي ثار عليه المصريون في 25 يناير.

الطبقية ثقافة يسمح لها الاستبداد بالتمدد، ثم تبحث بعد ذلك عن مبررات لوجودها، فتجمع من حولها طبقات أدنى تستفيد منها بقليل الفتات أو كثيره، فتدافع عنها وتجملها. يصبح لها نمط في العيش، كالمدارس الأجنبية، والتحدث بلغة أجنبية، وتصرف أرستقراطي متكلف، وغالباً ما تنحو نحو ليبرالية اجتماعية.

مع ترسخها، يترقى منها معارضون، إما صدقاً بسبب غلو النظام في الفساد والاستبداد، أو نتيجة خروج البعض من دائرة الحكم، فيتشاكسون مع الطبقة الأم ولكنهم يتماهون معها ثقافياً، فيستفيد منهم النظام فيقدمهم كمعارضة ينفي بهم تهمة احتكار السلطة.

هذه الطبقية تقدم تفسيراً إضافياً لشراسة رفض"الربيع العربي"، سواء كان في عنف ودموية بشار الأسد ومعمر القذافي، أم سكوت القوى المتحالفة معها على ذلك العنف كما رأينا في سورية تحديداً، أو تمارس عنفاً لفظياً وحملة تشكيك كما يلاحظ اليوم في مصر من قبل إعلام أصفر شرس. إنهم يعبّرون بذلك عن رفضهم ومقاومتهم لصعود طبقة المهمشين المحكومة"أولاد البوابين"كما سماهم مستشار مبارك تلك الليلة، الذين تعلموا ويريدون أن يصعدوا إلى أعلى.

كثيرون يفسّرون انقلاب الجيش الجزائري على الديموقراطية"القصيرة الأجل"في كانون الثاني يناير 1992 بأنه تحرك لمنع وصول الإسلاميين إلى الحكم. التفسير الطبقي هو الصحيح، لو فاز في انتخابات الجزائر يومها الحزب الشيوعي الجزائري وليس الجبهة الإسلامية للإنقاذ، لانقضَّ عليها الجيش بالشراسة نفسها، ذلك أنه يدافع عن طبقته الحاكمة المستفيدة من احتكار السلطة والمال ويمنع صعود الطبقة الشعبية المهمشة.

استمعوا إلى أشخاص ما قبل الربيع العربي، حتى المعارضين منهم، الذين تحالفوا مرحلياً مع قوى الثورة. إنهم غير سعداء اليوم، يراقبون الطبقة الحاكمة الجديدة ويراهنون على فشلها، بعضهم أكثر براغماتية ويراهن أن تتحول هي الأخرى إلى طبقة حاكمة جديدة بعدما تتذوق لذة القوة والنفوذ والفساد فيلتحقون بها.. هنا يأتي دور الديموقراطية وقواعد المكاشفة والمساءلة والمحاسبة لمنع ذلك.

مرحباً بإيران في الشرق الأوسط الجديد ... إن رغبت

بغض النظر عن الخطأ المهني المحرج الذي لم تعتذر عنه بعد وكالة «فارس» للأنباء المقربة من «الحرس الثوري» الإيراني، الذي زعمت فيه أنها أجرت مقابلة مع الرئيس المصري محمد مرسي قال فيها: «إن تعزيز العلاقات (بين مصر وإيران) سيحقق التوازن الاستراتيجي في المنطقة»، فإن حماسة الوكالة لتزوير اللقاء والتصريح يكشف حالة «ضيق واحتياج شديد» لدى إيران لكل ما يمكن أن يعيد لها توازنها الاستراتيجي.

مشكلة إيران أنها لا ترى شرق أوسط جديداً يتشكل وفق قواعد جديدة، في علاقاته الخارجية، وفي أولويات شعوبه يقوم على تحقيق رغبتها في الحرية والحياة الكريمة بعيداً عن الشعارات الفارغة والتعلق بالزعامات.

لا تزال إيران تدور وتتلفت باحثة عن حليف تضمه إلى صفها فيصطف معها ضد «خصومها» وما أكثرهم. لا تزال تعيش في أجواء المحاور، فلم تستيقظ بعد إلى أن محور «ممانعتها» ينهار يومياً من دمشق إلى بيروت. ربما ترى ذلك وتريد محوراً جديداً يعوضها عمّا ضاع وتنقذ القليل المتبقي. لا تزال إيران تصر أن الربيع العربي متأثر بثورتها وزعيمها الخميني الذي لم يرفع أحد صورته، لا في ميدان التحرير بمصر ولا ساحات التغيير باليمن، وبالطبع من يجرؤ أن يحمل صورته في سورية غير النظام؟

يبدو أن مرشد الثورة خامنئي مقتنع بما يكرر في خطب الجمعة من تحايا يرسلها إلى الشعوب العربية المنتفضة في مصر واليمن والبحرين (بالطبع) متجاهلاً ملحمة الحرية في سورية، وأن الأمر ليس مجرد حملة علاقات عامة، فباحثة إيرانية من جامعة طهران التقيتها أخيراً في مؤتمر بعاصمة أوروبية تقول إن الساسة هناك مقتنعون أن إيران في صف الكاسبين من الربيع العربي! وقدمت لنا ورقة بحث تقول فيها إن إيران تقف مع الثورات العربية من دون أي تأثيرات طائفية، والدليل أنها تقف دوماً مع الثوار الفلسطينيين «رغم أنهم سنّة»!

الرئاسة المصرية نفت بسرعة حصول الحوار، بل ذهبت إلى إعلان نيتها مقاضاة الوكالة. بداية غير جيدة للعلاقات المصرية - الإيرانية، وإشارة واضحة إلى أين هي وجهة مصر القادمة، لكن لا ينبغي أن نفرح لعلاقات سيئة أو متوترة بين مصر «الإخوان» وإيران، فحتى السعودية تريد علاقات جيدة مع

إيران وجربت ذلك أكثر من مرة، نجحت لعدة سنوات في عهد الرئيسين رفسنجاني وخاتمي، ولم تكن علاقات عرضة، وإنما علاقات تأسست بعد اتصالات سرية استمرت لعدة أشهر شملت كل شيء، من مواضع الاختلاف الخارجية، إلى إعادة الثقة أمنياً والتي توجت بزيارة الراحل ولي العهد السعودي الأمير نايف بن عبدالعزيز عام 2001، وتوقيعه اتفاقات أمنية مفصلة، أدت إلى تحسن العلاقات بين البلدين بشكل كبير، وهو الذي قيل فيه، رحمه الله، مراراً أنه لا يطيق الإيرانيين ولا العلاقة معهم.

روى لي الديبلوماسي الإيراني حسين موسيفان الذي تحول في بلاده من سفير مقرب من رئيس الجمهورية إلى معارض فمعتقل فأستاذ جامعي في بلاد «الشيطان الأكبر» كيف استقبله الملك عبدالله بترحاب عندما وصل الرياض أواخر التسعينات مبعوثاً من الرئيس هاشمي رفسنجاني، فطلب منه أن يأتي في المرة الثانية ومعه عائلته للعمرة «أشعرني الأمير عبدالله (كان وقتها ولياً للعهد) أنني صديق وليس مجرد مبعوث لإصلاح العلاقة بين بلدين، كأنه يقول لي يجب أن تكون العلاقة بين بلدينا علاقة بين أسرة واحدة» يضيف قائلاً: «عندما أثيرت بعض المسائل الأمنية قال لي اذهب للأمير نايف وما يوافق عليه سأوافق عليه». تحسنت العلاقة بين الرياض وطهران لبضع سنوات، شهدنا معارض تجارية متبادلة ووفوداً وزيادة في عدد الحجيج والمعتمرين، اختفت المشاكل التي كانت تعكر صفو العلاقة بينهما، ثم تدهورت العلاقة حثيثاً بوصول أحمدي نجاد للسلطة عام 2005 أو دخول الأميركيين بغداد وسقوط صدام حسين عام 2003، تبعاً لاختلاف تحليل المراقبين السياسيين.

اختلفت مع باحثة وباحث إيرانيين اجتمعنا قبل أيام في المؤتمر المشار إليه، فبينما لمت نجاد وحَمّلته مسؤولية تدهور العلاقات بسبب سياساته التوسعية، كان رأيهما أن سقوط عراق صدام حسين هو السبب، إذ كان «منطقة عازلة» بين بلدينا، فتحدثا عن اصطدام النفوذ السعودي بمثله الإيراني في العراق الجديد، على رغم أني اعتقد أن السعودية أخطأت إن لم تنافس إيران هناك، وتركتها ترعى وحدها وتمد نفوذها وميليشياتها، ولكني أتفهم طبيعة السياسة السعودية التي تدعم أصدقاءها، لكن لا تجيد خلق الميليشيات والأحزاب التابعة، مثلما فعلت إيران في العراق وانتشرت فيه باستخباراتها ورجالها. كان يمكن أن نتجادل حول التاريخ ولكن المهم الآن هو المستقبل.

كيف يمكن أن نقنع إيران أن ثمة شرق أوسط جديداً يولد من حولها بينما هي لا تزال تفكر بمنطق النظام القديم البائد، حيث المحاور والتخندق والتوسع؟ الشيء الوحيد الثابت في العلاقة بينها وبين جيرانها هو مشروعها النووي، وهذا ليس لدول المنطقة قرار فيه، إذ إن إسرائيل والغرب هما من يحركان المجتمع الدولي ضدها، وسوء تصرفها مع جيرانها يجعلهم لا يبالون بما يفعل الغرب بها، بل أحياناً يرحبون ويتعاونون معه. يكفي أن نستمع إلى خطبة جمعة واحدة من جامعة طهران تهدد وتتوعد دول الخليج لننسى كل مشاعر الأخوة المفترضة بيننا.

السعودية رحبت بفوز مرشح «الإخوان» محمد مرسي ولكنها لم تبحث معه ولم تشجعه على سياسة محاور وتخندق مثلما تتمنى طهران. تنظر إلى مصر كشريك استراتيجي بغض النظر عمّن يحكمها، وستبحث عن قواسم مشتركة تجمعها بالنظام الجديد القادم في مصر ومثله في سورية وقبله في اليمن وليبيا وتونس والمغرب وبقية عالم العرب.

تدرك السعودية أن محرك الربيع العربي هو الاقتصاد، ورغبة الشعوب في الحياة الكريمة والرخاء، ومعها في ذلك تركيا، وستعملان معاً من أجل خلق تلك المساحة الحرة حيث تبقى الحدود «الاستعمارية» كما هي، ولكن تذوب وتتلاشى باتفاقيات التجارة الحرة وحرية التنقل.

توازننا الاستراتيجي يتحقق بالتعاون المشترك وعدم التدخل ونشر الرخاء واحترام حقوق الإنسان ورفض الهيمنة والإقصاء، فهل إيران مستعدة لذلك؟

تجربة الصداقة السعودية - الإيرانية لبضع سنوات قصار، تثبت أن ليس ثمة حتمية عداء بيننا وإنما الأصل تعاون وإخاء وإن اختلفنا. بإمكان إيران أن تحول سقوط النظام السوري إلى فرصة لها للتحرر من سياسات قديمة لم تجلب للمنطقة غير الخراب. أمامها النموذج التركي، لتجربه وترى كم باب سيفتح لها في المنطقة علناً وليس عبر زواريب وأنفاق سرية.

تحولات "هيئة الأمر بالمعروف" بين زمانين

أخيراً بدأت في السعودية حركة حقيقية لإصلاح المؤسسة المثيرة للجدل والتي لا يوجد شبيه لها في أي بلد إسلامي:"هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر". ولا يعني إصلاحها أن تمتنع عن توقيف سعودي يقود سيارته تحت تأثير المسكر، ولكن تمتنع عن الدخول إلى بيته لتضبطه وهو يحتسي المسكر، هنا الفرق الذي يريده كثير من السعوديين -بل يعتقدون أنه منضبط أكثر- من الشريعة التي تنهى عن المجاهرة بالخطأ وتنهى أيضاً عن التجسس وانتهاك حرمات البيوت.

احتاجت الهيئة سنوات عدة لتعبر هذه المسافة، ويبدو أنه حان الوقت لذلك، ولكن كان من الضروري أن يتولى المهمة رجل يؤمن بهذا الفرق، هو رئيسها الجديد الشيخ عبداللطيف آل الشيخ، الذي يتمتع بسمعة علمية جيدة وعائلية أيضاً، ذلك أنه حفيد لمؤسس حركة الإصلاح الديني التي أسست لفكرة المملكة العربية السعودية، وإن لم يشفع له ذلك عند"المتشددين"الذين يرونه متسامحاً أكثر من اللزوم.

ولكن التسامح هو ما تحتاجه فكرة الهيئة في هذا الزمن المتغير. رئيسها الجديد اشتهر بمقال نشره في صحيفة واسعة الانتشار، عرض به واحدة من أكثر المسائل سبباً للإشكال بين الهيئة والمواطنين، أن الاختلاط بين الجنسين جائز وأن المحرم هو الخلوة. الفرق هنا يخفف بالتأكيد الاحتقان في علاقة الهيئة والمواطنين، فالسعودي محافظ، ولكنه سيعترف بخطئه عندما تداهمه الهيئة في شقة مفروشة هو وامرأة وحدهما، ولكنه سيتجادل ويغضب عندما توقفه الهيئة نفسها وهو يحضر عشاءً في مطعم صيني مع أصدقاء من الجنسين. كثير من القضايا انتهت الى المحاكم والسجن نتجت من جدال في مطعم تحول إلى عراك.

هذه هي الفروق البسيطة التي يحاول آل الشيخ أن يعالجها، فالهيئة لا يمكن إلغاؤها، فهي ترمز إلى فكرة انطلقت مع دعوة جده بأن على الصالحين هداية غيرهم، ولكن كي تبقى الفكرة لا بد من إصلاحها لتتواكب مع المتغيرات، وحتى تنتهي تلك الصدامات التي أشغلت أمراء المناطق الذين يعمدون إلى علاجها قبل أن تذهب إلى القضاء، وتختفي أيضاً قصص الهيئة المثيرة التي شغلت الصحافة السعودية وأدت إلى تقسيم المجتمع.

لكي نفهم الهيئة يجب أن نفهم البلاد التي تنفرد بها. نواة المملكة فكرة دينية، قبل أن تكون دولة وأسرة مالكة، ومن دون الدعوة لن تكون هناك دولة سعودية، وبالتالي نستطيع أن نفهم لمَ تحافظ الدولة على هذه المؤسسة التي ارتبطت بالتأسيس.

من الطبيعي أن يجلس بيروقراطي سعودي متعلم في الولايات المتحدة مع أصدقائه بصالون أحدهم المريح بالرياض، ويستعرض شتى الأسباب لإلغاء الهيئة وتحويل صلاحياتها الواسعة وغير المحددة أيضاً إلى وزارة الداخلية، سيقول: نعم لا بد من وجود شرطة تحاسب الناس على السلوكيات الخاطئة، ولكن لم نخصّ الهيئة بأن تكون شرطة الأخلاق، حتى في نيويورك يُعتقل من يتحرش جنسياً بامرأة، بل إنهم أسوأ من الهيئة. انظر كيف تعاملوا مع رئيس البنك الدولي شتراوس كان.

مثقف آخر يرى أن الإعلام الحكومي يقوم بمهمات الشطر الأول من مهمات الهيئة"الأمر بالمعروف"، فالعلماء والمفتون يتحدثون على مدار الساعة في تلفزيون الدولة وإذاعتها ويرشدون الناس إلى واجباتهم الدينية في شكل أفضل مما كان يفعله"المطوع"في الماضي بمسجد الحي.

كثير من النقاش يبدو منطقياً، ولكن ولي الأمر لا يرى الهيئة مجرد جهاز أمني مثل مكافحة المخدرات، إنها جهاز"الإرشاد والتوجيه والدعوة"الذي بقي من روح الدعوة الأولى قبل 250 سنة، التي أحياها من جديد قبل قرن الشاب عبدالعزيز آل سعود مؤسس الدولة السعودية الثالثة والحالية، نظر وهو يجمع خيوط دولة ضعيفة، كان ثمة عرب أشداء في الصحراء، يتقاتلون من أجل الماء والمرعى وأحياناً للفخر، فإما أن يكونوا أعداءً يغزون دولته الوليدة أو مؤمنين يقاتلون من أجلها. خاطبهم بالإسلام فاستجابوا، كان ذكياً أن أعطاهم قيمة إضافية بعدما آمنوا بالدعوة، ولكنهم غير متعلمين، فأتى بـ "المطوعين"ليعلموهم الدين، الصلاة والمحافظة عليها في المسجد، روح الجماعة، وفضل الجهاد والموت في سبيل الله، هذا هو المهم، ولكن لا بد من إشعارهم أنهم مختلفون مميزون، هم أتباع الدين الصحيح، بينما الآخرون وإن كان عندهم مساجد وشيوخ إلا أنهم منحرفون مبتدعون، ساعدهم ذلك في استبسالهم في معارك توحيد البلاد.

بين المعارك، كان المطاوعة يجمعونهم في المساجد، يحدثونهم في الدين، مثل أي فقيه آخر في أي حاضرة إسلامية، دمشق أو القاهرة، ولكنهم كانوا دائماً يضيفون"ميزة حدية"أنتم مختلفون، أنتم الأفضل، أنتم الأقرب للإسلام.
انتهى الجهاد، وقامت الدولة الحديثة، ولكن استمرت فكرة الميزة الحدية، أنتم أفضل من غيركم. بدأت مهمتهم تصبح أكثر صعوبة، فمقاتلو الأمس"الأفضل"أنجبوا أبناءً غير مقاتلين، بدأت الحياة تلين، بدأت الاختراعات الحديثة تصل إلى الدولة الجديدة، أهمها التعليم والإذاعة والصحف، بدأ أبناء المقاتلين يتلقون أفكاراً جديدة، وبدأوا يناقشون ما يسمعون، لم يعودوا كآبائهم الرجال الصالحين يقبلون كل ما يسمعون.

مدن الساحل شرقاً وغرباً كانت الأكثر إزعاجاً، فأهلها منفتحون على العوالم عبر البحر، يسمعون الموسيقى، يدخنون، يتباسطون مع الكفار، يسافرون بعيداً.

تحول المطاوعة إلى هيئة رسمية ولكن بنظام مفتوح، المهمات الأصلية هي الدعوة إلى الصلاة، والتأكد من حضور كل سكان الحي بخاصة صلاة الفجر، يقف أحدهم وينادي أسماء سكان الحي فرداً فرداً ليعرف الجميع من تغيّب عن الصلاة، المهمة التالية تقصي أسباب الغياب، مرض أم كسل؟
النظام المفتوح للنهي عن المنكر وهي المهمة الأكثر ممارسة، امتدت من المناداة على المصلين إلى من يدخن ومن يسمع الموسيقى.

استمر التطور والانفتاح ومزيد من الأجانب، بل أبناء الوطن ارتحلوا إلى الغرب وعادوا من هناك يرتدون البنطال ويتحدثون الإنكليزية.

ولكن ظلت الهيئة تحمل كل المخاوف القديمة، عدم وجود نظام أدى إلى تداخل بينها وبين أجهزة الدولة الأخرى، كانت وزارة الإعلام تفسح الكتب والمجلات، لتصادرها الهيئة من المكتبة من دون أن تعوض صاحبها. وزارة التجارة والجمارك تسمح وتتقاضى الرسوم عن التبغ والهيئة تمنع التجارة به. كان المسؤول الحاكم بمختلف طبقاته يتدخل لفضّ الاشتباك، ولكنه لا يضع قاعدة أو نظاماً يحدد صلاحية كل طرف، تسبب الهيئة له صداعاً ولكنها مفيدة، بل إن جل المواطنين الذين يشكون منها يرعبهم احتمال غيابها، إذ يخشون ما يمكن أن يحصل في المجتمع من دونها، بخاصة تجاه النساء، نساؤنا عرضنا

وشرفنا. أدرك شباب الهيئة هذه المخاوف وهم يواجهون ضغوط الإصلاحيين والمثقفين، فابتدعوا بنجاح مصطلح"حراس الفضيلة"الذي كان يستفز المثقفين رجالاً ونساءً، ويرونه اتهاماً للمرأة التي تحتاج"فضيلتها"إلى طرف آخر يحميها.

اتسعت المدن، فبعدما كان رجال الهيئة كهولاً، يمشون في الطرقات راجلين يدعون المارة إلى الصلاة وخفض صوت المذياع و"غطي وجهك يا امرأة"، اقتنت الهيئة السيارات المزودة ميكروفونات. بدأ الشباب ينضمون إليها، خاصة في زمن"الصحوة"بعد حركة"جهيمان"الشهيرة التي أيقظت التشدد بعد موجة انفتاح السبعينات. الدولة فسرت أن أحد أسباب التمرد هو ذلك الانفتاح من البرجوازية الجديدة والمتعلمين، فأعطت للهيئة صلاحيات أخرى، ومزيداً من السيارات السوداء تثير الرهبة تحولت إلى بيضاء أخيراً، وأجهزة اتصال ومزيداً من الوظائف والرواتب والبدلات.

دخلت الهيئة في لعبة قط وفأر مع المواطنين، لم يعد يكفي دعوة الناس إلى الصلاة بميكروفون السيارة الـ"جمس السوداء"، بدأت تتبع الفاسدين في"أوكارهم". بالتأكيد نجحت الهيئة في الكشف عن شبكات دعارة، أو بائعي خمور، ولكنها أيضاً تعدت على خصوصيات الناس.
وأحياناً كانت تخطئ أخطاءً فادحة، كأن تعتقل زوجاً وزوجة لساعات، أو مواطناً اصطحب شقيقته من المدرسة. بعض المتحمسين من المطاوعة كانوا يعتقدون أن الآخرين مذنبون حتى يثبتوا العكس.

هذا الصدام ناتج من رؤيتين مختلفتين للمقبول وما هو غير مقبول اجتماعياً وليس"الحلال والحرام"، إنه صدام نتج بسبب احتفاظ رجل الهيئة بفكرة سلفه القديمة في زمن التأسيس"الميزة الحدية"، وأن دوره الحفاظ على المجتمع الفاضل وفق معاييره هو، يجب أن تكون أيها السعودي أفضل من غيرك، أنت الإسلام الصحيح.
حان الوقت لإعادة تعريف"الإسلام الصحيح"وفق معايير أكثر تسامحاً، لا تؤثر في نسيج المجتمع، تمنع حالة الاستقطاب، ولا تؤثر في جاذبية البلاد للاستثمارات الأجنبية وتحقق رغبة الملك عبدالله الذي قال للسعوديين يوماً:"إن المملكة جزء من العالم الحديث ولا يمكن أن تنسلخ عنه".

ما الربيع العربي؟استئناف للتاريخ... للحياة

ونحن نودع 2011 أجمعنا على أنه عام الربيع العربي بامتياز، إنه عام في قرن، وربيع العرب هو حدث القرن، فما هذا الربيع العربي؟

هناك عشرات الأجوبة، ستقرأونها في مقالات تكتب في هذه الصحيفة وغيرها، وتسمعونها كلما بثت إخبارية برنامجاً عن حصاد 2011، كلها صحيح، إلا من يقول إنه مؤامرة، فهذا لا يحترم العرب، كل العرب، لا يحترم الملايين الذين خرجوا من مشارب شتى إلى ميادين وساحات العواصم والمدن العربية، تنوعت مطالبهم وخلفياتهم وأسبابهم للغضب واجتمعوا على حقيقة واحدة... التغيير. لا يحترم السوري والمصري والليبي والتونسي واليمني وكل عربي نزع الخوف الذي سكن نفسه عقوداً طويلة ثم خرج أعزلَ يطلب الحرية وهو يعلم أن فرصته في الموت أكبر من فرصته في الفوز بها، لكنه يعلم أنها ستأتي، إن لم تكن له فسيفوز بها مواطن آخر من بعده.

من ذا الذي يستطيع أن يُخرج كلَّ هؤلاء في وقت معلوم إلى مكان معلوم ينادون بمطلب واحد؟ الإعلام الاجتماعي، «فايسبوك» و»تويتر»، هذه مجرد أدوات، مؤامرة رسمت في الولايات المتحدة، طورها صربي؟... «كلام فاضي»، إنها قوة التاريخ بما حباها الله من سنن تعمل من داخلها، تتحرك فإذا ما توافقت اللحظة المناسبة مع المكان المناسب تناغمت حركتها الكبيرة وانطلقت بقوتها الهائلة، هذا ما حصل في 2011.

إنه استئناف لمسيرة التاريخ التي أُجهِضت، لحركة النهضة العربية التي انطلقت بعد انهيار الدولة العثمانية عام 1918، تنوعت أيامها الأفكار والتوجهات، ولكنها اتَّحدت في السعي نحو دولة عصرية تحكم بالشورى أو الديموقراطية الغربية، وقتها كان أقرب نموذج للنخب السياسية العربية هي خليط غير جذاب من الديموقراطية الغربية الواردة من لدن المستعمر، ومبادئ الإصلاح التي انتصرت ثم انهزمت في تركيا العثمانية، طرحت دولة تقوم على تقنين الشريعة والفصل بين السلطات، مجالس نيابية تمثل الشعب، احترام الإسلام ودوره في المجتمع وحقوق الأقليات مع مدنية الدولة من دون تطرف

علماني، ارجعوا إلى صحف ذلك الزمان في مصر والعراق والشام، كانت الأمة كلها في حالة نهوض سياسي وثقافي وفني، بل حتى في الدين والشريعة، أجمل وأفضل كتب في الشريعة ظهرت في ذلك الزمان، فجأة انقض على بلدانِ العرب الناهضة حديثةِ الاستقلال عسكرٌ، أنصافُ متعلمين، فتوقفت النهضة لأكثر من ستة عقود، بل أكثر من ذلك، تراكمت خلال تلك العقود أخطاء، وهزائم، اليوم تتسلم الشعوب العربية أوطانها من جديد لتنهض بها من حيث تركتها قبل ستة عقود ولكن محملة ومثقلة بإخفاقات وكوارث العسكر الذين تحولوا من ثوار إلى مماليك يتوارثون وأبناؤهم وعشيرتهم الحكم، أمة تستأنف الحياة لكن مثقلة بخسارة فلسطين وقدسها الثقيلتين، وما يشكله ذلك من هم وضغط على الضمير العربي، هذه هموم مشتركة بيننا جميعاً لكن في كل بلد حظه من الفشل الاقتصادي والبطالة، التعليم المشوه، الدساتير الخرِبة المليئة بالثغرات، وحدة مزقتها وتعايش مزقته الطائفية والقبلية والجهوية، خسائر هائلة لا تعدل كفتها بعضاً من الإنجازات.

لاحظوا أعلام الاستقلال التي يلوّح بها المتظاهرون في سورية وقبلهم ثوار ليبيا، إنها رسالة واضحة على أننا نريد أن نبدأ من هناك، من نقطة الصفر، إنه ليس انقلاباً على النظام الحالي، إنها ثورة على كل ثورة وأدت النهضة العربية، وأبرزها أم الثورات العربية، «23 يوليو» وزعيمها «الخالد» جمال عبدالناصر، لم يحمل أحد صورته ولم يصوت لمن يزعمون صلة به في انتخابات مصر إلا القليل، بل إن المفارقة أن بعضهم لم يعد غير جزء ضمن تحالف يقوده الإخوان المسلمون الذين حاول عبدالناصر إلغاءهم من التاريخ فدخلوا تحت جناحهم لعلهم يحصلون على بضعة مقاعد في البرلمان المصري الجديد الذي اكتسحته الجماعة «المحظورة».

حاولت قوة التاريخ العربي أن تخترق حواجز الأنظمة الشمولية وبطشها مرات عدة، ولكنها لم تكن قوية أو ذات خبرة كافية، ربما لم يكن الشعب واعياً بما فيه الكفاية، لم يزل وقتها يحسن الظن في العسكر، العسكر من جهتهم اكتسبوا خبرة في فن «البقاء» في الحكم وليس في فن الحكم، سياسة وقمع وأجهزة تجسس وعلاقات دولية أجلت الاستئناف المبكر لمسيرة التاريخ العربي.

الربيع العربي هو انتفاضة على الفقر والبطالة والظلم والقمع وتطلع إلى الكرامة والحقوق، هو كل ما سبق، لكنه أولاً استئناف للتاريخ، المسيرة نفسها التي يعيشها كل إنسان، فالسعي نحو الحرية والمشاركة والرخاء والسعادة قيم مشتركة، لا تتأثر باختلاف الثقافات،

إنها مسعى الآسيوي والأفريقي والأميركي اللاتيني، مثلهم مثل دول الشمال التي أكملت هذه المسيرة أو كادت.

المستبد، ثائر أو حاكم مطلق، يعلم بذلك، فيشغل شعبه «بالحرب على الاستعمار ومواجهة الإمبريالية العالمية» أو يختار طريقاً مختصراً مباشراً مع شعب يجهل حقوقه، بإعلان أن الديموقراطية كفر وضلال وتتعارض مع الإسلام... منطق كهذا لا يوقف مسيرة التاريخ، إنه يلغي التاريخ.. موقتاً

الحل في الانتخابات لا في الاعتصام

جاء الخروج الكبير الاثنين الماضي لعموم الشعب في أول انتخابات حرة في مصر منذ «ثورة» 23 تموز (يوليو)، كجردل ماء هائل صب على الحريق المشتعل في ميدان التحرير.

قبل ذلك بيوم كانت كاميرات التلفزيون كلها مصوبة على الميدان. حديث حول تأجيل الانتخابات، أجواء غائمة في سماء مصر، البورصة تنهار، القلق يجتاح العرب، الشباب يصرخون بحماسة شديدة على الفضائيات أنهم ضد الجميع، ضد الجيش، ضد الأحزاب، ضد «الإخوان»، ومع الثورة. هم حماة الثورة، ولكن من هم؟ وما هي الثورة؟ خلال أقل من 24 ساعة تحولت كاميرات التلفزيون من الميدان وشبابه إلى المصري البسيط الذي قدم تعريفه الأفضل للثورة، إنها ورقة كبيرة الحجم عليها بضع وعشرون قائمة انتخابية وعشرات الأسماء وعليه أن يختار من بينهم من يراه الأفضل لقيادة مصر، تعريفه للثورة سريع وملموس، إنها «انتخابات حرة». بالطبع هذا التعريف يمكن ترجمته وتطبيقه، بينما اختفت تعريفات ثوار التحرير. في الأزمنة السابقة كان «الإخوان المسلمون» الذين بدوا أنهم الأحرص على الانتخابات، ذلك أنهم الموعودون بالنصر فيها، يرفعون شعار «الإسلام هو الحل» كان عليهم أن يرفعوا في أزمة ميدان التحرير شعار «الانتخابات هي الحل» ولكن لا بد أن أصابهم ارتباك يومها، فكل المعلقين كانوا «يبشرون» أن «الإخوان» خسروا الانتخابات يوم خسروا ميدان التحرير، ولكن من الواضح أن للمواطن مصري رأياً آخر توقعه استطلاع للرأي أجراه «مركز استطلاعات غالوب في أبو ظبي» ظهر فيه أن 85 في المئة من المصريين يرون أن استمرار التظاهرات أمر سيء ويريدون اهتماماً أكثر بالاقتصاد (يمكن الاطلاع على تفاصيل الاستطلاع ونتائج أخرى مثيرة في موقع فورين بولسي). هذا الرأي تأكد بخروج نسبة غير مسبوقة من المصريين، بل بنسبة لا تصدق أن يخرج 70 في المئة منهم للمشاركة في الانتخابات، ليس هذا وعياً فقط وإنما رسالة منهم إلى ميدان التحرير أن لا حل غير الانتخابات (حان الوقت أن يقتنع الليبيون بذلك وهم يفتحون ملفاتهم القديمة من الفيديرالية وتوزيع الثروة وهي ملفات لا تحل بالاعتصامات وتخزين السلاح بل بالانتخابات).

ماذا بعد الانتخابات؟

للأسف مزيد من الانتخابات، فمصر بلد هائل وتجربته الديموقراطية شوّهت وهي شحيحة لأن الدولة السابقة لم تستثمر في تطوير أدوات الانتخاب لتتم في يوم واحد أو اثنين، فهي كانت «مُريّحة» الشعب المصري بطبخ النتائج، والنكتة المصرية التي انطلقت في طوابير الانتظار لخمس ساعات «يرحم أيام مبارك، كان يخلينا ننتخب ونحن في بيوتنا» تعبر عن ذلك. ولكن، لعل في هذا التأخير خيراً، فنتائج الجولة الأولى كشفت إلى أي اتجاه تمضي مصر. فوز كاسح للإخوان وحزبهم «الحرية والعدالة»، وهو سيتعزز أكثر في الجولات المقبلة ذلك أنها ستجري في الريف، حيث يتمتعون بوجود أفضل. الأسابيع المقبلة ستعطيهم فرصة للتوافق مع الأحزاب الليبرالية استعداداً للمهمة الأصعب، تشكيل حكومة دائمة ووضع الدستور. المفاجأة التي أتوقعها أن الاستقطاب لن يكون بين «الإخوان» وتلك الأحزاب الليبرالية، إذ أن ثمة طرحاً عصرياً يجمعهم كتحرير الاقتصاد والحريات العامة والحقوق. سيكون الاستقطاب مع الأحزاب السلفية التي إن فازت بنسبة محترمة فستحمل كعادتها سلمها بالعرض وتمضي وسط الجموع تطرح قضايا بعيدة عن أولويات الناخب، وقد بدت تلك الحدة بينهما في أثناء الانتخابات وفي دوائر عدة بتبادل الاتهامات والتجاوزات.

مشكلة الإخوان مع السلفيين لا أتوقع لها حلاً، سيكونون صداعاً لهم ومشروعاً مفتوحاً لصراعات تمتد من البرلمان إلى المساجد. بعيداً عن هذه المشكلة التي لا حل لها، يمكن لـ«الإخوان» الاستفادة من أسابيع الانتخاب المقبلة بإرسال رسائل تطمينية إلى جيرانهم دول الاستقرار العربي والغرب والعكس صحيح، فمصر ستبقى مهمة وقريبة من المملكة والخليج بغض النظر عمن يحكمها، وسنوات الانقطاع الطويلة بين «الإخوان» وتلك الدول والغرب تحتاج إلى جهد مشترك لردمها. ولكن، هل يمكن فعل شيء حيال القضية الأهم للمواطن المصري،

الاقتصاد؟ إتمام الجولة الانتخابية وحدها بسلام أعطى جرعة ثقة عالية للبورصة المصرية فارتفعت بشكل قياسي، ولكن من غير حكومة منتخبة ومستقرة ومتصالحة داخلياً سيكون من الصعب توقع معجزات سريعة.

هناك مهمتان صعبتان أمام «الإخوان» تبدوان متعارضتين، فهم في حاجة إلى التعاون مع الجيش وحكومة كمال الجنزوري «الموقتة» للتواصل وطمأنة المملكة ودول الخليج والولايات المتحدة والغرب باستمرار بعض من الدعم الاقتصادي الذي كان للمملكة الصدارة فيه منذ سقوط مبارك حرصاً منها على استقرار مصر، ولكن هذا التحالف مع الجيش والجنزوري سيغضب شباب الثورة الباحث عن سبب للعودة إلى ميدان التحرير.

مهمة صعبة مثل عملية قلب مفتوح لرجل عجوز، فعلى رغم إلحاح «الإخوان» أنهم براء من إشعال ثورة الشباب الأخيرة، فإن تظاهرتهم قبل جمعتين لإسقاط ورقة الثوابت الدستورية (ورقة نائب رئيس الوزراء السلمي) هي التي فتحت كوة على جهنم اشتعلت في اليوم التالي. لذلك يجب أن يحسبوا هم والجيش خطواتهم جيداً، فهم أمام ستة أشهر طويلة جداً ريثما يتم التحول الديموقراطي في منتصف 2012.

تغيير الموضوع فكرة جيدة، ليس بطريقة «جمعة إنقاذ الأقصى» فهذه كانت فكرة غير موفقة وبدت رخيصة، وهي التظاهرة التي حاولوا بها لفت الانتباه بعيداً عن ميدان التحرير قبل الانتخابات بأيام ولم تفلح. الاقتصاد والمعيشة هما الموضوع الذي يشغل جل المصريين، فليكثروا من الحديث حول الاقتصاد، وليقل حديثهم عن الهوية والدين، لينظموا مثلاً مؤتمراً إقليمياً عن الفرص الاستثمارية بمصر،

بدعم من المنتدى الاقتصادي العالمي أو بنك التنمية الإسلامي يحضره رجال الدولة وخبراء الاقتصاد المصريون مع قيادات من دول الخليج والعالم، وتركيا وأردوغان بالطبع فهذا وقته، ويكون عنوانه «نحو مليون وظيفة في مصر» هل مليون وظيفة كافية؟ لا أعرف، ولكن، بالتأكيد، هذه الفكرة أفضل من المؤتمر الشعبي الإسلامي الذي كان يعقده الشيخ حسن الترابي في الخرطوم بعدما استتب الأمر لثورة الإنقاذ الإسلامية هناك.

الديموقراطية الليبرالية هي الحل لليمن ولغير اليمن

من الطبيعي أن يجتمع وزراء الداخلية الخليجيون في جدة الأربعاء الماضي لمناقشة الوضع في اليمن، فاليمن ساحتهم الخلفية، بل إنهم تأخروا في ذلك، وما حصل من تداعيات هناك هو نتيجة رفع اليد عن اليمن منذ أعوام، والاكتفاء بالمبادرة الخليجية الشهيرة من دون السهر على تفاصيل التفاصيل هناك. نتيجة الاجتماع بيان عام، يحذر إيران من التدخل، ويدعم الحكومة اليمنية المتداعية، ويشجب الاحتكام إلى السلاح، ولكنه لم يقدم وصفة سحرية لليمن.

والحق أنه لا توجد وصفة سحرية لا لليمن ولا لغيره من الجمهوريات العربية غير «الديموقراطية»، ولكن لا أتوقع أن يقترح مجلس التعاون ولا حتى الجامعة العربية اقتراحاً محدداً كهذا، ذلك أن لمعظم الدول العربية مشكلات مع الديموقراطية ينبغي حسمهما من الساسة قبل المفكرين والنخب السياسية، الذين انهاروا مع حال الانهيار العامة التي أصابت عدداً كبيراً من الدول العربية، ولما يقدم أحد مشروعاً عربياً بديلاً غير الحرب والمواجهات الأمنية والمناشدات والشجب والتمنيات.

دول الخليج تقول إنها «لن تقف مكتوفة الأيدي أمام التدخلات الخارجية الفئوية في اليمن»، والمقصود هنا واضح. إنها إيران، ولكن إيران لن تستقر في اليمن طولاً وعرضاً إلا باستقرار الأمر والحكم للحوثيين، ومنعهم من ذلك بتدخل مباشر يعني الحرب ولا أحد يريد الحرب، أو بدعم طرف آخر ضدهم، وهذا يعني حرباً أهلية في اليمن، وهذه ليست في مصلحة دول الخليج والمملكة واستقرارها، بالتالي لا يبقى غير عصا الديموقراطية السحري لمنع تفرد الحوثيين بالسلطة، وكذلك لحماية اليمن من الانزلاق في حرب أهلية لا تبقي ولا تذر، بل ستطفح سلباً على جيرانها، خصوصاً المملكة صاحبة أطول حدود معه.

سيصرخ أحدهم: «اقتراح غارق في التناقض، فلا السعودية دولة تطبق الديموقراطية ولا شعب اليمن متعلم كي يمارس الديموقراطية ويقبل بتداول السلطة»، ولكن الديموقراطية للجمهوريات العربية ليست اختياراً. إنها واجب، إنها العلاج الوحيد الممكن لتنجو، ليس من حال التخلف والفساد والاستبداد. لقد

تعدت الجمهوريات العربية تلك الحال المرضية، إلى حال أخطر هي الاحتراب الأهلي والتفكك الكامل. بالتالي إنها «الديموقراطية أو الحرب الأهلية»، فالزعيم الواحد الذي حكم اليمن وليبيا وسورية والعراق ومصر بديكور ديموقراطي مصطنع، وحقق بقوة الأمن «استقرار القبور» في بلده، لن يعود بعدما سقط في ثورات شعبية حقيقية في 2011، والدليل على ذلك واضح جلي في الاحتراب الأهلي الذي يدمر سورية والعراق وليبيا، وما اليمن عن هذه الدول ببعيد إن لم يتداركه أخ كبير برعاية واهتمام. كان بإمكان تلك الدول الثلاث النجاة من مصيرها الحالي لو احتكمت للديموقراطية الليبرالية ونتائجها كرهاً أو طوعاً.

أما التعذر بأن الشعوب غير مستعدة للديموقراطية، فهذا هرب من العلاج الوحيد المتبقي لهذه الشعوب البائسة. الحقيقة أن الشعوب وإن كانت غير متعلمة وقليلة الخبرة بالديموقراطية (تلام في ذلك الأنظمة الفاسدة التي حكمتها)، فإنها تعلمتها بسرعة، فطوابير الاقتراع الطويلة التي شهدتها الدول العربية التي نجت من الاستبداد بعد ثورات 2011 وعراق ما بعد صدام حسين خير دليل على ذلك. الذي فشل وثبت أنه غير مستعد للديموقراطية هي النخب السياسية والمثقفون، الذين لم يقبلوا بنتائجها، وأثاروا الفتن في مجتمعاتهم، وحشدوا الجماهير خلف رغباتهم الأنانية، فأفرغوها من محتواها واستحقاقاتها، واحتموا بالاستبداد الذي اشتكوا منه يوماً، عسكراً كان أم طائفة أم قبيلة. هؤلاء هم الذين يحتاجون إلى أن يتعلموا الديموقراطية وليس المواطنين الذين يسمونهم «الغوغاء» عندما لا يصوتون لهم.

نعم نفتقر إلى ثقافة واعية بالديموقراطية، وهي أزمة قديمة جديدة تمس معضلة التوازن بين «الحكم الراشد» وعدم الخروج على الحاكم في التراث التشريعي الإسلامي، التي أدت إلى عدم التوافق مع الديموقراطية على رغم مقاربات حصلت وبدأت مبكراً، أولها مع الدولة العلية العثمانية، ثم في مصر الخديوية، ولكنها ظلت تجارب متعثرة واستمرت بالتعثر حتى ثورات 2011، ولا تزال متعثرة ولا يزال بيننا من يقول إن الديموقراطية غير مناسبة لنا. هذه الثقافة الرافضة للديموقراطية أو العابثة بها ولّدت من بيننا من لم يكفر بها فقط وإنما كفر وقتل من يقبلها ويمارسها. أزمتنا مع الديموقراطية أكبر مما نعتقد، وسيكون تعلمها وتقبلها مؤلماً ولكن الهرب منها إلى الاحتراب الأهلي أكثر إيلاماً.

وحتى لا نيأس، ونستسلم للقائلين بتأجيل الديموقراطية حتى تتعلم الشعوب، يجب أن نتذكر أنها لم تتبلور في صيغتها الحالية إلا في القرن الـ19 في أوروبا، واحتاجت عقوداً وحروباً حتى تستقر، ولم تحسم معركتها مع أفكار غربية أخرى نافستها إلا حديثاً، وتحديداً عام 1991 بسقوط الاتحاد السوفياتي آخر قلاع الشيوعية في أوروبا، وسبقتها في السقوط الفاشية التي تشبه فكرة «المستبد العادل»، التي يروج لها بعض الاعتذاريين للاستبداد في ثقافتنا.

التناقض الآخر هو كيف ترعى السعودية تحول اليمن وغيره من الجمهوريات العربية البائسة نحو الديموقراطية وهي غير ديموقراطية؟ التناقض هنا فلسفي نظري، ولكن في عالم الواقع لا يوجد تناقض، فحال التعفن والانهيار ليست في السعودية لتحتاج هذا «الدواء»، على رغم أن فيها حراكاً إصلاحياً، ولو أخذت منه جرعات لكان فيها خير ووقاية، أما للجمهوريات فهي «دواء واجب». إنها الحل الوحيد الممكن الذي يمكن لأطراف تحمل مشاريع مختلفة لليمن أن تتوافق عليه. إنها صراع وتنافس ولكن ليس بالسلاح، وعلى الأقل ليس حرباً أهلية، فلا أحد يضمن ألا يلجأ المتحزبون في اليمن إلى السلاح بين آونة وأخرى. إنها ليست عادلة تماماً، ولن تلغي الظلم والمشكلات الاجتماعية الخطرة حتى في المجتمعات الديموقراطية المتقدمة كالولايات المتحدة أو فرنسا أو سويسرا كما يقول فرانسيس فوكوياما عراب الديموقراطية المبشر بنهاية التاريخ وفق قراءته لتطور الفكر الإنساني الباحث عن أفضل نظام للحكم، إذ أصدر كتابه التاريخي الشهير «نهاية التاريخ والإنسان الأخير»، والذي ترجم للعربية ونشرته «الأهرام» المصرية قبل أعوام من الربيع العربي، ولكن من الواضح أن قليلاً من النخب السياسية الليبرالية قرأه، ومن قرأه لم يؤمن به.

الحوثيون لن يستطيعوا السيطرة على كل اليمن إلا بحرب أهلية، وخصومهم لن يستطيعوا إخراجهم مما تحت يدهم إلا بالحرب الأهلية نفسها، والجنرال حفتر لن يستطيع أن يلغي «الإخوان» في ليبيا إلا بالاستمرار في الحرب الأهلية الجارية، و«الإخوان» لن يلغوا حفتر إلا إذا انتصروا في هذه الحرب الأهلية، وقس على ذلك العراق وسورية وغيرهما. الحل الوحيد أن يجلسوا جميعاً إلى طاولة برعاية أخ أكبر، إن لم يكن السعودية ودول الخليج المستقرة فسيكون برعاية الولايات المتحدة أو الاتحاد الأوروبي (حصل هذا في ليبيا)، وأمامهم لافتة تقول: «اختصموا كيفما شئتم هنا، ولكن إياكم والحرب والقتل»،

يضعون في اجتماعهم هذا قواعد صحيحة لانتخابات وتداول سلطة والتزام بالديموقراطية. البديل لذلك هو الحرب كما هو جار حالياً.

الطرف الوحيد غير المدعو للديموقراطية هو «السلفية التكفيرية» المتجسدة حالياً في تنظيم «الدولة الإسلامية»، فهم يرفضونها أصلاً، ويكفرون ويستبيحون دم من يقبل بها، وجاء ذكرهم هنا للتذكير أنهم أحد البدائل البشعة بجوار أو مع الاحتراب الأهلي عندما تغيب الديموقراطية.

مهددات الخليج: العطش وإيران والليبرالية...

«أيهما أخطر علينا في الخليج، العطش أم الهيمنة الإيرانية؟». لا أحد يحب هذا النوع من الأسئلة الافتراضية، خصوصاً عندما يكونون نخبة من المسؤولين والسياسيين والباحثين الذين أمضيت معهم يومين في البحرين نبحث في مهددات «الأمن الوطني والأمن الإقليمي لدول الخليج» بدعوة من مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة.

تصدرت إيران بالطبع قائمة المهددات هي وأطماعها التوسعية ورغبتها في الهيمنة والتدخل، تلاها، وهذا مهدد جديد، «الانقسام غير المسبوق» بين دول الخليج، وفق توصيف الأمير تركي الفيصل في كلمته الافتتاحية، هذا الانقسام الذي يكاد أن يضيع أعظم مكتسباتنا وهو مجلس التعاون الذي على رغم تقصيره وفّر بنية تحتية عبر اتفاقات، ليس سياسية فقط بل حتى عسكرية، في سعيه الى «الأمن الجماعي» الذي يحتاج كي يقترب من الكمال خطة محكمة متوافقة من مستحدثات الحروب الدفاعية، لتشكيل منظومة ردع فعّالة خلال أقل من 24 ساعة في حال تعرض واحدة أو أكثر من دول المجلس للخطر، وقد فصلها في المؤتمر أمير آخر هو نايف بن أحمد بن عبدالعزيز الباحث في الاستراتيجيات والأمن.

المهدد الثالث هو «الانكفاء الأميركي» أو عدم الثقة بالأميركيين الذين يفترض أن يكونوا حلفاء كل دول الخليج بعدما وقّع الجميع معهم عشرات الاتفاقات الأمنية والدفاعية، ولكن على رغم ذلك ثمة شعور واسع بين المجتمعين أنهم أحد المهددات، وإن انفرد باحث عماني بتفنيد ذلك مستعرضاً المرات التي التزمت فيها الولايات المتحدة بالدفاع عن دول الخليج.

ربما كان التداخل في مفهوم الأمن بين الدولة والنظام سبباً لتوسيع مفهوم «المهددات» التي طاولت حتى الإصلاح وتطلعات الشعوب إلى الحريات والمشاركة السياسية، فجعلها رئيس قسم العلوم السياسية في جامعة الإمارات الدكتور محمد بن هويدن ضمن القائمة «لأنها تهدد طبيعة نظامنا الخليجي المحافظ»، وهو طرح استفز حتى مواطنه أستاذ العلوم السياسية الباحث الجاد الدكتور عبدالخالق عبدالله، الذي عقّب عليه بأن الإصلاح لا يمكن أن يكون مهدداً، بل هو المانع الحقيقي لمهددات أمن دول الخليج.

وسط كل هذه المهددات السياسية والأمنية، حاول وزير المياه والكهرباء السعودي الدكتور عبدالله الحصين في كلمته أن يلفت انتباه الباحثين إلى أن «الأمن المائي لدول الخليج العربية يعدُّ من أكبر الأخطار والتحديات بالنسبة إلى دول المجلس، كونه يشكل تحدياً داخلياً»، مستعرضاً بعد ذلك وبالأرقام حالة هدر هائلة لأشح وأثمن الموارد في بلادنا الصحراوية، جعلت المواطن الخليجي يسجل أرقاماً قياسية كأكبر مستهلك للماء أكثر من الألماني أو الكندي اللذين يسبحان فوق بحيرات وفيرة من المياه الحلوة.

باحث آخر هو الدكتور عبدالعزيز الطرباق وصف تعاملنا مع الماء بأنه «انتحار بطيء»، الجيد أنه مدير «الاستراتيجية الموحّدة للمياه في دول مجلس التعاون، ما يعني أن دول الخليج اهتمت رسمياً ومؤسساتياً بمنع هذا «الانتحار البطيء». ولكن كان من الواضح أن لا وزير المياه في أكبر دولة خليجية ولا مدير الاستراتيجية الموحدة يملكان من الأسنان ما يستطيعان به فرض تشريعات تحدُّ مما وصف بأنه هدر «يهدد بحدوث فقر مائي في بلدان المجلس» وفق وصف الوزير. ما يعني أن يأتي يوم نموت فيه عطشاً أو نرحل، مثل ما فعلت قبائل العرب غير مرة كلما أصاب الجزيرة العربية جدب أو قحط، شمالاً إلى الشام والعراق مثلما فعلت قبائل شمر وعنزة، أو إلى شمال أفريقيا حيث استقر بنو سليم وبنو هلال، والرشايدة إلى السودان، أما صعيد مصر فجمع فخوذاً من معظم قبائل الجزيرة التي ارتحلت إليه.

ولكننا في القرن الـ21، ولم يعد مقبولاً ولا مسموحاً أن نجمع رحالنا ونهاجر عبر الحدود، كما أنه ليس من المنطقي أن نترك النفط الثمين خلفنا والذي يبدو أن عمره أطول من عمر مياهنا الجوفية التي تشكّل مخزونها خلال آلاف الأعوام فاستنفدناها بحماقة خلال عقدين أو ثلاثة بعد طفرة النفط التي أصابتنا بخيرها وشرها في منتصف السبعينات من القرن الماضي (كان ذلك قبل 35 عاماً فقط)، ولا نزال نفعل بزراعة العلف والشعير اللذين حلا محل القمح الذي احتجنا عقدين لكي نعترف بأن زراعته في الصحراء خطأ استراتيجي وليست أمناً استراتيجياً، ونحتاج الآن أن نعترف بخطر التوسع في زراعة الشعير ومثله مزارع الألبان الهائلة.

المفارقة أن جل جهود الترشيد تتوجه نحو الاستهلاك المنزلي الذي يرى الوزير الحصين أنه لن تنعدل حاله إلا أن يدفع المواطن الكلفة الحقيقية للمياه، ومعه حق في ذلك، ولكنه أيضاً أشار في كلمته إلى أن الزراعة هي من يستهلك 80 في المئة من الماء، وأي ماء؟ إنها المياه الجوفية أو ما تبقى منها، التي كانت أحق بالتحلية، فكلفة تحليتها أقلّ بكثير من تحلية مياه البحر، وكأن الوزير في كلمته يرد على كل من يشكك في معلوماته فيقول إن المياه الجوفية مالحة ولا تصلح للشرب.

بعد كلمته التي دقّ بها نواقيس الخطر، عدنا إلى مناقشة الخطر الإيراني، والإسلام السياسي، والانكفاء الأميركي، وتوجه الوزير إلى شرق المملكة ليفتتح محطة لتحلية المياه في رأس الخير هي الأكبر عالمياً في الإنتاج وأكثرها كلفة، لتنضم إلى 17 محطة على ضفتي الخليج والبحر الأحمر، مع بضع عشرة محطة أخرى لبقية دول الخليج وصفت مرة بأنها «بط على بحيرة»، تعبيراً عن انكشافها الأمني في حال حصول حرب مدمرة في المنطقة.

لعل البعد الأمني في أهمية المحافظة على الماء في الصحراء يتجلى أكثر لو أعدت صياغة السؤال الذي افتتحت به المقالة «ماذا لو استهدفت إيران الراغبة في الهيمنة على المنطقة (أو غيرها) محطات تحلية المياه لو حصلت لا قدر الله مواجهة عسكرية معها، في الوقت الذي نهدر فيه مياهنا الجوفية التي يفترض أن تكون مخزوننا الاستراتيجي؟».

لو تغيّر عون وابتعد الحوثي عن إيران

لم يصدر عن الرياض تصريح رسمي يفصّل الموقف السعودي حيال حدثين يهمانها حصلا الأسبوع الماضي، هما انتخاب حليف «حزب الله» الجنرال ميشال عون رئيساً للبنان، وإعلان المبعوث الأممي إسماعيل ولد الشيخ خريطة طريق لحل الأزمة اليمنية المستعصية بدت منحازة إلى الحوثيين. لكن وفقاً للقاعدة الثابتة والمتفق عليها القائلة إن المملكة لن تسمح بهيمنة إيرانية على «شامها ويمنها»، يُمكن قراءة الموقف السعودي بأنه غير سعيد بما جرى، وإن اضطر بروتوكولياً إلى تهنئة الجنرال و «التعامل» مع خريطة ولد الشيخ، بسبب ضغوط يتعرض لها نتيجة إطالة أمد الحرب في اليمن.

ولكن مقالات كُتاب محسوبين على الرياض، وتصريحات حلفاء من حولها، ترى في انتخاب عون ومبادرة ولد الشيخ «انفراجة» وفرصة سلام صالحة للبناء عليها. أثار ذلك قلق اليمنيين والسوريين واللبنانيين، بل حتى أهالي الموصل ووسط العراق وكل عربي وسني متضرر من المشروع الإيراني التوسعي، والذي لا يزال باقياً يغيّر وجه المنطقة في شكل غير مسبوق ويتمدد في عالمنا المنهار وعواصمنا ومدننا العربية التي تسقط وتدمر وشعوبها التي اقتلعت من جذورها وتاريخها وباتت لاجئة مشتتة، فباتوا يخشون من تراجع سعودي، وهم قد علّقوا بالمملكة الآمال أن تكون صاحبة المشروع العربي السني المقابل.

شخصياً، مقتنع بأن موقف الرياض لم ولن يتغير، وأن قلبها في المكان الصحيح، ولكنها مضطرة إلى ممارسة بعض من السياسة، وفقْه «أخف الضررين»، وإن كنت أتمنى أن نسمع أكثر وبالتفصيل من مسؤول سعودي كبير يحدثنا عن الحرائق الجارية من حولنا، وخطط مواجهتها، ومن معنا ومن ضدنا، ومن هو حائر يتخبط. يمكن البناء على حديث المتفائلين بانفراجة في لبنان تعيده إلى صفه العربي، وعملية سلام في اليمن يمكن البناء عليها منطقياً، إذا ما تغير الجنرال ميشال عون وتخلى عن نظرية «تحالف الأقليات» ومنع «حزب الله» من إرسال آلاف الشبان اللبنانيين إلى سورية للقتال هناك، وكذلك في حال حصول معجزة أخرى تفك ارتباط الحوثيين بإيران ومشروعها التوسعي، وهو أمر مستبعد، والقول به أوهام، والأفضل للمملكة أن تدخل حرباً في اليمن لعقد كامل تذود بها عن الجزيرة كلها، ولا تقبل بسخف مثل هذا.

الجميع يعلم بأن تحالف عون - «حزب الله» ليس تحالفاً انتخابياً عابراً، وإنما موقف مبدئي، فهو لا يرى في سورية ثورة حرية، وإنما تهديداً طائفياً، وله تصريحات عدة تشي بذلك. وما مسارعة رئيس النظام السوري بشار الأسد لتهنئته بالفوز غير إشارة إلى طبيعة الآتي من الأيام والمواقف.

سيحاول الرئيس عون، أو بالأحرى رئيس وزرائه المقبل سعد الحريري، تحييد المسألة السورية المتداخلة مع اصطفاف لبنان مع إيران، بِنِية تقديم مصلحة لبنان وحمايته من الانهيار، وهو المسوغ الذي قدمه الحريري للانقلاب على مواقفه السابقة، والتنازل لعون، وبالتالي لـ «حزب الله». لكن الجميع يعلم أن ذاك الاصطفاف الذي تجلى في مواقف رسمية سلبية ضد السعودية في اجتماعات الجامعة العربية، وتعايش النخب السياسية اللبنانية معها ومع ارتكابات الحزب في سورية، هما سبب الغضب السعودي على كل لبنان، وليس «حزب الله» وحده مطلع العام الحالي. إنها مسألة وقت وستنفجر الأزمة السورية في شكل أو في آخر في لبنان، وتفجر معها هذا التحالف الهش غير المنطقي بين عون والحريري، إما في شكل عمل إرهابي، أو مواجهات طائفية في الداخل اللبناني، أو موقف مفاجئ من الرئيس عون يعبّر عن مواقفه المسبقة، أو اصطفاف آخر مع إيران في محفل عربي أو دولي. وبالتالي أتوقع أن تتعامل المملكة مع هذه الحال اللبنانية - غير المريحة ولا المسبوقة - بقليل من التفاؤل مع حذر وتوجس شديدين.

في اليمن حال أخرى غير مريحة، فإطالة أمد الحرب تحولت إلى عامل ضاغط على السعودية، وسمحت لأميركا وغيرها بأن تمارس دوراً يعبّر عن فهمها للأزمة، لا فهم الرياض وثوابتها التي تدور حول رفض الوجود الإيراني هناك. هذا غير الضغوط التي تشتد عليها، بزعم الحرص على سلامة المدنيين، ورفع مظلومية معاناة الشعب اليمني بسبب الحرب والحصار والانقلاب، مع المساواة في تحميل مسؤولية ذلك على الطرفين محل النزاع. وهي مسألة غير عادلة للسعودية، ومن حقها أن ترفضها، لكن مشكلتها أن رافعي ألويتها هم حلفاؤها الأميركيون والبريطانيون. وتكفي جولة سريعة على آخر مذكرة دفعت بها بريطانيا إلى مجلس الأمن للتصويت عليها لكشف هذه اللغة التي تساوي بين الشرعية والتحالف من جهة، والانقلاب من جهة أخرى. هذا الفهم الخاطئ للأزمة اليمنية الذي من الواضح أنه تبلور بسبب طول أمد الحرب وحادثة سرادق العزاء المؤسفة واختلاف ثوابت وأولويات السعودية عن أولويات حلفائها في اليمن، انعكس بوضوح على خريطة الطريق التي قدمها المبعوث الأممي إسماعيل ولد الشيخ، والتي وُصفت بأنها انقلاب على خريطة سابقة قدمها في الكويت وقبلت

بها الشرعية اليمنية، إذ ساوى تماماً بين الشرعية اليمنية والحوثيين وعلي عبدالله صالح بصفتهم قوة انقلابية، مع إلغاء تام لمبدأ المحاسبة والعدالة الانتقالية.

وبغض النظر عن المآخذ اليمنية الوجيهة على خريطة ولد الشيخ، والتي جعلت الرئيس الحليم الصبور عبدربه منصور هادي يشتاط غضباً ويرفض حتى تسلمها في البداية، فإنها أكثر سوءاً للسعودية، إذ تتضمن تهديداً لأهم ما سعت إلى تحقيقه في اليمن، وهو منع الحوثيين من الاستحواذ على السلطة، أو أن يكونوا في موقع فيها يمكّنهم من تمرير سياسات تهدد الأمن القومي والاستراتيجي السعودي. فالخطة تهمش الشرعية الحالية الممثلة بالرئيس هادي، وتستبدلها بنائب رئيس واسع الصلاحيات، يستند إلى شرعية أممية وقبول الحوثي وصالح، ما يعني أنه سيكون قادراً على وقف عمليات التحالف، والتي يجب أن نتذكر أنها لم تبدأ لأن الحوثيين أطلقوا صواريخ باليستية على منطقة مكة المكرمة مثلما فعلوا قبل أيام، وإنما بدأت لمنعهم من الاستيلاء على السلطة في اليمن بالقوة.

تعيد هذه الخريطة الأطراف اليمنية إلى لحظة اتفاق السلم والشراكة في أيلول (سبتمبر) 2014، عندما اختلّت كل موازين القوى السياسية بحكم القوة والانقلاب، لا بسلطة من فاز في انتخابات شرعية، فخضعت لهم كل القوى السياسية حقناً للدماء بعدما فشلت الثورة التي حلم الشعب فيها بيمن ديموقراطي تعددي. وإذا ما نجح ولد الشيخ في تمرير خريطته فستعود القوى نفسها إلى الطاولة نفسها، فيما الحوثي الذي استخدم بلطجته قبل عامين أكثر قوة وبلطجة ويحظى باعتراف من المجتمع الدولي، سيسحب بضع مدرعات من صنعاء، ومئات من أنصاره المدنيين في احتفالية أمام كاميرات التصوير، وربما تصفيق إسماعيل ولد الشيخ، بينما يترك آلافاً منهم داخل ثكنات الجيش بزي عسكري بعدما رسمهم هناك، وآلافاً غيرهم في الوزارات المدنية، في أكبر عملية اختطاف فوضوي لمؤسسات الدولة اليمنية.

وهناك بالطبع جيش صالح وأمنه السياسي ودولته العميقة المشاركة في هذه المهزلة، فكيف تُجرى انتخابات في بلد كهذا؟ وكيف يستطيع هادي منزوع الصلاحيات ونائبه المرضي عنه حوثياً أن يفاوضا الحوثي وصالح من دون ضمانات، وهم من هم في البلطجة التي أوصلت اليمن إلى ما وصل إليه؟ مَن يضمن ألا يتكرر سيناريو الضغط على رئيس الوزراء مثلما فعلوا مع خالد بحاح الذي صعد نجمه باعتباره أحد استحقاقات اتفاق السلم والشراكة سيئ الصيت، فكان هو من نال صفة «الشخصية الوطنية المحايدة وغير الحزبية المشهود لها بالكفاءة والنزاهة»، كما ورد في أحد بنود الاتفاق، فعُين

رئيساً للوزراء لم يحتمل الحوثيين ولم يحتملوه، فدفعوه إلى الاستقالة، ثم لحقه الرئيس هادي بعده، ولم يجدا بعد الله غير السعودية ملجأ بعدما تقدم الحوثي وصالح بقواتهما إلى عدن، وقصفت طائرات الأخير قصر الرئيس الذي استنجد بالسعودية، فأعلنت في آذار (مارس) 2015 عاصفة الحزم بطلب منه، بصفته ممثلاً للحكومة اليمنية الشرعية.

إذا سمحت الرياض بمرور خريطة ولد الشيخ فلن تكون هناك في المرة المقبلة حكومة شرعية تطلب عاصفة حزم، بل حكومة مُعيّنة برضا الحوثيين وبغطاء أممي. وحينها لن نملك سوى الحوقلة، بينما نتابع على شاشة التلفاز احتفالاً بافتتاح قاعدة عسكرية إيرانية في ميدي، بزعم اتفاق التدريب والتعاون المشترك بين إيران واليمن. سيكون هذا أكثر إيلاماً، وأعظم خطراً من صاروخ باليستي يستهدف مكة المكرمة ونستطيع إسقاطه بمنظومة دفاعنا الجوي. أما قاعدة إيرانية في ميدي، فما الذي سيسقطها؟

لا أكاد أتخيل أن السعودية يمكن أن تسمح بشيء كهذا ، لذلك أتوقع ألا تسمح الرياض بتمرير خريطة ولد الشيخ التي ترقى إلى أن تكون مؤامرة، لا مشروع سلام.

"سعلوة" "داعش" التي تجاوزت "القاعدة" في قبحها

ما بين"النصرة"و"داعش"، والأنبار وحلب و"القاعدة "والعشائر، اختلط الحابل بالنابل، في مشهد سوريالي لا تكاد تبين فيه الحقائق، ومن هو الثائر ومن هو المتطرف والإرهابي. أنصار"القاعدة"يقولون إن"داعش"خرجت عن الجادة، فتسألهم: وهل"القاعدة"على الجادة؟ المتشككون يقولون"داعش صنيعة النظام"، والمقصود بـ"النظام"هنا السوري والعراقي والإيراني! كيف ذلك وهم يكفّرون الشيعة ابتداءً، على غير أهل السنّة الذي يعطونهم فرصة لقبول منهجهم، فإن امتنعوا كانوا مرتدين؟

وزير العدل العراقي حسين الشمري اتهم"رؤوساً كبيرة في الدولة"بتهريب المعتقلين من"داعش"في تموز يوليو الماضي من سجنَي أبوغريب والتاجي لتقوية تنظيم"الدولة الإسلامية في العراق والشام"الذي يحارب بشراسة في سورية، وذلك خدمة لنظام بشار الأسد الذي يحتاج وجودَ"القاعدة"لتحويل الثورة الشعبية إلى إرهاب، فيتحول هو بالتالي من ديكتاتور يحارب شعبه المُطالب بالحرية إلى بطل يحارب الإرهاب، غير أن السيد الشمري سحب تصريحاته الخطيرة هذه الثلثاء الماضي وقال إنها كانت مجرد تحليل وليست معلومات.
قادة في"الجيش الحر"يؤكدون ما ذهب إليه الشمري، بل استعرض أحدهم صوراً لضباط في الاستخبارات السورية يقفون بفخر مع رجالات"داعش"وقد أطلقوا لحاهم وارتدوا الأسود من الثياب التي أضحت شعار مقاتليها، ولكن لـ"داعش"بلاءها الحسن في الحرب على النظام، فلقد اقتحمت مطار منغ ومراكز عدة للنظام، ولكنها أيضاً اعتقلت من يفترض أنهم إخوتها في الجهاد، وأعدمت كثيراً منهم، ومنهم أمير جبهة النصرة في الرقة، جناح"القاعدة"الآخر في سورية، وهو ما أكده قائد الجبهة أبومحمد الجولاني في رسالة مسجلة وزعها قبل أيام في معرض شرحه لأسباب اضطراره للمشاركة مع بقية المجاهدين في الحرب على"داعش".

مراسل"العربية"في البحرين الزميل محمد العرب المتابع الجيد لنشاط"القاعدة"في العراق، أرسل إلى أصدقائه رسالة عنونها"خرافة داعش رأي خاص"يقول فيها:"بعد 30 سنة من الآن سوف تخوف الأمهات أبناءهن اسكت اسكت، لا تجيك داعش"أو"إذا ما تأكل أصحيلك داعش"، وإذا سأل الطفل

أمه"يمه.. شنو داعش؟ شلون شكلها؟"فتجيبه الأم"ابني ما أحد شافها بس يقولون هاي سعلوة تلبس أسود بأسود وتغطي وجهها بلثام أسود، وترفع رايات سودة، وتركب حصان أسود وتأكل كل مين ما يسمع كلام أمه".

إنه لا ينفي وجود"داعش"، وإنما يشير إلى غموض هذا التنظيم، الذي يقاتل الأنظمة ويتعامل معها، يحارب جيش المالكي في الفلوجة والأنبار ولكنه يتواجه مع العشائر التي تعارض المالكي وحكومته، يقتحم مقار النظام السوري بانتحاريين وكذلك يفعل ضد مراكز المجاهدين، قتل خلال الأيام الأخيرة صحافيين وناشطين سوريين سبقوه في الثورة على بشار قدر ما قتل الأخير، فما هو هذا التنظيم الذي رفض أن يسمع ويطيع أمير تنظيم"القاعدة"أيمن الظواهري وكفّر الجناح الآخر لـ"القاعدة"في سورية، ووصفه بالردة؟

إنه فكرة ومنهج أكثر منه تنظيماً، يتسمى بأسماء عدة عبر تاريخه، ولكن عرفه الناشطون الإسلاميون الذين احتكوا به باسم"المكفّراتية"، هكذا سمعت الشيخ عبدالله عزام يسمّيهم، مع غيره من الناشطين العرب الذين سبقوهم في المجيء إلى أفغانستان وبيشاور، عندما ظهروا في بيشاور أواخر الثمانينات تحت ذريعة المشاركة في الجهاد ضد السوفيات. كان المصريون من"الجماعة الإسلامية"وعرب قلائل من جنسيات عدة كانوا نتاج السجون والتعذيب والغضب، نواة هذه الفكرة البغيضة، وكانت عقيدتهم تقوم على تكفير الأنظمة والحكام ومن في دائرتهم. أذكر أن أول صدام حصل بينهم وبين المتطوعين العرب عندما استولى عدد منهم على قافلة مؤن تتبع هيئة الإغاثة الإسلامية السعودية داخل أفغانستان وقتلوا عدداً من حراسها. كان حدثاً مستهجناً يومها في بيشاور، أما اليوم، فمثل هذه الحوادث حصل عشرات المرات في سورية خلال الأشهر الماضية، فكانت مع غيرها من التجاوزات القشة التي قصمت ظهر أكثر من بعير وأدت إلى ضيق الجماعات المقاتلة هناك وحشدها لإعلان الحرب على"داعش".

لقد سبق هذا التيار"القاعدة"وأسامة بن لادن في التأسيس، بل يمكن القول إن أسامة -وهو رمز"القاعدة"- قد التحق بهذا المنهج بعدما كان جهادياً مثل تلميذه الحالي أبومحمد الجولاني، الذي يحاول التحرر من منهج التكفير، ثم أسبغ عليه مسمى"القاعدة"عام 1996 عندما أعلن مع الظواهري

في مؤتمر صحافي بأفغانستان"الجبهة الإسلامية لقتال الصليبيين واليهود"، وفتحا باب التطوع للتنظيم، واستسلم بن لادن لمنهج التكفير بعد طول مقاومة.

إنهم"الجماعة الإسلامية"في مصر في التسعينات، يوم كانت تقتل السياح وتسرق متاجر الأقباط، وكانت"الجماعة الإسلامية المقاتلة"في الجزائر في الوقت نفسه تستبيح القرى وتقتل وتسبي وتنهب، وكذلك قيل يومها إن المخابرات الجزائرية اخترقت التنظيم لتخلق حالاً من الخوف والهلع بين صفوف المواطنين ليلتفوا حولها في مسعاها لاقتلاع الإسلام السياسي من الجزائر. توجد كتب تقدم روايات لتلك الحقبة، ولكن لا توجد أدلة دامغة، مثلما لا يوجد اليوم ما يثبت أن المخابرات السورية أو العراقية اخترقت"داعش"، غير أدلة ظرفية وتصريحات خائفة، مثل التي أدلى بها الوزير العراقي الآنف الذكر التي سحبها لاحقاً.

فكر"داعش"هو المخيف، وهو ما يستحق التحليل والفهم، ذلك أنه لا يزال هناك من هو متعاطف معه، والدليل أنه على رغم قبحه والرفض الشعبي له، الذي تجلى في سورية خلال الأيام الماضية، هناك من هو مستعد لتمويله سراً، وهناك شاب غرّ مستعد للانتحار بسيارة مفخخة وسط مجاهدين يراهم مرتدّين ويراهم المجتمع الدولي خطراً على مستقبل سورية. إنه تطرف التطرف، فهل ثمة صورة سوريالية أكثر من"سعلوة"محمد العرب؟

أيها السعودي... دع القلق وابدأ الحياة

سعيد الوهابي كاتب سعودي شاب، قلمه لاذع وسريع، اختصر المزاج العام السعودي مساء الأحد الماضي بعدما شبع السعوديون من تحليل وتقليب اتفاق إيران مع الدول الكبرى حول مشروعها النووي، فغرّد في «تويتر»، قائلاً: «لا بد من أن السعودية تشعر بالوحدة الليلة.

نعم، لقد كانت ليلة صعبة، لما يصدر البيان الرسمي الذي رحب بالاتفاق بتحفظ بعد، تراقصت خلالها أشباح وأوهام التهديد والعزلة، عبارات تتردد على لسان المحللين تزيد القلق «إيران شرطي المنطقة» و«أميركا كعادتها تغدر وتتخلى عن حلفائها» و«تخلت إيران عن مشروعها النووي وكسبت الهيمنة». العبارة الأخيرة كانت لي، صرحتُ بها لوكالة الأنباء الفرنسية لتكون ضمن سياق القلق السائد.

ولكن ما كان لهذا القلق من مبرر ولا لتلك المشاعر المنقبضة التي تصاحب من يدخل سريره بعد يوم صعب، وهو يشعر بالوحدة، فالاتفاق طبيعي وتطور طبيعي للتاريخ، ويصب في مصلحة المنطقة لطرد تهديدات الحرب التي حامت في سمائها أكثر من عقد. كان الأمير تركي الفيصل يستخدم عبارة مختصرة لشرح الموقف السعودي حيال المشروع النووي الإيراني عندما كان سفيراً لبلاده في الولايات المتحدة، وما كان مؤتمر صحافي أو لقاء مع أميركيين إلا ويُسأل عن الموضوع، فيقول: «نحن نعيش يومنا بين كابوسين: الأول أن تمتلك إيران القنبلة النووية، والثاني أن تقوم إسرائيل بقصف المنشآت الإيرانية لتدخل المنطقة في حرب لا نعرف كيف تنتهي وأين تصل». هذا الاتفاق يريحنا من هذه الكوابيس، على الأقل خلال الأشهر الستة المقبلة عمر الاتفاق. لن تخصب فيها إيران يورانيوم يوصلها إلى قنبلة نووية، ولن تقصف إسرائيل منشآتها لتمنعها من ذلك، مع احتمال قوي أن يتحول الاتفاق إلى حالة مستدامة عندما يعود المتفاوضون إلى جنيف فتنعم المنطقة بسلام دائم.

الذي يجب أن يثير قلقنا في السعودية هي حال «القلق والتوجس» و«الذهاب للنوم ونحن نشعر بالوحدة» مثلما قال الوهابي، هذا إذا استطعنا النوم، فرئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشورى الدكتور عبدالله العسكر، صرح بأن «النوم سيجافي أعين سكان المنطقة»، هذه المشاعر السلبية هي

ما يدعو إلى القلق، لأنها تعبّر عن حال عدم ثقة مستفحلة حيال قدرتنا على مواجهة تغيرات مستحقة في المنطقة. أزعم أن سبب الحال هو «تعوُّدنا» الاعتماد على الولايات المتحدة بوصفها حليفاً استراتيجياً يهب للعون وقت الأزمات، ثم إدراكنا بوجود خلخلة وعدم توازن في المنطقة منذ سقوط صدام حسين ومعه العراق (وليس في هذه العبارة أي تحسر على الرجل ونظامه الذي كان لا بد من أن يخرج من التاريخ)، ثم صعود تركيا قوةً إقليمية، وخروج مصر نتيجة أوضاعها الداخلية في زمن «الربيع العربي»، وانكفاء باكستان على جراحها الداخلية التي أصابتها بعد 11 سبتمبر وحربها الأهلية المصغرة مع طالبان.

ومن ثم يمكن القول إنه في مواجهة إيران وأطماعها في المنطقة فإن السعودية تقف وحدها، وحتى لو تقاطعت مصالحها مع دول أخرى في المنطقة مثل تركيا وقطر في ساحة المواجهة بسورية، ومع الإمارات والكويت وقطر في ساحة المواجهة بالبحرين، ولكن لا توجد جبهة موحّدة ولا اتفاق لمواجهة إيران، فكل الدول التي ذكرت قبل قليل، وكذلك التي لم تذكر من دول المنطقة، لها علاقات ومصالح مفتوحة مع إيران، ولا تزال تفتقر في مجموعها إلى موقف استراتيجي موحد للمواجهة، ولا سيما في الساحة السورية، حيث تسود حال من التنافس وعدم الثقة، وهو ما سمح للنظام وحليفه الإيراني بتحقيق انتصارات على الثوار.

لم يطلق الاتفاق لإيران يداً مطلقة في المنطقة، ولكن يدها لم تكن محجورة أيضاً في زمن ما قبل الاتفاق، فهي تدخلت في سورية بالرجال والعتاد ولم تجد من يمنعها، وبالتالي لها أن تفسر الاتفاق بأن الغرب غير معني بما تفعل هناك أو في اليمن أو في البحرين، طالما أن المفتشين يقومون بمهماتهم ونسبة التخصيب عند الحد المتفق عليه، وبالتالي تنشط هناك لاختبار علاقتها الجديدة مع الغرب، وعلى السعودية أن تواجه هذا وحدها. ولكنها غير ملزمة أن تكون وحيدة، لا تزال ثمة مصالح مشتركة مع دول إقليمية كبرى، ولكن من الضروري إعادة تشكيل السياسة الدفاعية السعودية، وتبدأ باعتبار أن حال الاعتماد على الولايات المتحدة غير صحية، فتحوُّل أميركا عنا ليس لحظة «أوبامية» عابرة بل سياسة أميركية دائمة نتيجة التحولات التاريخية الحاصلة في الولايات المتحدة التي غيرت أولوياتها. بعد ذلك تنتقل المملكة إلى إعادة رسم خريطة تحالفها بالمنطقة. تركيا مهمة، وقادتها يريدون علاقات مميزة مع المملكة. مصر لم تعد بعد، فهي لا تزال في حال احتقان داخلي يشلها عن التزامات خارجها،

وأقصى ما ستراه المملكة منها هو عبارة «نؤيدكم في كل ما ستقومون به» مع ابتسامة، وإن لم يفعلوا ذلك في سورية. لكي تعود مصر، وهذا يحتاج إلى زمن، فهي بحاجة إلى أصدقاء يُخرجونها من حال الاحتقان التي تعيشها وسياسة «الخوف والغضب والانتقام» إلى مصالحة وطنية حقيقية. باكستان هي الأخرى بحاجة إلى مساعدة من صديق لتحقيق مصالحة مع حركة «طالبان» ليتفرغ الجيش الباكستاني القوي لمهماته الوطنية.

من الضروري أيضاً فتح قنوات اتصال مع إيران حتى مع استمرار حال المواجهة معها. إنهم يقولون كل خمس دقائق إنهم يريدون علاقات جيدة مع المملكة. لنسمع ما لديهم ولنصبر مثلهم.
مشكلات المنطقة كثيرة، وتزداد كلما أهملت، ولكنها قابلة للحل، وثمة حلفاء وأصدقاء لنا، فليس بالضروري أن نستمر في الشعور بالوحدة بعد ذلك الأحد الكئيب.

سعادة السعوديين... الحياة في "الأخضر".

تحسّن مزاج السعوديين في شكل كبير خلال الأيام الأخيرة، على رغم أن الدولة لم ترفع رواتبهم، ولم تنجز أي مشروع سكني من بين عشرات المشاريع التي وعدت بها قبل ثلاثة أعوام، وحتى أسعار الأراضي الخام التي تفيض بها صحراؤهم لم تنخفض على رغم أنها المسبب الأول لارتفاع التضخم وكلفة المعيشة. كل ما حصل أن شوارع مدنهم باتت أكثر احتمالاً بعدما خفّ ازدحامها، والسبب حملة جادة لترحيل العمالة المخالفة لنظام العمل التي لم تسوِّ أوضاعها خلال مدة السماح التي انتهت الأسبوع الماضي. هذه الحقيقة البسيطة تعني أن أعداد العمالة «مليونية»، وقد ألقت بثقلها على البنية التحتية فزادتها عبئاً على عبء، فما إن تزحزحت قليلاً حتى تنفست الصعداء ومعها مواطن سعودي يبحث حائراً عن حياة أفضل. هدف وزارة العمل المعلن هو تنظيم سوق العمل بعدما شاعت فيه الفوضى بحمل كل من استقدم عاملاً، بأن يُشغل عامله أو تنقل كفالته إلى من هو بحاجة إليه أو يرحله، ولكنها لا تقبل أن يعيش ذلك العامل في فوضى يتنقل من وظيفة إلى أخرى من دون أوراق ثبوتية أو عقود.

إنها تريد دفع الجميع نحو «النطاق الأخضر»، وهو مساحة تحسب وفق معادلة رياضية تختلف من قطاع تجاري إلى آخر لحساب نسبة السعودة (توطين الوظائف) المتحققة والمرضي عنها، ومن يدخله فهو آمن من الغرامات والإغلاق، وله أن يستقدم عمالة أجنبية، أو ينقل عمالة من أصحاب النطاقات الأقل حظاً (الأصفر والأحمر) ممن عجز عمداً أو كسلاً عن توظيف عدد كافٍ من السعوديين والسعوديات الذين بات توظيفهم في صدارة أولويات الحكومة.

ولكن ثمة هدفاً «أخضر» آخر يجب أن يدخل ضمن حسابات وزارة العمل والحكومة السعودية عموماً، وهو «البيئة»، وله علاقة بطوفان العمالة الأجنبية الذي ينهمر كل يوم ومن دون توقف عبر منافذ المملكة الحدودية منذ عقود، فلو كانت المملكة العربية السعودية كوكباً مستقلاً لحصلت فيه كارثة بيئية ولهلك سكانه، فبحساب «البصمة البيئية» للمملكة

فإنها تحتاج إلى أن تكون مواردها الطبيعية ضعفي ما هي عليه الآن كي تستطيع أن تعيش، ولكن من حسن حظها أنها ليست كوكباً منعزلاً، فعوضت ما ينقصها باستيراده من «الكواكب» الأخرى، ولكن الخبراء يقولون إن هذا ليس بالحل المستدام - أي المضمون - فثمة قيود تحد من حرية الاستيراد كالحروب أو المجاعات أو ارتفاع التكاليف، كما أن القدرة المادية المتاحة للاستيراد ليست مضمونة هي الأخرى في المستقبل، إذ تحكمها تقلبات الزمان وأسعار النفط.

الحل الذي ينصح خبراء البيئة به هو إحلال توازن بين عدد السكان والموارد المتاحة، وتدخل في ذلك منظومة معقدة كرفع القدرة الإنتاجية للفرد من خلال التعليم والتدريب، واستخدام أفضل للموارد المتاحة مع ترشيد في الإنفاق، وبالطبع فإننا في المملكة لا نفعل شيئاً من هذا وإن فعلنا بعضه فلا نحسنه، ذلك أننا مصابون بلعنة النفط التي تشعرنا باطمئنان زائف، وكان هو السبب في إهمالنا حال التسيب الصريح للعمالة الأجنبية، والسماح لاقتصادنا بأن يدمن عليها، وأن يستمر في الإدمان، وألا نطبق الأنظمة التي نصدرها لمنع الاتجار بالعمالة والتستر عليها، وهو ما خلق اقتصاداً موازياً لا يصب في مصلحة الناتج القومي، وجعل البلاد مغرية للهجرة غير المشروعة والاستقدام الجائر، حتى ارتفع سكان البلاد إلى الضعف، فشكل الأجانب منهم أقل من النصف بقليل، وهو ما أحدث حالاً غير طبيعية اقتصاداً وبيئة.

اللعنة نفسها جعلتنا - ولا نزال - نهمل الاستهلاك الجائر لمواردنا الطبيعية المحدودة، وأولها الماء في مشاريع زراعية عبثية وغير مرشدة مثل زراعة القمح، والفخر بوجود أكبر مزارع لتربية الماشية وإنتاج الألبان في بلد صحراوي شحيح بمياهه. أما في مجال النفط فنحن من أكبر الدول استهلاكاً له بالنسبة إلى عدد السكان، فمدننا تعمي أبصار الطائرات التي تصلها ليلاً، فيتعجب راكبوها من إضاءتها المبالغ فيها، بينما ندعم أسعار البنزين والديزل ليكون الأرخص حول العالم. نظرية «البصمة البيئية» يمكن أن ترشدنا إلى مستقبل أفضل، أو على الأقل مضمون الحياة فيه، وحيث إنني غير ضليع بها استعنت بصديق خبير في البيئة، فذهلت بالقليل الذي قرأته في دراسة صدرت عن المنتدى العربي للبيئة والتنمية أرسلها إليّ، وتستحق أن نعقد أكثر من لقاء حولها، فهي المجال الأخضر التالي الذي يجب أن تلجه

وزارة العمل السعودية، بعدما حققت نجاحاً في توجيه البوصلة الحكومية نحو اعتبار هذا الفائض في العمالة الأجنبية مشكلة، بعد أعوام من التجاهل لها، وهي لم تنجح بعد في إزالة المشكلة، وإنما بدأت في ذلك.

التحدي المقبل هو إقناع المسؤولين قبل المواطنين بأن النهضة هي في تحقيق «نوعية حياة أفضل»، وهذا لا يكون بمدن أكثر اتساعاً وأعلى بنياناً، وإنما بمدن أنيقة مكتفية بسكانها الأصليين ومواردها الطبيعية، سعيدة بحياتها، وأقل ازدحاماً في طرقها، بل قد تكون هذه المدن أقل كلفةً تسييراً وصيانة، فلو أدخل مفهوم التوازن البيئي إلى تخطيط المدن السعودية لتغيرت تماماً، ولانكمشت إلى المقاس الصحيح الذي كان ينبغي أن تتوقف عنده.

إنه شعور لذيذ أحسَّه المواطن السعودي هذا الأسبوع، وهو يقود سيارته في طرق غير مزدحمة. اتسع الشارع من دون مشاريع توسعة ذات تكاليف بليونية معتادة، فكيف لو اتسع ذلك ليشمل كل مناحي الحياة؟ ولكن تجربته مع العمالة الأجنبية العنيدة والحكومة التي تفقد حماستها بسرعة تجعلانه يشك في أن يكتمل مشروع المدينة السعودية السعيدة التي ترتاح باكراً، وقد توطنت وظائفها، وارتفعت مداخيل أهلها. إنها عودة السعودية إلى حياتها الطبيعية.

لم يعد هلالاً شيعياً

عندما صِيغ مصطلح «الهلال الشيعي» قبل أعوام كان ذلك في معرض التحذير من مشروع التمدد الإيراني عبر المشرق العربي. الآن وبعد هزيمة الدول الإقليمية الكبرى في معركة القصير وشعور الأصولية الشيعية بنشوة الانتصار، المتجلية في تدفق مئات المتطوعين الشيعة من العراق والرعاية الإيرانية المعلنة للحرب، فإن الهلال بصدد التحول إلى محور سياسي طموح يمتد من طهران حتى بيروت مروراً ببغداد ودمشق.

ستخرج خرائط من أدراج وزارة النفط الإيرانية لمد خط أنابيب عبدان - طرطوس للنفط والغاز الإيراني، وخرائط أخرى من أضابير هيئة السكك الحديد الإيرانية لمد سكة حديد طهران - دمشق، بل حتى بيروت. لِمَ لا؟ فالزمان زمانهم. لا أبالغ، فثمة أفكار حقيقية لمشاريع مثل هذه تحدثت عنها طهران منذ أعوام ولكن لم تقدم عليها، ولكنها ستفعل في الغالب بعدما تحسم المعركة لمصلحتها في سورية، فمن الطبيعي أن تعزز انتصارها على الأرض بربط محورها المنتصر بمنظومة سياسية واقتصادية وعسكرية واحدة. سيحقق مرشد الثورة الولي الفقيه آية الله خامنئي حلمه بالخطبة من على منبر المسجد الأموي، معلناً أنه حقق الوحدة الإسلامية التي طالما وعد بها، سينزل من المنبر في شكل استعراضي ليمسح على رأس طفل دمشقي كسير ليُظهر «تسامح القوي»، ثم يقف بجوار عدد من علماء السنّة السوريين بجباتهم وعمائمهم البيض، فهناك دوماً رصيد من أمثال المفتي أحمد حسون جاهزون للخدمة، يضم أيديهم إلى يديه ويرفعها عالياً بينما تنهال عليهم فلاشات الكاميرات التي تسجل هذه اللحظة التاريخية. سيعد المرشد أن تكون صلاته القادمة أو صلاة خليفته في القدس (لا بُد أن يتواضع قليلاً)، ولكنه لن يشير إلى الجولان، فهو يعلم أن الروس باتوا يشكلون القوة الرئيسة التي تفصل بين القوات الإسرائيلية والجانب السوري الخالي من أية قوات إلا قوات رمزية، فمواجهة «التكفيريين» الذين مازالوا يقومون بعمليات يائسة في المدن السورية، حتمت على الجيش السوري وقوات «حزب الله» الانتشار في المدن الكبرى والقرى السنّية في سورية ولبنان لحفظ الأمن فيهما.

في عصر ذلك اليوم، سيقام احتفال كبير في قصر دمشقي رُمم حديثاً ولكن لا تزال آثار الحرب بادية عليه، لتوقيع اتفاق الدفاع المشترك يوقعها رؤساء إيران والعراق وسورية ولبنان، بينما يقف المرشد خلفهم مبتسماً مستشعراً رهبة اللحظة، فلعل الإمام الغائب المنتظر حاضر هناك يبارك الاتفاق. نعود جنوباً نحو الرياض، هادئة مغبرة، ولكنها قلقة بعدما حُسمت المعركة لمصلحة بشار الأسد وحلفائه، تعلم أنه انتصار إيران ومشروع الخميني القديم وليس انتصاراً لبشار الذي أصبح مجرد ممثل للولي الفقيه في دمشق، يقلقها تزايد النشاط الإيراني من حولها، تخشى على البحرين، الحوثيون باتوا مسيطرين بلا منازع على نصف اليمن الشمالي القديم، والجنوب اليمني الذي كان أهله حلفاء تقليديين للسعودية يتآكل تدريجاً لمصلحة إيران.

اختفت مشاريع الوحدة الخليجية، فحتى بعض دول الخليج بات حريصاً على إرضاء طهران حفظاً لما تبقى من سيادته. تلاشت فكرة السوق العربية المشتركة والهلال الخصيب، وسقط معها حلم إحياء سكة حديد الحجاز التي تمتد من إسطنبول حتى مكة المكرمة عبر سورية والأردن. حتى الأوروبيون باتوا يشترون النفط الإيراني الذي يصل إليهم عبر خط أنابيب عبدان - طرطوس، ويدرسون مع الإيرانيين ربط شبكة الغاز الأوروبي بنظيرتها الإيرانية. نسوا عقوباتهم القديمة، فالعالم يفضل التعامل دوماً مع المنتصرين.

داخلياً، موجات هائلة من الغضب وسط الشباب الذي يشعر بأن حكومات المنطقة فشلت في التصدي للمشروع الإيراني. يموج الشباب بحالة احتقان طائفي شديد. تزيد الطين بلة ضغوط اقتصادية. أفكار التطرف انتشرت وانشغلت الأجهزة الأمنية بتعقب أكثر من تنظيم.

كابوس مخيف... أليس كذلك؟ لذلك أعتقد بأن السعودية تحديداً لن تسمح بانتصار إيران في سورية. لقد كان الوجود الإيراني ثقيلاً هناك منذ أن تحالف حافظ الأسد مع الثورة الإسلامية في إيران بعد انتصارها مباشرة قبل 40 عاماً، ولكن قوة النظام السوري كانت توفر بعضاً من التوازن والاستقلالية، ولكن بعدما بات ابنه بشار يدين للإيرانيين و«حزب الله» بالفضل أنه لا يزال حياً ويحكم ولو بلداً مدمراً،

بات مجرد «تابع» لطهران وليس حليفاً على قدم المساواة. ضاع كل توازن، حينها سيكون الوجود الإيراني في سورية ولبنان تهديداً صريحاً للأمن القومي السعودي والتركي أيضاً.

وبالتالي، لا بد للسعودية أن تفعل شيئاً الآن، ولو وحدها، فأمنها هو الذي على المحك. سيكون من الجيد أن تنضم الولايات المتحدة إلى حلف تقوده المملكة لإسقاط بشار وإعادة سورية إلى حضنها العربي، ولكن يجب ألا يكون هذا شرطاً للتحرك. لتكن السعودية القائدة بمن حضر.

لنضع جانباً كل قلق من تداعيات الربيع العربي وصعود «الإخوان» وطموح الأتراك، وليكن الهدف «إسقاط بشار» وسريعاً، فهو هدف كفيل بجمع قوى متنوعة من عشائر الأنبار إلى «حماس» إلى «إخوان» مصر وتونس ودول الخليج. حينها ستتشجع تركيا للانضمام إلى هذا الحلف، قد تتبعها فرنسا، حينها ستأتي الولايات المتحدة أو لا تأتي، لا يهم... إنها معركتنا وأمننا وليس أمنهم.

الأجنبي والثري اللذان أكلا الطبقة الوسطى في السعودية

الخبر الجيد أن أستاذ الاقتصاد الدكتور عبدالوهاب القحطاني الذي أثار قضية تآكل الطبقة الوسطى في السعودية كُلّف هو وجامعته العريقة «الملك فهد للبترول والمعادن» بإعداد دراسة ضافية حول الموضوع. هكذا يكون المسؤول مسؤولاً، وهكذا تبدأ الحلول بالبحث عن أسباب المشكلة وجذورها.
حتى نرى تلك الدراسة لا بد لنا كسعوديين أن نستمر في البحث وتقليب كل حجر، والنظر أسفله وأعلاه، كي نفهم ثم نعالج أكبر تحدٍّ يواجه المملكة وشعبها الذي نريده سعيداً مستقراً، فلعل بعضاً من وجهات النظر تساهم في تلك الدراسة فتساعد في الحل.
لكي تكون معلوماتنا دقيقة، لا بد لوزارة الاقتصاد والتخطيط أن تصدر مؤشرات اقتصادية دورية، تدل إلى صحة أو مرض اقتصاد الطبقة الوسطى. فالمؤشرات الحالية التي تخرج بها وزارة المالية وغيرها تحمل أرقاماً طيبة ومطمئنة، إنما تشير إلى اقتصاد النفط الريعي وليس اقتصاد الطبقة الوسطى الحقيقي الإنتاجي، آخرها كان إعلان مؤسسة النقد الأسبوع الماضي عن ارتفاع موجوداتها إلى 2287 بليون ريال، بزيادة 23 بليوناً لشهر تموز (يوليو) وحده. خبر طيب، ولكنه يشير إلى زيادة جاءت من الحكومة التي تودع فائض إيراداتها «النفطية» في المؤسسة لا إيداعات الطبقة الوسطى أو حتى قطاع الأعمال، التي لا تقارن مع الأرقام النفطية الجميلة.

الولايات المتحدة مثلاً لديها مؤشرات اقتصادية ما إن تصدر وتذاع حتى ترى أثرها على السوق، مثل مؤشر مدى ثقة المستهلك حيال الأوضاع الاقتصادية المحلية الذي صدر الثلثاء الماضي، وكان مخيباً للآمال، إذ جاء في أدنى مستوياته منذ تسعة أشهر، فتأثر فوراً سعر الدولار. المستهلك هنا هو الطبقة الوسطى التي يعيرها الاقتصادي والسياسي الأميركي جل اهتمامه. هذا الاهتمام هو الذي يحتاجه المواطن السعودي، ولمعرفة ذلك نحتاج إلى مؤشرات شهرية أو ربع سنوية تدل إلى القدرة الإنفاقية للمواطن، مثل معدل شراء المنازل وبيعها، تجارة التجزئة، نسبة البطالة وغير ذلك من المؤشرات الدقيقة التي يعرفها أي باحث في الوزارة درس الاقتصاد.

بالطبع تختلف ظروف الطبقة الوسطى السعودية عن مثيلتها الأميركية أو الأوروبية، ولكنهم جميعاً يتأثرون بعوامل أساسية أبرزها البطالة، والإنفاق الحكومي والتضخم، فما الذي أثر أكثر في الطبقة الوسطى السعودية، ما أدى إلى تآكلها؟

التآكل هنا لا يعني دوماً انتقال ابن الطبقة الوسطى إلى «الفقر»، إنما يكون أيضاً بانخفاض دخله، فينتقل إلى طبقة وسطى أدنى، أو بارتفاع تكاليف المعيشة من حوله، مثل الارتفاع غير المبرر في أسعار العقار، فترتفع كلفة سكنه، فيتآكل بعض من دخله الثابت أو النامي بنسبة أقل من نسبة التضخم، فيؤثر في مستواه الاجتماعي ثم في إنفاقه، ما يؤثر في كل اقتصاد السوق. عامل الاقتراض دخل في العقد الأخير مغيراً ومؤثراً في اقتصاد الطبقة الوسطى، نتيجة لارتفاع كلفة المعيشة مع نزعة استهلاكية شرهة، وزاد الطين بلة إغراء الكسب السريع في سوق الأسهم، فزادت القروض الاستهلاكية إلى نحو ربع تريليون ريال، واقترب كامل قروض البنوك السعودية لقطاع الأعمال والمستهلكين من التريليون ريال قبل أيام، هذه القروض تتحول إلى دفعات شهرية تأكل القليل المتبقي في راتب ابن الطبقة الوسطى.

أمران طرآ على اقتصاد الطبقة الوسطى السعودية، الأول أن الإنفاق الحكومي الهائل الذي كان يفترض أن ينساب من الأعلى إلى اقتصادات الشركات الصغرى والمتوسطة، التي يفترض أن يمتلكها ويديرها سعوديون لم يعد ينساب بالشكل الصحيح، ذلك أن الحكومة لرغبتها في إنجاز المشاريع الكبرى وبسرعة، تخلت عن أنظمة وضعتها هي في سنوات الطفرة الأولى، تلزم الشركات الكبرى والأجنبية بشراء مستلزماتها أو جزء منها من السوق المحلية، وتلزمها أيضاً بتفضيل المنتج المصنع محلياً حتى لو كان أكثر كلفة.

لقد اغتنى كثير من السعوديين في سنوات الطفرة الأولى (1976 إلى 1982)، وما بقي منها بعد ذلك بفضل تلك الأنظمة التي أشركتهم في الإنفاق الحكومي، الطفرة الحالية لم تلتزم بهذا، فبقي المال «فوق» ومن هناك إما إلى الخارج أو مكتنزاً لدى الطبقة الغنية التي تضخمت ثرواتها بشكل خيالي.

المؤلم أكثر، وهو الأمر الثاني الذي طرأ على اقتصاد السوق، أن الطفرة الثانية جاءت وقد خرج السعودي بشكل كبير من السوق المحلية، فما ينساب من مال نحو السوق يستفيد منه المستثمر الأجنبي قبل السعودي.إن عملية مسح سريعة للنشاط التجاري والصناعي للشركات الصغيرة والمتوسطة ستكشف سيطرة بل هيمنة رأس المال الأجنبي عليها، امتلاكاً أو إدارة، البقالات، مواد البناء، المطاعم، تجارة التجزئة، الورش الصناعية الصغيرة من حدادة أو ألومنيوم أو نجارة، جلها تدار أو تمتلك من

أجنبي. قضى هذا التشوّه الاقتصادي على ثقافة العمل، ودمّر فرص السعودي في الوظيفة، وحرمه من «مدرسة السوق» التي يتدرب فيها من الأسفل إلى الأعلى.

جلب هذه الكارثة سعوديون أنانيون على وطنهم وبقية مواطنيهم، عندما تحولوا من رأسماليين وطنيين إلى مجرد «متسترين»، تلك المهنة المدمرة للاقتصاد الوطني، حوّلت السعودي إلى حامل أختام يتقاضى جعلاً من المال في مقابل نشاط لا يديره ولا يباشره، وبالتالي لا ولن يتقنه، بينما يتوسع الأجنبي بتجارته وصناعته ويكتسب خبرة ومعرفة دقيقة بأسرار الاقتصاد المحلي ومفاتيحه، حتى أضحى كثير منهم أصحاب ملايين تدخل وتخرج من البلاد لا يحصل منها السعودي إلا على حصة بسيطة. أما الدولة فلا تحصل منها على قرش واحد، ذلك أنها ليست استثماراً أجنبياً نظامياً يخضع لنظام الضرائب، إنه اقتصاد طفيلي غير نظامي، ولكنه هائل وممتد ويغطي كل أطراف الوطن.

يحصل كل هذا في الوقت الذي يوجد نظام محكم بمكافحة التستر صدر عام 1989، ثم صدر نظام آخر أكثر صرامة وتفصيلاً وبأمر ملكي عام 1995 لو طبق بحذافيره يوماً، لتوقف النشاط التجاري بالكامل في المملكة كلها، ولرأينا السجون مليئة بأجانب وسعوديين، ولانشغلت المحاكم ووزارة الداخلية والتجارة والعمل والبلديات بتفكيك كتلة هائلة من المخالفات والادعاءات والحقوق والملكيات المتداخلة. ستكون أزمة اقتصادية وطنية تشل البلاد لأشهر، ربما نحتاج حلاً كهذا على طريقة «الفوضى الخلاقة» التي تجبرنا على العمل الجاد لإعادة اقتصاد الوطن إلى وضعه الطبيعي.

الوضع الطبيعي هو ما عشناه في الماضي، وضع مريح، من غير ازدحام مدن واختناقات، نعيش في بيوت صغيرة نملكها ومدن متوسطة الحجم تكفينا وتكفي مواردنا الطبيعية. يجب أن نسأل سؤالاً متطرفاً: هل نحن بحاجة إلى عشرة ملايين أجنبي يخدموننا ويقومون بما ينبغي أن نباشره بأنفسنا بمعدل أجنبي واحد لكل سعوديين اثنين؟

يجب أن يدرك السعودي أن لا حق له في هذا المال الهائل المنساب من حوله من غير عمل، وأن الأجنبي لم يأخذ وظيفته إلا بإذنه، وأنه لن يحصل على ما يحصل عليه الأجنبي من مال إلا إذا قام بالعمل الذي يعمله الأجنبي.

حتى ذلك الحين سنبقى مجرد موظفين، نبحث عن وظيفة ما لابننا، وحبذا لو كانت حكومية وإن لم تتح، فهي البطالة أو التستر، أما التجارة حيث تسعة أعشار الرزق، فلقد سبقنا إليها أجنبي.

هل يفسر ما سبق تآكل الطبقة الوسطى السعودية؟

دين ودنيا... بين الرياض والقاهرة

رسائل صريحة وواضحة، لمصر ورئيسها الجديد والقوى السياسية فيها، وهي «لا مشكلة عندنا مع الثورة، ولا مع الإخوان، وتجاوزنا مثلكم مرحلة مبارك»، وبالتالي لنا أن نتخيل المستقبل بين البلدين كورقة بيضاء كبيرة على ملف كبير «بعجره وبجره» اسمه «العلاقات السعودية المصرية».

الرسالة نفسها موجهة أيضاً للداخل السعودي بتياره الليبرالي الذي انشغل بالتخويف من صعود «الإخوان المسلمين»، وتياره الديني الذي يرى في «الإخوان» منافساً له، لنضع ما سبق خلفنا ولنمضي معاً نحو آفاق واسعة لا حدود لها في العلاقة بين البلدين في زمن متغيّر. يعرف البلدان فائدة الشراكة بينهما واحتمالاتها، ثمة تجارب لذلك، ولكن الزمن العربي القديم أحبط جلها، ذلك أنه كان مليئاً بالشخصنة والتقلبات السياسية والفساد والمصالح الخاصة.

الروح الجديدة السائدة في العالم العربي والقائمة على الانتخاب والشفافية والمحاسبة تعطي تفاؤلاً بأن إحباطات الماضي لن تتكرر. لنتخيل السعودية ومصر تحييان «الهيئة العربية للتصنيع» وفق تلك الفكرة الرومانسية التي انطلقت بها عام 1975. كانت مصر تعيش نهضة ما بعد حرب تشرين الأول (أكتوبر)، بينما المملكة ودول الخليج تنهال عليها إيرادات مالية غير مسبوقة بفضل ارتفاع سعر النفط بسبب تلك الحرب، فانطلقت فكرة اجتماع المال العربي مع الخبرة واليد العاملة المصرية، فخصص للهيئة نحو بليوني دولار ضختها المملكة وقطر والإمارات، وهو مبلغ هائل بسعر تلك الأيام. هدف الهيئة كان تحقيق ذلك الحلم العربي الجميل، القوة العسكرية المتحدة بإنشاء هيئة تصنّع السلاح لجيوش العرب فتستغني عن الغرب والشرق.

لا بد أن مقالات كثيرة كتبت تلك الأيام تَعِدُ العرب بالقوة والكرامة، وكيف أن مصر ستتحول إلى قلعة للصناعة، وأن جيلاً من الصناعيين العرب سيظهر ويسود. بالطبع لم يحصل شيء من هذا. تاهت الهيئة في الفساد وسوء الإدارة، وفقدان الثقة بين الشركاء، ثم جاءتها الضربة القاضية بتوقيع اتفاقية السلام مع إسرائيل فأعلنت السعودية حل الهيئة.

الهيئة لا تزال مستمرة ولكن بملكية مصرية، وتخدم الجيش المصري، وعلى رغم ضخامتها، إذ يعمل بها نحو 18 ألف عامل، إلا أنها ليست ذلك الحلم العربي المشترك.
الحديث ليس عن الهيئة وإنما عن العمل السعودي المصري المشترك، واستخدمت هيئة التصنيع العربي كنموذج للكثير مما يمكن أن يفعله البلدان معاً.

في البداية يجب أن يعترف البلدان بأنهما الأقرب لبعضها بعضاً، قرابة تاريخ وجغرافية ودين، لا تقل عن قرابة المملكة مع دول الخليج التي تسعى لجمعها في اتحاد، فأكبر جالية سعودية تعيش خارج بلادها هم الـ 700 ألف سعودي المقيمون بشكل شبه منتظم في مصر، كما أن أكبر جالية مصرية هم المليونان المقيمون في السعودية، كما أن السعوديين من أكبر المستثمرين في مصر، ويتحمسون لمزيد من الاستثمارات فيها، وبتنا نقترب ثقافياً أكثر وأكثر.

الحميمية التي خاطب بها الملك عبدالله الرئيس مرسي، والردود الطيبة التلقائية من الأخير بداية جيدة، تعكس رغبة مشتركة في التعاون، وتنفي كل ما قيل عن قلق سعودي من صعود «الإخوان» أو من الثورة. لقد ذهب البعض لتوقع أن تقاطع السعودية مصر حتى يسقط «الإخوان». فات هؤلاء أن الذي سيسقط يومها ليس «الإخوان» وإنما مصر، وتعلم الرياض أن كبوة مصر سقوط لكل العرب.

الآن وبعد أن تمت هذه الزيارة «التعارفية» بنجاح، لتدشّن مرحلة جديدة من العلاقات بعد التحوّل الهائل الذي حصل في مصر، ستراقب المملكة الآن ما يجري في القاهرة وبصمت، تعلم أن ثمة ترتيبات عدة لا تزال تجري داخل البيت المصري، ويجب أن تبقى فقط داخل البيت المصري. الرئيس والثورة مشغولان بتشكيل علاقتهما بالعسكر الذين يحكمون مصر من ألف عام، وهذا ملف يحتاج وقتاً وصبراً. في الغالب ستبتعد الرياض عن هذا الملف سراً وعلانية.

يهمها أكثر أن يعجل الرئيس بتشكيل حكومته حتى تبدأ مختلف اللجان الفنية المشتركة التي أشار إليها ولي العهد السعودي الأمير سلمان في ختام الزيارة، بتفعيل برامج التعاون التي التزمت بها المملكة نحو مصر بأكثر من بليون دولار قابلة للزيادة.

ثمة ملفات اقتصادية عديدة ستفتح بين البلدين. المستثمر السعودي يحتاج إلى أن يكسبه المصري من جديد بعدما تعرّض لهجمة شرسة واتهامات بأنه كان شريك نظام مبارك في الفساد، فردَّ قائلاً: «وهل كان في مصر طوال الـ30 عاماً غير نظامه ورجاله بخيرهم وشرهم، وفسادهم وشرهم، كي نتعامل معه؟».

لا يختلف اثنان أن أهم ميزة حدية يتمتع بها مرسي وجماعته – التي لم يعد ينتمي إليهم تنظيماً - «الإخوان المسلمون» هي «النزاهة»، وهي جاذبة للاستثمار ولرجال الأعمال. لقد كان الفساد أكثر ما يشكو منه رجل الأعمال السعودي، ثم تغيير العقود بعد البدء بالمشروع، وأخيراً مزاحمة أهل السلطة لهم في أعمالهم، السعوديون يجيدون التكيف مع الشكوى الأخيرة، ولكن عدم وضوح العلاقة، وكونهم يلعبون خارج ملعبهم أخرج كثيرين منهم من السوق المصرية، فرجل الأعمال يمل عندما يجد نفسه مشغولاً بالمحاكم والقضايا.
هذه مساحة يستطيع أن يغيرها الرئيس مرسي وبسرعة ومن دون تكلفة ولا ضخ أموال، ما سيعزز الثقة، ويقدم مصر مختلفة للمستثمرين السعوديين والخليجيين الباحثين عن أوعية لأموالهم المتراكمة.

المساحة الثانية هي التخفيف من غلو البيروقراطية المصرية الشهيرة، وتخوفات «أمن الدولة»، وإصرار البعض على التكسب من المشاريع، ما عطل كثيراً منها كالربط الكهربائي، والجسر البري، وتوحيد الجمارك على الأقل لبعض السلع والمنتجات تمهيداً للتوسّع نحو وحدة جمركية. ثمة فرص هائلة في مصر لرأس المال السعودي في البتروكيماويات والإسكان، وثمة احتمالات للخصام الاقتصادي وهو خصام محمود، فالمملكة اتهمت مصر يوماً بإغراق السوق السعودية بالبطاطس، وحصل جدل بين البلدين حول فرض ضريبة إغراق على منتجات «سابك».

اللجان التي ستمضي ساعات تناقش هذه المسائل ستمكّن السعوديين من التعرف على القوى الوطنية المصرية الجديدة، ممن يحملون روحاً جديدة تختلف عن رجال زمن مبارك، ما سيعزز الثقة ويعمق العلاقة بين الجانبين. يضعون نصب أعينهم مصلحة البلدين وليس منافع ما تحت الطاولات، إن لم يكن نزاهة منهم فخشية من صحافة حرة وبرلمان منتخب، بعدها بسنوات يمكن للمملكة ومصر أن تتحدثا حول مشروع هائل مثل هيئة التصنيع العربي.

هل لاحظتم أن سياق المقال خلا من «الإخوان المسلمين»؟ ولكن «الإخوان» موجودون في كامل السياق، فهم أصحاب مشروع النهضة، مثلما أن دعوة الشيخ محمد بن عبدالوهاب موجودة دوماً في السياق السعودي ولكن لا نلوح بها في غير موضعها، وكذلك يفعل «الإخوان»، فهم حركة إصلاح ونهضة مثل حركة الشيخ، بل متأثرون بها، وكلتا الحركتين تعمل من أجل دين ودنيا، لذلك بدت الصورة رائعة ومنسجمة في قصر السلام بجدة مساء الأربعاء الماضي.

تنمية عربية بالقليل من المال

لا بد أن هناك اقتصاديين يقولون بذلك، إذ لا يعقل أن تستحيل التنمية إلا ببلايين الدولارات، فدول كثيرة تفتقر للمال، حتى الغنية منها تعتريها دورات اقتصادية كالركود تقل فيها السيولة، مثل الولايات المتحدة اليوم. بل مرت عليها أيام سود في سنوات الكساد العظيم من عشرينات القرن الماضي. لم تيأس، وإنما تفتقت عقول جبارة عن حلول ذكية أطلقها رئيسها المقعد روزفلت، وحوّل بخطة تنموية طموحة عرقَ الرجال إلى مشروع بناء للوطن عاشت أميركا في خيره حتى نهاية القرن، ويستحق مشروع روزفلت أن يقرأ ويدرس في دول"الربيع العربي".

السعودية أيضاً مرت بسنوات كساد عندما انخفضت أسعار النفط في منتصف الثمانينات، وقال ولي العهد آنذاك الملك عبدالله:"حان وقت شد الأحزمة". من المفيد تنموياً أن تتعود الدول على"الإنفاق الذكي"، وتجيده في زمن الرخاء حتى يعطي لمالها عائداً أكبر في زمن الشدة.

عندما يختفي المال أو يقل، يبقى العقل والجهد وحسن التدبير. هذا ما تحتاجه اليوم مصر وتونس واليمن وغداً سورية، وقد تآكل في زمن ثوراتها احتياطها النقدي أو ما تبقى منه برغم الفساد وسوء إدارة الأنظمة المخلوعة، ويحميها أيضاً من تقلبات السياسة، وتغير مزاج الأصدقاء.

من المفيد أن ننشغل بهذه الأفكار في زمن"الربيع العربي"ونتدبرها، فالشعوب باتت تتولى زمام أمرها، فتقدم الثقاة من خبراء الاقتصاد والتنمية، لا عسكراً ضيقي الأفق متواضعي التعليم، بخاصة بعدما أضحى شعار"مكافحة الفساد"سبباً للثورة ثم شرطاً للنهضة، وأصبحت قضايا المواطن"الشعبية"هي التنمية وتوفير الوظائف، لا التغني بتاريخ الزعيم وتبجيله وقبول هناته وكل اجتهاداته ما يصيب منها وما يخطئ.

هذا في بلاد"الربيع العربي"، ولكن خاطرة"التنمية بالقليل من المال"داهمتني كمواطن سعودي في طريق الدمام - الرياض، الممتد من شرق البلاد الغني بربع احتياطي نفط العالم إلى عاصمتنا الممتدة فوق ألفي كيلومتر مربع، ويزيد عدد سكانها باضطراد ما جعلها أسرع عواصم العالم نمواً. ينساب الطريق باقتدار فسيحاً بمسارات عدة فوق صحراء شاسعة، لا يعيبه سوى أن وزارة النقل التي أنفقت

بلايين عدة لتشييده أهملت تجديد طلاء خطوط مساراته الثلاثة، ولم تجدد تلك العلامات المضيئة التي تحدد المسارات، والتي بالتأكيد لا تقارن كلفتها بكلفة مد الطريق، ولكنها البيروقراطية والاعتمادات المالية التي تعطل مسألة تنموية كهذه، بقدر ما لها علاقة بسلامة المواطن وبضعة ألف شاحنة نقل تنقل البضائع من موانئ الشرقية ومصانعها إلى باقي الوطن.

كتبت عن تجربتي هذه في حسابي على"تويتر"، وقلت إنه لو وفرت الوزارة من كلفة إضاءة كامل الطريق المؤدي إلى مكة المكرمة من جدة، بالكهرباء المتولدة من نفط البلاد الذي بتنا نستهلك منه نحو مليوني برميل يومياً وليس بالطاقة الشمسية، لاستطاعت أن تجدد طلاء طريق الدمام - الرياض والذي لا يقل أهمية. كان رد معظم المتابعين السعوديين أن لدى الدولة المال الكافي ليس فقط لطلاء مسارات طريق الرياض الدمام بل لإضاءته بالكامل من غير حاجة لتوفير المبلغ من موازنة طريق آخر.

من الواضح أن لدينا مشكلة حادة في فكرة"الإنفاق الذكي"، فطالما أن هناك فائضاً مالياً فلا بأس من إنفاقه ولو بإضاءة كل طرقنا البرية.

من الضروري طرح سؤال"قومي": هل على الدولة إنفاق المال - إذا ما توافر - على التنمية والبنية التحتية والخدمات بسخاء، أم ننفقه بذكاء وحسن تدبير واقتصاد؟ الاقتصاديون مثلاً يحذرون دائماً من إهدار المصادر غير المتجددة كالنفط والماء. المال بالتأكيد"مصدر"غير متجدد، إلا إذا كان مصدره"الإنتاج"لا باطن الأرض.
لكن الذهنية العربية لا تزال تربط بين التنمية والمال، لعل ذلك ناتج عن أن الإعلام الحكومي دأب على الترويج للحكومة ليس بأرقام الإنتاج، وعدد الوظائف التي وفرتها، وانخفاض نسب البطالة، وإنما بـ"مانشيتات"كذا بليون خصصت لهذا القطاع أو غيره...، حتى في الدول ذات التراث الاشتراكي، لم تكن تخلو الصفحة الأولى من"الأهرام"المصرية مثلاً من"مانشيت"يقول"رصد 13 بليون جنيه لدعم السلع التموينية". ما أسس للاتكال على الدولة الرعوية أو الأبوية في ذهن المواطن العربي، وجعل تقويم أداء الحكومة التنموي بما تنفقه من بلايين، لا بما توفره من حوافز هي أدعى للتنمية، كالتعليم والتدريب والقضاء على البيروقراطية والفساد.

إن توفير أرض مجانية أو برسوم محدودة هو أكثر فائدة لبضعة آلاف شاب يبحثون عن وظيفة لن تكلف الدولة غير آلاف قليلة هي رواتب موظفين، هي مرصودة مسبقاً في موازنة الدولة، وسيكون عائدها أكبر من بلايين تضخ في موازنة أية وزارة.

قبل أسابيع كتبت تقريراً نشر في هذه الصحيفة عن شباب سعوديين يعشقون تربية"الحلال"، وهو الاسم التقليدي لتجارة الماشية وتربيتها، ومستعدون للتفرغ من أجلها، وتجربتهم رغم مخاطرتها ناجحة اقتصادياً، ولكن لا يحول دون توسع هذه التجارة البسيطة والأساسية سوى عدم توافر الأراضي، ذلك أنهم يقيمون مشاريعهم على أراضٍ لا يملكونها، وهم مهددون دائماً بأن يجليهم مالكٌ ما عنها. هذا نموذج سعودي لتنمية لا تحتاج إلى مال من الدولة، وإنما فقط أن تقوم الحكومة بوظيفتها الأصلية كمنظم ومشرّع لتجارتهم.

نموذج آخر من مصر التي لم تستقر بعد، وحكومتها تكاد أن تكون حكومة"تسيير أعمال"، فلم تضع خططاً استراتيجية بعيدة المدى. ارتفع إنتاج فدان القمح والأرز فيها بعد الثورة لمجرد أن المشرفين على توزيع مياه الري تحرروا من ضغط أصحاب النفوذ، فوزعوا الماء بقدر من التساوي، فحصل الفلاح المصري"المظلوم دائماً"على حصته المستحقة من الماء. لم تضخ الدولة بلايين، ولم توزع بذوراً أو أجهزة ري حديثة... فقط وفرت قدراً من العدالة.

يمكن للقراء أن يضيفوا عشرات الأفكار المماثلة من مختلف بلاد العرب عن الفرص الاستثمارية المهدرة التي كان يمكن أن تتوافر لمواطنين يريدون العمل، وكان يمكن لإنتاجهم أن يضخ مالاً في الاقتصاد الوطني من دون الحاجة إلى مئات البلايين، أما إن اجتمعت البلايين مع حسن التدبير والعدالة الاجتماعية، فحينها ترقبوا عالماً عربياً سعيداً مواطنين وحكاماً.

لنقطف التفاحة السورية ... قبل أن تتعفن

من الأفضل التعجيل بإسقاط النظام السوري اليوم، قبل أن يتعفن الوضع هناك بحرب أهلية واستقطاب طائفي ومزيد من الكراهية والدم ما يحول سورية إلى عبء على جيرانها كالعراق الحالي.
سورية الدولة والشعب لا تزال سليمة متماسكة حتى الآن على رغم الجراح، وعلى رغم التشققات التي بدأ ظهورها، ولو سقط نظامها اليوم يسهل ترميم نظامها السياسي الخرب وانبعاث سورية قوية مفيدة لشعبها ولجيرانها، مثل تونس التي بدأت تتعافى.

ولكن الوضع في سورية يتدهور بسرعة، فالعنف ينتشر، وأصبح متبادلاً في بعض المناطق، والمنشقون عن الجيش لا يملكون غير الرد بالسلاح على من سيصفيهم لو وقعوا في يده، والانتقام بات ظاهرة.

الجميع يرى أن النظام في دمشق"يشتري الوقت"بلفه ودورانه كما يقول رئيس الوزراء القطري. يوافق على بروتوكول الجامعة العربية اليوم ثم يرسل استفسارات غداً، ثم ننتظر جميعاً رد الجامعة، ثم اجتماعاً لها في الدوحة فاجتماعاً لمنظمة التعاون الإسلامي في جدة وهكذا... بينما تستمر آلة القتل تحصد الأرواح لعلها تنتصر على انتفاضة الشعب. بقدر ما في ذلك من صحة فإن المعنيين بالحالة السورية من عرب وأتراك ومجتمع دولي هم أيضاً يشترون الوقت. يعلمون أنه لم يبقَ أمامهم غير آخر الدواء، الكي، وهو التدخل المباشر، والذي سيأتي بأسماء عدة، مناطق آمنة، عازلة، حماية المدنيين. ولكن كل تلك الصيغ هي ترجمة ديبلوماسية لتدخل عسكري، وهم لا يريدون ذلك ويخشون تبعاته. يشترون الوقت لعل المعجزة تحصل وينشق الجيش، أو النظام، أو الطائفة. أي شيء ليكفيهم مؤونة إرسال دباباتهم إلى درعا وحماة القريبتين من الأردن وتركيا لحسم المعركة وإنهاء مأساة سورية وشعبها الشجاع.

مصلحة سورية وجيرانها تكمن في هذا الفعل السريع والمحسوب على رغم كلفته، التي إن لم ندفعها اليوم سندفعها مضاعفة بعد أشهر، فالنظام خرب ولا يمكن إنقاذه بل مستحيل أن ينتصر، حينها ستضاف إلى الكلفة الحالية كلفة تسلم سورية خربة متعفنة، مدمرة، وقد ساءت العلاقات بين طوائفها

وطبقاتها الاجتماعية، ميليشيات وأسلحة منتشرة، مدن محاصرة، تهجير وفرز طائفي. ستذهب بذلك المكاسب السريعة المؤكدة من اختفاء نظام الأسد الطارئ على تاريخ سورية والمنطقة الذي دفع القلب الاستراتيجي الواقع بين جزيرة العرب وتركيا ومصر والعراق، بعيداً نحو الشرق، إلى عالم لا تنتمي إليه، فأربك حسابات التاريخ والجغرافيا والاقتصاد طوال أربعين عاماً.

فما هي المكاسب التي لو رأيناها لعجلنا بنصرة الثورة السورية وحسم المعركة؟
سقوط النظام سيكون خبراً جيداً للجميع، باستثناء إيران و"حزب الله"وإسرائيل، وهذا بحد ذاته سبب كاف وحافز للتحرك السريع.
سيعود المجتمع السوري إلى طبيعته. ستحكم الغالبية، وهذا مريح حتى للأقليات. سيلغي حالة التوجس القائمة، ويؤسس لثقافة الاحتكام للقانون وليس القوة، ذلك أن حكم الغالبية المتصالحة مع غيرها سيكون من خلال الديموقراطية. حينها سيعود السوري إلى براعته في التجارة والإنتاج، ستعود بلايين الدولارات المهاجرة، وأيضاً العقول المبدعة التي اضطرت إلى الغربة، تؤسس لشراكة سورية تمتد من الخليج إلى أميركا اللاتينية.
لبنان بالتأكيد سيرتاح سياسياً وأكثر، ينهض، ويتكامل اقتصادياً مع سورية الجديدة، تجارة وملكية حرة، لا حاجة إلى تهريب واستثناءات وإنما اقتصاد وصناعة وخدمات تنمو في وضح النهار،"حزب الله"سيتعرض لصدمة عنيفة في البداية، من الصعب التنبؤ برد فعله، ولكنه سيدرك الواقع الجديد، لا إمدادات سلاح، لا دور إقليمياً، إلا أن يعود إلى دوره الطبيعي ممثلاً لناخبه الشيعي، فيتحول إلى حزب لبناني يعترك مع الحكومة أو يشارك فيها مطالباً بخدمات وطرق ووظائف. يسري ذلك على الأردن الذي يملك موارد بشرية مؤهلة تبحث عن فرص. سيرتاح من ضغط أمني كبس عليه عقوداً، سيمتد اقتصادياً نحو الشمال وجنوباً نحو السعودية ويحاول أن يكون جسراً بين قوتين اقتصاديتين هائلتين، بالطبع السعودية ودول الخليج ستكون حاضرة بقوة، بما لديها من فوائض مالية تبحث عن منافذ استثمارية، هل ستجد أقرب وأحب إليها من سورية ولبنان؟
حتى العراق سيستفيد، ليس اقتصادياً فقط وإنما سيجد نموذجاً يحتذي به بعيداً عن عبثية الطائفية والاستقطاب والفساد، ستخرج قوى وطنية عراقية تنظر غرباً نحو محيطها الطبيعي بعدما ضاقت من الاستغلال الإيراني السياسي والاقتصادي.

أما في إيران فهناك الحدث الكبير. سقوط النظام في دمشق سيستقبله الشارع الإيراني كهزيمة ساحقة لأحمدي نجاد والطبقة المتطرفة هناك، لعلها ترتد ثورة في الشارع و"ربيعاً عربياً"أو على الأقل تغييراً من داخل نظام"الجمهورية الإسلامية"نحو الاعتدال. كم سيكون ذلك مريحاً لنا في المملكة، إذ لم يكن لنا موقف ضد إيران كجار، وإنما موقف ضد إيران الطائفية التوسعية؟ البحرين ستشعر بالفرق أيضاً فتمضي في مصالحة تاريخية بين مكونيها تنسجم مع تباشير عهد جديد سعيد في المنطقة.

تركيا الرابح الأكبر بالطبع، فهي الأنشط وذات الاقتصاد الإنتاجي الأكثر حراكاً حققت نسبة نمو 8 في المئة في الربع الثالث من هذا العام لتأتي بعد الصين عالمياً، ستنظر إلى سورية الجديدة كسوق لمنتجاتها وشركاتها وبنوكها، ومعبر لها إلى المملكة ودول الخليج. لا ضرر أبداً في ذلك فليتنافس المتنافسون. السوري بارع في الاقتصاد والصناعة، سيستفيد من هذه الهجمة الاستثمارية ويحولها لمصلحته، فدولة حرة ديموقراطية لا يمكن استغلالها وإنما تحول الظروف المحيطة بها إلى قوة وفرص وبناء.

هذه المكاسب تحتاج إلى بلد سليم معافى، وسورية لا تزال كذلك... حتى الآن، ولكن كلما تأخرنا تتعفن أكثر، النظام هناك لا يهمه ما الذي يبقى منها، هو مستعد أن يحرقها بالكامل ولا يخسر السلطة، إنه هش جداً، تمدد فوق طاقته، من القامشلي حتى بانياس يحاول أن يسيطر على أرض تتفجر من تحته، لا يعرف من أين تأتيه الضربة التالية لذلك يزداد توحشاً، ولكن لا بد أنه متعب"فإن كنتم تألمون فإنهم يألمون كما تألمون وترجون من الله ما لا يرجون".
لن تكون معركة صعبة، فهناك شعب كامل ينتظر بفارغ الصبر أول دبابة أردنية تمضي إلى درعا وتلك التي تتوجه إلى حماة من تركيا. حينها سيحصل الانشقاق الكبير الذي تنتظرونه.. لقد حسمت المعركة واتخذ الشعب السوري قراره.

انتصار على الإرهاب لم يكتمل بعد!

يستطيع الكثيرون في دول العالم القول إنهم انتصروا على الإرهاب و «القاعدة» وهم يستذكرون في الغد «انتصار» القاعدة الكبير في 11 أيلول (سبتمبر)، ذلك أنهم فككوا بنية «القاعدة» التحتية، من خلايا ومخازن أسلحة. لم تبق لها أرض آمنة تخطط منها للانطلاق في عمليات حول العالم، بل حتى نجحوا في أصعب مهمة وهي اختراقها فبات لديهم عيون داخل المنظمة الشديدة السرية والولاء. المقياس في حساب هذا الانتصار هو عدد العمليات التي نجحت «القاعدة» في أن تنفذها بالمقارنة مع سنوات الحرب الأولى. لقد انخفض العدد بالفعل إذا استثنينا ما يحصل في العراق وأفغانستان، فهناك حالة حرب عصابات أكثر منها تلك العمليات التقليدية المخيفة لـ «القاعدة» التي تغدر بالمدنيين على حين غرة في محطة قطار أو مجمع سكني. المقياس الثاني هو قدرتها على التجنيد، فإن كانت لا تزال تجذب أنصاراً جدداً فهي إذاً نشطة.

ولكن هل هو انتصار كامل؟ بالطبع لا. لن ننتصر ما دام فكر «القاعدة» حياً.

أتخيل مجموعة من الخبراء المتخصصين بالإرهاب مجتمعين في مكان ما، أمامهم خريطة للعالم عنوانها «أين تنشط القاعدة فكرياً وأين انحسرت؟» ستتوزع الدول على ثلاثة ألوان، حمراء هي الدول التي ترتع فيها «القاعدة» فكراً وعملاً، وخضراء هي الدول التي انحسرت فيها، وإذا مزجنا اللونين تكون النتيجة لوناً «بنيّاً» للدول التي انحسرت فيها «القاعدة» أمنياً وعسكرياً ولكن ما زالت موجودة فكراً. سينشرون على الخريطة أعلاماً سوداء وهي لتجمعات مقلقة يحتمل أن تنشط فيها «القاعدة» مثل بعض المراكز الإسلامية في أوروبا أو حيث توجد تنظيمات لـ «القاعدة» أو متعاطفة معها لكنها منعزلة.

«الربيع العربي» ساهم في إلغاء اختيار «القاعدة» في كثير من البلدان، بل لم تكن لـ «القاعدة» مشاركة في «فتنة» التحول والتي كانت عنيفة أو فوضوية، وهي البيئة المناسبة لـ «القاعدة». ليبيا كانت الأنموذج الأفضل، حالة حرب كاملة وثورة مسلحة طوال ستة أشهر، ولم نرَ أي وجود لـ «القاعدة»

أو حتى صورة لـ «بن لادن». حتى من حارب يوماً إلى جواره تخلى عن «قاعدته»، وأعلن بوضوح خلافه معها وأنه يريد دولة «الحرية والمساواة والعدالة»، وأقصد هنا بوضوح عبدالحكيم بلحاج زعيم ثوار طرابلس. لم نرَ أو نسمع بعملية انتحارية واحدة، وهي من سمات فكر «القاعدة»، ولم نرَ السمة الثانية التي تختص بها وهي التكفير، على رغم سهولة تكفير القذافي، فللرجل هرطقته التي ترقى إلى التجديف في الدين. لا تكفير ولا عمليات انتحارية، إذاً لا وجود لـ «القاعدة» في ليبيا، فتستحق بذلك اللون الأخضر بجدارة، ولكن، لماذا؟

مصر هي الأخرى، رفعت شتى الرايات والشعارات خلال ثورتها، ولم ترفع راية لـ «القاعدة»، بل إنها وليبيا تجتمعان في أن حركتيهما الإسلاميتين المتطرفتين أعلنتا حتى قبل الثورة تخليهما عن سمات «القاعدة» وهي التكفير والعمل الانتحاري والخروج المسلح على الحاكم. فلماذا نجت مصر وهي من احتضن الفكر المولِّد لـ «القاعدة»؟ فأصل «العقيدة القاعدية» إذا صح التعبير هو فقه الجماعة الإسلامية وحركة الجهاد المصرية التي أعلنت أن المجتمع جاهلي، وأن الدولة ومؤسساتها كافرة، وأن من لم يكفّر الكافر فهو منه، ولا عودة إلى الإسلام إلا بعد جهاد تتميز فيه الصفوف... لماذا نجت مصر من فكر «القاعدة» ولفَظَته؟

سورية، وهي تموج الآن بحال تحول وفوضى وتخلخل لدولة أمنية مخيفة، هي الأخرى لم تبرز فيها «القاعدة» على رغم أن الفرصة مواتية لها، بل إن النظام يتمنى لو تظهر «القاعدة» فيبرر بذلك عنفه الأعمى ضد شعبه وسياسته الأمنية التي باتت احتلالاً. لقد خرج أهم منظري «القاعدة» من سورية وهو أبو مصعب السوري صاحب نظرية الطائفة المنصورة، وهي مرحلة متطرفة من الفكر «القاعدي» تقوم على أن الجماعة القائمة بالجهاد هي الجماعة الشرعية وأميرها هو أمير المؤمنين وإن قل عددها، وأن الدولة القائمة والمجتمع هم كفرة مستباحو الدم والمال والعرض، وقد طبقت هذه النظرية الهالكة المهلكة خلال العشرية السوداء الدامية في الجزائر.

الأردن والمغرب والجزائر يمكن أن تلوينها بالأخضر أيضاً مع أعلام سوداء تشير إلى وجود جماعات مرتبطة بـ «القاعدة» فيها، ومستند من يقول بذلك من الخبراء المجتمعين هو عمليات العنف التي حصلت أخيراً في المغرب والجزائر وإن كانت منعزلة، أما الأردن فيكفي وجود الأب الروحي لـ «القاعدة» (أبو

محمد المقدسي) في السجن فيها، مصرّاً معانداً يرفض التخلي عن أفكاره التي أشعلت ناراً ولا تزال. أما اليمن فهو دولة حائرة، ليس لـ «القاعدة» دور في الحراك الشعبي فيها ضد النظام لكنها لا تزال نشطة ولها أنصار، ربما هي خضراء بعلم أسود كبير.

أما الدول التي لا تزال «القاعدة» مسيطرة فيها على العقل المسلم الغاضب والتي سيكون لونها أحمر على الخريطة، فهي باكستان وأفغانستان والعراق. هل السبب هو الوجود الأميركي في الدول الثلاث أم خلفية فكرية؟ سنّة العراق مثلاً يشبهون في خلفيتهم الفكرية سنة سورية، فهل هو الاحتلال الأميركي والعلو الشيعي اللذان دفعاهم إلى حضن «القاعدة»؟ وما الذي حمى الأفغان خلال سنوات جهادهم ضد الروس من الولوغ في تكفير عامة الشعب بل حتى الجيش، واقتصر تكفيرهم على الحكومة الشيوعية ورموزها؟ وكذلك في باكستان التي تشترك مع الأفغان في المدارس الدينية نفسها وكذلك الخلفية المذهبية الحنفية الدوبندية المتشددة والتي كانت تختصم مع الحكومات المتعاقبة وتطالب دوماً بشتى وسائل الضغط المشروعة، كالتظاهر والاعتصامات من أجل تطبيق الشريعة، لكنها لم تنحدر للعمل الانتحاري والخروج المسلح على الدولة والتكفير إلا الآن؟ فلماذا؟

السؤال الأصعب والأهم هو ما يخص بلادي، المملكة العربية السعودية، هل انحسر عنها فكر «القاعدة» فتصبح خضراء أم أنها بنية اللون؟ نجحنا أمنياً ولكن لم ننجح بعد فكرياً. هل «القاعدة» خافتة نتيجة الضغط الأمني عليها وستنتعش مجدداً لو خف عنها الضغط؟ هل حدة اليمين المتشدد الرافض للعصرنة والانفتاح فكر «قاعدي» من غير سلاح؟ نجحنا في مناصحة الكثيرين، ولكن لا يزال غيرهم معانداً رافضاً يروى أنه على حق. بيننا من يرفض العنف ولكن بمنطق «اكره الكافر ولكن لا تقتله». هل هذه الحقائق تضعنا في الـ «بنّي»؟ إنه مبحث يستحق التفكر، فنحن لا نريد فقط انتصاراً أمنياً على «القاعدة» وإنما نريد انتصاراً يقتلع جذورها تماماً حماية للإسلام قبل أي شيء آخر.

من علاقات عمودية إلى أفقية في عالم عربي جديد

تأثُّر الزعماء بالثورات العربية لن يتوقف عند رحيل المغضوب عليهم فقط، بل سيستمر بعد ربيع العرب، ليشكل علاقات جديدة في مستوى القمة وطبيعة الاتصال والتعاون والاختلاف بين الزعماء الجدد، وكذلك الزعماء القدامى المرضيّ عنهم، الذين لم يصلهم لهيب الثورات، لحسن أدائهم، أو لتمتعهم بشرعية أفضل، أو لطبيعة بلدانهم وشعوبهم. وبالتالي، كان من المنطقي تأجيل القمة العربية هذا العام ريثما يتشكل النظام العربي الجديد. وفي الغالب سيبقى آذار (مارس) المقبل موعداً مبكراً، إذْ لا يتوقع أن يكتمل تشكل العالم العربي الجديد حينها.

تميزت العلاقات بين القادة العرب منذ تشكّل الدول العربية الحديثة بالتنافسية وحبّ الزعامة. البعض كان عملاقاً بالفعل، وآخرون تعملقوا على حساب شعوبهم. الوزراء واللجان كانوا دوماً مجرد «ديكور» يجرون بين زعيمين عند أي لقاء، بينما المهم هو ما يتفق عليه القائدان الكبيران. كم من مشروع وحدة عربية احتفل به وهُلِّل له وخرجت الشعوب الغافلة تهتف به أمام الزعماء الذين يشاركون ببراعة في العمل المسرحي برفع الأيادي المتشابكة. وبعد توقيع الوثائق وتشكيل اللجان لإتمام الإجراءات، يسأل الوزير المعني بكل خضوع الزعيم الأوحد عن توجيهاته، فيغمز له بعينه ويقول له «صرفهم بمعرفتك».

العلاقة كانت دوماً عمودية بين الزعماء. الربيع العربي وتبعاته ستغير هذا الواقع، ولن يكون ذلك سهلاً، فمثلما ستتعثر الخطى نحو الديموقراطية، قد تتعثر العلاقات في طبيعتها الجديدة بين زعماء عرب جدد وقدامى ريثما يتمرسون عليها هم ومن حولهم في الدواوين الرئاسية التي لن تتغير بسرعة في الجمهوريات العربية الجديدة، فالبيروقراطيون يتكيفون مع كل نظام. ولكن النظام العربي الجديد مختلفٌ تماماً عن حالة التحول من عبدالناصر إلى السادات في مصر مثلاً.

العلاقة المقبلة ستكون أفقية بين دولة ودولة يمثلهما رئيسان منتخبان، وعلى الرئيس أن يحسب حساب أن نظيره لا يتمتع مثلاً بدعم حزب واحد وإنما هو نتاج ائتلاف بين اثنين. وهو أيضاً لا يستطيع أن يوقع اتفاقاً اقتصادياً أو قرضاً من غير العودة إلى برلمانه المنتخب. في مصر مثلاً، يبدو أن الاتجاه يسير

نحو رئيس وزراء واسع الصلاحيات ورئيس جمهورية ليس من الواضح مدى صلاحياته. هل سيكون وجوده رمزياً مسانداً لرئيس الوزراء كعبدالله غل واردوغان في تركيا، أم سيتنافس الاثنان على الصلاحيات؟ وكذلك سيكون الحال في تونس، فالصورة هناك غير واضحة، هل سيميل التوانسة إلى النظام الفرنسي الرئاسي القريب لهم ثقافياً، أم سيحذون حذو المصريين بعد تجربتهم المرة مع الزعماء الخالدين، مثل عبدالناصر وبورقيبة ومن سعوا أن يكونوا كذلك، كمبارك والسادات وبن علي؟ وإذا صح ما قيل من ان السادات أسرّ إلى معاون له قبل حادثة المنصة بأيام، بأنه يريد أن يكون آخر الفراعنة، فإن المصريين بالتأكيد لا يريدون مزيداً من الفراعنة.

هل ستقترب مصر أكثر باتجاه تونس، إذ تجمعهما الأسبقية في الثورة والانتصار، أم ستمضي في علاقات شعبية وفق السياق التاريخي مع سورية الجديدة؟ أم أن سورية ستفضل تكاملاً اقتصادياً مع جيرانها المباشرين، الأردن الملكية، ولبنان من غير عقد ما بعد الاستقلال، وعقدة الهيمنة من الجانب السوري بالطبع؟ ولكن لا بد من علاقة مميزة مع مصر، فما نهضت مصر مرة إلا ونظرت شمالاً.

ربما لا يعدو هذا أن يكون حديثاً كلاسيكياً قديماً، ولكن ستكون مثيرة للإعلام تغطية المفاوضات بين البلدين، بين حكومتين ديموقراطيتين منتخبتين وليس بين زعيمين، إذ لم يعد هناك زعماء وإنما مجرد رئيس أو رئيس للوزراء يصل إلى دمشق ومعه وفدٌ نصفه رجال أعمال معنيون بمصالحهم التي هي مصلحة الشعب الذي يعمل في مصانعهم ويستثمر ماله في شركاتهم. سيكون خلافاً شيقاً في اجتماع رجال الأعمال السوريين والمصريين الذين سيكونون عصب المفاوضات، ومعهم وزيرا المالية والصناعة في البلدين الشقيقين (يجب ألاّ نفقد الإحساس بهذه العبارات الجميلة وإن أفرغتها العهود السابقة من محتواها)، كل فريق يريد مزايا أكثر وفرصاً وضمانات في البلد الآخر.

العلاقة الأكثر إثارة ستكون بين السعودية المستقرة والتي ستحافظ على طبيعتها العمودية وبين الدول الأفقية، خصوصاً مصر، فما بين البلدين لا يحتمل إلا تواصلاً وتعاوناً سياسياً واقتصادياً. قد يحتاج البلدان بعضاً من الوقت للتمرس على طبيعة العلاقات الجديدة بعد سنوات من العلاقات العمودية المباشرة، الملك فيصل وعبدالناصر ثم السادات، فالملك فهد ثم الملك عبدالله ومبارك. نجحت تلك العلاقات في تعزيز العلاقة بين البلدين حتى شكَّلا ثنائية انتظم من حولها العالم العربي (يُستثنى من ذلك حقبة الملك فيصل وعبدالناصر)،

فكيف ستكون العلاقة بين ملك السعودية القوي وثنائية رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء المصريين؟ بل ربما تحتاج المملكة أن تتواصل مع رئيس البرلمان، وزعيم الكتلة البرلمانية الموالية وزعيم المعارضة، وربما حتى المرشد العام لـ «الإخوان المسلمين»، الذي سيكون مؤثراً من وراء ستار، بل إن شيخ الأزهر المنتخب سيكون مركز قوة يحسب لها حساب أكبر من المجاملات البروتوكولية والمناسبات الإسلامية.

قد يحنّ رجال السياسة إلى عهد ما قبل الربيع العربي، لأنه كان أبسط، أما نحن معشرَ الصحافيين، فإن العالم العربي الجديد سيكون جنة لنا، الجميع سيتحدث، التسريبات والمكايدات ما أكثرها، والجميع لديه سرٌّ ما يريد إبلاغنا به، فليحيا ربيع العرب.

فهرس الكتاب

رقم الصفحة	عنوان المقالة	تاريخ نشر المقالة
1	الإهداء	-
2	حقوق النشر والطباعة	
3	المقدمة	-
6	لم تكن السعودية قمعية دوما بهذا الشكل ولكن الوضع فيها الان لم يعد يحتمل	19/08/2017
9	انا سعودي لكن مختلف	09/09/2017
13	بعد أن أحكم ولي العهد السعودي قبضته على وسائل الإعلام في البلاد راح يعصرها بشدة	08/02/2018
16	محمد بن سلمان يريد سحق المتطرفين لكنه يعاقب الابرياء	01/11/2018
19	على ابن سلمان إعادة الكرامة للبلاد بإنهاء الحرب المتوحشة في اليمن	13/09/2018
22	محمد بن سلمان والإصلاح الذي سيغير السعوديين	18/04/2018
26	أيها الإخوان ما لكم وللسياسة	30/03/2018
29	تحاشوا السجن ما استطعتم...عن السجن والحرية والاكتئاب	10/06/2018
33	دكان العلمانية	19/08/2017
36	المصلحون في السعودية يواجهون الآن خيارا مريعا	21/05/2018
37	تدفع السعودية باليمن ثمن خيانتها للربيع العربي	06/12/2017
40	هل لدينا حالة داعشية في السعودية؟	11/07/2014

43	هل العرب جاهزون للديمقراطية وهل الجانب الامريكي سيء	19/06/2018
46	ما الذي يمكن أن تتعلمه السعودية من كوريا الجنوبية بشأن مكافحة الفساد	12/01/2018
50	سنوات سوريا العجاف	02/09/2018
53	لاتخافوا ترمب...وولكن استعدوا له	11/11/2016
57	اخيرا تستطيع السعوديات القيادة...لكن على ولي العهد فعل المزيد	25/06/2018
58	أمس ما يحتاجه العالم العربي هو حرية التعبير	18/08/2018
60	فرصة السعودية وتركيا لتصحيح التاريخ	30/09/2011
63	السعودية دمرت اليمن ولكن درس ١٩٦٥ يمكن أن يساعد في اصلاح الخراب	24/11/2017
66	ما الذي يمكن أن يتعلمه ولي العهد السعودي من الملكة اليزابيث الثانية	01/03/2018
69	المملكة العربية السعودية الجديدة...السلطة المطلقة في قبضة ولي العهد	03/09/2017
74	تكرار الاخطاء في افغانستان يفضي الى النتائج ذاتها	25/08/2017
77	دليل السعودي الحائر الى عالم الفن والترفيه	30/04/2018
80	ما الذي يمكن أن تتعلمه السعودية من فيلم الاميركي black panther	17/04/2018
81	ثورة....كالسورية في جبال اليمن	18/11/2016
86	رؤية مواطن 2030..اخيرا المشاركة في القرار المحلي	29/10/2016
88	رؤية مواطن 2030...الوظيفة	29/10/2016
90	رؤية مواطن 2030.. «أشجار» مزيد من الأشجار	29/10/2016
92	رؤية مواطن 2030...الامان الصحي	29/10/2016

94	رؤية مواطن 2030 ...رصيف نمشي عليه	29/10/2016
96	رؤية مواطن 2030....500 ملعب كرة قدم	29/10/2016
98	رؤية مواطن 2030 الحرب على التستر والمتسترين	29/10/2016
100	رؤية مواطن 2030...البحث عن موقف سيارة	29/10/2016
102	رؤية مواطن 2030...الفصل بين التجاري والسكني	29/10/2016
104	رؤية مواطن سعودي...2030	29/10/2016
107	ولي العهد السعودي يتصرف كما لو كان بوتين	07/10/2017
110	نقص العمالة بين السعودية وتركيا	13/07/2018
114	تحميل عام ٧٩ المسؤولية عما تعانيه السعودية..ولي العهد يمتطي عجلة تحريف التاريخ	04/04/2018
117	تحيا تونس	24/10/2014
119	الولايات المتحدة مخطئة بشأن الاخوان المسلمين..والعالم العربي يعاني بسبب ذلك	29/08/2018
122	خواطر حول حرية العرب من اوسلو النرويجية	05/06/2018
125	كيف يعود الخليج الى روح الفريج؟	07/03/2017
128	الاخوان...كلاكيت عاشر مرة	02/09/2014
131	السعودية تواجه خيارات صعبة ثم خيارات اصعب	05/09/2014
134	لماذا ستفشل المفاوضات السعودية الايرانية المقبلة؟	15/05/2014
138	ايهما أخطر علينا في الخليج، العطش أم الهيمنة الإيرانية	25/04/2014
141	التأمين الطبي والسعودية والحزب الجمهوري	18/04/2014
144	هل تحتاج السعودية الى علاقات مع اسرائيل؟	03/09/2016
148	من مع من في اليمن؟	27/08/2016
152	الديموقراطية للعرب حتى يتوقف نهر الدم	12/07/2016

155	سعودي يسأل هل هناك ما يستحق المخاطرة؟	27/02/2016
158	صناعة الكوابيس في السعودية	16/01/2016
161	لدينا حلم مشترك:شرق اوسط سعيد	19/05/2015
164	الصراع في سوريا بين دول لا جماعات	05/02/2015
168	خطر بوتين على السعودية	27/11/2015
172	الشعب السعودي يريد جودة الحياة	24/10/2015
176	أن تكون لاجئا سوريا في السعودية والخليج	12/09/2015
179	هل نستطيع العيش بجوار سوريا الايرانية؟	05/09/2015
182	حجنجلي ...بجنجلي وعودة الوعي الى ربيع عربي تاه	29/08/2015
185	بشار الاسد وأحمد القطان والعظام الرميم	08/08/2015
188	الغياب السعودي الكبير	01/08/2015
192	عشر سنوات عجاف	11/07/2015
196	داعش والحزم والعودة	27/06/2015
199	هل ستقع حرب بين السعودية وايران؟	06/06/2015
203	أبو بكر الصديق في مواجهة الفكر المتطرف	13/12/2014
206	لماذا سمحت السعودية بالجهاد في أفغانستان ومنعته اليوم في سوريا؟	15/02/2014
210	بين خيام اللاجئين ...سايكس بيكو العجوز يموت وشرق عربي جديد يولد	04/01/2014
213	خواطر شاب «إخواني» غاضب نجا من فض اعتصام رابعة	17/08/2013
216	حياة الطبقة العليا مع «الغوغاء» في زمن ما بعد الربيع العربي	10/08/2013
219	1000عام من العزلة	27/07/2013
222	انتهى «الربيع»... والديموقراطية والإسلام السياسي باقيان	20/07/2013

224	بعد نكسة 30 يونيو.. ماذا يَنتظر قيادة «الإخوان» بمصر.. إقالة أم استقالة؟	06/07/2013
227	إخراج الفيل من البيت السعودي	08/06/2013
229	نصف الكوب والربيع العربي	20/04/2014
232	من أجل شرق أوسط أفضل يجب إسقاط الأسد	23/02/2013
235	نهاية الربيع العربي ... ولكن لا عودة إلى الوراء	20/20/2013
238	خريف الإخوان !	22/12/2012
241	سورية... من سيء إلى أسوأ	17/11/2012
244	الإخوان والسلفيون... هل أصبحوا أخيراً تياراً إسلامياً واحدا ؟	13/10/2012
248	نصيحة أخرى لليبيا الجديدة : تحرروا من لعنة النفط	18/08/2012
251	الربيع العربي .. إنه صراع طبقي وصعود للمهمشين	28/07/2012
254	مرحباً بإيران في الشرق الأوسط الجديد ... إن رغبت	30/06/2012
257	تحولات "هيئة الأمر بالمعروف" بين زمانين	14/04/2012
261	ما الربيع العربي؟استئناف للتاريخ... للحياة	30/12/2012
264	الحل في الانتخابات لا في الاعتصام	04/12/2011
267	الديمقراطية الليبرالية هي الحل لليمن ولغير اليمن	04/10/2014
271	مهددات الخليج: العطش وإيران والليبرالية..	25/04/2014
247	لو تغير عون وابتعد الحوثي عن ايران	05/11/2016
278	سعلوة:داعش التي تجاوزت القاعدة في قبحها	11/01/2014
281	أيها السعودي..دع القلق وابدأ الحياة	30/11/2013
284	سعادة السعوديين ...الحياة في الاخضر	09/11/2013
286	لم يعد هلالاً شيعياً	15/06/2013
290	الأجنبي والثري اللذان أكلا الطبقة الوسطى في السعودية	01/09/2012

293	دين ودنيا... بين الرياض والقاهرة	14/07/2012
297	تنمية عربية بالقليل من المال	17/03/2012
300	لنقطف التفاحة السورية ... قبل أن تتعفن	17/12/2011
303	انتصار على الإرهاب لم يكتمل بعد!	09/09/2011
306	من علاقات عمودية إلى أفقية في عالم عربي جديد	15/06/2011